

هنري دودويل

ميراث الترجمة

الاتجاه السياسي لمصر
في عهد محمد علي
مؤسس مصر الحديثة
تعريب: أحمد محمد عبد الخالق بك
و علي أحمد شكرى
إقديم: محمد عفيفى



المركز القومى للترجمة

1110



هنري دودويل
الاتجاه السياسي الصاعد لمصر
فى عهد محمد علي مؤسس
مصر الحديثة

كانت ترجمة هذا الكتاب تهدف إلى تأكيد مكانة الملك الشاب الجديد " فاروق الأول " الذى دخل فى البدايات فى صدام مع الاحتلال البريطانى فى مصر، وحتى مع حزب الوفد، حزب الأغلبية، لتأكيد سلطة القصر الملكى فى مصر، وأيضاً لدعم مكانة مصر والملك فاروق فى العالم العربى والإسلامى، وأحلام فاروق لاسيما مع نشأة جامعة الدول العربية. ولهذا ستشهد مصر احتفالات كبرى منذ عام ١٩٤٨م بمناسبة المئوية الأولى لوفاة محمد على " مؤسس مصر الحديثة " وإبراهيم باشا " البطل الفاتح ".

نحن إذن أمام كتاب مهم عن محمد على وتجربته فى تحديث مصر، كتاب لم يسقط. كما يظن البعض. فى شراك الدعاية التاريخية للأسرة العلوية، ولكنه احتفظ بأكبر قدر من المنهجية والنقد والتحليل بمعايير عصره، على الرغم من الدعم الذى تلقاه من الملك فؤاد. كما يحسب للترجمة أنها احتفظت بالنص الأصيل دون تدخل لحذف أى انتقاد يتعلق بمحمد على الجد الأعلى للملك الفاروق، وهذا يوضح مساحة رأى والرأى الآخر الذى كانت تتمتع به مصر " الليبرالية " آنذاك.

الاتجاه السياسى

لمصر فى عهد محمد على

المركز القومي للترجمة
المشروع القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة

محرر السلسلة : طلعت الشايب

- العدد : ١١١٠

- الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على (مؤسس مصر الحديثة)

- هنرى دودويل

- أحمد محمد عبد الخالق بك

- على أحمد شكرى

- محمد عفيفى

- ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب :

الاتجاه السياسى لمصر فى عهد

محمد على

مؤسس مصر الحديثة

تأليف : هنرى دودويل

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة .

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة .

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo

e.mail:egyptcouncil@yahoo.com

المركز القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة

الاتجاه السياسي لمصر في عهد

محمد علي

مؤسس مصر الحديثة

تأليف : هنري دودويل

تعريب : أحمد محمد عبد الخالق بك

على أحمد شكرى

تقديم : محمد عفيفى



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دودويل ، هنرى
الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة /
تأليف : هنرى دودويل ؛ تعريب : أحمد محمد عبد الخالق ،
على أحمد شكرى - المركز القومى للترجمة (المشروع القومى للترجمة) ،
٢٠٠٧

٣٢٤ ص ؛ ٢٤ سم
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر محمد على
٩٦٢ ، ٠٣١ (١٨٠٥ - ١٨٤٩)

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٧٨٥٥

الترقيم الدولى 8 - 277 - 437 - I.S.B.N. 977

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز القومى للترجمة .

تقديم

سعدت للغاية لإعادة نشر ترجمة هذا الكتاب ضمن سلسلة ميراث الترجمة، وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك؛ فمنذ ترجمة هذا الكتاب المهم فى أربعينيات القرن الماضى لم تتم إعادة نشره مرة أخرى، رغم حاجة البحث التاريخى له. فمن أول صفحة فى الكتاب تدرك أنك أمام نص فى غاية الثراء والأهمية، يحفز القارئ على التفاعل معه بالإيجاب أو النقد.

فإذا بدأنا بمقدمة المترجمين، يستلفت انتباه القارئ العبارة التالية:

"إذا قلنا مصر الحديثة فقد قلنا الأسرة العلوية الجديدة، وفى طرفها الأول محمد على الكبير، وفى طرفها الثانى جلالة الملك فاروق الأول حرسه الله".

هكذا تبدأ قصة تاريخ هذا الكتاب، وكتب أخرى مشابهة، كتبت فى هذه الفترة للبحث عن مشروعية تاريخية للأسرة العلوية "أسرة محمد على"؛ حيث رعى الملك فؤاد عملية كتابة تاريخ مصر، أو بالأحرى مصر الحديثة، أو محمد على كمؤسس لمصر الحديثة، وإن كان البعض يرى أن إضفاء لقب "مؤسس مصر الحديثة" على محمد على سابق على عصر الملك فؤاد؛ إذ استخدمه محمد على باشا نفسه، وترديد بعض الأوروبيين لهذه المقولة إلى أن ترسخت فى مصر فى الفترة من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٠٥، وهى الفترة التى شهدت الاحتفال بالملئوى الأولى لتولى محمد على حكم مصر، إلا أن هذا اللقب ازداد رسوخاً والتصاقاً به على عهد الملك فؤاد؛ حيث صدرت العديد من الكتابات بلغات شتى، ومنها العربية، عن تاريخ محمد على وخلفائه، ساهمت فى إعطاء المشروعية التاريخية ليس فقط للأسرة العلوية، ولكن أيضاً لـ "المملكة المصرية" الوليدة التى تأسست فى عام ١٩٢٢ بعد سقوط الدولة العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولكن هذه الكتابات فى الحقيقة لم تكن مجرد دعاية أو سند تاريخى للأسرة العلوية، ولكن أيضاً محاولات لتأكيد تاريخ "الاستقلال المصرى" لا سيما مع روح القومية المصرية التى ترعرعت بعد ثورة ١٩١٩، فكان البحث عن "مصر المستقلة" من خلال التاريخ الفرعونى، ومصر "الإسلامية" وتاريخ الدول المستقلة فيها، والتأكيد على حقبة عصر سلاطين المماليك "الفترة الزاهية"؛ حيث كانت مصر قاعدة لدولة مستقلة تمتد خارج حدودها، ثم القفز على مصر "المحتلة" "العثمانية" إلى "مصر الحديثة" المستقلة على يد محمد على؛ لذلك شارك فى هذه النوعية من الكتابات خيرة مؤرخى مصر أمثال: شفيق غربال وأحمد عزت عبد الكريم ومصطفى زيادة وعبد الرحمن الرافعى وغيرهم.

ويعترف المترجمان بهذا الاتجاه: "تحمّد لأسرة محمد على ما قدمته من خدمات صادقات حولت مصر من ولاية تركية متواضعة الأهمية إلى مملكة مستقلة ذات سيادة يحسب حسابها ويُنزل على رأيها".

ويجربنا الرأى السابق إلى نقد الفكرة التقليدية فى الفصل التام بين القرن التاسع عشر وما قبله، أو بين محمد على، الذى هو فى الأصل والى عثمانى، والعصر العثمانى السابق عليه؛ إذ تميل معظم الدراسات الحديثة إلى فكرة "الاستمرارية" فى تاريخ مصر، ولعل أهم من تعرّض لذلك أخيراً الباحث الأمريكى "كينيث كونو" فى دراسته عن "فلاحو الباشا" الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى من ١٧٤٠ - ١٨٥٨، والتى قام المشروع القومى للترجمة مشكوراً بترجمتها، يقول:

"كتبت ضد فكرة الانقطاع هذه فى محاولة لإظهار أنه لا يوجد أخدود تاريخى كامل فى ١٧٩٨. ولا فى ١٨٠٥، وأكدت أنه كانت هناك استمرارات من نواح عديدة بين ما قبل العصر الحديث أو العصر العثمانى من ناحية، والقرن التاسع عشر أو العصر الحديث من ناحية أخرى، ونتيجة عملى جزئياً وليس عملى فقط، بدأت فكرة الانقطاع، وهى التى تقول إن مصر الحديثة بدأت مع نابليون أو محمد على تفقد شعبيتها بين المؤرخين المتخصصين".

ومع الاعتراف بوجاهة الرأي السابق، فإن ذلك يجب ألا يُعتبر تجاوزاً للدور العام لمحمد على في حكم مصر؛ إذ كانت تجربة محمد على في الإصلاح محط اهتمام ودراسة إستراتيجيات نفسها، بل واسترعت تجربة محمد على في التحديث والتعامل مع الغرب اهتمام اليابان وهى تخطو خطواتها الأولى فى الانفتاح على الغرب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وإذا كان تأليف الكتاب بالإنجليزية من ضمن أهدافه إضفاء مشروعية تاريخية للمملكة المصرية الوليدة أمام العالم الغربى، فإن ترجمة الكتاب إلى العربية هيئت إلى دعم مكانة مصر الإقليمية و "العربية" المتصاعدة فى الأربعينيات:

"ولما كانت مصر الفاروق قد أخذت تتبوأ مكانة ممتازة ليس بين الشعوب العربية الشقيقة فحسب، بل وبين الدول الأوروبية، نظراً لموقعها الجغرافى ومركزها الثقافى... فقد رأينا واجباً علينا أن نخرج للقراء هذا الكتاب النفيس عن الجد الأعلى للفاروق".

هكذا كانت ترجمة الكتاب تهدف إلى تأكيد مكانة الملك الشاب الجديد "فاروق الأول" الذى دخل فى البدايات فى صدام مع الاحتلال البريطانى فى مصر، وجرى مع حزب الوفد، حزب الأغلبية، لتأكيد سلطة القصر الملكى فى مصر. وأيضاً لدعم مكانة مصر والملك فاروق فى العالم العربى والإسلامى، وأحلام فاروق لا سيما مع نشأة جامعة الدول العربية. ولهذا ستشهد مصر احتفالات كبرى منذ عام ١٩٤٨ بمناسبة مئوية الأولى لوفاة محمد على "مؤسس مصر الحديثة" وإبراهيم باشا "البطل الفاتح".

وإذا تركنا المقدمة القصيرة، لكنها الثرية أيضاً، وتطرقنا إلى الكتاب والمؤلف فمن الوهلة الأولى لابد أن نشهد له بالكثير من الموضوعية والمنهجية، أخذين فى الاعتبار تاريخ صدور الكتاب فى عام ١٩٣١م.

إن يرفض المؤلف بداية المنهج السائد فى عصره فى تناول "السيرة" برفع الشخصية التاريخية إلى مصاف "الأبطال" من خلال المنهج الفرنسى، أو الموقف المضاد من خلال المنهج الإنجليزى بوصف الشخصية التاريخية بـ "الأوغاد"، وعلى ذلك فهو يبحث عن الطريق الثالث والموضوعية التاريخية فى تناول السيرة.

ويحسب له التأكيد على أهمية الوثائق كمصدر أساسى لكتابة السيرة التاريخية، وعدم الركون إلى الانطباعات العامة و "الحكايات" و "الأساطير" عن الشخصية. ولذلك يؤكد منذ البداية حرصه على الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الوثائق الأجنبية عن عصر "محمد على"، ويشير إلى الفرصة التى أتاحها له الملك فؤاد بالاطلاع على بعض الوثائق المصرية عن هذا العصر، لكن سيظل هذا الجانب أهم أوجه القصور فى معظم الدراسات الأجنبية حول محمد على التى لم تستفد من الوثائق المصرية، حتى تم تنظيم الأرشيف المصرى وظهور العديد من الدراسات الأجنبية الجديدة وعلى رأسها دراسات عفاف لطفى السيد، وكينث كونو، وغيرها.

والمؤلف هو ابن عصره فى نظرتة إلى العصر العثمانى؛ فهو يكتب بعد سنوات قليلة من سقوط الدولة العثمانية، بل وسقوط الإمبراطوريات التقليدية الأخرى مثل الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية النمسا والمجر، ومن هنا إعطاء مشروعية تاريخية للدول الوليدة على أنقاض هذا التاريخ البائد.

وعلى الرغم من الدعم الكامل الذى حظى به المؤلف من جانب الأسرة العلوية، فإنه فى الحقيقة يحتفظ كثيراً بموضوعيته فى تناول سيرة محمد على، لا سيما النقاط الشائكة والغامضة فى تاريخه وأهمها النشأة والتكوين، والمبالغات والأساطير فى هذا الشأن للرفع من قدر محمد على:

"هنا نرى أنفسنا تحت رحمة القصاصين ومروجى الحكايات الذين أولعوا بالمبالغة فيما يروونه من الروايات، وبما يضيفونه على الموضوع من الحواشى التى يتخيلونها تخيلاً لإظهار آثار العبقرية التى لمحوها حتى فى تلك السن المبكرة لمحمد على ومقارنة عظمته فيما بعد بما كان يظهر عليه فى البداية من سيما التواضع".

ويقدم المؤلف مقارنة مهمة ومثيرة بين الجماهير المصرية فى ثورتها فى عام ١٨٠٥، والجماهير الفرنسية فى أثناء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وأيضاً توصيف واقعى لرغبة محمد على فى القفز إلى الحكم:

"فى الواقع كان هناك تشابه كبير بين الثورتين، فإن الشعب فى كلتا الحالتين كان منهنمكاً فى استبدال حاكم بآخر. وعلى الرغم من ذلك كان يوجد فارق جوهرى بين الحالتين، فالشعب الذى كان يتدفق وراء غوغاء باريس ورعاها كان يهدف إلى إيجاد معاهدة جديدة، بينما لم يكن للرجل - محمد على - الواقف خلف فتنة القاهرة من غاية سوى تعزيز نفوذه الشخصى بالوصول إلى كرسى الحكم".

وفى إطار عقد المقارنات المهمة، يقارن المؤلف بين نظامى الحكم فى مصر أيام محمد على والهند تحت حكم الإنجليز؛ حيث يرى:

"كان النظام فى كلا البلدين نظاماً أوتوقراطياً مستنداً إلى الحكم الفردى المطلق المحدود فقط بما يتحلى به الحاكم الفرد من المبادئ الأدبية".

وحتى عند تناوله لإبراهيم باشا، فهو يشيد به كقائد عسكرى، لكنه ينتقده كحاكم:

"وفى الحق لم يرزق إبراهيم ما كان لأبيه من هيبة حكم الناس وإسلاس قادهم".

ولكن رغم أوجه النقد الذى يوجهه دوبيول لنظام حكم محمد على، فإن ذلك لا يمنعه من امتداح التجربة بشكل عام:

"وبالرغم من ذلك كله فإن من الواضح أنه هو الذى أنشأ مصر الحديثة، وجعلها على اتصال جديد نافع بالغرب".

هكذا نجد أمامنا كتاباً مهماً عن محمد على وتجربته فى تحديث مصر، كتاباً لم يسقط -كما يظن البعض- فى شراك الدعاية التاريخية للأسرة العلوية، ولكنه احتفظ بأكبر قدر من المنهجية والنقد والتحليل بمعايير عصره، رغم الدعم الذى تلقاه من الملك فؤاد. كما يحسب للترجمة أنها احتفظت بالنص الأصلى دون تدخل لحذف أى انتقاد يتعلق بمحمد على الجد الأعلى للملك الفاروق، وهذا يوضح مساحة الرأى والرأى الآخر الذى كانت تتمتع به مصر "الليبرالية" آنذاك.

محمد عفيفى

الاتجاهات السياسية في عهد



محمد شاذلي

مؤسس مصر الحديثة

—

تأليف

هنري دودويل

أستاذ التاريخ بجامعة لندن

تقريب

على أمينة كرمي

مدير المعهد الدولي للترجمة

و

أحمد محمد عبد الحليم

الخبير الاقتصادي لمصر في السودان



(ب)

كلمة الترجمة

إذا قلنا مصر الحديثة فقد قلنا الأسرة العلوية المجيدة وفي طهرها الأول محمد علي الكبير ، وفي طرفها الثاني جلالة الملك فاروق الأول حرسه الله . وليس يسع المؤرخ إلا أن يعجب حقاً بما يبذله جلالة الجالس على عرش مصر من هممة مقطوعة النظير لإنتمام المهمة التي اضطلع بها أبوه العظيم ساكن الجنان الملك فؤاد الأول وهي كشف ما يحيط بتاريخ مصر من غموض ولبس ليظهر جلياً واضحاً للعالم أجمع فيتسنى للأجيال المصرية المقبلة أن تشرب من هذا المعين الصافي ، وتحمد لأسرة محمد علي ما قدمته من خدمات صادقات حولت مصر من ولاية تركية متواضعة الأهمية إلى مملكة مستقلة ذات سيادة يحسب حسابها ، وينزل على رأيها . ويضيق المقام إذا أراد الباحث أن يأتي على كل ماعمله الملك الراحل في سبيل نشر تاريخ مصر وإليك بعض ما أمر جلالته بوضعه من الكتب الفذة :

- ١ - فلقد أوصى الكاتب الفرنسي الكبير المسيو هانوتو بوضع كتاب عن تاريخ الأمة المصرية يقع في سبعة مجلدات ضخمة .
- ٢ - عهد إلى المسيو دزيو بوضع تاريخ مصر والدول الأوربيّة العظمى (١٨٣٩ - ١٨٤١) ويقع في خمسة مجلدات .
- ٣ - مختصر تاريخ مصر (من عهد ما قبل التاريخ إلى العصر الحاضر) وهو من وضع فريق من المؤلفين الممتازين ويقع في ثلاثة مجلدات .
- ٤ - تاريخ الغزوات الحربية لمحمد علي وإبراهيم وهو بقلم الجنرال فيجان القائد الفرنسي المشهور .
- ٥ - تاريخ الغزوات البحرية لمحمد علي وإبراهيم تأليف الأميرال دوران فييل .
- ٦ - تاريخ ساكن الجنان إسماعيل بقلم المسيو جورج دوران وهو في ٥ مجلدات .
- ٧ - كتاب الفن المصري في خلال العصور المختلفة وقد ظهر أخيراً في مجلد واحد .

٨ - مؤلف مصور عن مصر من وضع الأستاذين بواسوناس و ترامبليه .
 ٩ - وأخيرا هذا الكتاب الحاضر الذى ترجمه للقراء عن تاريخ محمد على الكبير بقلم الأستاذ هنرى دودويل مدرس التاريخ بجامعة لندن .
 ولهذا الكتاب أهمية خاصة فان مؤلفه لم يدخر وسعا فى الاطلاع على كثير من المستندات الرسمية ذات القيمة التاريخية فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا كما استطاع فوق ذلك الاطلاع على بعض التقارير المحفوظة فى وزارة الخارجية البريطانية وهى التى أرسلها القناصل الانجليز فى مصر إلى دولتهم .

يضاف الى هذا أن الأستاذ دودويل كان قد هبط الى مصر حيث أسعده الحظ بالشرف بمقابلة جلالة الملك فؤاد فتفضل جلالاته بأن أذن له بالاطلاع على بعض الخطابات والأوامر التى كان محمد على قد أصدرها الى كبار موظفيه .

° ° °

ويسير جلالة الفاروق على غرار أبيه العظيم بجلالاته لا يلقى اهتمامه إلى التاريخ فحسب بل أصبح بحق راعى الحركة العلمية والثقافية فى وادى النيل . بل لا يكاد أى مشروع يرمى الى تقدم مصر يخلو من تعضيد الفاروق ومناصرة نه وليس إنشاء جامعة فاروق الأول فى الاسكندرية فى أثناء الحرب عالمية واتجاه النية الى إنشاء جامعة أخرى فى أسينوط بالثى الهين . والآن وقد انتهت الحرب فى القارة الأوربية ؛ فلسوف يشهد العالم العجب العاجب من آثار نشاط الفاروق حرسه الله فى السير بوادى النيل فى معارج الفلاح فى كافة نواحي التقدم والعمران .

ولما كانت مصر الفاروق قد أخذت تنبأ مكانة ممتازة ليس بين الشعوب العربية الشقيقة فحسب بل وبين الدول الأوربية نظرا لموقعها الجغرافى ومركزها الثقافى - وهما صورتها يدوى فى المؤتمرات الدولية - فقد رأينا واجبا علينا أن نخرج للقراء هذا الكتاب النفيس عن الجد الأعلى للفاروق مستعينين بالله تعالى فى الهداية والتوفيق ؟

المترجم

مقدمة

ليس ما سنعرضه أمام القارىء فى كتابنا هذا سوى محاولة لاجتناب ما جرى عليه الكتاب الفرنسيون من التقاليد من جعل الشخص الذى يترجمون له (بطلا) وما ألفه الكتاب الانجليز من جعل من يكتبون عنه (وغدا جباناً) . بل جعلت همى أن أتحقق مما قام به محمد على وذلك بتقصى ما يوجد من المادة الأساسية الأصلية وهى مهمة أصبحت فى السنوات الأخيرة من وجوه عديدة أسهل بكثير مما كانت فى الماضى .

فأقد نشرت الجمعية الجغرافية فى مصر تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الشىء الكثير من المعلومات الجليلة ، وما نشرته باللغة الفرنسية والانجليزية والايطالية يعتبر على جانب عظيم من الأهمية وله قيمته الكبيرة .

ولم أقصر على دراسة هذه الوثائق بل قد اطلعت بالتفصيل على ما كتبه ممثلونا من التقارير المحفوظة ضمن أضيائير وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند . هذا إلى أننى قد تمكنت بفضل معونة الأستاذ قطاوى من الإفادة من تقارير القناصل العموميين الروس وهى التقارير التى لم تنشر إلى يومنا هذا وبخاصة تقارير الكونت ميديم معتمد روسيا ، وقد كتبها فى أخرج الأوقات التى مرت بمحمد على .

كذلك استطعت أخيراً بفضل إذن جلالة الملك فؤاد أن أدرس طائفة قيمة من الخطابات والأوامر التى أصدرها محمد على لكبار موظفيه .

وليس يسعنى في هذا المقام إلا أن أنوه بما أسداه إلى من المعونة المشكورة
كل من الميسور رينيه ويوسف جلادبك (باشا) فانهما لم يضنا على بمساعدتهما
القيمة كلها احتجت إليهما أثناء قيامي بمهمتي في القاهرة .

على إننى أشعر بأننى مدين للميسور جورج دوين والاستاذ ل . م . ينسون
فلأولهما بسبب الانتفاع العظيم بالمجلدات القيمة التى كتبها المجموعة التى نشرتها
الجمعية الجغرافية الملكية فى مصر ، ولثانيهما لفضله بقراءة مسودات الكتاب
الحالى وتقديم ما عن له من الملاحظات النافعة ؟

هنرى دووويل



الفصل الأول

محمد علي وارتفاع شأنه

لا يزال معشر أبناء الجيل الحالي يميلون الى الاستخفاف بقوة أجدادنا في القرن الثامن عشر وازدراء ما كان في أساليبهم من الخبرة والابتكار. فآدابهم الرسمية وأزيائهم المبرقشة وأراجيزهم الحماسية ورواياتهم الرقيقة الخيالية وتواريخهم الشخصية - كل هذا يشعر بنهاية الدنيا القديمة أكثر مما يشعر ببداية دنيا جديدة. وعلى الرغم من هذا يتعذر علينا المبالغة في مقدار ما نحن مدينون لهم به من الدين الحديث. فهو لا الأجداد لم يقتصرُوا على أن يخلقُوا لنا آراء معينة عن حب الإنسانية. ونظريات واضحة عن النهضة والرقى بل تركُوا لنا كذلك طريقة استخدام البخار في الصناعات، كما خلفُوا لنا انقلاباً في فنون الحرب وهما النقطتان العظيمتان اللتان دارت حول محورهما آراؤنا وتاريخنا الحديث. وفي الواقع أن أجدادنا قد أحدثوا انقلاباً كلياً في موارد القوة كانت نتيجة انهيار صرح الامبراطوريات الكبرى وفشل ريجها. لأن القوة لم تعد قاصرة على سلالة أولئك القبائل الرحل الذين اندفموا شرقاً وغرباً وجنوباً، وأخذوا يدفعون من برارى روسيا الوسطى تبحر في أذيالها مظاهر الخراب والقسوة. بل صارت الآن ملكاً للشعوب التي تستطيع بما لديها من جنود المشاة المنظمة أحسن تنظيم أن تصمد بلا خوف ولا وجل في وجه أى قوة من الجنود الراكبة. بل أصبح في وسعها بفضل ما لديها من مدافع الحصار الضخمة أن تشق طريقاً لنفسها وسط الأسوار مهما بلغت مناعتها وقوتها. كما أنها بفضل مدافع الميدان تقدر على تشتيت ما قد يستطيع الجنود الآسيوية

الراكبة أن تحشده من التجمعات . وبالجمله لم يفته القرن الثامن عشر حتى كانت
الولايات الهندية قد ذاقت الأمرين من فعل السلاح الجديد وأخذت تطأطىء
رأسها أمام شدة فتكه . هذا بينما كان الأتراك فى الشرق الأدنى قد عجزوا عن
مقاومته . وهم الذين كانوا قد تمكنوا قبل ذلك بكثير من اختراق جبال
السكربات وكادوا أن يستولوا على فينا نفسها وبدأوا ينسحبون أمامه . ومن
ثم شرعت جنودهم تنجلى باستمرار عن المقاطعة تلو الأخرى وينتزع منهم
الأقاليم بعد الأقاليم . بل ان قبضتهم على الاستانة أخذت تضعف رويدا رويدا
وكان بدىها أن تنشأ عن ازدياد الشعور بالضعف العسكرى جملة عواقب أديية
لها أثرها السيئ . ذلك لأنه كلما تلاشت الثقة بالنفس ازدادت الثقة المتبادلة
انهارا وضعفأ فقد تزعزعت ثقة الصارى عسكر - أو القائد العام - بمعاونيه
من الضباط الذين كانوا بدورهم يرتابون فيه . ثم ان الاستانة أخذت تضمحل
بشكل ملهوس وهى التى كانت يوما ما حصن الإسلام الحصين وركنه الركين
والتي أقيمت عليها المساجد فى الماضى ذكرى لذلك الدين . لا بل انه حتى
المسيحيين المحترقون الذين لبثوا القرون الطويلة وهم قانعون بحرث الأرض
وأداء الجزية عن بدوهم ، وهم صاغرون - كما كان يفعل الرعايا الهندوس
فى دلهى - قد بدأوا يرفعون رموسهم ويتهايمسون بالاستقلال . وأصبح شأن
باشوات السلطان كشأن أمراء الهند إبان سطوة امبراطرة المغول لا ينفذون
من الأوامر إلا ما يكفل لهم الربح ويعود عليهم بالمتفعة . ولم تسكن «بشالك»
بغداد ودمشق والقاهرة سوى ولايات تابعة فى الإسم فقط ،

علاقة مصر بتركيا

ذاقت ولاية مصر الكثير من مساوىء الحكم التركي فى خلال العصور الطويلة ولم تكن علاقاتها بالامبراطورية يوما ما وثيقة حتى منذ الفتح العثمانى فى عهد السلطان سليم . بل لقد تركت غنيمة باردة يستبد بها من فروا من مذبحه المماليك واقاموا انصع البراهين على نذالتهم وجبنهم بهجرهم لمولاهم . نعم كان يشرف على اعمالهم أحد الباشوات الذى تعينه حكومة الاستانة وهذا الباشا الوالى نفسه كان عرضة للاستبدال من آن لآخر لأنه لم يكن حاكما إلا بالإسم فقط . لأن البيكوات وهم رؤساء المماليك وزعمائهم قصروا مطامعهم على تحقيق اللبانات الشخصية الخاصة بينما كان أتباعهم - وهم خليط من رقيق الجراكسة والبرج - يدربون على تأليف قوة من الجنود الراكبة غير النظامية . وفى الواقع كانت هذه القوة أشجع وأسمى قوة راكبة غير نظامية فى كافة أنحاء العالم وكانت نفوس البيكوات تتطلع لاقتفاء الأشياء التى تههم ذواتهم مثال ذلك أن الخراج الذى يتزعمونه من البلاد كان يذهب فى ابتياع الثياب الزردية الفاخرة وملء الاسطبلات بأنحر الجياد العربية وتزيين القصور بأئمن السجاد الشرقى وجلب أجمل بنات الرقيق إلى الحريم ووضعهن تحت حراسة الخصىان العبيد . وقد غاضت موارد مصر وتلاشت بسرعة فى عصر هؤلاء المحاربين السخفاء فالترع التى لم يكن للزراعة حياة بدونها أصبحت مسدودة بسبب الإهمال . وبينما كان العمران يتلاشى فى المدن كانت الصحراء تطفى على الجهات التى كانت يوما ما آهلة بالسكان . ثم ان الاسكندرية تدهورت الى مدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة بعد أن كانت ميناء عظيمة زاخرة بتجارها ومصنوعاتها . وكثيرا ما شن البدو الرحل الغارة على الجهات المسكونة . ولم

يكن يخطر لاية قافلة من القوافل أن تقطع الطريق من السويس أو القصير الى القاهرة في أمان إلا إذا كانت مصحوبة بقوة كبيرة من الحرس العسكرى وبالجملة فان مصر في عهد المماليك كان مثلها كمثل السند في عهد الأمراء المغول سواء بسواء .

وقد أدى ظهور الأتراك العثمانيين إلى العدول عن طريق التجارة القديمة بين بغداد والخليج الفارسى أو بين الاسكندرية والبحر الاحمر وهى التى كانت خلال العصور الطويلة وسيلة لنقل الجزء الأكبر من التجارة بين الشرق والغرب . ولكن حوادث الهند فى أواسط القرن الثامن عشر اقتضت إيجاد وسائل للتواصلات مع أوروبا تكون أكثر سرعة من طريق رأس الرجاء الصالح .

فشروعات دبلية ، وأعمال ، كليف ، ومعارك ، وارن هاستنجز ، مضافا إليها مسألة المسائل وهى هل تحكم الهند بحيث يكون الإشراف على تجارتها بواسطة لندن أو باريس ، كل هذه الشئون تطلبت اتخاذ قرارات عاجلة وإرسال الامدادات على جناح السرعة ومن ثم أصبحت لشئون مصر وسوريا والعراق أهمية عظيمة فى نظر الدولتين الأوربيتين المتنافستين .

وكان من عادة شركة الهند الشرقية الانجليزية من عهد بعيد إذا أرادت إرسال بريد مستعجل الى الشرق أن ترسل رسالها برا عن طريق حلب فبغداد على أن يستقلوا السفن عند رأس الخليج الفارسى ولكن هذا الطريق لم يكن مأمونا بحال ما بسبب ازدياد القلاقل فى (بشلك) بغداد من ناحية وبسبب غارات القبائل البدوية المتوالية من ناحية أخرى . على أن الطرود التى كانت ترسلها الشركة لم تكن تحتوى على ما يمكن أن يسيل لعاب البدو أو يحرك شهواتهم ولكنهم حتى وإن اعتقدوا أن الرسول لا يحمل فى جعبته قسطا كبيرا من المال فانه كثيرا ما كان يعن لهم أن يقتلوا بقتل ذلك (الكافر) .

ومع أن كثيراً من الطرود وصلت سالمة إلا أن حاملها كان عرضة للقتل أو على الأقل لأن يرغمه البدو على اتلاف أوراقه (١). على أنه كانت هناك طريق أخرى عدا هذه الطريق بواسطة مصر ثم البحر الأحمر . وكان في اتباع هذه الطريق فائدة لا يستهان بها ، وهي تقصير مدة السفر في المنطقة التي تقطنها القبائل الرحل من القاهرة الى السويس . وليس من ريب في أن السفر بهذه الطريق كان يكفل انتظام الطريق وسلامته بشرط الاتفاق قبل ذلك مع البكوات الممالك في مصر . فلما هبط الرحالة جيمس بروس ، إلى وادي النيل في سنة ١٧٦٨ وجد على بك حاكم مصر الفعلي رافعاً راية العصيان علانية ضد الأتراك وشديد الميل لمصادقة (الكفار) ليأمن بمساعدتهم له شر الاعتداء التركي . وقد كان من الذكاء بحيث أقول بأنه سيتمكن بتشجيعه التجارة من زيادة إيراداته . وسرعان ما وجدت اقتراحات بروس المؤيدة من التجار الطليان المقيمين في الاسكندرية ظهيرا في الاقتراحات المقدمة مباشرة من القباطنة الانجليز الذين رأوا تدهور التجارة في البحر الأحمر فتصوروا أنهم قد يجدون لبضائعهم الواردة من البنغال سوقاً رائجة في القاهرة .

وكان لعل بك من الاهتمام بالموضوع أنه بعث بخطاب إلى ولاية الأمور الانجليز في البنغال مقترحا عليهم أن يفتحوا طريقاً للتجارة مع السويس رأساً وتحدي أوامر السلطان بأن لا يسمح لأية سفينة مسيحية بالاقتراب من الموانئ الواقعة في شمال جدة (٢) . وعند ما أصبح (وارن هاستنجز) حاكماً لقلعة وليام في سنة ١٧٧٢ أدرك فوراً بثاقب رأيه ما عسى أن تفيده البنغال من قبول الاقتراحات المذكورة . وقد أرسلنا فعلاً بإرشاده عدة قوافل تجارية وهكذا

(١) راجع مثلاً مخططات الكابتن جيمس بارنوتون (استشارات مدارس العامة ١٠ أغسطس سنة ١٨٥٨)

(٢) راجع كتاب شارلس رو (في البحث عن مخرج) ص ٢٩ وما بعدها

إلى أن عقدت اتفاقية مؤقتة تعمد بها خلفاء على بك بأن يضمنوا سلامة البضائع عند إرسالها من السويس الى القاهرة (١) على أن هذه الترتيبات لم ترسخ لها شركة الهند الشرقية ولا السلطان الذى كان قد استرد بعض سلطته القلقة على مصر . فأما الباب العالى فقد خشى على موارد الحجاز من أن تتأثر فيما لو تحولت التجارة الهندية من جدة الى السويس . وأما الشركة فقد كان تخوفها من أن يؤدى نشاط الحركة التجارية عن طريق مصر الى الأضرار بما لديها من امتياز تصدير البضائع المهربة من الهند الى أوروبا عن طريق البحر المتوسط وكانت نتيجة ذلك كله أن الشركة أصدرت فى سنة ١٧٧٧ أمراً بمنع إرسال السفن المشحونة بالبضائع إلى إحدى الموانئ الواقعة فى شمالى جدة ولكنها حصلت فى الوقت نفسه من الباب العالى على وعد شفوى بأن يسمح لبريدها وطردوها بأجتياز الأراضى المصرية مجاناً .

ولم تكن لهذا التدبير نتيجة أصلاً إذ ولم يكن لا بوسع الشركة ولا الباب العالى تنفيذ هذه الأوامر حرفياً . فان حق إرسال الطرود أسىء استعماله وكان وسيلة لنقل البضائع المغشوشة مما ترتب عليه إلقاء القبض فى سنة ١٧٧٩ ثم فى سنة ١٧٨٠ على حاملى الطرود الانجليزية وأودعوا السجن (٢) .

وأظهر الفرنسيين فى الوقت نفسه أشد الاهتمام بما يمكن أن يؤدى إليه طريق مصر من الاحتمالات . فلقد كانت الطريق المذكورة تبشر فى نظرهم

(١) المخطوط رقم ٢٩٢١ بالمتحف البريطانى وتوجد صورة من المائدة بين السجلات الخاصة بالمصانع فى وزارة الهند والبحر الاحمر المجلد الخامس

(٢) راجع كتاب شارلس دو ص ١٢٤ و ١٤٨ وكان جيمس وولى أحد من كان لهم شأن فى الموضوع قومه إن الطوبخية فى جيش نواب ارنجوت .

بفوائد طائلة لأنها من الوسائل المؤدية إلى تقليل شأن السيادة البحرية البريطانية تلك السيادة التي كان لها أسوأ تأثير في سير حرب السنوات السبع. فلو تحول الشطر الأكبر من التجارة الهندية إلى طريق البحر المتوسط فإن يقتصر الأمر على إفادة التجار الفرنسيين فوائد جسيمة بل إن واجبات الأسطول الفرنسي تقل كثيرا عما عليه. وما شجع على التعلل بهذه الأمانى ما كان يلوح على الامبراطورية العثمانية من علامات الاضمحلال والفناء. فان شئت الأقدار أن تتلاشى تلك الامبراطورية فان جيرانها كروسيا والنمسا لا محالة تجنيان فوائد جسيمة في الحال. ولكن هذه الفوائد - كما لاحظ الفرنسيون في سنة ١٨٧٣ - قد تصبح ولا قيمة لها باحتلال الفرنسيين لمصر على أنه كان يوجد رأى آخر له قيمته من حيث أنه يمكن تطبيقه عملياً فوراً ألا وهو عقد محالفة مع البيكوات، وهو ما حدث فعلاً.

ففي أوائل سنة ١٧٨٥ توصل أحد المندوبين الفرنسيين إلى توقيع عدة اتفاقات مع البيكوات ومع العميل الأساسى ومع أحد زعماء البدو على نقل البضائع الفرنسية في أمان في مقابل شروط مرضية. فكان مثل هذه الاتفاقات كمثل المعاهدة المؤقتة التي وصفها (وارن هاستنجز) بمعنى أنها أقامت الدليل ناصحاً على قلق الموقف المصرى. فلم يكتف الباب العالي برفض إبرام المعاهدة الفرنسية بل عمل على تدعيم سلطته المزعومة على مصر.

وكانت النتيجة المباشرة أن الخطر الذي كان يهدد مركز الانجليز في الهند تلاشى مؤقتاً. ولكن كان لا يزال هناك احتمال بأن الفرنسيين قد يخطر لهم يوماً من الأيام أن يوطدوا أقدامهم في مصر إما بالقوة أو بطريق المفاوضات ومن ثم أخذنا نحتذى حذو الفرنسيين: فان جورج بلدين الذي لعب دوراً مهماً في مشروعاتنا الأولى عين قنصلاً عاماً وصدرت التعليمات بأن يعقد مع

البكوات معاهدة كالتى عقدت بينهم وبين الفرنسيين ولكن عودة النفوذ التركي بعد اضمحلاله جعل عقد هذه المعاهدة أشق مما كان ينتظر . وانقضى عام وتلاه عام آخر ولا حظت وزارة الخارجية أن بلدين كان يتقاضى سنويا مرتبا قدره ١٤٠٠ جنيه دون أن يصنع شيئا .

ومن ثم قرر غرنفيل سنة ١٧٩٣ إلغاء هذا المنصب أو أن تقوم الشركة الهندية بدفع مرتبه إذا كانت ترى ضرورة وجود بلدين في مصر . وما كاد غرنفيل يقرر هذا حتى جاءت الأنباء سراعا بأن بلدين قد نجح بعد طول الجهد في توقيع المعاهدة المطلوبة .

ولكن رجال الوزارة وقتئذ ما عدا (دنداس) أخذ اهتمامهم يتحول كلية عن مصر بسبب الخطر المباشر الذى نشأ عن وقوع الثورة الفرنسية . ولكن سرعان ما دفع الفرنسيون أنفسهم الى الاهتمام بشئون مصر ذلك أن عوامل عديدة أجمعت في شتاء ١٧٩٧ و ١٧٩٨ على تجهيز حملة عسكرية وإرسالها إلى الشرق .

وقد نمت الى غرنفيل في فصل الربيع أن دور الكتب التابعة للحكومة قد خضعت لخصا دقيقا لاستيعاب ما فيها من الكتب الخاصة بالرحلات إلى مصر وإيران والهند وأن الحكومة الفرنسية قررت الانتفاع بخدمات علمائها ممن لهم دراية بتاريخ العرب والترك والفرس وأن الحملة جمعت غايتها احتلال مصر وشق الطريق عبر برزخ السويس .

نعم لم يكن أحد يعرف وقتذاك إلى أى حد يمكن أن ينظر الانسان الى هذا المشروع نظرة جديده ولكن (دنداس) عده « مشروعا فائقا خيرا » ، هذا بينما أن حاكم كلكتا العام رأى من قبيل الاحتياط لإحباط هذا المشروع سلفا أن يجهز على السلطان (تبتو) أو يكبح جماحه قبيل أن يوفق بونابرت بفضل مضاء عن يمينه وجسارته إلى إيجاد وسيلة لإمداد السلطان بفرقة من

الجنود الفرنسية . أما في إنجلترا فقد استقر الرأي على حشد أكبر عدد ممكن من السفن لتشتيت الحملة التي تجمعت في ميناء طولون كائنا ما كانت الغاية التي ترمى الى تحقيقها . وهذه المناسبة كتب (جون ننجتون) وكان صادقاً فيما كتبه « أن إنجلترا لم يسبق لها اتخاذ قرار حكيم كهذا مقرونًا بمثل هذا الحماس العام » وفي ١٩ مايو غادر نابليون ثغر طولون على رأس قوة تبلغ ٣٨.٠٠٠ جندي وفي ١٢ يونيو سلمت له مالطه سلاحها ولم يحن آخر الشهر المذكور حتى ألقى نابليون مراسيه في الأراضي المصرية بالقرب من الاسكندرية . فاحتل المدينة من فوره وبدأ زحفه إلى الجنوب . وفي ١٨ يولييه أنزل بالمليك هزيمة ماحقة في معركة الأهرام بالقرب من القاهرة . ثم دخل الى العاصمة في ٢٤ يولييه . وبعد ثمانية أيام التقى الأميرال نلسن بالعمارة الفرنسية فأجهز عليها في خليج أبي قير بعد أن قضى الأسابيع الطويلة يحدد في اقتفاء آثارها .

ومن ثم بدأت تظهر للعيان آثار السيادة البحرية . ذلك أن نابليون بعد أن انقطعت عنه المؤن والامدادات بل والأنباء التي يمكن أن يكيف حركاته على ضوءها قد تمكن ، بفضل عبقريته في التنظيم ، من انشاء حكومة وأن يسترضى الزعماء الدينيين في القاهرة ويقمع الفتن ويضع البلاغات الطنانة . نعم كان عليه أن يفعل ذلك كله ؛ ولكنه كان في أعين الفرنسيين كمن يحرق أرضاً مجدبة في حاجة الى الماء . ولقد حارل شق مخرج لنفسه عن طريق سوريا ولكن سفن أعدائه كانت قد نقلت إلى عكا المؤن والامدادات بزعامة قائد محنك تمكن من القضاء على ما بذله الفرنسيون من الجهود الفريدة لاحتلال ذلك المكان .

ولئن ططن نابليون أمام سكان القاهرة بأنه دك أسوار عكا وترك المدينة قاعاً صفصفاً فإن ذلك لم يغير شيئاً من الواقع وهو أن الهزيمة حلت به ودارت الدوائر على مشروعاته الضخمة .

وأخيرا اضطر إلى الاذعان أمام منطق الحوادث فتخلى عن جيشه في مصر وانقلب راجعا إلى فرنسا في يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٧٩٩ تاركا مكانه في القيادة لكبير ، الذى كان على حق في التبرم بمنصبه هذا والارتياح فيه . فانه ما كاد يسمع باقتراب الجيش الركى حتى شرع فى مفاوضة السير سيدنى سمث الذى كان يقوم بالدفاع عن عكا . وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ عقد اتفاق العريش الذى نص على جلاء الجنود الفرنسية عن الاراضى المصرية والعودة إلى بلادها فى السفن التى يجمعها ولاية الأمور الاتراك لهذا الغرض .

ولكن بينما كان هؤلاء مشغولين بجمع السفن المطلوبة بما عرف عنهم من حب التراخى انتهزت الوزارة الانجليزية الفرصة بناء على معلومات خاصة وصلتها عن قوة الحملة الفرنسية فى مصر لتعلن أنها غير مرتبطة باتفاق الفرنسيين سالف الذكر .

وقد أدت هذه الغلطة إلى إرسال حملة انجليزية لاجراج الفرنسيين من مصر . وفى نهاية العام المذكور كان السير « رالف اباركرومى » يسير فى اتجاه مصر على رأس قوة عددها ١٥٠٠٠ جندى لطرد الفرنسيين من وادى النيل بينما جهزت حملة هندية لمناوأتها من ناحية البحر الأحمر .

وفى ٨ مارس سنة ١٨٠١ التقى السير رالف مراسيه فى خليج أبى قير وكان القائد كبير قد لقي حتفه قبل ذلك وانتقلت القيادة إلى « مينو » وهو قائد غير محنك اعتنق الاسلام واقترن بزوجة مسلمة ثم دارت رحى المعركة خارج الاسكندرية فانسحرت عن قتل السير رالف وعن التجاء قسم كبير من الحامية الفرنسية إلى الاحتماء داخل أسوار الاسكندرية بينما عهد إلى بقية الحملة وعددها ١٢٠٠٠ بالدفاع عن قلعة القاهرة .

ولم يكن في هذا المسلك البعيد عن الجرأة العسكرية ما يبشر بوقوع مقاومة عنيفة . إذ سرعان ما بدأت القاهرة تلقى سلاحها ثم تلتها الاسكندرية ومن ثم وصل الاحتلال الفرنسي في مصر إلى تلك الخاتمة المحزنة . على أن هذا الاحتلال لم يكن بغير نتائج . فلقد زعزع حكم المماليك كما أنه ازال الغشاوة التي كانت تخيمه على أعين الانجليز ونبهتهم إلى أهمية مصر من الوجهة العسكرية بصفتها دولة واقعة في منتصف الطريق بين الشرق والغرب . ثم أنه كشف للبلاد عن عجز تركيا . وأخيرا جاء الى مصر بطريق الصدفة باحد المجازفين الألبانيين الا وهر محمد علي .

كانت ولادة محمد علي في سنة ١٧٦٩ في دار صغيرة باحد الشوارع المهجورة القديمة في قوله . وهي ثغر صغير يحيط به سور ، ولا يعرف عن أرومة محمد علي الا النزر اليسير . وهناك خلاف في الرأي على ذلك . فمن قال بأنه منحدر من سلالة تركية . بينما يوجد من يقول بأنه من سلالة فارسية . ويستند القول الأول الى قوة بنية محمد علي ومثانة اخلاقه . بينما يستند القول الثاني إلى ذكائه المرن وسعة حيلته .

وكان أبوه ابراهيم أغا قومندان فصيلة محلية من الجنود غير النظامية في خدمة والي وقد لحق بربه تاركا ابنه الصغير في حضانه ذلك والي . ويخيل إلينا أن تربية هذا الصغير كانت على أسس عملية صارمة . ذلك أن الطعام كان يقدم اليه في الأوقات المناسبة كما كان يقصر على لبس ما يختار له من الملابس واداء الصلاة في أوقاتها .

ثم درب على ركوب الخيل وحمل السلاح . وأغلب الظن أنه عندما بلغ سن الشباب خرج في صحبة الدوريات المكلفة بمطاردة العصابات أو بتحصيل الخراج .

ومن ثم تعلم القواعد الأولية للحرب وفن مباغتة العدو وأساليب القيادة
وهناك ما يدل على خروجه على رأس بعض هذه الدوريات حيث أبلى
أحسن بلاء .

وهنا نرى أنفسنا تحت رحمة القصاصين ومروجى الحكايات الذين أولعوا
بالمبالغة فيما يروونه من الروايات وبما يضيفونه على الموضوع من الحواشي
التي يتخيلونها تخيلاً لاظهار آثار العبقرية التي لمحوها حتى في تلك السن
المبكرة لمحمد على ومقارنته عظمته فيما بعد بما كان يظهر عليه في البداية
من سبيل التواضع .

ولما بلغ الفتى سن الثامنة عشرة زوجه الوالى من إحدى قريباته فاستولدها
خمسة من الأولاد الذكور وهم الذين رزقهم محمد على في حياته . ثم مالت
نفسه لمزاولة تجارة التبغ إذ ليس بخاف أن أجود أنواع التبغ التركي يزرع
في الاقليم المتاخم لقوله ، ولكن ليس في وسعنا أن نقول على أى مقياس
كان محمد على يعمل في تلك التجارة . وقد خيل الى بعض المؤرخين أنه كانت
لمحمد على تجارة واسعة تستند الى أموال قريبته الثرية بينما يقول آخرون أنه
استعان على الخروج من ورطته بقرض نافذة لا يزيد على روبيتين . ومهما
يكن من أمر فإن ما نعلمه بصفة قاطعة هو أنه كان يذكّر حياته الماضية بالحنان
المصحوب بالأسف . وقد ذهب في أخريات أيامه لزيارة مسقط رأسه
وأوقف وقفاً خصص ريعه لنفقات إحدى مدارس قوله التي لا تزال موجودة
الى يومنا هذا (١)

فعندما اضطر الباب العالى - تحت ضغط انجلترا - لحشد الجنود وارسالها

(١) خطاب الى حاكم قوله في ٩ شوال سنة ١٢٤٦ هـ (وجدت صورته بين سجلات

قصر عابدين) .

الى مصر جرياً وراء الأمل الكاذب وهو طرد الفرنسيين منها طلب الى والى قوله أو كما يسمونه بالتركية شوربجي قوله أن يجهز فصيلة من الجنود قوامها ٣٠٠ محارب . فصدع الوالى بالأمر وجمع الفصيلة المطلوبة تحت قيادة ابنه على أغا وأرسل محمد على كمساعد له .

ولكن السفر في البحر الى أبى قير كان متعباً بسبب العواصف الجوية حتى اذا ألفت القوة التركية مراسيها في الأراضى المصرية قاست الأمرين من الحرمان والفاقة قبل أن يقذف بها الفرنسيون الى البحر . وفيما ينقلونه من الروايات عن حادث الهجوم الفرنسى هذا استطرد بان محمد على نفسه كاد أن يلقى حتفه غرقاً وهو يحاول ركوب السفينة لولا مبادرة احدى البوارج الانجليزية الواقعة على مقربة من الميناء الى انقاذه .

ومهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فإن على أغا قائد الفصيلة استولى عليه الجوع بسبب ما رآه من دوران البحر والجوع والعطش فسارع بالعودة الى بلاده وترك قيادة الفصيلة لمحمد على . وليس من يشك في أن إقدامه من ناحية وسعة حيلته من ناحية أخرى استلقتا انظار القادة الأتراك بينما اكتسبته حصافة رأيه وحسن رعايته للجنود ثقة رجاله

فلم يحل عام ١٨٠١ حتى كان محمد على أحد الضابطين الكبار المتولين قيادة الفصيلة الألبانية باعتبارها الجزء الرئيسى من القوة التركية المعسكرة في مصر وقد تعاونت هذه القوة مع الحملة الانجليزية الى حد الاقتراب من الجهات غير المحصنة في مصر واحتلال الأماكن الخالية من الحاميات الفرنسية .

على أن هتشنسن وهو الذى خاف اباركرومى في قيادة الحملة الانجليزية مرعان ما تزعزعت ثقته في مقدرة تلك القوة التركية وأخذ يحس بجزرها

عن الاحتفاظ بمركزها في مصر (١) .

وبما عزر هذا الرأي في نفسه أن الباب العالي طلب ابقاء قوة انجليزية في وادي النيل بعد طرد الفرنسيين منه منعا لكل محاولة من ناحيتهم لاحتلال مصر مرة أخرى (٢) ولقد اقترح السفير الروسي احتلال النقط الحربية المهمة بالاسكندرية والسويس إلى نهاية الحرب على الأقل وكان هذا هو أيضا رأى الحاكم العام في الهند البريطانية ..

وقد انبرى بعض المكاتب لوضع كراسات بهذه المعنى (٣) وقد حشدنداس هذه الفكرة لانه كان على الدوام مقتنعا باهمية مصر من الوجهة الحربية . وصادفت الفكرة قبولا لدى الوزارة التي أبدت رغبة شديدة في الوصول إلى تسوية العلاقات بين السلطان والبكوات للحيلولة دون تكرار سوء الإدارة كالتى ساعدت الاحتلال الفرنسي وعاونته . وتحقيقا لهذه الغاية اقترح تحديد حقوق الممالك وواجباتهم وتنظيم طريقة لجباية الخراج (٤) وتعيين مبلغ محدد للاحتفاظ بقوة عسكرية تحت اشراف ضباط بريطانيين ..

ولم يكن (ايلجن) سفيرنا بالاستانة لسوء حظنا بالرجل الذى يستطيع اقناع الأتراك بان مصالحهم تقضى بالموافقة على ترتيب أمين برغم أنه كان مكروها فى نظرهم . فبدلا من أن يقترحوا شروطا راحوا يقيمون الدليل ناصحا على ما اشتبهوا به من نقض العهد . ذلك أن قبطان باشا - كما كانوا يسمون الاميرال التركي - أغرى بعض الممالك بالحضور على ظهر ذهبيتين ومن ثم

(١) راجع كتاب شارلس رو (إنجلترا والحلة الفرنسية في مصر) المجلد الثانى ص

٢٦ . وكتاب سياسة الممالك ص ٥ لمؤلفه دوان وفونيه جوتز .

(٢) راجع كتاب شارلس رو المذكور المجلد الثانى ص ٢٦٨

(٣) رسائل ووسلى المجلد الثانى ص ٢٦٨

(٤) هناك ماغنى واف لهذه المسألة فى كتاب الاستاذ غوريللا (بداية المسألة المصرية

ص ١٦٦) والوثيقة موجودة فى كتاب دوين وفوتير جوتز صحيفة ٢٠٠

أمر بإطلاق النار عليهم واعتقل من نجا منهم من القتل وكادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى نشوب القتال بين القوات التركية والقوات الانجليزية . ولم يطلق الأتراك سراح من وقع يدهم من الأسرى الانحت تأثر التهديد ومن ثم انسحب اليكوات الى أعلى الصعيد بعيداً عن متناول يد الأتراك وبينما كانت هذه المشاحنات والمنازعات قائمة على قدم وساق تم توقيع معاهدة (أمبان) التي قضت باعادة مصر إلى حظيرة السلطان بتركيا . فاصبح لفرنسا الحق بمقتضى هذه المعاهدة بأن تطالب بجلاء القوات الانجليزية عنها في الحال .

وبعد عدة محادثات ضعيفة لتسوية مسألة اليكوات قنع القائد البريطاني بأصدار أوامر بالغيور عن اليكوات واعطائهم مديرية أسوان . ومن ثم شرعت الجنود الانجليز يتبعون بعد ذلك تستقل بالسفن مصحوبة بأحد زعماء المالك وهو ألني بك الذى ذهب لزيارة لندن وقد عين الميجر (ميسيت) ممثلاً لانجلترا في مصر للإشراف على سير العلاقات بين الأتراك والمالك ولبذل كل ما في وسعه لمنع دخول الفرنسيين إليها . وهكذا انتهى الاحتلال البريطاني لمصر في مارس سنة ١٨٠٣ .

وبدئى أن تعين ميسيت ممثلاً لانجلترا كان يراد به احباط دسائس القناصل الذين عينتهم فرنسا بعد توقيع معاهدة امبان . ثم شرعت الدول المناخمة لشواطئ البحر الأبيض المتوسط ترسل معتمديها إلى مصر . وحذت حذوها فيما بعد السويد وبروسيا وروسيا .

وقد كان هؤلاء المعتمدون منقسمين إلى فريقين صريحين . فريق منهم كان يشغل معظم وقتهم بمراقبة الشؤون التجانية ، بينما كان الفريق الثانى يعنى بالمسائل السياسية . وبدئى أن هذا التقسيم كان بنسبة أهمية الدول التى كانوا يمثلونها . على أنهما لم يكن في بداية القرن التاسع عشر من الشؤون السياسية ما يستحق الاهتمام .

ولهذا كان القناصل العموميون من أمثال صوات وجورفني يقضون الوقت في جمع التحف القديمة مثل ما يقضونه في تمثيل مصالحهم الوطنية . ولكن أصبحت لأعمالهم السياسة منذ سنة ١٨٣٠ فصاعدا أهمية جديدة . وصاروا في الواقع - وإن لم يكونوا في الشكل - معتمدين سياسيين حقيقيين لدى بلاط الباشا مهمتهم توجيه أعماله إلى ما يوافق سياستهم الوطنية . وقد أصبح بعضهم أصدقاء حميمين لمحمد علي . لا بل أن نفوذ الكولونيل كامبل الشخصي كان له أثر كبير في تسكين إدارة حكومة محمد علي . إن لم نقل في تسكين سياسته الخارجية .

وقد ترتب على رحيل الانجليز أن خلا المسرح لسلسلة من الدسائس وانصب أشراك المؤامرات بشكل مقطوع النظر . فقد كان الأمر البادي للعيان أن هناك حزبين يتطاحن في سبيل الاستيلاء على مصر وهما الأتراك والمماليك . ولكن كانت الأمور في الواقع أعقد من ذلك بكثير فقد كان الأتراك أنفسهم منقسمين الى فريقين فريق كان يأتمر بأوامر خسرو باشا المعين من قبل السلطان ليحكم مصر ، والفريق الثاني وهم الألبانيون كانوا لا يأتمرون إلا بأوامر زعيمهما طاهر باشا ومحمد علي . كذلك كان المماليك شطرين أحدهما يناصر البرديسي والثاني يؤازر الألفي . وكان كل من هذه الأقسام الأربعة أشد ميلا لسحق الأقسام الأخرى بدلا من تكاتف الجميع لدفع الخطر المشترك ولهذا كانت احتمالات الائتلاف كثيرة . لأن الانسان كان وقتئذ يمكنه أن يتكهن التكهن المعقول الممكن وهو أن قسما من هذه الأقسام الأربعة ما كان ليستطيع البقاء طويلا بمفرده .

وكان خسرو باشا أول من اختفى من على المسرح السياسي . فعندما عين فيما بعد صدراً أعظم للإمبراطورية وصفه الساسة الغربيون بأنه « رجل متوحش وأمى ولكنه ذكي ومقدام » .

ولكن تبين في عام ١٨٠٣ أن أخلاق خسرو لم تسم إلى هذا المستوى الراقى. وإنما وصف وقتئذ بأنه جاهل في الحرب والسياسة أو الإدارة تمام الجهل ولا يعرف من هذه الفنون سوى حز الرقاب (١). وبالطبع كان مركزه بمصر في منتهى الحرج. ذلك لأن الأتراك كانوا أبغض في أعين الشعب من الفرنسيين. لأن جهلهم باللغة العربية وهى لغة المصريين المقدسة مضافا إليه أنهم عند التكلم بها وصلفهم ودعواهم بأن لهم الحق في حكم البلاد. كل هذه الصفات ساعدت على استلاب كل معونة محلية منهم. وكثيرا ما دعا عليهم مؤرخ ذلك العهد الجبرتي، بأن يحقهم الله جميعا.

وكان على رأس الفصيلة الألبانية طاهر باشا الذى كان ما أصابه في بلاده من النجاح وما اشتهر به من الوحشية في قيادة إحدى عصابات قطاع الطريق سيبا في مكافأته بالالتحاق بجيش السلطان. ولقد أبدى طاهر في مصر الشيء الكثير من الشجاعة وسعة الحيلة ولكنه لم يكافأ المكافأة التى وعد بها (٢). ثم أن أنصاره كانوا في شدة التذمر بسبب عدم دفع مرتباتهم وكانت النتيجة أنهم أثاروا فتنة في القاهرة في شهر مايو سنة ١٨٠٣ وهى حادث مألوف كان يقع يوميا في الجيش العثماني. ولما عرض طاهر باشا وساطته على خسرو رفضها هذا. فلم يكن من طاهر إلا أن ذهب في اليوم التالى على رأس الفصيلة الألبانية فهاجم القلعة واحتلها. وإذ ذاك فر خسرو إلى دمياط وارتقى طاهر منصة الحكم. ولما لم تكن الجنود العثمانية قد شدت أزر طاهر في هذه الحركة فانه أهاب بالماليك أن يتقدموا لتأييده. ولم يترتب على مصرعه أى تغيير في الموقف المباشر لأن محمد على سرعان ما حل محله. وإذ ذاك اشترك الألبانيون

(١) راجع تاريخ الجبرتي

(٢) ملاحظات من اليونان (في وزارة الخارجية البريطانية) بقلم ليك

والماليك في إنزال الهزيمة يمينو بالقرب من دمياط وقادوه أسيراً إلى القلعة في القاهرة وكان هذا أول ائتلاف بين الألبانيين والماليك ضد الأتراك .

وما كادت هذه الأنباء تصل إلى الاستانة حتى صدر الأمر إلى حاكم آخر يدعى علي باشا بالذهاب فوراً على رأس قوة من ١٥٠٠ جندي ليحل محل الحاكم المخلوع خسرو فوصل إلى الاستكدرية واحتلها . ولكن سرعان ما وقع نفسه في نزاع مع قناصل الدول الأوروبية المقيمين في تلك المدينة . فلقد أعلن أن الامتيازات لحرمة لها مادام هو الحاكم بأمره . ولم يكن مطاعاً بين جنوده وقد كانوا يتسلون باطلاق النار على الشعار المعلق فوق الفنصلية السويدية ثم أنه حاول أن يتدخل في حكم أصدرته المحكمة المحلية في صالح الفرنسيين لسبب مجهول . وفي أوائل سنة ١٨٠٤ بدأ يزحف جنوباً في اتجاه القاهرة متوقفاً أن يهب الألبانيون تحت قيادة محمد علي إلى مناصرته ولكن الألبانيين لم يحركوا ساكناً وأخيراً وقع الباشا في أسر البرديسي فأمر بإعدامه (١) .

وإذ ذاك عين باشا ثالث - وهو خورشيد - مكانه ، وكانت العلاقات بين الألبانيين والماليك قد أخذت تفتر لأن الأولين كانوا شديدي التمسك بتسلم مرتباتهم كاملة بينما لم يكن أمام الماليك إلا أن يلجأوا إلى القروض الاجبارية وغير ذلك من الوسائل العنيفة .

ولشد ما كان حزنهم أنهم رأوا أنفسهم مضطرين أن ينهبوا الأهالي لمصاحبة الغير . ثم أنهم أظهروا ميلاً لمساعدة خورشيد بصفتة (باشا) مجرماً وذلك نظراً لدمائه خلقه واعتماد آرائه . ومن ثم أصبح المجال واسعاً خالياً لعقد ائتلاف جديد . وقد تم فعلاً كما كان مقدراً بالضبط فلقد عاد ألفى بك من

انجلترا في فبراير سنة ١٨٠٤ وسرعان ما هب حزب البرديسي بساعده
الالبانيون بتشجيع من محمد علي - على الأرجح - لمهاجمة حزب الالفى ونهب
منازلهم في القاهرة. ولشد ما كان اغتباط محمد علي بهذا الانقسام بين صفوف
البيكوات (١) وراح من فوره يشد حليفه اخر في شخص الباشا الجديد ،
وكان لا يزال في الاسكندرية . وقد أبلغ محمد علي المعتمد الفرنسي في القاهرة
بان الالبانيين بمجرد استطاعتهم الحصول من الممالك على مرتباتهم المتأخرة
عن الاشهر الثمانية السالفة فلسوف يعقبه انفجار بعيد الالبانيين إلى حظيرة
رضا السلطان . ثم استرسل فقال « ماذا عسانا أن ننتظر من أناس كالمالك؟
أنهم أعدائنا الطبيعيون وهم لا يدرجون عن القدر باخوانهم الاتراك (٢)

وقد حدث الانفجار في الوقت الملائم كما توقعوا . ففي يوم ١ مارس أغار
الالبانيون في القاهرة على دور زعماء البيكوات فسلمت القلعة. واذ ذلك أعلن
محمد علي الفرمانات بتعيين خورشيد باشا واليا على مصر (٣) وكان طبيعيا أن
يتقدم الباشا للاتصال بحليفه . ثم دارت رحى القتال عدة أشهر حول القلعة
بين البيكوات من ناحية وبين الباشا ومحمد علي من الناحية الاخرى . ولكن
بدلا من اتجاه الالبانيين والممالك في العام السالف لطرد خسرو باشا فان هيبة
الاتراك قد تلاشت الآن حتى أن خورشيد أصبح لا يعتمد الا على محمد علي وكان
نفوذه اخذ في الازدياد . وقد صار الباشا - كما حدثنا أسبس بحق - عبارة عن أداة
يسخرها الالبانيون كما يشاءون في قضاء مآربهم (٤) وفي خريف هذه السنة
نجحت هذه الحمية بشكل لاخفاء فيه فلقد بدأ الالبانيون يضيقون ذرعا بمصر
وأخذ كثيرون منهم يحنون إلى أوطانهم ويحارون بطلب العودة بصحبة

(١) كتاب دوين مصر من سنة ١٨٠٢ - ١٨٠٤ ص ١٧٣

(٢) » » » » » » ٢٤٢

(٣) » » » » » » ١٧٣

(٤) » » » » » » ١٨٠

ما جمعه من الغنائم والاسلاب . ولكن خورشيد أحس بأن لا سبيل إلى اختفاظه
 بمركره بفهم مساعدة محمد على المنطوية على الحزم وسعة الحيلة ولذا الج عليه
 في البقاء . ونحسب أننا لاعد والواقع اذا قلنا انه لم يجد صعوبة في اقتناعه بذلك (١)
 وكان الهؤس وقت ذلك قد ضرب اطنابه في كافة انحاء القاهرة . ولكن
 لم يكن ثمة مناص من ترضية جنود محمد على ومعلمهم على البقاء . وهنا لم
 ير خورشيد حيلة الا أن يرضيهم بتجديد طرق الابتزاز التي كانت شائعة في
 أيام المماليك . مثال ذلك أن أعيان الاقباط جرى بهم إلى القلعة وطلب اليهم
 تقديم ٢٠٠٠ كيس « نحو ١٠٠٠٠ جنيه » ولكن المماليك المعسكرين
 حول القاهرة قطعوا عنها الجيوب فتفتت المجاعة في المدينة ومن ثم اخذ
 المسلمون الصالحون يتحسرون على أيام حكم الفرنسيين الكفار (٢)
 وظل معتمدو الدول ينظرون إلى هاتيك الحوادث دون أن يستطيعوا
 التكهّن بما سوف تؤدي اليه من العواقب . ولقد راجت بعد مرور جيلين من
 وقوعها أشاعة ربما كان باعثها الرغبة في استدرار السخاء الخديوى بأن
 ليسبس المعتمد الفرنسى ادرك عبقرية محمد على من بداية الامر وانه ساهم
 في ارتفاعه بما كان يبذله له من النصائح . ولكن توجد إلى جانب هذه
 الرواية الحيالية أقوال ليسبس نفسه لتليران عن محمد على . فقد قال « لست
 أظن أن محمد على له من العبقرية ما يجعله يفكر في المشروعات الكبرى .
 ولو سلمنا جدلا أنه فكر فيها فليس لديه من الوسائل ما يمكنه من تنفيذ
 ما يفكر فيه » . من أجل هذا فان ليسبس لم يكن يشجع هذا الزعيم ذا العبقرية
 المحدودة أو يميل اليه . كلا بل كان ميله إلى البيكوات المماليك الذين كان
 يظن أن عودتهم إلى كراسى الحكم سوف يتبعها ازدياد النفوذ الفرنسى (٣) .
 وكان المعتمد البريطانى الماجور ميسيت معذورا في وقوعه ضحية لهذه

(١) كتاب مصر من سنة ١٨٠٢ إلى ١٨٠٤ ص ٢٤٢

(٢) » » » » » ١٧٣

(٣) » » » » » ٢٤٨

الاماني الخداعة . على أن حوادث سنة ١٩٠٥ كان لها الفضل كلى الفضل فى جلاء الموقف . فان أهالى القاهرة بعد أن دفعهم المماليك إلى أحضان الجوع والفاقة وبعد أن التهمهم الباشوات أخذوا ينفرون واشترأت أعناقهم إلى الزعيم الالباني يرجون منه انقاذهم من ويلاتهم . ولعلك تجد البسائط على هذا القلق فى أعمال التحريض الماهرة أكثر مما تجده فى الاعتراف بالجميل الناضى عن الوجدان النفسى . فان نجد على - كما حدثنا المؤرخ العربى المعاصر - قد توثقت عرى الصداقة بينه وبين أحد العلماء كما أنه كان يختلف خفية إلى داره ليعلمه ويؤكد له أنه لو كان أمر مصر بيده لادار دفة الحكم بالعدل ولا تبع ما يشير به عليه الزعماء الدينيون من الاراء والنصائح .

ومن ثم بدأ محمد على باعداد انصار له فى المدينة نفسها وهى التى حاول خورشيد باشا عبثا ان يسيطر على مصائرهما باحتجاز عالين من علماء الدين كضمانة فى يده .

ولم يكن بينهما العالم صديق محمد على . ثم شرع فى الوقت نفسه باقى بالامدادات من سوريا ليستغنى بها عن معونة الالبانيين . فكان فى حضور هذه الامدادات إلى مصر فصل الخطاب . ذلك لانه تبين أن قائدهم هو شقيق أحد الذين اشتركوا فى اغتيال حياة طاهر اشا . وقد برهنت هذه الامدادات على أن نظامها دون نظام الالبانيين او المماليك بمراحل . وهنا راجت سوق الاشاعات المقلقة فى الخارج عن مسلك هذه الامدادات ورويت روايات تمسح منها الابدان عن كيفية وصولها إلى القرى وطردها السكان من مساكنهم واعتدائها على عقاف نساءهم ثم قتلهم بعد ذلك واختطافها الاطفال . على أن هذه الاتهامات - اذا حكمتها بما راج من مثيلاتها فى الجهات الاخرى - لم ينقص منها شيء اثناء ترددها . ثم ان ما تضمنته من المبالغات لم يضعف من تأثيرها الادبى . ومن ثم استولى الذعر على أهالى القاهرة من اقاصها إلى

أقصاها . وأغلق الأزهر ابوابه ، وخلت الاسواق من السابلة ، وأصبح المرء لا يجرؤ على مغادرة داره الا وهو يشعر بأنه يحمل حياته على كفه .

وكان محمد على عند وصول هذه الامدادات التي قضت مضاجع الاهلين بسلو كما الوحشي متغيا عن القاهرة في غزو الممالك ومشتغلا بتشتيتهم . فلم يلبث ان عجل بالعودة . ولم يتقض اسبوع حتي دخل العاصمة على رأس ٤٠٠٠ جندي زاعم ان الباعث له على دخول المدينة هو للحصول على مرتبات رجاله . وهي حجة سرعان ما صادفت نقطة حساسة في انفس الامدادات بصفتها مكونة من جنود اترك . وفي يوم التاسع من شهر مايو كان الامر قد التبس على خورشيد فلم يدرك مغزى مجيئ محمد علي . فانتهاز فرصة عودته لاعلان فرمان الشاهاني القاضي باعطائه متصرفية جدة . ولقد كانت هذه الاشارة اللبقة المقترنة برغبة التملق الموجهة للزعيم الالباني بان وجوده في مصر بات غير مرغوب فيه ، كافية لان يبت محمد علي في الموقف بسرعة . فبينما كان خورشيد يتأهب للعودة إلى داره في القلعة اذ بالجنود الالبانيين يحيطون به ويستجئون له لدفع مرتباتهم موجبين اليه تهمة الاستغناء عن جباية الإيرادات العامة . ثم أخذوا يهددونه بالقتل العاجل أن لم يدفع هذه المرتبات . وهنا تقدم أحد الضباط الالبانيين ليدراً عنه عنف الجنود . وبينما كان خورشيد يعمل على التخلص من ذلك الموقف المخرج كان الشعب بارشاد العلماء يتنادى بمحمد علي واليا على القاهرة (١) .

وأخيراً تمكن خورشيد من الفرار إلى القلعة ومنها حاول تصويبه مدافعه على المدينة لاختفائها . ولكن طوبجية الأتراك فشلوا في تحقيق هذه الغاية . ولم تؤد محاولتهم إلا إلى أهاجة الأهالي لا أزعاجهم . ثم تقدم العلماء معتمدين على تأييد الالبانيين بسلسلة مطالب . ولقد

كانت الحكمة في نظر القوم تقضي وقتئذ - كما تقضي الآن - بانه في المساومات السياسية - كما في المساومات التجارية سواء بسواء - ينبغي أن تبدأ بطالب ما تعتقد أنه المستحيل . وجريا على هذه الحكمة طلب العلماء بان تعسكر الجنود من ذلك الوقت فصاعدا على ضفة النهر الغربية أى في جهة الجزيرة ، والا يسمح لاي جندي مسلح بدخول العاصمة ، والا يكلف الاهالي بتقديم الاعانات . (١) .

فلما رفضت هذه المطالب عادوا إلى المناداة بمحمد علي واليا على القاهرة بطريقة رسمية ، وشرعوا في محاصرة القلعة . وبلغ حماس الاهالي إلى درجة الغليان مما جعل يذكر رجال الجالية الفرنسية - وكانوا يرقبون تطور الاحوال عن كثب - بشدة اندفاع سكان باريس المتحمسين للثورة الفرنسية (٢) .

وفي الواقع كان هناك تشابه كبير بين الثورتين . فان الشعب في كلتا الحالتين كان منهمكا في استبدال حاكم بآخر . على أنه برغم ذلك كان يوجد فارق جوهري بين الحالتين . فالشعب الذي كان يتدفق وراء غوغاء باريس ورعاها كان يهدف إلى إيجاد معاهدة جديدة ، بينما لم يكن للرجل الواقف خلف فتنة القاهرة من غاية سوى تعزيز نفوذه الشخصي بالوصول إلى كرسى الحكم . واذا كان الفرنسيون كذلك قد هاجموا السبيل واستولوا عليه ، فن سكان القاهرة على الرغم من أنهم كانوا يقتلون أنصار خورشيد اينما عثروا عليهم في الطريق ، وعلى الرغم من أن كلا من هؤلاء السكان حتي الاطفال راح يبتاع السلاح (٣) فانهم لم يستطيعوا الاستيلاء على القلعة . نعم لقد تظاهر محمد علي بمساعدة الاهالي ، فقد أمر بسحب المدافع إلى قمة جبل المقطم حيث يشرف على القلعة

(١) كتاب دوين باشا (القاهرة محمد علي) ص ٢٧

(٢) » » » » » » ٣٥ »

(٣) » » » » » » ٣٥ »

ورضع جماعة من الرماة الماهرين في مأذنة جامع السلطان حسن ، ولكن الزعيم الالباني لم يكن يرى في الحالة ما يقتضى استمجال الامور والوصول بها إلى نتيجة حاسمة . ولعله كان يعتقد أن ذلك يكلفه الكثير من الضحايا في وقت لم يكن يعتمد فيه الاعتماد كله على رجاله .

وفوق ذلك فانه كان يفضل أن يصير باشا القاهرة برضاء الاستانة لأن يعلن عصيانه على السلطان وقد ذهب المعتمد الفرنسي دورفيشي وهو أبعد نظرا من سلفه ليسبس (١) . إلى الباب الموضوع في تقرير بعث به حوالى ذلك الوقت إلى حكومته في باريس . فقد كتب يقول :

« أن تصرفات هذا الزعيم الالباني صاحب المشروعات الكبيرة تحملني على الظن بأنه يؤمل أن يصبح باشا القاهرة بلا قتال ما وبدون أغضاب السلطان . فكل تصرف من تصرفاته يكشف عن عقلية ما كيفاليس . حتى لقد بدأت حقا أعتقد أن له عقلا أرجح مما لدى الكثيرين من الانترالك . ويخيل إلى أنه يرمى إلى اعتلاء كرسى الحكم باسترضاء العلماء والشعب وهكذا يرغم الباب العالي على التنازل له عن طواعية عن كرسى الحكم الذى يكون قد تم له الاستيلاء عليه » .

ولقد جاءت النتيجة طبق ما توقعه هذا المعتمد الحاذق . ذلك أن رسولا من قبل السلطان وصل إلى الاسكندرية في شهر يونية يحمل أمرا باعطاء ولاية مصر لخورشيد أو محمد على ، أي لأصلح الرجلين وأعزهما نفرا . وبعد لآى ما اعترف الرسول بان محمد على هو الأقوى فخلع عليه الولاية . . وفي يوم ٧ أغسطس غادر خورشيد القلعة وأخذ طريقه إلى بولاق لركوب السفينة التي أقلته إلى الاسكندرية .

ولقد كان ما أظهره محمد علي من المهارة السياسية أثناء هذه الحوادث مما يعتبر ، والحق يقال ، خارقا للمألوف . فانه أولا ساعد للماليك علي قهر خسرو باشا . ثم أنه رجح بعد ذلك كفة أحد حزبي الماليك ضد الحزب الآخر . وبعد هذا وذلك شد أزر خورشيد باشا ضد الماليك . وأخيرا وضع نفسه على رأس أهالي القاهرة في ثورتهم علي خورشيد . وأيضا علي الانراك والماليك بالتوالي . ولكنه كان في كل هذه الحركات واقفا عن كسب لا يسمع لنفسه بالتورط في تأييد أحد من هذه الاحزاب المتطاحنة . ثم أنه تمكن في نهاية الامر من نيل رضا السلطان بتوليته ولاية مصر . ولقد شاء بعض الباحثين أن يرى في سعي محمد علي للحصول علي موافقة السلطان رغبة منه في صيغ قوته بصيغة قانونية . ولكن محمد علي كان سياسيا عمليا قوى الشكيمة لا يعنى الا بلباب الأمور دون قشورها . ولذا لم يكن يحفل كثيرا بقيمة الحق المعنوي . علي أن اعترف السلطان لم يضاعف نفوذ محمد علي داخل مصر نفسها . لأنه لم يكن يتوقع لا وصول أمدادات من الجنود من الاستانة لتأييده ، ولا أن يواصل الباب العالي تأييده ولو أديا . بل أن الديوان المغامر الذي نخر سوس الرشوة عظامه لن يتردد في أن يقلب له ظهر الحن متي ظهر علي المسرح مرشح يمكن أن يعقد عليه الامال . هذا إلى أن الماليك كانوا لا يزالون يحتلون الوجه القبلي بأسره وجزءا غير قليل من الوجه البحرى . واسكن الاعتراف الشاهاني بولايته قد اراح باله مؤقتا علي كل حال ، وجعله يطمئن إلي عدم التدخل من ناحية تركيا ولو إلى أجل مسمى . وهكذا صار في وسعه - ولو لبضعة أشهر - أن يتفرغ للماليك وحدهم دون أن يكون مضطرا للموازنة بين الانراك والماليك إلا اذا تدخلت في شؤون مصر إحدى الدول الاوربية العظمى صدفه .

ومهما كان من أمره فقد كان الشك يحيط بمركزه . لان جيشه لم يكن يمكن الاحتفاظ به كمجموعة متحدة الاعن طريق دفع المرتبات بانتظام او اطلاق

بده في اعمال السلب والنهب . ولذلك كان لا مفر له من الالتجاء في نهاية الامر الى سلوك خطة الابتزاز وهي التي قضت على اسلافه . وفي الوقت نفسه ماذا عسى كان يكون مسلك الدول الاجنبية حياله ؟ نعم أن دور فيشى قد يسلم بمقدرة الباشا ويعترف بمواجهه الماكيفالية ، ولكنه لم يكن يرغب وقتئذ في استمرار ادارته . ثم أن زميله المعتمد الانجليزي ميسيت لم يكن ميالا لاستمرار حكم محمد على . وفي الواقع أن كلا منهما كان قليل الثقة بحسن نية الباشا (١) . كما كان يرتاب في قدرته على الاحتفاظ بمركزه (٢) ومن ثم شرع المعتمدان المذكوران بشجع كل منهما حزبا معيناً من أحزاب المماليك . على أن أجماع المعتمد الانجليزي والفرنسي على مخاصمة محمد على قد دفعه بالعكس إلى التقدم حثيثا إلى الامام وحفزه إلى العمل للحيلولة دون اتفاق كلمة المماليك ضده . وعلى الرغم من ذلك لم يكن دور فيشى مخدوعا بقوة البيكوات من الناحية العسكرية . وحسبك دليلا على هذا قوله :

« أن زعماء البيكوات - حتي ولو اتحدت كلمتهم جميعا - ليس لديهم من الرجال ما يزيد عن ٨٠٠ من المماليك ، بينما الباكون هم شرادمة من اليونانيين والعثمانيين والاعراب الذين لم ينضموا إلى قضية البيكوات إلا طمعا في أشباع شهواتهم في النهب والسلب . وقد مضى الوقت الذي كان المماليك يخرجون فيه للقنال وراء زعمائهم كالضواري غير هيايين ولا وجاهين يستقبلون الموت بنفوس هادئة . ثم أنهم أصبحوا هيئة بنقصها النظام والمران . وبعد أن كان بلاط البيكوات يعبر بمثابة مدرسة للنظام العسكري وللتنجلى بفضائل الاخلاق أصبح مهدا للرذيلة ولخالفات النظام . وليس من ريب في أن معيشة المماليك في الزمن الاخير معيشة القبائل الرحل التي تقوم على السلب

(١) ميسيت اول يناير سنة ١٨٠٦

(٢) كتاب دوين ياشا « القاهرة محمد على » ص ٩٩ .

والنهب قد دفعهم إلى هذا الدرك الاخلاقي السحيق (١) ثم ختم المستمد المذكور أقواله عن مصر بألا أمل لها في أن تذوق طعم النظام أو الحكم الصالح إلا اذا عاد الاحتلال الفرنسي (٢)

أما موقف الانجليز فكان عالي النقيض من هذا من عدة نواح . فان ما حصلنا عليه من التجارب أبان حملة سنة ١٨٠١ قد دفعنا إلى أن نعتقد اعتقادا جازما وبحق بأن الانراك ان يسقطيعوا أن يستعيدوا مراكزهم في مصر أو على الأقل ان يتمكنوا من الاحتفاظ به . فلهذا وصفهم الجنرال هتشنسن بانهم قوم ضعاف لا ثقة لهم بأصدائهم وقد جعلوا اعتمادهم على أعدائهم . وتنقصهم الموهبة لوضع أية خطة معينة ، ويعوزهم النشاط لتنفيذ تلك الخطط فيما لو وضموها (٣) وكان بكل أنسان يعتقد في الوقت نفسه بان الفرنسيين مازالوا يحملون بالعودة إلى فتح مصر . لهذا فان نلسون بصفته القائد الاعلى في حوض البحر المتوسط قد صدرت اليه التعليمات بمجرد استئناف الحرب مع فرنسا بان يراقب أية حملة فرنسية يقصد إرسالها إلى الشرق بمجرد استئناف الحرب مع فرنسا . وهذا السبب نفسه هو الذي جعلنا نبسط سيطرتنا على جزيرة مالطة ، وبديهي أنه لو صمم الفرنسيون على استئناف هجومهم على مصر وعجز الانراك عن صددهم فان الممالك وحدهم يصبحون وقتئذ نواة الحكومة المحلية الفعالة . ومن ثم بدأت مساع عديدة وطرح علي الباب العالي مختلف المشروعات ليعهد إلى الممالك بادارة البلاد ، فلما تبين أن الباب العالي مصمم على عدم التورط في مشروعات من هذا القبيل بدأت اجملرا تقترح احتلال الاسكندرية علي الافل . ولما كان الباب العالي غير فيئال إلى اتباع هذا الرأي أيضا فان الوزارة البريطانية أصبحت من الآن فصاعدا تعتقد أن أعمال الفرنسيين قد تدفعها إلى احتلال الاسكندرية سواء ارضى

(١) كتاب دوين باشا (القاهرة محمد علي) ص ٨٢ ٨٢٤

(٢) » » » » » ص ١٢٩

(٣) » » حملة سنة ١٨٠٧ ص ٦

الباب العالي أولم يرضى (١) وقد نفذت إنجلترا ذلك المشروع عندما رأت السلطان بمناسبة ما أحرزه نابليون من الانتصارات الباهرة في أوروبا في سنتي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ ، وقضائه علي الخليف الذي تألف ، فقيد اعترف به امبراطورا . واستقبل السفير الفرنسي في الاستانة بحفاوة خارجة عن الحدود المألوفة مما جعل الناس يؤولون هذه الظاهرة بانها تطور يعتبر بمثابة فتح أبواب مصر أمام الفرنسيين بدخولها أيضا يشاؤون . ومن ثم قررت إنجلترا احتلال الاسكندرية . فبعد أيام قلائل ذهب جزء من الجيش البريطاني المعسكر في صقلية قاصدا إلى الاسكندرية فاحتل المدينة في ليلة ٢٠ - ٢١ مارس سنة ١٨٠٧ ثم بادر المعتمد البريطاني ميسيت إلى دعوة حزب الالفى بك إلى شد أزرننا هذا . بينما شرع القنصل الفرنسي بعد فراه إلى القاهرة بعد معدات الدفاع علي عجل لصدد غارة المغيرين ..

ومما ساعد علي احتلال الاسكندرية هذه السهولة أنها لم تكن وقتئذ حتى ولا تحت سيطرة محمد علي الاسمية . وفي خلال سنة ١٨٠٥ أستصدر سكان المدينة بالحاح من ميسيت فرمانا يجعل الاسكندرية تحت سلطة ضابط من ضباط البحر مستقل تمام الاستقلال عن باشا القاهرة . ومع أن الباشا قد حاول أن يرشى هذا القومندان البحري ويحصله علي قبول حامية البانية في المدينة فإن ميسيت تمكن من اقناع القومندان بأن يرفض الاقتراح المذكور (١) .

وفي يوم ٢٩ مارس خرجت فصيلة انجليزية قوامها ١٤٠٠ جندي متجهة إلى مدينة رشيد بقصد احتلالها . وكانت ترمى إلى غابة مزدوجة الاولى تسهيل دخول المؤن الي الاسكندرية حتي اذا اصابت نهبها باهرا . حققت الغاية الثانية وهي دفع المالك الي المبادرة لمساعدتنا ولكن المشروع قام علي

(١) ميسيت نول يناير سنة ١٨٠٦ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٢٥)

اساس خطة فاسدة نفذت بطريقة فاسدة أيضا . فاولا كان يهني علي فربرز بصفته قومندان الحملة أن يقدم بنفسه علي رأس القسم الاكبر من جيشه (١) وثانيا كانت قيادة الفصيلة التي ذهبت لاحتلال رشيد فاسدة فان قائد هافوشوب استخدم جنوده جميعا في الهجوم دون أن يترك لنفسه احتياطيا فلما خر صريعا في بداية الهجوم خلفه اكبر الضباط مقاما ولكن هذا أيضا سرعان ما أصيب بجروح وان نكن حالت دون اشتراكه مع جنوده في مواصلة القتال الا انها لم تكن من الخطورة بحيث تحمله علي التخلي لغيره عن القيادة فكانت نتيجة ذلك كله ان الخامية الالبانية عندما ارغمت علي التخلي عن مواقعها لم تكن ثمة مخافر امامية لتحول دون عودتها . كذلك لم يتم أحد يلم شمت الجنود في صعيد واحد بعد ان كانوا قد تفرقوا واختل نظامهم اثناء الهجوم . وما كان اشبه ما وقع بما سبق ان حدث في باتنا سنة ١٧٩٣ فان العدو لما لم يرحن بطارده أو يتعقبه نجح في لم شمته . ثم لما تأكد من عدم اتخاذ احتياطات مضادة اعاد الكرة علي المدينة ودخلها ثانية ، ولما تبين له ان الجنود بلا حراسة انقض انقضاض المعتامة . حتى اذا اختلط الحابل بالنابل ووصلت الي القائد الجريح الانساء المزعجة ترى اصدر أوامره بالانسحاب العظام علي أن هذا الخطأ سرعان ما تحول الي كارثة كبرى . فالمألوف في الشرق هو أن تقلب الحظ مها كان نافها سرعان ما يؤدي الي تبديل موقف الاهالي . فان القاهرة ما كادت تسمع باحتلال الاسكندرية حتى استولي الذعر علي سكانها ولم يخطر للجنود الالبانيين المعسكرين فيها الا أن يفرروا الي سوريا وقد اجماعوا أثناء فراقهم من مصر الخيل والبغال والحمير لضعفهم فتمنوا لنقل امتعتهم . بل انهم لم يترددوا في شراء (السيكويين) وهن قطعة تقود مدقوقة في مدينة البندقية باربعة عشر قرشا مع ان ثمنها المعتاد هو عشرة

قروش . وابدئ الفلاحون استعدادهم للثورة ومنع المؤونة . عن بعض فصائل جنود محمد علي التي لم تكن من القوة بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها في حين انهم قتلوا بعضا منها في كثير من الجهات . (١)

حدث هذا كله كما قلنا عندما وصلت الانباء باحتلال الاسكندرية . ولكن ما أصاب الجنود الانجليزية من الفشل في رشيد غير الموقف كلية . فقد استرد الالبانيون شجاعته . ثم أر الممالك بدلا من أن يسادروا الي الانضمام لجانب الانجليز ترددوا أولا ثم قرروا في النهاية أن يتفتوا مع محمد علي في مقابل شروط معينة . وترتب علي هذا أن الاهالي عادوا الي خضوعهم السابق وأصبح بتعذر علي الانجليز أن يحصلوا علي معلومات ما عن حر كات العدو (٢) .

وقد تمكن محمد علي بفضل هذه التطورات من أن يحشد جنده ويرسلهم الي الشمال لصد الانجليز الذين كانوا قد قاموا بمحاولة اخرى للاستيلاء علي رشيد . ولقد كان تقدمهم في هذه المرة بشيء من الحذر . بمعنى انهم اطلقوا وابلا من القنابل علي المدينة وارجأوا مهاجمتها فعلا الي ان تصل امدادات الممالك التي وعدهم بها ميسيت . وبدلا من ظهور الحلفاء المزعومين ظهرت في مكائهم قوات محمد علي ... وسرعان ما وجد المحاصرون أنفسهم علي غير انتظار بين نارين . ثم استمر القتال ومالت كفة النصر الي هذا الفريق ثم لي ذلك وبعد أن سقط من رجالنا ٤٠٠ جندي وأسر مثلهم صدر الامر مرة أخرى بالانسحاب الي الاسكندرية «٣»

علي أن محمد علي أخذ في القاهرة باسباب سياسة الاعتدال التي سبق له اتباعها مع خورشيد من قبل . ولو أن شخصا تركيا عدا محمد علي أحرر

(١) كتاب دوين (رحلة سنة ١٨٠٧) ص ١٧٩ - ١٨٠

(٢) ميسيت لاسحاق مورير ٢ مايو سنة ١٨٠٧ (وزارة الهند - مصر والبحر الاحمر

(٣) كتاب دوين ص ٧٣ - ٨٢

ما أحرز من النجاح لداخله الفرور وراح يقتل أسراه ولا صدر أمره باجراء عملية الختان لهم بخصيهم ولقذف الباقين على قيد الحياة الى اليم دون أن يحسب حساب العواقب . ولكن الباشا نزل على حكم العادة فسمح بأن تحمل جماجم القتلى ويطاف بها في الاسواق . ولم يشأ أن يتناسى بأنه لا مفر من عقد الصلح عاجلا أو آجلا ، وأن الاساطيل الانجليزية لن تسمح لسفن العدو بالدخول الى ميناء الاسكندرية أو مبارحتها . والى جانب هذا كله فإن بريطانيا لم تكن تسيطر على البحر المتوسط . من الامام وكفي بل وعلى المياه الهندية من الخلف . ولهذا كله قرر محمد علي أن يبادل الاسرى معاملة حسنة بل أنه أرسل احدى في شهر مايو الى الاسكندرية مصحوبا بمترجم يوثق به للبحث في الشروط التي ينسحب الانجليز بمقتضاها . وقد عرض في مقابل انسحاب الحملة الانجليزية أن يطلق سراح من وقع في يده من الأسرى وأن يصمد لاية قوة أوروبية ترمي الى احتلال مصر أو اختراق الاراضي المصرية في طريقها الى الهند (١) ولكن هذه الاقتراحات قوبلت وقتذاك بالرفض غير أن وزارة بورتلند التي تبوأ كرسى الحكم في ربيع سنة ١٨٠٧ نظرت الى الموقف العسكري نظرة حكيمة قائمة على حقيقة الواقع أكثر مما نظرت اليه الوزارة السالفة وزارة غرانفيل . ومن ثم تقرر الجلاء عن الاسكندرية التي كان في الاستطاعة احتلالها من جديد اذا اقتضى الامر ذلك وكان من نتائج هذا القرار أن اتفقا عقد في ١٤ سبتمبر يقضي بالتخلي عن الاسكندرية للباشا في مقابل إطلاق سراح الاسرى الانجليز وإعلان العفو العام عن كل من كان له ضلع في مساعدة القوات الانجليزية .

وهكذا مرت الازمة بسلام . وليس من شك في أن الحملة البريطانية لو حسنت قيادتها لاجهزت على سطوة محمد علي الآخذة في الازدياد ولأدت

إلى إعادة مصر إما إلى حكم الممالك أو الباب العالي . ولسكنها قامت علي فكرة خاطئة أسىء تنفيذها . وما أشبه ما حدث بالحملة العثمانية التي وجهناها في بداية الحرب العالمية الماضية إلى أعلى القرآت فمن الخطأ الغريب أننا أغفلنا في جملة رشيد أن نرسل أحدا من الضباط الذين عملوا تحت قيادة آبر كرومي أو هتسنس إبان احتلالنا الأول للاسكندرية كما أنه كان من المتعذر جدا سلخ قوات كبيرة من الجيش الرابع في صقلية لتحقيق الغاية المقصودة من إرسال تلك القوة إلى مصر . وبالجملة فإن الفشل كان من كافة الوجوه ذريعا من حيث هداه ، ومن حيث الثمن الذي تقاضاه منا ولكنه على ما يظن لم يكن فشلا تاما كما كان يلوح بادىء ذي بدء . ذلك لأن ذكاء محمد علي قد خلس من هذا الحادث بنتائج تعجلي فيها الحكمة . فلقد أدرك أن الجيش الفرنسي لا يمكن أن يحسب حسابا مباشرة كالاسطول البريطاني . ومن ثم بدأ يفكر في أن بريطانيا العظمى ربما تكون حليقا له قيحه في تحقيق مشروعاته التي كان قد بدأ فعلا في تنفيذها .

ومن ثم بدأت الحالة في مصر تعجلي تدريجيا . فقد صار الزعيم الألماني ممثل الاستانة . وأصبح التدخل الفرنسي مستحيلا . هذا إلى أن التدخل البريطاني قد حبط فلم يبق إذن سوى الممالك الذين ينبغي الاجهاز عليهم قبل أن يعتبر محمد علي نفسه سيد مصر الاوحد . علي أنه كان مع ذلك تحت خطر متزايد بأن القالب شانة كشان كثيرين من الموقفين المتطالين بالاستيلاء علي تركة بواسطة القانون — قد يجد نفسه في النهاية أنه لم يرث إلا تركة مثقلة بالديون .

فلقد كانت البلاد سائرة بخطوات واسعة نحو الخراب . فان مديريات الوجه القبلي كانت تكن تحت وطأة الممالك الحديدية . هذا بينما كان الوجه البحري عاجزا كل العجز عن سد حاجات الجنود من جهة وحاجات الأهالي من الجهة الأخرى . بل لقد اضطر الفلاح في كثير من الأحيان — في سبيل

اداء مطالب الحكومة وما لحق به من وسائل الاكراه الظالمة التي كان يتبعها مندوبو الحكومة ان يتخلى حتي عن اكلاته الزراعية . وقد اصبحت القرى الواقعة في الأراضي المتاخمة لساحل البحر مهجورة . ثم ان شواطئ النيل التي كانت في يوم ما جنة زاهرة قد خكم عليها بالخراب غير الطبيعي (١) وقد كان الاحتفاظ بالجيش — كما كان شأنه في الماضي — وكما قدر له ان يقي طويلا — علة العلل في حدوث القلاقل العظيمة (٢) . ففي سنة ١٨٠٩ كان لدى الباشا نحو عشرة الاف جندي ، ولكنهم كانوا — كما تقضي التقاليد التركية — يتناولون مرتبات ٣٠٠٠٠ (٣) ولقد زادت مرتباتهم هذه وما اليها من مصروفات الحكومة بمراحل عن إيرادات أراضي الوجه البحري حتي في سنة ١٨٠٦ وعما تقاضته الجمارك من الرسم علي تجارة معلاشية .

ولم يكن من سبيل الي سد العجز إلا بتجديد الضرائب التي فرضها المماليك وخورشيد باشا في الماضي وفي الضرائب التي اصبحت أثقل وابغض الي النفس مما كانت في أي زمن مضى . ذلك لان كل انسان اصبحت مجردا حتي من امتعته المنقولة ، ثم ان الاجانب انفسهم ارضوا علي تقديم الاموال كما ارغم القناصل علي إبداء موافقتهم علي ذلك العمل (٤) وقد حدثنا المؤرخ العربي ان الجنود وحسدتهم هم الذين كانت لديهم دون سائر السكان تقود يستطعمون اقراضها (٥)

وكان شأن الالبانيين في مصر كشأن الجنود العربية المسأجورة التي

(١) ميسر اول يناير سنة ١٨٠٦ (وزارة الخارجية ٢٤-٢)

(٢) كتاب دوين (حملة سنة ١٨٠٧) ص ١٣٨

(٣) كتاب ريو «محمد علي وثايلون» ص ٣٤

(٤) كتاب دوين (حملة سنة ١٨٠٧) ص ١٩١

(٥) الجبرتي ص ١٨٢

جاءت الى بارودا أو الى حيدر اباد ، وكان موضع الحيرة في الموقف هو
إما الالتجاء الى السلب والنهب فيؤدى ذلك الى استغزاز الالهالى وأما إغضاء
الالبانيين عن اغتصاب الجنود وإثارتهم .

وانقد بذل محمد على بلا ريب آخر ما فى وسعه للخروج من هذه الورطة
فلقد اجتذب الى جانبه مثلاً رجال الدين وبعض اعيان القاهرة بمنحهم بعض
القرى التي كانت للبكوات والممالك من قبل وكان يرمى بذلك الى الفصل
بين اهالى العاصمة وحكامهم السابقين فيما لو تناسوا مظالمهم الماضية (١) على
ان المتاعب قد نشأت برغم ذلك من ان لا آخر مما ادى الى الفناء التبعض على
مختلف الزعماء او على اشخاص كان يؤمل ان يكونوا زعماء (٢) وكان
من تلك جنوده اشد خطراً من كل هذا .

فبينما كان عائدا الى القلعة فى أحد أيام شهر اكتوبر سنة ١٨٠٧ أطلق
النار عليه نفر من الجنود من منزل مجاور فجرحوا جواده وأصابوا بعض
رفقائه (٣)

وبعد أيام قلائل احتشد لفيق من الجنود الالبانيين والعثمانيين أمام
داره فى المدينة وصوبوا النار فعلا الى النوافذ . وسرعان ما تخرجت الحالة
فى المدينة فلم يجد مندوحه من مغادرتها للعودة الى القلعة (٤)

وأصبح باديا للعيان أن زيادة الايرادات عن النفقات تقصمها مهمات كانت
الطريقة التي تتم بها هذه المعجزة — هي أول شرط أساسي فى سبيل تحسن
موقف محمد على . وكانت التجارة إحدى الموارد المالية التي فكرفها على

(١) كتاب دوين ص ١١٦

(٢) الكتاب نفسه ص ١٣٧

(٣) كتاب دوين ص ٢٠٧

(٤) د ٢٠٩ - ٢١٠

ان هذه الفكرة لم تكن جديدة . ولقد أساء الكتاب الذين أشاروا إلى مركز شركة الهند الشرقية فهم الحقيقة عند ما زعموا أنها محتقرة في أعين الشرقيين لا لسبب إلا لأنها تتاجر ولكن التاجر العادى إذا شعر باحتقار فليس مرجعه اشتغاله بالتجارة بل لأنه بلا حماية . لا بل كنت ترى في كافة أنحاء الشرق من الآستانة إلى الصين و بانجوك عدداً من عظماء النبلاء وحكام الأقاليم وأبناء ملوك حاكين وأمهاتهم بل الأمباطرة أنفسهم كل هؤلاء كان لهم اهتمام مباشر بالتجارة . ولهذا فقد كانت طبيعية ومفهومة ولا محل للشكك فيها تلك الخطوة التى خطاها محمد على . وهو الذى احترف قديماً تجارة التبغ قبل أن تحدته نفسه بالانغماس في هذه الجريمة العظمى التى يسمونها في الشرف بالسياسة (١) ولقد خدمه الحظ في هذه المسألة فان الانجليز كانوا الأمة الوحيدة التى يستطيع محمد على أن يتاجر معها . لأن الراية الفرنسية في السنوات الأخيرة من حروب نابليون كانت قد اختفت فعلا من بحار الشرق . ولقد قيل بمناسبة وصول إحدى البواخر الفرنسية إلى الثغر الاسكندرى سنة ١٨٠٨ انها الأولى من نوعها منذ خمسة أعوام ونصف عام (٢) وقد دخلت هناك سفينة في سنة ١٨١١ فكانت الأولى من عام ونصف عام (٣) ولم يكن يمكن تأمين السفن الفرنسية في مارسيليا إلا بعد دفع ٥٠ ٪ من القيمة المؤمن عليها فوراً . ثم ان الاسكندرية لم تكن يصلها من الصحف إلا صحيفة (مالطة غازيت) وكانت تنصح - كما قال دورقشنى - بمختلف أنواع القذف ضد الحكومة الفرنسية (٤) ولكن الانجليز كانوا في الوقت نفسه عملاء متهاقين على القمح المصرى . إذ ليس

(١) كتاب دريو (امباطورية محمد على) ١٨١٤ - ١٨٢٣ ص ٢٠٥

(٢) » » » ص ٩

(٣) » » » ص ١٣٧

(٤) » » » ص ٢٦

يخفى أن تموين أساطيلهم التي تتمخر عباب البحر المتوسط من مالطة إلى جبل طارق لمراقبة ما يجري فيه و تموين قواتهم الآخذة في الازدياد وهي القوات الى كانت تقوم بالأعمال الحربية في أسبانيا ، جعل الانجليز يتهافون على شراء مقادير كبيرة من القمح . ولقد كانت سنوات الحرب المذكورة سنوات شح في محصول القمح في العالم عدا في مصر . فقد كان الأمر بالعكس لأن ارتفاع مستوى النيل أدى الى وفرة المحصول (١) ولقد انتهز الباشا هذه الفرصة التي ساقها العناية الالهية اليه . وسرعان ما أصبح تصدير القمح بمثابة امتياز ويقال أنه أفاء عليه ربحاً بلغ ٥٠٠ في كل مائة

ولقد بذل دورفشي القنصل الفرنسي في القاهرة متتهى ما في وسعه للحيولة دون ازدياد هذه الصلات وتوثيقها . ولم يخرج ما حصل عليه من الترضية في هذا الصدد عن مجرد التوكيد بان الباشا انما يعمل لمصلحته الشخصية فحسب ، وعن اشارة من طرف خفي بأن الانجليز يحتمل أن يستخدم ضدهم ما قدموه للباشا من أموال وذخائر (٢) . ولم تقتصر حركة التجارة على بيع الحبوب ومشترائها . هذا في حين أن ثمنها دفع بمضه كسبانك ذهبية والبعض الآخر بشكل ذخائر والبعض بشكل سلع انجليزية . فمثلا رأينا الساعات الانجليزية راجت سوقها رواجاً لا يوازيه رواج الساعات الواردة من جنيف (التي كان يقال كذباً أنها مصنوعة في بريطانيا) . وهي الساعات التي اعتاد أن يبيعها الفرنسيون في مصر . ثم أن البفنة كانت تستورد من الخارج وتستعمل بدلا من البفنة المصنوعة محليا (٣)

ولعل أبغض شيء من وجهة النظر الفرنسية أن هذه العلاقات التجارية

(١) كتاب غربال (بداية المسألة المصرية) ص ٢٨١

(٢) كتاب دريو (امبراطورية محمد علي) ص ١١٧

(٣) » » » ص ١٨٩

قد نشأت عنها صداقة سياسية . فان دسائس دورفشي ونصائحه في خلال الحملة الانجليزية في سنة ١٨٠٧ قد كللت بالنجاح في مبدأ الأمر . مثال ذلك أنه طلب - وقد أجيب إلى طلبه - بأن يعين حارس قضائي على البضائع الانجليزية الواردة تحت الراية (الفرنسية) (١) وأعلن حربا شعواء موفقة على أحد الرهبان لاجترائه على نشر نبأ معروف في الاسكندرية بطرد ناليون من الكنيسة (٢) ولكن حدث في سنة ١٨١١ أن إحدى السفن الفرنسية المسلحة المسكفة باقتصاص السفن التجارية قد حاولت بيع البضائع التي اغتنتمتها كما أن سفينة أخرى قد أعادت الكرة في سنة ١٨١٢ وحاولت بيع سفينة انجليزية استولت عليها . ولكن مندوبي انجلترا أبدوا في الحالتين معارضة شديدة موفقة فقد أدى اعتراضهما إلى بقاء المسألة معلقة ريثما وصلتهم فرمانات من السلطان . وكانت علاقات الصداقة قد توثقت بينه وبين انجلترا بحظر بيع الغنائم أي البضائع التي تقع غنيمة بأيدي أحد فريقى النزاع في الموانئ التركية . ولكن هذا كما لاحظ دورفشي في كثير من الغيظ . لم يمنع توريد بضائع الغنيمة التي حكمت بمصادرتها المحكمة الانجليزية في لندن وتضييق مجال الانتقام أمام الفرنسيين . وقد قال بهذه المناسبة غالبا . اذا عسى أن تكون قيمة الغنائم إذا لم نستطيع أن نبيعها في جهة من الجهات (٣) ويلوح أن التجارة وقد دخلت في موضوع النزاع قد رجحت كفة الميزان كثيرا لمصلحة انجلترا وبخاصة لأنها عجلت في ملء خزائن الباشا بعد أن كانت خاوية على عروشها .

وفي الوقت نفسه وللوصول إلى الغاية عينها شرع محمد علي في اصلاح أداة الإيرادات فلقد سار الفساد السياسى في عهد الامبراطورية التركية وعهد المغول

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد علي) ص ١٨ و ٢٠ و ٢٧

(٢) » » ص ٦٣

(٣) » » ص ١١٧

في هذه الطريق عينها . بمعنى أن الإيرادات العامة كانت تبذر يمينا وشمالا لسد مطامع شخصية . ثم أن طريقة فرض الضرائب وطريقة جبايتها كانت قد وضعت بشكل يحير عقول الباحثين . وقد سن الأقباط الذين احتسكروا لأنفسهم (مهمة المحاسبية) طريقة حسابية تشبه في تمقدها ما كان يفعله جماعة البراهمة في دقتر بونا . ثم جاء سك العملة بمثابة فرصة نادرة لسلب الفلاح والحكومة على السواء وأصبح الفقدان مختلف مساحته باختلاف الأقاليم وباختلاف الجهات في الاقليم الواحد . ثم أن عادة تأخير مرتبات الموظفين شهر أو عديدة أعطى هؤلاء الحق - وهو ما يرجح أنهم كانوا يفعلونه على كل حال - أن يفرضوا ضرائب اضافية سرعان ما ضمت عند اكتشافها الى سلسلة الضرائب العامة وحثت محلها ضرائب جديدة أخرى .

٥ . ولقد عقد محمد علي التنية على أن يشق لنفسه طريقا وسط هذه المساويء المتجمعة . فقرر في سنة ١٨٠٨ اجراء تحقيق في مسألة ملكية الأتبان . ولكن أسلاف محمد علي من المصلحين الشرقيين سبق أن حاولوا أن يفعلوا هذا فكان تصيبهم على هذا الاصلاح أن سلفهم الناس بالسنة حداد .

ولقد أراد الباشا أن يطبق في مصر ما فعله الامبراطور (أكبر) في الهند . ولم يكن ثمة محيص عن هذا بل كان ضروريا . فالضغط الذي استعمله ضد الموظفين المسكفين بجمع الضرائب لم يكن من شأنه أن يحملهم على التخلي عن أجورهم الاضافية ، كلا بل أدى بالعكس إلى تشديد وطأتهم على الفلاح الذي بعد أن ضاق ذرعا بما يستعمله من وسائل السلب كل من الملتزمين والموظفين والبدو والممالك والالبانيين جعل يفر من الأرض ويهجر الحقول دون أن يحرثها .

وكانت نتيجة ذلك أن أمر محمد علي بأن تفحص كافة الهبات التي يزعم الملتزمون لأنفسهم الحق في وضع أيديهم على الأرض بمقتضاها . ففضى بإلغاء

جميع ما كان تحتل الاجراءات كما أنه نزع بعد ذلك ملكية الاراضى التى تأخر سداد الضرائب عنها عدة سنوات وعوض أصحابها عن ضياع أراضيهم بمعاشات معينة . ثم خطا محمد على بعد ذلك بست سنوات خطوة أخرى فالتى الحصانة التى كانت تتمتع بها الأوقاف إلى ذلك الحين . وأمر بمسح الاراضى من جديد حيث تبين له أن الأتيطان التى كانت تدفع عنها أموال أميرية كانت فى كثير من الأحيان تدفع هذه الأموال عن نصف المساحة المنزرعة فعلا . وقد سهل محمد على بهذه الطريقة مسألة توزيع الاراضى .

وأخيرا قضى محمد على فى سنة ١٨١٤ بتجريد باقى الملتزمين من أطيانهم . نعم كانت هذه التصرفات قاسية وبغيضة فى نظر الأشخاص الذين كان محمد على يدين لهم بفضل ما كان ينعم به من التأييد الشعبى . ولكن لم يكن ثمة مناص من أمثال هذه الاجراءات . ولقد بين دورففى فى سنة ١٨٠٨ أن ما يقرب من ثلثى الاراضى التى كانت مزروعة فعلا فى سنة ١٧٩٨ كانت بورا . على أن الباشا (مطبقا ما كان يوجه موظفو شركة الهند الشرقية من المبادئ) لم يسمح بأن تبقى الاراضى التى أصبحت فى حيازته بلا زراعة . بل أمر الفلاحين بالبدء فى حرثها مع فرض أصرم الجزاء على من يتهاون فى أداء أعماله (١) على أن هذا التدخل فى حقوق الملكية الذى لم يغفره الأحرار الانجليز لمحمد على لم يمر مصحوبا بذلك الاستهجان العام المألوف . كلا بل أن الأمر لم يخرج عن بضعة اجتماعات بسيطة لا أهمية لها عقدت فى الجامع الأزهر ولم تكن لها من نتيجة سوى انتزاع بضعة وعود بتحسين الحالة وهى وعود لم يدر بخلاف أحد أنها ستحترم (٢)

وقد أدت هذه التصرفات المالية إلى توطيد الخزانة الأميرية فى القاهرة .

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد على (١٨١٤-١٨٢٣) من ١٣١ و ٢٤١ والجوئى من ٢٤٣ و ٣٥٤ .

(٢) كتاب الثورة المصرية لباتون الجزء الثانى من ٢٧ وكتاب دريو من ٢٤٢

ومن ثم قل الخطر الناشئ عن جيش الباشا بنسبة الحرص على دفع مرتبات الجنود بانتظام . وفي نفس الوقت اخذت المسألة الخاصة بالممالك تقترب تدريجيا من الحل الحاسم . فلقد رأينا بيكواتهم في سنة ١٨٠٧ بسبب ما نصبه لهم محمد على ودور فيشى من الدسائس وبسبب الاختلاف فيما بين بعضهم والبعض وبسبب فشل الانجليز في الاستيلاء على رشيد من الناحية الثالثة - أخذوا - يهملون استغلال آخر فرصة أتاحتها القدر لهم لاستعادة نفوذهم في القاهرة وفي الوجه البحرى . ولكنهم كانوا لا يزالون يعتبرون هيته خطرة بحسب حسابها . وكانوا لا يزالون يحتلون الصعيد تارة فيهددون بذلك القاهرة تهديداً فعلياً أو ينسحبون الى الجنوب نزولاً على تقلبات القدر وتبعاً للسيطرة العسكرية . وقد يحدث أحيانا أن تجرى المفاوضات فجأة فتسفر عن اتفاقات مؤقتة ليس في نية أحد الفريقين التقيدها ولا أن تظل محترمة الا بقدر ما استغرق اجراء المفاوضات من زمن (١) وكان أشياع القى بك ما يزالون يعلنون أنفسهم بالأمال بأن تصل إليهم حملة انجليزية قوية جديدة فتجهز كاية على عدوهم ثم تعود في سفنها الى انجلترا . هذا بينما كان الاكثر حماسة يرى أن في الاستطاعة الحصول من الانجليز على بعض الاموال ليتمكنوا من شراء جنود محمد على . ثم يتولون هم (أشياع القى بك) القضاء عليه نهائيا (٢) . أما الباشا فكان قد صمم من جانبه على إذلال الممالك جميعا . ولذا وجه اهتمامه إلى حملهم على العودة إلى القاهرة ليعيشوا فيها تحت حمايته . ثم انقضت بعد رحيل الانجليز عدة شهور بين مفاوضات و قتال من ناحية أخرى .

وأخيراً قبل البيكوات في نهاية سنة ١٨٠٩ المجيء للسكن في الجيزة (٣)

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد على) (١٨١٤ - ١٨٢٣) ص ٢٣

(٢) » » » ص ٤٢

(٣) » » » ص ٥٤

على أنهم رغم قبولهم هذا لم يصلوا إلى الجيزة قبل مرور ستة أشهر أخرى . ولما وصلوها قهلا إذا بهم كانوا أشد استعدادا للحرب منهم للسلم . ولقد ظلت جموعهم زمنا طويلا تواجه قوات الباشا مع أن فريقا من زعمائهم . قد انحاز إلى محمد على إلا أن الأغلبية قررت استئناف القتال . ثم دارت عدة معارك تمكن الباشا فيها من التغلب على خصومه بفضل مدقعيته . وأخيرا قرر أغلب من بقي منهم على قيد الحياة أن يعلن في أوائل سنة ١٨١٦ خضوعه (١) بعد أن انهار سلطانهم وفشلت رغبتهم .

وقضت الاعتبارات السياسية المرعية منذ عهد بعيد بالأجهاز عليهم أجمعين ولذا عمد محمد على النية على أن يبذل كافة هؤلاء الطغاة بعد أن أوقعهم سوء حظهم في يديه . ولتحقيق هذه الغاية كان من المستحسن جمع أكبر عدد منهم في مكان أمين لاسيلا إلى فرارهم منه . وإذا كان قد تقرر إقامة مهرجان عظيم في أول مارس للأنعام على ابن الباشا بكسوة تشريفية بمناسبة تعيينه (باشا جدة) وقائدا للجنود المزمع إرسالها لقمع حركة الوهابيين في الججاز فقد رأى محمد على أن يدعو جميع كبار المماليك للاشتراك في المهرجان المذكور وسألهم أن يأتوا بكل من شاءوا من الموالى والاتباع .

فانطلقت عليهم الحيلة تماما وقصدوا إلى القلعة في حشد كبير للاشتراك في الموكب الذي تقرر خروجه من هناك قاصدا إلى المعسكر عن طريق بوابة الفتوح . وتنحدر من المنصة الصخرية التي تقوم عليها المباني الرئيسية في القلعة طريق ملتوية تتجه إلى العزب (وتؤدي إلى ميدان الرميطة) وهذا يسهل الإشراف على كل نقطة فيه لانزال الهلاك بكل من تحدته نفسه من الأعداء باقتحام الباب . وقد بدأت الجنود الملتحقة بالموكب تنحدر في هذه الطريق وكان في

(١) كتاب دربر (امبراطورية محمد على سنة ١٩١٤ - ١٨٢٣) ص ٦٩

طليعتها الجنود العثمانيون ، ثم الجنود الألبانيون ثم المماليك ثم جنود المشاة والسوارى . وما كادت طليعة الجنود تعبر الباب حتى أمر الزعيم الألباني بإغلاقه وكانت هذه إشارة لجنوده بإطلاق نارهم على المماليك وهم ينحدرون في الطريق المذكورة التي مرعان ما تعطلت فيها حركة المرور بسبب ما تراكم فيها من جثث القتلى من آرميين وخيول . أما من نجوا فقد انهال عليه الرصاص وهو يحاول الفرار أو قبض عليه وحى به إلى الباشا حيث أمر بإطاحة رأسه . ويقال أنه لم ينج إلا شخص واحد من المماليك في هذه المذبحة التي لم تكن فصل الخطاب بحال ما . ذلك لأن الأوامر قد صدرت إلى الجنود بأن يهبطوا إلى المدينة فيقتلوا كل من عثروا عليه من المماليك .

وقد صدع الجنود بالأمر وراحوا يشنون الغارة على قصور المماليك وبنهبون ما فيها بعد أن أجهزوا على ساكنيها . وكان أحد الأوربيين قد ذهب إلى دار قريبة من القلعة لمشاهدة الموكب المزعوم . ولكنه ما كاد يعود أدراجه إلى منزله حتى رأى جمعا من الأسرى المساكين وهم يساقون إلى ساحة الإعدام لا بل لقد شهد بجانبه واحدا منهم يخز قتيلا بضربة سيف شطرته نصفين . وقد رأى نساء أحد البيكوات يسوقهن الجنود الألبانيون كأنهن قطع من الغنم . وكان أينما ذهب وقع نظره على الجود وهي محملة بمختلف أنواع السلب وأغلة في الانتقام (١)

ولقد تمكن الباشا بعد ذلك بعام من تمثيل مأساة كهذه . فقد كان لا يزال يوجد بعض المماليك في مختلف مديريات الصعيد . فبعد أن لبث يطاردهم ويضيق عليهم الخناق مدة أشهر بالقوة التي أرسلها إليهم وعلى رأسهم إبراهيم ابنه ، سلم إليه ٨٠٠ من المماليك ومعهم نحو ٢٠٠ من مواليهم فأرسلوا جميعا إلى

(١) كتاب لين بولول (حياة سترانفورد كاتنج) الجزء الاول من ٢٠٧ - ١٠٩

إلى النطع من فورهم (١) وبهذه الوسائل الشديدة بوسائل كرومويل أصبح الباشا سيد مصر المطاع لا يتارعه أحد سيادة البلاد .

وليس فيما علق به دروفيشى على هذه الحوادث الشاذة ما يزيد الموضوع إضاحا فبينما كانت برك الدماء لم تجف بعد في القلعة ، وبينما كانت المدينة ما يزال يلوح عليها أثر انتهاب قصور المماليك ولم يكن ما حدث في نظره سوى (إعدام قطيع) جرد الانجليز من أصدقائهم الباقين (٢) ولكن القنصل الفرنسى لم يتنبه الى الجانب الأدبى للبأساة إلا بعد أن اجترأ ميسيت على ضم تهاته الى جانب تهانى الفرنسيين وإلا بعد أن تبين أن مركز الانجليز بدلا من أن يسوء . قد أخذ يتحسن باطراد . ومن ثم أخذ القنصل الفرنسى المذكور يصف ما اتخذ أخيراً من الاجراءات ضد المماليك بأنها اجراءات شريرة ولا مسوغ لها . وقد أراد البعض التخفيف من شأن هذه المذابح بأمرين : الأول أن البكوات تأمر وافيما بينهم على خلع محمد على . والثانى أن ديوان الاستانة هو الذى حرصه على ارتكاب تلك الفعلة . وقد يكون كلا السببين صحيحا ولكن السبب الحقيقى يختلف بلا حدال عن ذلك . فلقد كانت سلطة الباشا ماتزال مرعزة . ثم أنه كان قد طلب اليه مرات عديدة أن يذهب على رأس حملة لتوطيد الحالة فى بلاد العرب . فلم يكن يعقل طبعاً أن يضعضع قوته ويترك للمماليك الفرصة للتغلب عليه .

وليس من شك فى أن الباعث الذى دفع تيمورلنك الى التخلص من أسراه بقتلهم أمام أبواب دلهى هو نفسه الذى دفع محمد على الى قتل المماليك . ثم أنه لا يوجد ما يدعو الى الظن فى أنه يتردد فى تنفيذ نيته بمجرد اقتناعه بأن مركزه محفوف بالخطر . على أنه والحق يقال لم يكن من أولئك المتعششين للولوغ فى الدماء كما أنه لم يكن ممن يعتمد الى القتل حباً فى القتل . ولكنه من الجانب

(١) خطاب الى ميسيت بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨١٣ وزارة الخارجية ٢٤-٤

(٢) كتاب ديرون (امبراطورية محمد على) (١٨١٤-١٨٣٣) ص ١١٣

الآخر لم يكن مدفوعا بعاطفة الرقة حيال الحياة الانسانية التي بدأت تعم بلاد العرب في ابان القرن العاشر . بل كان يرى اسباباً عديدة تسوغ القتل تمام التسويغ . ولم يكن اعتقاده هذا بالشئ الغريب فان كل من غشى ديوانه من الاصدقاء أو الرفقاء أو الضباط أو الرؤساء كان لابد أن يرحى محمد على بقصر النظر لو أنه رأى غير ذلك رأى . وفي العام التالي تمكن جلال الدين حاكم حلب من اطاحة رؤوس زعماء الانكشارية جملة واحدة (١)

فكل ما فعله محمد على هو أنه كان موقفاً التوفيق كله فيما عجز قبطان باشا عن فعله من سنوات .

وليس ثمة ما يمكن إضافته بعد ذلك إذا نظرنا الى المسألة من ناحية الاخلاق التركية . وبديهي أن وجهة نظر محمد على وآراءه كانت كلها تركية تماماً ولم يكن يعقل أن تكون عدا ذلك . فان مولده ونشأته وتجاريته في الحياة كل هذه العوامل أدت الى اخراج رجل قوى الشكيمة لا يدركه الوهن دون غاية من الغايات . وليس وجه الغرابة في أن محمد على قد أسس ملكه كما يؤسسه التركي بل في قدرته - على عكس أي تركي آخر في زمنه - على التطور وامتصاص الآراء الجديدة وتحويرها لتكون ملائمة لمختلف الظروف والملايسات الحديثة . وقد كشفت له عيناه الثاقبتان عن مواطن الضعف الاساسية في بناء الحكم الشرقي الحاضر . وكانت توجد الى جانب سعيه المتواصل لوضع أسس سياسية حكيمة لتوطيد مركزه وتأمين مركز ذريته في المستقبل قوة كامنة غربية وشعور بالقوى التي تبنى بها الدولة أو تكون سبباً في انهيارها وخرابها ومقدرة على مواصلة الكفاح للتحسين وعين يقظى تنظر الى مساوىء الاداة الادارية . وهى صفات لم تجتمع لحاكم شرقي من أيام أكبر جاهل المغول . وفي الواقع فان حكمه يعتبر بمثابة نقطة تحول لا في تاريخ مصر وحدها بل في تاريخ الشرق الأدنى بأسره ، فلقد كان في طليعة معاصريه في تطبيق الافكار السياسية الغربية على شؤون الشرق .

الفصل الثاني

عماد الامبراطورية

بلاد العرب والسودان

بعد أن دانت لمحمد على الأمور وأصبح حاكم مصر الفعلي والاسمي مرت فترة من الزمن تبلغ العشرين ربيعا فدفعت به الظروف الى أن يظهر بوجه عام بمظهر الخادم المخلص والعبد النشط المطيع لأوامر مولاه صاحب الجلالة سلطان الروم والخليفة ظل الله في الأرض .. على أن طاعته هذه لم تكن حقيقة كما أن غيرته كانت مصطنعة . وأغلب الظن أنه منذ أول يوم خطرت له فكرة أن الاستيلاء على حكومة مصر ليس بالأمر الذي لا يمكن تحقيقه عمليا ، فانه شرع يفندى الأمل في أن يحكم وادى النيل يوما ما لا كنائب عن سيد آخر بل كحاكم مستقل . نعم كان طاهر باشا زميله في حمل السلاح يحلم بالحكم المستقل ولكن مواظبة محمد على قد حققت هذا الحكم فأخرجه من حيز التفكير الى حيز العمل . ولقد عرض الزعيم الألماني على الإنجليز في سنة ١٨١٢ (١) كما عرض على الفرنسيين في سنة ١٨١٠ (٢) عقد محالفة فيما لو اعترف به هؤلاء أو أولئك حاكما للقاهرة لا بل لقد عرض فعلا على ديولن الاستانة سنة ١٨١٠ ان يكون شأنه كشأن حكام ولايات البربر في شمال أفريقيا (٣)

(١) ميسيت في ٢٠ يونيه سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤-٤)

(٢) كتاب دريو (امبراطورية محمد على) في ١٨١٤ - ١٨٢٣ ص ٩٣

(٣) تاريخ الامبراطورية المصرية لمصري ص ٣٧

ولكن الانجليز والفرنسيين رفضوا الاقتراح المذكور مراعاة للحالة السائدة في أوروبا وقتئذ من ناحية واحتراما لما بينهم وبين السلطان من المخالفات من الناحية الأخرى . ويلوح أن محمد علي لم يقدر تماما ما تناقضه السلطان ثمنا للانعام الذي طلبه زعيم الألبانيين . على أن هذا الفشل من آن لآخر لم يفت في عضده ولم يحوله عن رأيه . بل أدى فقط الى حمل محمد علي على إخفاء نيائه وكتمانها . ولقد كان من شأن اخفاقه في عقد التحالف مع إحدى الدولتين الأوربيتين سالفتي الذكر انه امتنع عن مناصبة الباب العالي العداء . ومع أنه قلما أطاع ما صدر اليه من الأوامر إلا إذا كان من الممكن تحويله الى تعزيز نفوذه وتوطيد مركزه فان تصرّحاته العلنية كانت دائما ، والحق يقال ، تصرّحات التابع الموالي المخلص . وبالجمله فقد كان تمت خلال هذه الفترة خلاف حاد بين ما يجاهر به محمد علي علنا وبين الغاية الحقيقية التي كان يرمى إليها سرّا .

ولقد كانت الحالة الداخلية في الامبراطورية العثمانية كثيرة الشبه وقتئذ بحالة امبراطورية المغول في أوائل القرن الثاني عشر . فقد نخر السوس عظامها سواء بسواء . فديوان الاستانة كقصر المغول من قبله كان قد أصبح ولا شاغل له إلا شؤون الوزراء الخصوصية والمصالح الفردية لكل منهم . ثم أن باشوات الأقاليم التركية كنواب حكام المغول لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهمة

وقد كانت بغداد والقاهرة عاصمتين منفصلتين كما كانت حيدرآباد ولكنائو من قبل . ولكن كان تمت فارق فيما يحيط بالامبراطوريتين المتداعيتين من العوامل السياسية . فان جيران المغول من قبائل ماراتا أو الأفغان كانوا بعيدين بعضهم عن بعض . ثم أن تصرفاتهم السياسية كانت مسيرة الى أبعد حد بقانون الطبيعة بحيث أن كلا الفريقين لم يحجم عن الاستيلاء على دلهي إلا

خوفاً من أن يخرج الفريق الآخر بنصيب الأسد من الغنيمة . أما أملاك السلطان فقد كانت - على العكس من ذلك - متاخمة لسلسلة من الدول الأوروبية مرتبطة فيما بينها بعدة روابط كل منها متيقظة تمام التيقظ لتوسع الأخرى وانتشار نفوذها . فكانت النتيجة أن امبراطورية المغول بينما تركت وشأنها إلى أن تحللت بفعل العوامل الطبيعية وضربت فيها الفوضى أطناً بها ، فإن الأملاك العثمانية ظلت متماسكة بفعل المؤثرات الخارجية أمداً طويلاً حتى بعد أن زال تماسكها الداخلي . من أجل هذا كان تصرف محمد على بصفته دعامة الامبراطورية مدفوعاً بهذا الاعتبار .

ولم يكن ثمة ما يدعو محمد على إلى الاعتراف بالجميل . لأن الباب العالي إذا كان قد ظهر ثبات في موقفه فقد كان فقط في عدائه لوالى مصر . فلقد بدأ باتهامه بالتآمر مع بيكوات المماليك لتحقيق لبائاته الشخصية وإزالة الأضرار بالدولة ، فلما أرسل رؤوسهم لتعلق على الأعمدة عند مدخل البوابة الكبرى لقصر الاستانة وجه إليه الباب العالي أشد اللوم لاقدامه على قتل أخلص أنصار السلطان (١) بل أن الباب العالي كثيراً ما طالبه أثناء كفاحه مع المماليك من أجل عرش مصر أن يتأهب لقمع حركة الوهابيين في بلاد العرب ولكن كان محمد على يعتذر في كل مرة لغاية سنة ١٨١١ بما قد يترتب من الخطر بسبب ترك أولئك الزعماء المصريين البؤساء خلفه في مصر ، ويشير إلى ما يصلهم من التشجيع والمساعدة من باشا سوريا المجاور لهم ويبالغ في مصاعب الحصول على السفن اللازمة للذلاحة ونقل مهمات الحملة في البحر الأحمر (٢) فإذا كان محمد على قد قرر في النهاية أن يصدع بأمر الاستانة وأن يطيع ما يشير به

(١) إلى النقيب افندى يتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٢٦ (مخطوطات قصر طابدين)

(٢) إلى النقيب افندى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٢٥ وأول محرم سنة ١٢٢٦ (من

السلطان فلم يكن ذلك باعثه مجرد العواطف الجوفاء كالطاعة أو الولاء . فلقد رأى ألا حرج عليه من القيام بالحملة المذكورة ضد بلاد العرب بعد أن دانت له الأمور وعلم أن بالله عن ناحية الممالك . ثم أنه رأى من ناحية أخرى أن الحملة قد تشغل أولئك الجنود الألبانيين المشاغبين الذين أطلقوا عليه النار وهو لا يزال منهمكا في مكافئة الممالك ، وقبل أن تتم له الغلبة عليهم . لذلك أحسن أن وجود الجنود الألبانيين في مصر أثناء تغيب بقية الجيش في بلاد العرب قد يغريهم ويدفعهم إلى أعمال الشغب بعد أن خلا لهم الجو . ولم يبق أمامهم من يضرب على أيديهم . وأخيرا رأى في اخراج الوهابيين من الأراضي المقدسة ما قد يرفع من شأنه ويعلو من مكانته في كافة أنحاء العالم الاسلامي .

وكان أول ظهور المذهب الوهابي في بلاد العرب حوالي منتصف القرن الثامن عشر . فاب زعيم الجماعة محمد بن عبد الوهاب بعد أن أتم دراسته في دمشق وبغداد ولّى وجهه شطر مكة وألقى عصار التسيار فيها . وهناك جعل ينعم البصر عن كذب في كيفية معيشة الحاج وعاداتهم . ولم يكن من شأن كل هذا إلا أن يقوى في نفسه الاعتقاد بأن الاسلام قد أغارت عليه البدع وأفسدته التقاليد الجديدة ولا يحيص له من العودة إلى ما كان عليه في عهد السلف الصالح من الطهارة والبساطة . ومن ثم شرع يشن الغارة على زخارف الحياة في عصره ويذكر الناس في عبارات بليغة مؤثرة بأعمال الهدى كما نص عليها القرآن الكريم ، ويبين لهم متى يمكن تسوية الانحراف عن المرمى المقصود من المعاني القرآنية . وقد طفق يبشر بهذه المبادئ الطهرية في قريته من أعمال نجد . ولما لم يكن كبير الشأن في قريته التي كان فيها مسقط رأسه ونظرا إلى أنه كان إلى ذلك الحين يمثابة نبي غير مسلح فقد هاجر كما هاجر من قبله النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى حيث يستظل بحماية أمير الدار عتبة محمد بن السعود .

وسرعان ما اعتنق الأمير المبادئ التي كان يبشر بها محمد بن عبد الوهاب وهكذا وجدنا في قلب نجد حكومة دينية متوحشة جعلت ديدنها شن الغارة وإعلان الحرب على جيرانها المسلمين الذين انحرفوا عن الدين بما ابتكروه من البدع . وقد سارعت الحكومة المذكورة إلى التنديد بالخلافة التركية وبأدبرت إلى تحدى من يجاورها من باشوات الامبراطورية العثمانية . وكان طبيعياً أن لا يجد المذهب الوهابي كبير مقاومة في حالة الضعف والوهن التي كانت فيها الامبراطورية المذكورة وقتذاك . وقد ساوى الوهابيون في كرههم بين الشيعة والسنيين باتهامك حرمة الأماكن التي يقدسها الفريق الأول في كربلاء والفريق الثاني في مكة والمدينة ، ولم يتورعوا عن أن يقتلوا مشائخ المتعبدين والناسكين في داخل حرم الأماكن المذكورة .

وقد أحدث احتلال الوهابيين الحجاز رجة وأى رجة في أنحاء العالم الاسلامي . وكيف لا وقد ترتب عليه تعطيل حركة الحج السنوي إلى الأماكن المقدسة تعطيلًا تاماً . ففي سنة ١٨٠٥ وكذلك في سنة ١٨٠٦ اضطر الحج السوري ان يعود أدراجه إلى الشام دون أن يتمكن من الوصول إلى الحرمين مما أدى إلى معاقبة باشا دمشق واستبداله بآخر . وفي الحق لقد كان هذا العقاب في محله . فان أموال (الميرى) عن أراضى مديرتي دمشق وطرابلس الشام قد خصصت (بحسب الأساليب التركية في الشؤون المالية) للقيام بما يستلزمه إرسال الحج الشامي إلى الحجاز وحمايه من النفقات . وكأنا رأى باشا دمشق أن الوهابيين كانوا للحجاز بمثابة نعمة جادت بها السماء عليه لأن تعطيل الحج يمكنه بناء على ذلك من تحويل الأموال المذكورة إلى جيشه الخاص . ومن هنا لم يلاحظ على باشا دمشق هذا أنه قام بأي مجهود يذكر لاقلاق خواطر الوهابيين واقصائهم عن مكة والمدينة (١)

وكان السلطان قد ظل السنوات العديدة قبل ذلك وهو يصدر من الأوامر التي لا يؤبه لها الى كل من والى دمشق وبغداد لطرده المغيرين من الأراضي المقدسة . ذلك لأن حماية تلك الأراضي يعتبر في نظر التقاليد الاسلامية من أسس علامات الشرف . فلم يكن غريباً والحالة هكذا أن يعتبر طرد الأتراك منها عاراً وأى عار . لهذا ولّى الباب العالي وجهه شطر باشا القاهرة الناشئ . وقد خيل الى السلطان أن يكون في الوقت نفسه قد قام بمناورة عظيمة لو أنه تمكن من حمل باشا القاهرة على انهك قواه وتبديد موارده باستخدام جنوده في القضاء على الوهابيين . لأنه بذلك لا يستعيد الحجاز فقط بل ويستعيد أيضاً مصر الى قبضة يده . وهكذا رأينا الباشا والسلطان يتحdan في النهاية (وإن كان هذا الاتحاد لبواعث مختلفة) تحدوهما رغبة واحدة في إعادة فتح بلاد العرب التي تعتبر مهد الاسلام .

ومن ثم بدأ ابنه طوسون زحفه الحقيقي في أواخر سنة ١٨١١ وهو الزحف الذي بدأ مرة قبل ذلك بالولية التي شهدت مأساة المالك في القلعة وطاحت فيها رؤوسهم . على أن المأساة وقعت في هذه المرة لا قبل الشروع في الزحف بل بعده . لأن الحملة نزلت في السفن في السويس وألقت مراسيها في ينبع . ولكنها حوصرت في أوائل سنة ١٨١١ في مضيق واقع على الطريق المؤدى الى المدينة ودارت زحى القتال مدة ثلاثة أيام كانت تليجتها عودة المغيرين القهقري الى ينبع بعد أن فقدوا كافة بطاريات الطوبجية (١) أما الانسحاب فقد بدأه كبير ضباط طوسن الى أن وصل الى ينبع في أمان . ولكن سرعان ما أطيحت رأسه بناء على أوامر محمد علي لشد عزيمة بقية الجنود . وقد انتهز الباشا فرصة هذا الانسحاب للتخلص من بعض المشاغبين من زعماء الألبانيين ممن كانت لهم زعاعات ثورية وميول للشغب تسبب قلقاً له . وكان طبيعياً بعد ما لحقهم من

عار الهزيمة وبعد أن ضاقوا ذرعا بمصاعب ومشاق القتال في بلاد العرب القحلاء حيث لا تزيد فيها الغنيمة عن بضعة إبل مع ما يتعرض له الإنسان من خطر القتال ، نقول كان بديهاً بعد ذلك كله ألا يطيل أولئك الزعماء الألبانيون اعتراضهم عند ما اقترح عليهم الباشا أن يغادروا مصر وأن يبحثوا عن خدمة في الجيش العثماني في جهات أخرى تكفل لهم المكسب وتدر عليهم الأرزاق . وقد انقضى فصل الحر عام ١٨١٢ في اتخاذ هذه الاجراءات والقيام بتجهيز الاستعدادات لحملة ثانية . وقد تضمنت هذه الاستعدادات اغواء بعض القبائل العربية في الحجاز بوسائل عرفناها في العصور الحديثة لتسهيل الزحف على المدينة . وقد كملت هذه الاجراءات بالنجاح . وكانت نتيجة طرد الوهابيين من المدينة في شهر نوفمبر ، ومن مكة ثم جدة في أوائل العام التالي . ومن ثم بسط محمد علي ظله على الحجاز وأصبح سلطان الاسنانة ينادى باسمه من جديد من فوق المنبر في الأراضى المقدسة (١) .

ثم ذهب محمد علي بعد شهور قليلة بنفسه الى مكة لتوطيد دعائم النظام ، في ممتلكاته الجديدة (٢) ولكن تبين أنه كان يرمى من وراء هذه الزيارة الى تعيين (شريف) جديد في مكة لأن الشريف القديم لم يكتف على ما يظن بالعطف على الوهابيين وتقديم المساعدة لهم بل كانت في حيازته أيضا أموال طائلة . وقد تم خلع الشريف بمنتهى السهولة وأرسل هو أولاده الثلاثة الى القاهرة (٣) . على أن هذا التصرف قد أقلق عدداً من القبائل العربية ومن ثم شرع الوهابيون يحشدون قواتهم من جديد في الصحراء . وإذ ذاك أرسلت التعليمات الى القاهرة في طلب عدد جديد من الجنود لصدد هذا الخطر . فأمر

(١) ميسيت في نوفمبر سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٢) » في ١٣ أكتوبر سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٣) » في ١٢ يناير سنة ١٨٠٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٤ - ٤)

الباشا بارسال ١٠٠٠٠ جندي في أسرع وقت ممكن . ولما لم يكن في مصر وقتئذ سوى ١٢٠٠٠ جندي فقد كان لا مئاص من الالتجاء الى التجنيد العنيف لسد هذا الطلب . ولهذا أخذ المرء كشيون من بلاد البربر والريق السوداني واليونانيون بل والأزمن يلتحقون بالجيش ويرسلون أفواجا أفواجا الى جبهة القتال (١) هذه الحملة التي بدأت في سنة ١٨١٤ افتتحت بكارثة كما افتتحت حملة طوسن من قبل .

فان إحدى فصائل الجيش قد هاجمها العرب على غرة منها وهي على مسيرة يومين من الطائف . وما كاد الفريقان يلتحمان حتى فر من الميدان عشرة من الضباط الكبار الاثنى عشر وقد أخذوا معهم معظم رجالهم .

وهنا اعتلى محمد على ظهر بعيره وانطلق كالسهم لمقابله الفارين الذين لم ينفع الوعد ولا الوعيد في لم شملهم . فكانت نتيجة ذلك أن سبعة قومندانات حرموا من رتبهم وأعيدوا الى القاهرة . والمظنون أن الثلاثة الباقين قد أعدموا (٢) وقد أصيب المصريون بهزيمة أخرى عند ما شرعوا في مهاجمة (طربا) بقيادة طوسن .

ويظهر أن الفضيحة المذكورة قد ضلها الدليل ولهذا دأب الوهايون خيامها ليلا واستولوا على كافة أمتعتها ومدفعيتها . وكانت نتيجة هذه الكارثة تفشى اليأس بين الجنود المصريين . ولقد ذكر أحد أذكى الساعين - ويشير ميسيت بهذا الوصف الى الرحالة بوركنهاردت الشهير الذي كان وقتئذ في جدة أى في شهر أغسطس - ذكر أن الجنود قد خارت عزائمهم بصفة عامة واستولى عليهم القنوط والتذمر بسبب غلاء المعيشة حتى بلغت الأثمان هنا ضعفها في مصر وخاصة أنه ليس ثمة أمل في المكسب ولا مجال للسلب والنهب

(١) ميسيت ١٩ ابريل سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٢) ٥ ٩ ابريل سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

فليس في بلاد العرب فلاحون يمكن انتهابهم ولا قرى عامرة صالحة للاستلاب فأعداؤهم ليسوا إلا مجرد رجال بدو في أطوار بالية وكل ما يطمع الجند المصرى أن يقتمه بعد الجهود الشاقة هو بعير عراه الهزال من شدة الجوع (١)

ثم دار الزمن دورته وبدأ الحظ من جديد يتسم للجنود المصرية وجلية الخبر أن ابن السعود فارق هذا العالم في شهر ابريل ولم يتمكن أولاده الثلاثة من الاتفاق فيما بينهم (٢) وفي الوقت نفسه وصلت الامدادات للجيش المصرى وأمكن استرضاء زعماء العشائر وأشياخ مشايخ القبائل . ونزل الباشا بنفسه بعد الاحتمال بالعيد في مكة الى حومة الوغى بقيادة الجيش . ويقال أن الوهايين كانوا قد حشدوا قوة تقدر بأربعين ألف مقاتل في جبهة (بصلة) على مسافة ١٢ ميلا في غرب ((طربا) . قدامهم محمد على وبعد معركة دموية حامية - وهذا وصف محمد على نفسه - تفرق الوهايون أبدا واصل الفرسان المصريون تعقب آثارهم مدة ساعة ونصف ساعة . وقد استولوا على الخيم الوهابية بما في ذلك ٥٠٠ رأس من الإبل وكثير من الأجهزة والأمتعة (٣) وقد كان هذا الانتصار الباهر خليفاً بأن يودى الى قمع الحركة الوهابية بصفة نهائية ولكن هذا الأمل لم يتحقق لعدة أسباب . فان الباشا كان بعيداً عن القاهرة أكثر من عام . ثم ان الباب العالي حاول مرة على الأقل أن يخلمه من باشوية مصر (٤) وفوق هذا فان عودة يونانرت من (البابا) قد فتح الباب لحدوث اضطرابات جديدة في القاهرة الأوربية مما يمكن أن يفيد محمد على

(١) خاشية بتاريخ ٧ أغسطس في تقارير ميسيت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٢) ميسيت ٩ يونيه سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٧٤ - ٥)

(٣) من أذوال عمد على في خطاب أرسله الى ميسيت في صفر ١٢١٠ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٦)

(٤) مؤامرة لطيف باشا ميسيت ١٢ نوفمبر سنة ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

منها سياسياً (١) . فلهذه الأسباب وغيرها قرر محمد على أن يعهد لابنه طوسن بأن يواصل القتال الى النهاية . وقد أظهر هذا عجزه كما أظهره في المرة السالفة . فلقد بدأ الزحف الذي كان ينبغي أن يؤدي به الى قاعدة الوهايين في «داراعة» ولكنه وجد أن المؤونة قد نفذت ونحسب أن الوهايين لو كانوا تحت قيادة زعيمهم المتوفى وقتلوا بالمغربين المصريين هزيمة «اسمة» . ولكن عبدالله أميرهم الجديد كان قد استولى عليه اليأس وفقد كثيراً من توازنه بعد انتصار المصريين في بصيلة فأحجم عن الهجوم كما أحجم طوسن عن مواصلة الزحف وكبانت النتيجة أن الفريقين اتفقا على عقد صلح تنازل بمقتضاه الوهايون عن كافة حقوقهم على القبائل الضاربة في الجهات التي استولى عليها محمد على . ولما كان هذا الصلح قد ترك في أيدي الوهايين بعض المناطق الواقعة في شمالي المدينة وشرقيها وفيما بينها وبين مكة (٢) فقد كان يعتبر بمثابة هدنة مؤقتة تحترم الى أن يأنس أحد الفريقين من نفسه القوة الكافية على استئناف القتال .

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨١٦ أى بينما كانت القارة الأوروبية المتعبة تتمتع بفترة طويلة من السلام لم تعتدها من قبل وصلت الأنباء -- أو على الأصح أذيع في القاهرة -- أن بعض القبائل العربية قد عكرت صفو السلام وأشعلت نار الثورة بتحريض الوهابيين . وكانت المنية قد أنشبت أظفارها في طوسن بيد عودته من حروب الصحراء . ومن ثم عهد الباشا بقيادة الحملة الجديدة الى ابراهيم وهو الابن الثانى لباشا مصر وقد كان يسمى " أسد الشجعان الذى كانت آراؤه سديدة موفقة في كل حين " ، (٣) وشادت الأقدار

(۱) کتاب نورکنہاردوت (بلاد العرب) المجلد الاول ص ۱۴۹

(٢) ميسيت ١٣ يناير سنة ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٢٤-٦).

(۲۴-۶۸ D D D D D J.V R (۳)

أن يلعب هذا القائد الجديد دوراً مهماً فيما يقع في السنوات المقبلة من الحوادث الخطيرة .

كانت ولادة ابراهيم في قولة سنة ١٧٨٩ وكانت سنه لا تتجاوز السادسة والعشرين ربيعاً عند ما اختير لقيادة هذه الحملة . كان قصير القامة قوى البنية وعلى جانب عظيم من النشاط وكان في وسعه أن يقاوم مناعب اللذات ومتاعب الحرب على السواء . كان أزرق العينين عالى الجبين ذا لحية شقراء . وكان كثير النشاط عقلاً وجسماً . وكان أشبه بوالده محمد على من حيث الشجاعة المقرونة باصالة الرأى . ولكن كانت تنقصه حلاوة حديث أبيه وجاذبية أخلاقه . وصدق فراسته سواء في الناس أو في المواقف (١) وكان صارماً يبعث الرهبة في النفوس بعكس أبيه الذى يبعث الإعجاب ويسحر الناس بحلو حديثه . وأحسب أن ابراهيم ما كان ليستطيع أن يشق لنفسه طريق المجد كما فعل أبوه محمد على ، ولكنه كان جندياً يشار اليه بالبنان على كل حال . فقد أصبح الساعد الأيمن لأبيه ينظر اليه بعين الهيبة المقرونة بالطاعة البنوية وينفذ أوامره بمنتهى الاخلاص والدقة . ثم أنه ورث عن أبيه أيضاً حب النظر في المسائل بنفسه بدلاً من وضع ثقته فيما يقدم له من التقارير (٢)

وكان أول ما وجه اليه اهتمامه ليس ادراك فوز حربى معين وأنه كان يرى أن الوقت المناسب لم يحن له بعد - بل اكتساب بعض زعماء القبائل الى الجانب المصرى بعد أن أخذوا يضيقون ذرعاً بالحكم الوهابى . وبهذه المناسبة كتب هزرى صولت ، وهو الذى خلف ميسيت في منصبه في أوائل

(١) كثيراً ما روى الناس أن ابراهيم لم يكن ابن محمد على بل كان ابن قريبته من بل سابق ولكن هذه الرواية غير صحيحة (كامبل بتاريخ ٣٠ يولي سنة ١٨٢٩)
وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨

(٢) لاين بول استراتفور كانتج الجزء الاول صحيفة ٤٦٦ تقرير كامبل عن سوريا
وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨

سنة ١٨١٧ يقول : ان ما أبداه ابراهيم من المواهب فى استمالة مختلف القبائل البدوية ليدل على أن النجاح سيكون حليفه فى النهاية (١) ، ولم يعد هذا العميد الحقيقة عند ما عزا نجاح ابراهيم الى عزمته التى لا تقبل أو على الأصح قسوته حيال معارضيه والى اشرافه على خزانة الأموال وإلى ما كان له من حسن السمعة وشدة المحافظة على وعوده . - وهى خلال ثلاث لا مناص منها لبسط نفوذ الانسان بين القبائل العربية (٢) ثم ان اشرافه على مرؤوسيه كان فى الوقت نفسه يخالف كل المخالفة تساهل طوسن حياهم . وقد ضرب لنا صولت مثلاً على صحة هذا الأمر فقال : ان المدعو حسن أغا المشرف على شؤون حدود الحجاز وقع فى كين فبدلاً من أن يكون أول الفارين إذا بالأغا يطلق النار على جواده فيرده أمام خط القتال وبذا شارك الأغا مصير رجاله (٣) ولعمري إذا كان فى استطاعة ابراهيم أن يثير فى نفوس رجاله مثل هذا الشعور الشريف بالواجب فجدير به أن ينجح .

أما عبد الله بن سعود فقد خيل اليه أنه فى مأمن من طوارئ الحدثان لوجوده فى معقله الصحراوى فى الدارعية على أن ابراهيم سرعان ما زحف بعد أن أتم خطته وأكمل استعداداته . وقد واصل زحفه لا كفأخ ولكن كصديق وحام ولم يكن هناك أى توازن فى دفع ما يطلبه الجيش من قرب المياه أو التمر أو الخشب .

ثم أن مأسسته من النظام القاسى حال دون ما اعتاده الجنود من أعمال السلب وارتكاب المحظورات . وكان جديراً بأن يكسب بهذا التصرف شيئاً من التأييد الذى كان من نصيب الجيش الانجليزى أثناء زحفه فى الهند . ولكن

(١) صولت ٢٨ ابريل سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٨٩ - ٧٨)

(٢) » ٦ يونيه سنة ١٨١٨ » » ٧٨ - ٩١

(٣) » ٦ يونيه سنة ١٨١٨ » » ٧٨ - ٩١

برغم هذا كله فإن الحملة قد أمهظ عاتقها ما كان يحيط بها من المصاعب الناشئة عن طول طرق المواصلات وارتكازها على القاعدة البحرية في جدة . وفي الحق أن ما لا يقل عن ٨٠٠٠٠ بعير قد استخدمت في صيانة طرق المواصلات (١) ولم يكن لدى ابراهيم عد ما وصل الى الدارعية سوى ٦٠٠٠ جندي فقط . وقد لبث أمام المدينة ثلاثة أشهر كاملة دون أن يستطيع شيئا . ومما زاد الطين بلة أن مخزن الذخيرة انفجر بفعل النار . ونحسب أن قائداً غير ابراهيم كان يهون عليه في ظروف حرجة كهذه أن يقود جنوده الى أعمال النهب وسفك الدماء على طول خط التقدم والى ابراهيم احتفظ بمكانته وصمد لهجات العدو الى أن وصلته الامدادات والذخيرة من جديد . ومن ثم أخذ يضيق الحصار وأخيرا تمكن من الاستيلاء على القلعة في سبتمبر سنة ١٨١٨ وقبض على زعيمين من مشايخ الوهابيين خلق لحيتيهم المرسلتين وطمر أسنانهما وجعلهما أضحوكة أمام الناس (٢) وفي الوقت نفسه قضى بإبعاد عدد من أفراد الأسرة الى القاهرة (٣) وأرسل عبد الله بن سعود الى الاستانة لمفاوضة السلطان في الصلح إن استطاع الى ذلك سبيلا .

وهكذا تلاشى الخطر الوهابي مؤقتا ونجح مساعد ابراهيم القوى وعزيمة محمد على المنظمة فيما أخفق فيه من قبل باشا بغداد أو باشا سوريا . وذلك على الرغم من قربهما النسبي من قاعدة الوهابيين ، الدارعية ، وبالرغم من تغافل ابراهيم عن تنفيذ المشروعات السابقة لمحاولة اقناع دعاة المذهب الجديد بالوسائل السلمية بأنهم قد جادوا عن طريق الصواب . وقد أهدى أهالي الصوفية في فارس الى محمد علي سيرة أمقوسانقيسار صعت

(١) صولك ٦ يونيو سنة ١٨١٨ (وزارة الخارجية ٩١-٧٨)

(٢) حوادث بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨١٨ (وزارة الخارجية - ٩١-٧٨)

(٣) كتاب دوين مصر بين سنة ١٨٠٢ وسنة ١٨٠٤ من ٤٦

قبضته فضلا عن غمده بالأحجار الكريمة النادرة (١) .

بل أن الباب العالي لم يتالك نفسه من شدة الفرح بمثل هذا النجاح الخارج عن المألوف فأمر بقطع رأس شيخ الوهابيين وكبيرهم وعين إبراهيم والياً على الحجاز والحبشة (٢) .

هذا بينما القنصل الانجليزي قد اهتز طرباً للقضاء على من أسماهم عصابة من اللصوص برهنوا على أنهم أشد تعصباً وأقل تسامحاً وأكثر عداء لتقدم المدنية من نفس اتباع العقيدة الاسلامية الذين كان الوهابيون يطمحون في أن يحلوا مكانهم (٣) .

ويظهر أن الامبراطورية العثمانية كانت مرتاحة كاهمبراطورية المغول وامبراطورية المرانا والفرس والصينيين أشد الارتياح الى عدم تعيين حدود أراضيها بصفة قاطعة مما فتح الطريق أمام الاستتار أو تجاهل ما قد يقوم به الجيران من الحكم من أعمال الاعتداء والاستفادة من أعمال ولايتها في الأقاليم أو التنصل منها حسب ما يترامى لها . فلقد كانت توجد دائماً فيما وراء الأقاليم الواقعة تحت ادارة السلطان الفعلية والاسمية مناطق مبتهجة كان الأتراك قد هبطوها مرة كفاتحين .

وكان وجودهم فيها داعياً لادخال الرعب مؤقتاً في قلوب زعماء هذه الجهات وخملهم على اعلان خضوعهم وطاعتهم لمولاء الفاتحين أو لتقديم ولائهم للسلطان بصفته الخليفة طبقاً للتقاليد الاسلامية القائلة بوجوب الاعتراف به والنزول على أوامره ونواهيه . فهذه المطالب التي لم تكن لتحتل البحث لمحو

(١) كتاب دريو امبراطورية محمد على ص ١٧٦

(٢) تحتوي مخطوطات مابدين على صورة من الفرمان بتعيين ابراهيم باشا والياً للحجاز والحبشة بتاريخ ٤ ربيع الاول سنة ١٢٣٧ .

(٣) تقرير صولت

عرضت أمام قضاة أوربيين قد تنازلت البقاع الممتدة على طول حوض البحر الأحمر وما ورامها الى عدن ثم عبر البحر المذكور الى بعض الموانى الصغيرة كمصوع وسواكن على الشاطئ الأفريق . وهذا هو السر فى أن لقب إبراهيم باشا تضمن أيضا الاشراف الايبى على الحبشة وهو الاشراف الذى لم يكن يزيد فى الواقع على مجرد الحق فى تعيين حكام فى الموانى لتحصيل المكوس على منتجات السودان كالصمغ والعاج والرقيق . وهى المنتجات التى كانت تسير بها القوافل لبيعها لتجار جوجاراتى الذين يؤمنون موانى البحر الأحمر

على ان محمد على لم يقتنع مطلقا بهذه السلطة المحدودة لأنه كان يطمع فى الاشراف على التجارة نفسها . فلقد كان راسخا فى اعتقاده أن اراضى السودان والحبشة غنية بما فيها من معدن الذهب كما أنه كان يعرف أن الجنوب هو المورد العظيم لأولئك الأرقاء السود الأفوياء ولهم قيمة كبرى فى مصر . فهذه البواعث الثلاثة كلها كانت قوية . ومن المتندر أن يقول الانسان هنا هل كان محمد على مدفوعا برغبته فى العثور على مناجم الذهب ليمكنه من اكتساب صداقة ديوان الاستانة بأسره أم كان مدفوعا بأمل الحصول على الرقيق لتدريبهم على الشئون العسكرية تمهيدا لتكوين جيوش منهم تمكنه من الاستغناء عن مشاغب الألبانيين والأتراك بحيث يستطيع يوما ما تحدى السلطان وكل ما يحشده من جنود وجحافل ؟

ومن ثم أعد محمد على العدة للقيام بحملة كبيرة الى جهات الجنوب متظاهرا بأن الغرض منها رد اهانة قيل أنها موجهة من سلطان سنار ثم لفتح الطريق أمام القوافل التجارية للوصول الى القاهرة عن طريق النيل ولم ينصف العام حتى كان قد احتشد نحو ٥٠٠٠ جندى فى وادى حلفا وهى المنطقة التى لم يكن

١ ملاحظان فالنشأ فى خطاب بعث الى كاتنج فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٠٨ — بوزارة

نفوذ الباشا يتجاوزها كثيراً . ثم عهد بقيادة الحملة الى اسماعيل ثالث أولاد محمد علي . وقد عين في هذا المنصب للتمرس في شئون الحكم والحرب (١) وسرعان ما تمكن اسماعيل من فتح اقليم سنار والقسم الشرقى من السودان واخضاع زعماء هذه المناطق بعد قليل من المقاومة . ولم يكن ثمة ما يقتضى المباهاة في فتح هذه الجهات أولاً لقلة دراية السودانين باستعمال الأسلحة النارية وثانياً لانقسام الأهالى بعضهم على بعض برياسة زعيمين كانا يتطاحنان على الزعامة وقد قتل أحدهما الآخر ثم فر الى الحبشة . ومن ثم بادر الملك الاسمى الى التسليم . ثم واصل الجيش المصرى زحفه جنوباً الى أن وصل الى نقطة واقعة بين خطى العرض ١٠ و ١١ فى الشمال (٢) على أن الزحف هنا لم يكن مصحوباً بالتوفيق الذى شوهده فى بدء الحملة . فقد كانت الغابات والأحراش من أكبر العوائق فى سبيل الفاتحين مع أن الدفاع عنها كان سهلاً وتفشت الدوسنطاريا وأمراض هذه المناطق بين الجنود المصرية . وقلت المؤونة وهكذا رأى اسماعيل نفسه مضطراً الى الانسحاب الى سنار .

وكانت تقدمت فى الوقت نفسه قوة من الجند بقيادة صهر الباشا الدفتردار بك قاصدة الى كردفان والشرط الغربى من السودان . وبعد مقاومة أشد مما شوهده فى سنار سقطت الأبيض وأعمل الجنود السلب والنهب فيها . وهكذا تم فتح السودان . ولكن ادارته تركت لأيدى غير متمرسه . ولقد كان فى نية محمد على أن يعهد الى ابراهيم بإدارة ذلك القطر وتنظيمه ولكنه أصيب بالدوسنطاريا على أثر وصوله واضطر الى العودة لمصر من فوره .

أما مناجم الذهب التى كانت مطمح أنظار محمد على فلم يعثر عليها الجيش المصرى . ثم أن عدد من وصل الى اسوان من السودانين القادرين على

(١) صولت ٣ يونيه سنة ١٨٢٠ - وزارة الخارجية ٧٨ - ٩٦

(٢) كتاب هيرن السودان المصرى ص ١٦

حمل السلاح لم يتجاوز الخمسمائة في شهر مارس سنة ١٨٢٢ (١) بدلا من الجيش العظيم الذى كان يحلم به محمد على . ثم ان اسماعيل نفسه لم يظهر كفاءة في ادارة السودان . وهذا ما حدا بمحمد على أن ينصح ابنه مرارا عديدة باستعمال وسائل اللطف واللين وأن يحكم بين الرعية بالعدل والعدل على مصالحه الناس (٢)

ولكنه كان على الرغم من هذه النصائح يلح في مطالبة ابنه بارسال فصائل جديدة من الرقيق وهو مالم يكن يمكن تحقيقه إلا بمواصلة الغارات على الاهالى الذين كانوا قد تملكهم الرعب والهلع .

وبدبى أن من المستحيل استمالة شعب ومحاولة استعباده في الوقت نفسه . وكان اسماعيل على ما يظهر يرى ان الأمر الثانى هو أولى بالعناية . ففى أواخر سنة ١٨٢٢ ركب اسماعيل نهر النيل ورسا في مقابل شندى وطلب الى الزعيم السودانى هناك أن يقدم له خلال ثلاثة أيام ١٥٠٠٠ ريال و ٦٠٠٠ رقيق . فأخبره الزعيم أن ذلك خارج عن قدرته . فلطمه اسماعيل بالكراباج على وجهه صائحا : أتهيننى أيها العبد . وهنا تدخل زعيم آخر ووعد بتنفيذ الأمر وانسحب الزعيمان . وقد كانت الغاية من الانسحاب ليست النزول على أوامر اسماعيل بل لجمع أنصارهما وأتباعهما . ولما اجتمعوا أحاطوا بقوات اسماعيل وسدوا الطريق فى وجهها لهجوم فجائى قاموا به فى الليل على غير انتظار . أما اسماعيل ومن معه من الجند فى الضفة الأخرى فقد استيقظوا ووجدوا أن الدار التى كانوا فيها قد شبت فيها النار ثم انقض عليهم الأعداء فزقوهم إرباً إرباً (٣)

ولكن الزعيم السودانى المسكين كان قد نسى شأن الدفتر داربك فى كردفان فما

(١) حركات فى ٣٠ مايو سنة ١٨٢٢ (وزارة الخارجية ٧٨ - ١١٢)

(٢) خطاب محمد على لابنه اسماعيل فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٢١٦

(٣) مذكورة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٤٢

كاد يسمع بمصرع اسماعيل حتى عاد الى سنار على جناح السرعة وهناك انتقم من الأهلأ أشد انتقام . ويقال أنه أطاح زؤوس ما لا يقل عن ٣٠٠٠ شخص وحدثت على أثر ذلك اضطرابات وقلاقل . وقام شخص يدعى المهدي وانضم اليه أنصار كثيرون . وقد نما الى القناصل الأوربيين ان ذلك المهدي وقع في الأمر وأطيحت رأسه . ولكن تبين بعد شهر أنه لا يزال على قيد الحياة ومن ثم أرسلت الامدادات من اسوان لقمع حركته (١) وهكذا وقعت القلاقل ولم يحل عام ١٨٢٦ حتى كانت السكينة مخيمية على ربوع السودان وأصبح محمد على قادراً على أن يتخذ ما يلزم من الاجراءات لاصلاح شأن ذلك الاقليم وتمتية مواده . فقرر ارسال ثمانية من كبار أعيان الوجه البحري بصحبة ١١٠ أشخاص لتعليم السودانين طريقة الزراعة في مصر (٢) .

ويلوح أن هذا التصرف وحده لم يأت بنتيجة ما . وأغلب الظن أن الجوع هو الباعث الوحيد الذي دفع شعباً متأخراً وساذجاً كالشعب السوداني الى الاقبال على الصناعة . هذا فضلاً عن أنه لم يتعلم شيئاً البتة من تعليمه المصريين الذين لم يكن يظن فيهم التعمس لهذا الواجب اللازمي .

ولعل أهم ما طرأ من التغير في خلال السنوات العشر التالية هو أن الخرطوم تحولت من قرية صغيرة الى مصاف المدن وبها ٥٠٠ منزل مبنية بالطوب الأحمر . هذا عدا الشكنات والمخازن وغيرها من الحدائق التي يزرع فيها التين والعنب . وكان هذا من عمل خورشيد باشا الذي حكم الاقليم سنوات عديدة واتخذ الخرطوم عاصمة له .

وليس من ريب في أن ازدهار مدينة الخرطوم ونموها كان النتيجة التي

(١) مذكور في ٢٨ ابريل سنة ١٨١٤ - وزارة الهند - مصر والبحر الاحمر ٧ -

وكذلك خطاب أرسل الى قائد كردقان في ١٧ شوال سنة ١٢٣٩ - محفوظات هابدين

(٢) خطاب لمديرى الوجه البحري في ١١ رجب سنة ٥٢٤٥ - محفوظات هابدين

تنشأ وخاصة في الشرق عن وجود قاعدة الحكومة في جهة معينة

على أن محمد علي لم يكن كثير الارتياح لركود حركة الانتاج في ذلك الاقليم فلقد قضى في التفتيش في ربوعه ستة أشهر كاملة فيما بين سنتي ١٨٢٧ و ١٨٢٩ ولعل غايته من ذلك التفتيش كانت لتحقيق الحلم الذي ظل يداعب محمد علي نفسه ألا وهو العثور على الذهب ولكنه كان يرى فوق ذلك الى غاية مهمة وهي تنمية الزراعة في تلك الجهات وتوسيع مداها .

وفي الوصف المذكور عن رحلته هذه دلائل ناصعة على تفاهة النتائج التي تحققت وعما كان يحول في خاطر الباشا من الأفكار عن طريقة تنمية السودان وعلى الرغم من - أو بالأحرى بسبب - ما كان ينتظر من كثرة المحصول - وقد قدره وقتئذ بنحو ٦٠ ضعفا - فإن الزراعة كانت مازال مهمة والأراضي لم تخل من قشورها القابلة للزراعة إلا بواسطة قطع الأخشاب الكبيرة - ومن ثم تقرر اجراء تجربة أخرى ألا وهي تنمية زراعة قصب السكر والقطن والنيلة واختير لهذه الغاية عدد من الشبان العرب من خريجي مدرسة المهندسخانة وأعطى لكل منهم ١٠٠ فدان معقاة من الضرائب لمدة خمس سنوات ووكّل الى كل منهم عدد من الشبان السودانيين لتعليمهم الوسائل الراقية المستخدمة في الزراعة المصرية .

ثم ألح الباشا في الوقت نفسه على الزعماء السودانيين أن يسعوا وراء تحسين الزراعة ويعملوا على تنشيطها وكثيرا ما كان يقول لهم لو احتديتم حذو غيركم من الناس فليس من ريب في أنكم سوف ترتقون من مستوى العجاوات الى مصاف الأوربيين . وسوف تبلغون من الثروة وتعملون كيف تنعمون بمسرات الحياة مما يحول جهلكم دون تصوره . ولكن هذا ما كان ليتم بدون الأيدي العاملة وإلا لما تحقق شيء من هذه الأحلام . ويقال أن سامعيه قد خلبت ألبابهم تلك الصورة الزاهية التي رسمها لهم محمد علي عن المستقبل

حتى أنهم توسلوا اليه أن يأخذهم الى مصر ليتعلموا الوسائل الفنية . ولكنه نصح إليهم بأن الأفضل أن يرسلوا أبنائهم (١) .

ولما كان هذا كله قد تم في نهاية الفترة الإيجابية في إبان حكم محمد علي فلا مندوحة عن الاستنتاج بأن فتحه للسودان قد وطد سيادة مصر في ذلك الاقليم ويمكن الباشا من الحصول على عدد معين من العبيد ولكنه لم يؤثر مطلقا فيما كان عليه السكان من الثقافة الفطرية كما انه - وهذا ما كانت له أهمية كبرى في نظر محمد علي - لم يؤثر أى تأثير في إنتاج الاقليم من الوجهة المادية . كما أن القضاء على الوهابيين لم تكن له أية نتيجة أكثر من إعادة فتح مكة والمدينة للحاج .

ومن ناحية أخرى فقد كان لاتساع نفوذ محمد علي شرقا وجنوبا نتائج على جانب عظيم من الأهمية . فبينما كان الساسة الفرنسيون واقفين وقفة المتفرج كانت للساسة الانجليز مصلحة مباشرة في الموضوع ويمكن أن يعزى منشأ ارتباطهم في سياسة محمد علي الى الفترة الواقعة بين سنتي ١٨١١ و ١٨٢٢ فقد كانت لأعماله العسكرية في بلاد العرب والسودان آثار مباشرة في ثلاث مناطق كانت لهم فيها فعلا مصالح حيوية ألا وهي البحر الاحمر والخليج الفارسي والحجبة وكان معظم الأعمال التجارية في تلك المناطق تتناوله أيدي تجار معظمهم من أصل جوجاراتي جلبون متاجرهم من صورات وغيرها من موانئ غرب الهند . ولم يكن في استطاعة امبراطورية المغول - حتى في إبان شوكتها - أن تقدم للسفن الهندية التجارية الحماية اللازمة . بل اضطر الامبراطور أكبر أن يحصل على جوازات من البرتغاليين . هذا في حين أن من جاء بعده من الامبراطورة حصلوا من الهولنديين أو الانجليز على خفر لحراسة السفن أثناء السفر . وفي أواسط القرن الثامن عشر أى قبل أن تحصل شركة الهند الشرقية

(١) كابل رقم ٢٨ في ٨ مايو سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٨٧)

المشتغلة بشئون الملاحة في الخليج أن تعقد معاهدة مع الشركة وهي لا تقضى فقط بالمدول عن أعمال القرصنة بل وترك تجارة الرقيق أيضا (١) . ولقد عللت الشركة نفسها بالأمل في أن تحصل على مساعدة ابراهيم باشا لتحقيق هذه الغاية بعد الاستيلاء على الدارعية ولكن محمد علي لم يكن مهتما وقتئذ بالتطلع إلى شيء من هذا في مثل ذلك المكان السحيق ولذا لم تصادف اقتراحات الشركة قبولا (٢) .

أما في البحر الاحمر فان الأمور كانت تسير سيرها الطبيعي الهادئ فان فتح مصر بواسطة نابليون قد وجه الاهتمام إليها . فمسحت البلاد في سنة ١٧٩٥ على جناح السرعة وأصر لورد فالنشيا فيما بين سنتي ١٨٠٤ و ١٨٠٥ على العودة بواسطة هذا الطريق عند ختام رحلته الهندية . وكان يرمى إلى أن يضرب عصفورين بحجر واحد . فكانت غايته الأولى البحث عن خير وسيلة لسد البحر الاحمر في وجه أى اعتداء يحتمل أن يجيء من العرب . والثانية تنمية التجارة الهندية . ولتحقيق هاتين الغايتين عمد إلى زيارة كافة الموانئ الرئيسية الواقعة في طريقه ابتداء من عدن فما بعدها . وقد عني بتدوين كافة ما يهيمه من المعلومات عن سير الحالة التجارية وكان من رأيه احتلال عدن . ولتحقيق الغايتين سألني الذكر عقد محالفة مع الوهايين ومع الحبشة (٣) ولكن ظلت مقترحاته مجرد جبر على ورق إلا فيما يتعلق بهنرى صولت الذي كان قد رافقه في رحلته الشرقية وعين فيما بعد قنصلا عاما في القاهرة فانه قد ذهب في سنة ١٨٠١ الى بلاد الحبشة في بعثة خاصة على أمل توسيع نطاق التجارة فيما بين تلك البلاد

(١) كتاب « لو » من الاسطول الهندى الجزء الاول ص ٣٤٢

(٢) تلميحات مادلي في ١٣ ابريل سنة ١٨١٩ (مذكرات سادليز اليومية ص ١٣٨)

(٣) ملاحظات فالنشيا في خطاب ملحق في ١٣ سبتمبر سنة ١٨١٨ (وزارة

وبعباي (١) . وكانت شركة الهند الشرقية ينوب عنها مندوب يقيم في (بخا) ومعه مساعده بلزوني الذي لعب فيما بعد دوراً له نصيب من الأهمية في بداية تاريخ الحفريات في مصر . وقد ظل يتنقل بين عدن وغيرها من الجهات حسبما تقضى الظروف .

وكانت الغاية التي جعلها محمد علي نصب عينيه وقتذاك كما بينا من قبل أن يعيد التوازن في المالية المصرية بواسطة التجارة فلم يكتف بإمداد المتعبدین الانجليز في البحر المتوسط بالحبوب بل عرض على حكومة الشركة في الهند اقتراحات لتنمية التجارة في البلاد الشرقية ونظراً لأن الاقتراحات المذكورة قوبلت بشيء من الاهتمام فقد انتدب بلزوني للسفر الى القاهرة حيث تمكن من عقد اتفاقية مؤقتة وتوقيعها في ٢٨ مايو سنة ١٨١٠ . وقد نصت الاتفاقية المذكورة على أن تكون الامتيازات التركية قاعدة المعاملات التجارية مع الهند . وأن يتعهد الباشا ألا يمتدى بأى حال من الأحوال على الأملاك والراعايا الانجليز في حالة نشوب حرب بين انجلترا وتركيا بل أن يمدم على العكس بالحماية اللازمة وأن يتعهد بإعادة الفارين من السفن البريطانية حتى لو اعتنقوا الاسلام (وهو شرط كانت تركيا ترفضه باستمرار إلى الآن كما يؤخذ من كتاب ابوت تحت ظل الحكم التركي ص ٢٩) وأن يمر المسافرون الذين يصبحون أمتعتهم الشخصية بدون دفع مكوس جبركية وأن تصحب القوافل التجارية من السويس وإليها قوة من الحرس في مقابل ثلاثة دولارات اسبانية عن حمولة البعير الواحد وأن تكون الضريبة الجبركية ٣٪ .

على أن هذه الاتفاقية لم يقدر لها أن تبرم . وأغلب الظن أن الباعث هو التخوف من الاضرار بالعلاقات البريطانية مع الأسنانه . وقد رفضت الحكومة

(١) صرحت في ٤ مارس سنة ١٨١١ (وزارة الخارجية ١-١)

البريطانية في الوقت نفسه أن تسمح لطرادة الباشا (أفريقيا) بالذهاب إلى البحر الأحمر عن طريق الرجاء الصالح (١) وقد بقى الباشا في شبه حيرة وتردد لا يدري ماذا يصنع ليحيط المحالفة التي كان يطمح إليها بما يجعلها جذابة ليحمل الانجليز على توقيعها . ولقد رأيناه كثيرا ما يحظر على السفن القادمة من بمباى - نزولا منه على إرادة السلطان مع شيء من السخرية - ألا تواصل سفرها إلى ما بعد جدة شمالا (٢) على أنه صمم في نهاية الأمر أن ينزل بنفسه إلى غمار التجارة الهندية وعين فوزيس وشركاه مندوبين عنه في بمباى التي أرسل إليها كمية هائلة من البضائع الأوربية عدا مليون دولار سبائك ذهب (٣) ثم أنه ألح على القنصل الانجليزي في الوقت نفسه - وذلك نظرا إلى نشاط القرصان الوهابيين - بضرورة إرسال قوة بحرية إلى هناك لرد إهانة القرصان وإلا أصبح من غير المأمون أن يطلب إلى أولاده النقل من الحجاز واليمن .

وهنا جذب صولت هذا الاقتراح وعرضه إذ كتب يقول :

« إن من المستحسن أن يكون لسموه التفريق بحيث يحول دون تسلط هؤلاء القرصان الوهابيين على البحار . أما فيما يخص بمصر فإن سمو الباشا قد أصبح تاجرا بكل معاني الكلمة بحيث أنه أصبح في قبضة أيدينا وتحت رحمتنا وقد أصبح إيراد الدولة متوقفا على التجارة . . بحيث لا يستطيع بدونها معونة حكومته عدة أشهر . ثم أن أميرال البحر الأبيض في حالة قطع للعلاقات بوسعه أن يحمل محمد علي على ما أعتقد على الخضوع لشروطنا في كل وقت بدون طلب قوة إضافية عدا التي يشرف عليها في الأوقات المعتادة - وهذا يالقاء مراسى أسطوله في أبي قير وضرب الحصار على الشاطئ - وهو

(١) ميسيت ١٦ فبراير سنة ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٢) د ٦ يونيو ٧ سبتمبر سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٣) لم تؤدي التجارة إلى النتيجة المرجوة ولذا عدل عنها - تقرير صولت بتاريخ

٢٨ إبريل سنة ١٨١٧ (الخارجية ٦ - ٢٤)

ما يمكن أن نفعله في البحر الأحمر . فإن سفينتين من سفن البضائع تقفان بين جدة والسويس كافتان لقطع مواصلات محمد علي عن طريق البحر وحمله على قبول شروطنا في أقرب وقت ، (١) .

وقد كان من نتيجة هذه الاقتراحات أن سحبت الاعتراضات التي أقيمت في سبيل السماح بسفر طرادة الباشا الى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح (٢) .

فعلاقات الانجليز مع الباشا بعد أن دانت له الأمور في مصر كانت للآن علاقة وداد وصداقة ، ولا ريب . ثم أنها لم تشبها شائبة - كما رأينا - من جرم زحفه على الوهابيين ، وإن كان بعض الأفراد الانجليز قد استحسنوا تعضيد الآخرين ومد يد المعونة إليهم (٣) ولئن كان ميسيت قد ساءه فوز محمد علي في بلاد العرب فما ذلك إلا لشدة خوفه من أن هذا النجاح قد يفرى الباشا بالتورط فيما سوف يؤدي الى هلاكه ، لأنني أعتقد أنه إذا لقي حتفه في هذه اللحظة المبكرة فإن هذه البلاد (مصر) سوف تعود من جديد الى حالة الثورة التي انتشلها منها ، (٤) ولقد صدرت الأوامر الى الكابتن سادلير بارسال تهنئته الى ابراهيم بمناسبة ما أحرزه في الدارعية من النجاح . واقترح عليه القيام بعمل مشترك في الخليج الفارسي . كذلك عند ما أبدى صولت تخوفه من أن تكون الحملة الموجهة للسودان مقصوداً بها فتح الحبشة ، ولفت نظر الباشا الى أن مثل هذا العمل لن يقابل في انجلترا بالرضاء والارتياح ، بادر محمد علي الى التصريح جهره أن البلاد - وإن كانت تعج بمناجم الذهب والمعادن

(١) صولت ١٥ يونيو سنة ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٢) تعليمات لصولت في ٣٠ مايو سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٨٩ - ٧٨)

(٣) مذكرات دنداس في ٣ يناير سنة ١٨٠٩ (وزارة الخارجية ١١ - ١)

(٤) ميسيت في ٩ مارس سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٦)

الثينة والدور النادرة وبالرغم من أن الاستيلاء عليها لا يمكن أن يحوم الشك فيه - فإنه يفضل أن يعدل عن فتحها على أن يشوه علاقاته مع الانجليز . وبهذه المناسبة كتب صولت فقال : « ما عرفت الباشا يقطع لنا عهداً في أمر من الأمور إلا إذا كان ينوى المحافظة عليه » (١) .

على أن ديوان الاستانة كان يرى في تلك العلاقات خطراً وأى خطر فقد كان السائد في الأفهام هناك أن ذلك الباشا القوى البأس سوف يعقد مع انجلترا التحالف الذى يرمى إليه وبذلك يخلع عن عائقه النير التركى بتاتاً . ومن هنا كان اهتمام الديوان بانتهاز كل فرصة سانحة لإثارة القلاقل والمتاعب . مثال ذلك أنه حاول توريط محمد على فى تأييد قرصان الخليج الفارسى على أن المتاعب الشديدة إنما نشأت عن تصرفات حاكم محنا . فى سنة ١٨١٧ حجز أحد الأعراب فى المصنع الانجليزى مدة وجيزة من الزمن ثم أطلق سراحه إجابة لرغبة الحاكم . ولكن الشرذمة التى تؤلف حرس المصنع اعتقل رجالها مع قومندان احدى السفن التجارية التى وجدت هناك بالصدفة وكذا المقيم البريطانى وضربوا ضرباً مبرحاً وعوملوا معاملة سيئة بينما انتهب المصنع وسلب ما فيه . وبعد إضاعة وقت طويل فى البحث وتحرى الحقائق تقرر إرسال قوة عسكرية للحصول على الترضية المطلوبة .

ولم يكن اعتماد محنا على الامبراطورية العثمانية وارتباطها بها إلا صورياً فحسب . فقد كانت أكبر موانئ إمام صنما الذى لم يكن لسلطان تركيا عليه لا نفوذ ولا سيادة . ولكن محمد على تمكن فى خلال سنة ١٨١٨ من أن يسلم إليه بعض الأراضى المتاخمة للبيضاء الشمالية (الحديدية) فى مقابل تعهده بتقديم كمية معينة من البن للسلطان سنويا - ومن ثم أصبحت بمثابة جزية مفروضة

على بلاد صارت منذ ذلك الحين تعتبر مظلمة بالحماية التركية (١) .
وليس يخفى أن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل مثل هذه النظريات ولا أن
تسلم بحقوق لم تكن مشفوعة بنفوذ حقيقى . ومن ثم راحت شركة الهند
الشرقية تطالب إمام صنعاء بتقديم التعويض اللازم . فعمد إلى سياسة المراوغة
المألوفة . ومن ثم صوبت المدافع قنابلها على غنا وهددت قلاعها (٢) .
وسلم الإمام بحكم القوة ما كان ينبغي أن يسلبه من قبل من المطالب التى
لا تستند إلى قوة السلاح . فعقدت معاهدة نص فيها على أن تكون للقيم
قوة من الحرس كما لزميله فى بغداد أو البصرة ، وأن يسمح له بالظهور أمام
الملأ وهو على ظهر جواده ، وأن تخصص مقبرة لدفن المولى المسيحيين فيها ،
وأن يعترف أن تجار صهورات هم تحت الحماية البريطانية ، وأن تخفض
المكوس البحرية التى يدفعها التجار الانجليز إلى المستوى الذى يدفعه التجار
الفرنسيون (٣) .

وهكذا سقط هذا الحصن الاسلامى الذى كان المسيحيون فيه إلى ذلك
الحين عرضة لكافة أنواع الاهانات التى تذهب بلا حساب أو عقاب ، وكان
محكوما عليهم بالسير على الأقدام مع حظر مرورهم أمام بوابة معينة وجعلهم
يشهدون جثث مواطنيهم تتهشأ الكلاب وابن آوى وحيث أرغم التجار
الهنود على أداء مبالغ جسيمة من الأموال بتعريضهم للاختناق بدخان كبريت
العمود (٤) .

-
- (١) صولت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٢٠ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر ٧)
(٢) بروس الى صولت فى ٢ يناير سنة ١٨٢١ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر ٧)
(٣) أمضىت المعاهدة فى ١٥ يناير سنة ١٨٢١
(٤) صولت كسترا انجفود فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٣ (وزارة الهند مصر والبحر
الأحمر ٧) .

وكان بديها أن يؤدي مثل هذا التغير المقوت إلى سيل من الاشاعات مثال ذلك أن للشركة كانت قد أنزلت إلى البرسلكا بحرياً لاستعمال طراداتها ومن ثم انتشرت الاشاعة من أن حلقة من هذا السلك قد نقشت عليها اسم طلاس سحرية وأن السلك سوف يستعمل في سحب المدينة بأسرها إلى البحر أو لاتزاع الجبال تمهيداً لفتح طريق إلى صنعاء نفسها (١) أما في الاستانة التي كانت قد وصلها صدى هذه الاشاعات فقد وجه نقد شديد إلى السفير البريطاني بينما صدر الأمر بتوبيخ محمد علي وتقريبه على مثل ذلك الإهمال وكلف باحتلال كافة موانئ البحر الأحمر لغاية عدن باسم السلطان .

وقد تلا هزيمة الوهابيين وفتح السودان تنظيم قوات محمد علي العسكرية تنظيمًا باهرا يلفت الأنظار فان الجنود التي تسلم على أكتافها المجد لم تكن سوى جماعة من الغوغاء المسلحين لا يحفلون بالنظام ولا سبيل إلى كبح جماحهم إلا بدفع مرتباتهم بانتظام وباستعمال العقاب الصارم . وقد كانوا عقبة كأداء في سبيل احتفاظ الباشا بمركزه بقدر ما كانوا لازمين له للوصول الى ذلك المركز . مثال ذلك أن ميسيت أرسل في تقرير له سنة ١٨١٦ يقول أن شطرا كبيرا من الجيش قد أرسل إلى السواحل . وأنه عند ما استفسر من محمد علي عن السر في هذا الترتيب أخبره أنه : بعد أن أبقن بعجزه عن كبح جماح أعمال العنف التي ارتكبتها الجنود في خلال الأشهر القليلة الماضية رأى أن يلجأ إلى حيلة لطيفة بأن يكلفهم بالخروج من المدينة على أمل أن يسلس قيادهم ويصبح في الاستطاعة إخضاعهم وجعلهم مطيعين للنظام بعد أن يصيروا شرادم صغيرة متفرقة (٢) .

فلهذه الأسباب استقر رأى محمد علي على إنشاء نظام جديد أي إنشاء جيش

(١) هلشون لبونسياني في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ (وزارة الهند معمر والبحر الأحمر ٧)

(٢) ميسيت في ٨ مارس ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

جديد يكون نظامه وتدريبه والاشراف عليه أورنيا . وينبغي أن احتفاظه
بمركزه يترتب نسبيا الى نجاحه في ذلك المشروع الذي كان — ولا ريب —
يعتبر من أشق المشروعات وأصعبها . فان السلطان سليما قد خلع ثم قتل حديثا
لاجترانه على أن يقحم آداب الكفر إلى الاسلام بمحاولته إدماج جنود
الانكشارية في فيلق جديد . ولم يكن الباشا بمن يتبيون المضي في مشروعه
لمجرد خطورته وصعوبته ، لأنه لم يكن يؤمن بأن الإصلاح العسكري يقابل
بالنفور من سواد الشعب ، بل من الزعماء وحدهم لأنه لم يكن ينتظر منهم أن
يصبروا على كشف أكاذيبهم التي ظلت مدة طويلة متسلطة على الخزانة العامة
وسرعان ما نهض الدليل على عدالة هذه النظرية عند أول محاولة لادخال
الطريقة الأوربية في التمرين العسكري .

وقد حدث هذا عند عودته من الحجاز . فلقد بدأ يطبق هذا الرأي في
جماعات الجنود الذين تحت اشراف أقاربه . ولكن سرعان ما رأى علامات
السخط والتذمر عند ما أراد توسيع هذه الطريقة وتطبيقها على الجنود الذين
يقل سلطانه عليهم عنه في جماعات الجنود سالفة الذكر . وإذ ذاك أصدر
الباشا إعلانا بأن كل جندي لا يميل إلى إطاعة الأوامر يمكن أن يأخذ
ما يكون متأخرا له من المرتب وأن يرحل عن البلاد . على أن أحدا لم يحاول
أن يفيد من هذا العرض إلى أن حدث بعد ظهر أحد الأيام أن اجترأ
لقيف من الجنود في ميدان الأزبكية بالقاهرة أمام قصر الباشا وبدأوا ينيبون
الدكاكين فجأة وهم يصيحون « لا إله إلا الله » . وفي اليوم التالي انتشرت
الفتنة في كافة الأنحاء واصبحت الدكاكين والمحازن عرضة للنهب والسلب ،
واعتمد على الحى الفرنسى عدة مرات واصبح الأوربيون لا يجرأون على

الخروج من دورهم إلا بالرى التركى (١) ومن ثم تقرر العدول مؤقتاً عن المشروعات الجديدة .

على أن المقاومة بدلا من أن تضعف عزيمة محمد على أو تصرفه عن الغاية التى وضعها نصب عينيه جعلته يفكر فيما عسى أن يتبعه من شتى الوسائل لتنفيذ ما استقر عليه رأيه من الاصلاحات . وقد بينا فيما سبق أن بين بواعث ارسال الحملة السودانية كانت رغبته فى الحصول على العدد اللازم من الرقيق الذين يمكن تدريبهم على شؤون الحرب على النمط الذى يهواه وهذا هو السر فى اصدار الأوامر الى اسماعيل لجمع العبيد السودانيين وإرسالهم الى اسوان على جناح السرعة . ولما لم يكن ينتظر بحال ما أن يكون أولئك السودانيون مادة صالحة لايجاد الضباط منهم فقد أرسل إلى اسوان للتمرس فى شؤون الحرب نحو ٣٠٠ من رقيق الممالك وكانوا ملكا خاصا لمحمد على .

وقد عهد إلى الكولونيل سيف الفرنسى بالاشراف على هذه المدرسة العسكرية الجديدة . وكان الكولونيل المذكور قد تخرج من تحت السلاح ثم شق لنفسه طريق المجد حتى استحق صايب الليجيون دونير (جوقة الشرف) ثم اعتزل الخدمة برتبة كابتن بعد أن أبلى خيرا بلاء فى موقعة « ووترلو » . وفى سنة ١٨١٩ هبط سيف إلى مصر وقد ملكته عليه حواسه حسن صفات الباشا وأخلاقه ورقة شمائله . وفضلا عن هذا فقد ترك دينه المسيحى واعتنق الاسلام ولم يكن فى عمله هذا شئ من الخفة والنزق الذى يقترن دائما بالمرتدين عن أديانهم . ثم صار سيف الخادم الأمين والعبد الطائع لمحمد على . ولما أصهت بريطانيا العظمى بعد ذلك بعشرين ربعا على إعادة سوريا إلى مساوى الحكم التركى بذلت مساع عديدة مع سليمان باشا - كما كان الجزال سيف يسمى وقتذاك - لإرشائه وحمله على التخلي عن محمد على . ولكن لا العرض بحمله

(١) مبسبب فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤) .

والياً على إحدى الولايات ولا اقتناعه بخسران القضية التي يدافع عنها أثر فيه أو حوله عن ولائه . بل كان جوازه أنه مدين لمولاه لا بواجب الشكر فحسب بل بواجب الاخلاص والتفاني الذي لاحد لها (١) .

وما من شك في أن الأعباء الأولى في اعداد النظام الجديد كانت من أصعب ما واجهه سيف في مصر طيلة حياته . فان النظام العسكري تحت اشراف جندي أوربي كان أمراً مستغرباً وغير طبيعي في مصر . حتى ان حياة سيف كانت عرضة للخطر أكثر من مرة . مثال ذلك أنه بينما كان مرة منهمكاً في تعليم فرقة من حملة البنادق ضرب النار إذا به يسمع صفير الرصاص فوق رأسه (٢) ويقال أنه اكتشف مرة أخرى مؤامرة بن المالك لاغتيال حياته عند ما جمعهم ليخبرهم بالرسومات الجديدة التي تتبع في الجيش فاضطر حينذاك أن يجرد حسامه وأن يدافع عن نفسه بمفرده وأن يصد كل من تقدم إليه منهم (٣) وكان معسكر اسوان في البداية يحتوى على شيان المالك وجماعة الرقيق السودانيين . ولكن الآخرين قد خيروا ما كان معقوداً عليهم من الآمال . نعم انهم كانوا على جانب عظيم من الشجاعة ولين العريكة وقد خضعوا صابرين للنظام العسكري وأحسنوا دراسة تمريناتهم . ولكن طبيعتهم لم تكن تعرف مقاومة الأمراض فكانوا يموتون بالعشرات . فالأمراض الباقية التي لم تكن تقتضى على الجنود الأوربية أو العربية بملازمة الفراش كانت تفتك في السودانيين فتكا ذريعاً . ولذلك كنت تراهم يموتون كالأغنام . فلم يحل عام ١٨١٤ حتى كان عددهم في معسكر اسوان ٢٠٠٠٠ ولكن لم يبق من هذا العدد في ذلك العام نفسه أكثر من ٣٠٠٠ شخص .

(١) كتاب (البعث العسكرية) كدران ص ١٣

(٢) صولت ٨ فبراير سنة ١٨٢٤ (وزارة الخارجية ١٢٦ - ٧٨)

(٣) كتاب دريو « حملة كريت والمورة » ص ١٣

ولعل مرجع هذا الفشل — الذى يختلف كل الاختلاف عن تجاربنا فى تلك الأصقاع — أن جنود محمد على لم يكونوا أحراراً بل كانوا أرقاء .

وقد أدى الاخفاق فى استغلال ذلك المورد العسكرى المنتظر الى العمل بالنصيحة التى أبداهها دوريتى قنصل فرنسا العام بتطبيق فكرة التجنيد على الفلاحين فى مصر . ولعل هذه الفكرة خطرت من تلقاء نفسها بعد ما شوهده من النجاح العظيم فى تطبيق النظم الأوربية على الهنود فى الجيش البريطانى ولكن كل مقارنة من هذا القبيل يقلل من شأنها أنه لم يحلم الى الآن أحد باستخدام الفلاح المحتقر كجندي بينما أن الجندي الهندي كان طيلة حياته من صميم الطبقة العسكرية .

على أن الاقتراح باستخدام الفلاحين سرعان ما وضع موضع التنفيذ . ولكن نظرا لخروجه عن المألوف فقد أدى الى حدوث القلاقل والفتن فى بعض الأقاليم (١) وإن كان هذا لم يمنع من ارسال ٣٠٠٠٠ من الفلاحين الى اسوان . وسمح للكلوئيل سيف بزيادة ما لديه من المدرسين الأوربيين الذى جعل لهم هذا الضابط الفرنسى سمعة سيئة بعد أن عين رئيسا لهم . فقد وصفهم بأنهم جماعة من اللاجئين ممن قذفهم اسبانيا أو نابولى أو يدمونت وأنهم لا يعرفون الصدق ولا عهد لهم بالأمانة أو الشرف . وبالجمله فهم أسوأ عصابة أشرار يمكن أن يعثر عليها الانسان فى أية جهة من جهات العالم (٢) .

وبالرغم من ذلك فقد أدوا واجبههم تحت اشراف سيف على أكمل وجه . وقد رافق صولت محمد على فى زيارة معسكر التعليم فى سنة ١٨٢٤ وقد حدثنا أن من حق الباشا أن يتبجح ويفاخر بجيشه الجديد . وهو رأى قامت على مخنه الأدلة العديدة فى الخدمات العسكرية التى تمت فيما بعد تحت اشراف ابراهيم

(١) كتاب دريو « حملة كربت والمورة » ص ١٢

(٢) كتاب دوين « البعثة العسكرية » ص ٢٢

باشا في المورة وفي سوريا . ولعل أهم ما لوحظ من النقص بين هؤلاء الجنود عدم وجود مصلحة طبية منظمة على نحو ما يراه الانسان في الجيوش الأخرى ولم يكن في الاستطاعة - كما قال « صولت » - أن تفرس مدرسة للطب كما تفرس البستاني حقل البطيخ . ثم ان الفلاحين كانوا يتحولون الى جنود بأسرع مما كانوا يتحولون الى أطباء .

وأول ما بدأت هذه الأفكار تتجلى بشكل واضح في خلال حروبه في بلاد العرب . فلقد هدد قرصان الوهايين بقطع المواصلات البحرية بين السويس وجدة . ولذا حرص على ارسال طرادته المسلحة « أفريقيا » الى البحر الأحمر فلما غاب أملة في ذلك من جراء منع الانجليز الاذن بمروضا أصدر أمره باثشاء « فرقاطة » حربية في بمباي (١) وقد سعى لمل أحد زعماء القرصان العرب للعمل معه (٢) بل انه تمكن من انشاء سفينة حربية في السويس مسلحة بستة عشر مدفعا (٣) وبالجملة فقد تمكن من أن يحشد في البحر الأحمر عمارة بحرية تستطيع صد غارات الوهايين ودفع عاديتهم .

وبعد ذلك بقليل بدأ بتنفيذ هذه النظريات في حوض البحر المتوسط فبدأ بابتياح ما يمكن ابتياحه من السفن الموجودة في هذه السواحل الشرقية للبحر المتوسط أو التي بنيت في جنوا أو البندقية . ثم سعى لتعزيز مركزه بالحصول على سفن أخرى من طراز أجود وأسمى .

وفي سنة ١٨٢١ طلب إلى كل من فرنسا وانجلترا بأن تبني له كل منهما فرقاطتين من أحدث طراز (٤) .

(١) كتاب بوكهاردت « التوبة » ص ٩٣

(٢) كتاب كنهاردت « بلاد العرب » ص ٢٨٢ الجزء الاول

(٣) ميسيت في ٩ مارس سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٦ — ٢٤)

(٤) صولت في ٦ نوفمبر ١٨٢١ (وزارة الخارجية ١١٢ — ٧٨)

وقد أعارت الدولتان طلبه أذنًا صماء . وبهذه المناسبة كتب كاتنج يقول :
« ان من المستحيل استحالة بقاء على حكومة جلالة الملك أن تلبي هذا الطلب
وإلا كان ذلك بمثابة انتهاك مباشر لحرمة الحياد الذي أعلنه الملك لأمينته على
مراعاته في خلال هذا النزاع المنكود بين الباب العالي واليونان (١) ومن ثم
سعى محمد علي - وحصل فعلا - إلى إنشاء فرقاطتين وسفينة حربية في مرسيليا .
وهكذا لم يبدأ محمد علي بأن ينشئ لنفسه جيشاً على الطراز الأوربي فقط بل
وأن يكون له سفن حربية تمكنه من مكافحة اليونان وأيضا مكافحة أسطول
السلطان نفسه في يوم من الأيام لا يستطيع التكهن به بصفة خاصة .

(١) صولت في ٢١ يناير سنة ١٨٢٤ (وزارة الخارجية ١٢ - ٧٨)

الفصل الثالث

عماد الإمبراطورية

الحرب اليونانية

كان من نتائج فتح بلاد العرب والسودان تنظيم جيش محمد على وتأسيس قوة بحرية واتساع نفوذ الباشا وسلطانه إلى حد بعيد . على أن تقدمه هذا لم يود إلى هذه اللحظة إلى اشتباك في عراق مع إحدى الدول الأوربية . فقد كانت سياسة فرنسا وفتنذ بعيندة عن كل عدوان . ثم إذا كان هناك بعض أفراد من الانجليز ينظرون إلى استخدام الضباط الفرنسيين بعين الغيرة فإن لندن نفسها لم يبد عليها شيء من القلق . هذا بينما كانت كلكتا أكثر ميلا إلى التعاون على توطيد دعائم الأمن العام بدلا من مقاومته في المناطق المهمة التي تروج فيها سوق التجارة الهندية الخارجية (١) . وقد أخفقت حتى الآن كافة محاولات الباب العالي لتوريط محمد على في نزاع مع بريطانيا .

وفي أبريل سنة ١٨٢١ اغتتم اليونانيون فرصة الفتنة التي أشعل على باشا نارها في يانينا فرفعوا راية العصيان . وكان يوجد نحو ٢٠٠٠ من المسلمين موزعين في أنحاء البلاد فلم يشعروا إلا وقد بدأ اليونانيون في الاعتداء عليهم فالتجأ من استطاع منهم إلى الحاميات التركية أما الباقون فقد أيدوا عن بكرة أبيهم . ومن ثم بدأت محاصرة الحاميات فاستسلم بعضها بعد الحصول

(١) إن زعم الاستاذ محمد صبرى في كتابه «الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على» بأن إنجلترا كانت معادية من البداية يرجع على ما يظهر إلى جهل المؤلف جلودانقي التي يقتبس منها أو إلى هجزه عن فهمها .

على وعد بلالمان وسلم البعض الآخر نزولا على حكم العقل ومنطق الحوادث
يبد أن هذا لم يكفل لا للأولين ولا للآخرين تمييزاً في المعاملة . فان
اليونانيين قد أعملوا السيف فيهم جميعاً . وقد تمكن ٣٠٠٠ يوناني من هزيمة
٥٠٠٠ تركي بالقرب من تريبولتزا وكانت نتيجة هذه الموقعة أنهم قد استولوا
على هذا المكان وكذا نافار . ولم يراع الثوار شروط التسليم في كلا هذين
المكانين بل قتلوا في تريبولتزا ما لا يقل عن ٨٠٠٠ من رجال المسلمين
ونسائهم وأطفالهم . وقد تلت هذه الحوادث طبعاً مذبحة عظيمة في الاسطانة
وغيرها ذهب اليونانيون ضحية لها حيث شق بطريك الروم وأربعة من
كبار الاساقفة وقتل على أقل تقدير يوناني واحد في نظير كل مسلم سقط
ضحية حوادث المورة . بل أن شيخ الاسلام - وهو كبير رجال الدين في
الاسطانة - قد عزل من منصبه وخرج مفضوياً عليه لمحاويلته وقف تيار
هذا الانتقام (١) .

وكان طبعياً أن تنتشر الحركة ويتسع نطاقها إلى أن تشمل جزر البحر
وكانت السفن الصغيرة التي تنقل معظم تجار البلاد المتاخمة الى شاطئ البحر
المتوسط في الشرق ملكاً لليونانيين من سكان الجزر . ثم ان الأيدي العاملة
في هاته الجزر كانت كلها يونانية كما أن الملاحين كانوا أيضاً يونانيين . وهكذا
أمكن تكوين أسطول حربي أصبح بعد قليل صالحاً لضرب النار . وقد
أزعجت هذه الأعمال الملاحين الأتراك وأدخلت في قلوبهم الرعب ولا ريب
أن السيادة في البحر معناها انتصار الثوار في البر . فتشككت حكومة وطنية
وعقدت جمعية شعبية . ولئن كان في وسع السلطان أن يثار للدم بالدم في
أزمير والاسطانة ، فان ذلك ما كان يمكنه من استعادة أملاكه المفقودة . وفي
الحق لقد كان عجزه أمام الأروام السكبار أشبه بعجزه ازاء الوهايين .

ويلوح أن محمد علي كان ينظر الى هذه الحوادث بشيء من عدم الاكتراث . فقد تخلص في الوقت المناسب من جنوده الألبانيين الذين لم تكن له بهم حاجة بأن شجعهم على ترك خدمته والاستعاضة عنها بالخدمة في يانينا . ولقد نما اليه نشاط الجمعيات اليونانية الثورية التي أسست في الاسكندرية والقاهرة ولكنه لم يحرك أصبعاً لوقف حركاتها . بل أنه لم يحاول بعد أن يمنع سفر متطوعي الأروام من الاسكندرية . وأكثر من هذا أنه أطلق سراح بعض اليونانيين الأرقاء الذين أرسلهم اليه باى الجزائر بمثابة هدية (١) .

وفي سنة ١٨٢٢ وهبه السلطان كريت تمكناً من اطفاء نار الثورة فيها . أما الجزيرة فقد كانت ميداناً للذابح من الفريقين . ومن ثم تقرر إرسال حسن باشا زوج احدى كريمات محمد علي الى الجزيرة . ثم بعد وفاته تقرر إرسال حسين بك . وكان ثوار كريت كثيرون البعد وعلى جانب عظيم من الشجاعة والاقدام . ولكنهم خضعوا في النهاية بعد ما تلقوه من دروس القمع العديدة وقد استغرقت هذه العملية نحو عامين ، فلم يحل عام ١٨٢٤ حتى كان لمحمد علي مركز يسمح له أن يعلن أن « سنا كيا » الحصن الأخير الذي اعتصم به الثوار قد أصبح خلواً منهم وأن زعماءهم قد أعدموا . وإقامة الدليل على صدق قوله أرسل الى الباب العالي « غرارة » بأذان القتلى لتعليقها على البوابة الكبرى للقصر (٢) .

ولم يكتف حسين بك بهذا الدليل على نجاح أعماله العسكرية بل أراد إقامة دليل آخر وذلك بتوسيع دائرة تلك الأعمال . وكان يوجد بالقرب من شمال جزيرة كريت للشرق جزيرتان صغيرتان تسمى الأولى « كاسوس » ، والثانية « سكارياتو » وكانت أولاهما مقر عدد كبير من البحارة الذين سبق أن

(١) كتاب بوليتميس « الحملة اليونانية ومصر الحديثة » الجزء الاول ص ١٨٧

(٢) الى النقيب أفندي في ١٩ شعبان سنة ١٢٣٩ هـ « محفوظات طابدين »

عضدوا قضية استقلال اليونان أعظم تعضيد ، وذلك باصطياد التجارة التركية ووضع يدهم عليها . فجز حسين بك حملة عسكرية ضد هاتين الجزيرتين . أما سكان كاسوس فقد رفضوا دعوته الى التسليم . وإذ ذاك أغارت الجنود على مغافلهم واستولت عليها عنوة . ثم أطلق القائد أيدى جنوده فى أعمال السلب والنهب مدة ٢٤ ساعة فتمكنوا فى هذه الفترة من قتل ١٠٠ نفس وأخذوا أسرى ما لا يقل عن ٩٠٠ من النساء والأطفال . هذا عدا ما غنموه من السلع التى ادخرها أهل الجزيرة كالبن والحرير الخ .

ولمضاعفة العقاب اختار حسين بك من رجالهم نحو ٥٠٠ شخص للخدمة فى السفن بنفس الأجور التى كان يتقاضاها الملاحون المصريون وقتئذ .

أما سكان الجزيرة الثانية (سكاربانو) فقد ألقوا سلاحهم بمجرد وصول الانذار إليهم . فاحتفى حسين بك بتكليفهم بدفع جزية الأعوام الثلاثة التى كانت عليهم للحكومة العثمانية . وهذا الحادث يمكن أن يتخذ دليلا عادلا على سياسة محمد على وهى تقضى بإياداة المصاة شديدي المراس بلا رحمة ولا شفقة واستعمال الرفق والهوادة مع غيرهم ليظل شعور الأمل وكذا شعور الرهبة حياً فى النفوس .

وكان طبعيا أن يؤدى نجاح الثورة السكريدية الى زيادة مطالب الباب العالى من الباشا . فى أوائل سنة ١٨٢٤ أصدر السلطان محمود الثانى فرمانا تعطف فيه بإسناد ولاية المودة الى محمد على . وليس من المعقول أن يكون قبول هذا التعطف السامى منشأه الخوف من اغضاب السلطان كلا فقد كان هناك الجيش الجديد الذى أبلى بلاء حسناً فى كريت وأراد محمد على أن يجربه فى أعمال أخرى أوسع نطاقا . وكانت بريطانيا العظمى ما تزال ملتزمة الحياد . وليس فى وسع أى انسان مشهور فى القاهرة بمعرفة بيواطن الأمور - ولو عن بعد - التسكهن بمعرفة العوامل التى كانت ستدفعها بعد زمن قريب الى تغيير

سياستها والاشتراك في الموضوع اشتراكاً فعلياً . وإلى جانب هذا كانت توجد الفكرة القائلة بأن التغلب على السكفرة بعد التغلب على جماعة الهرطقة سوف يرفع اسم النفاق في نظر العالم الاسلامي بحيث يجعل الناس يتناسون ما أحدثته من الأثر السيئ محاولة تقليد المسيحيين في استعمال الشوكة والسكين عند تناول الطعام في المنازل أو اكرتاع الشراب المسيحي أو حماية أرواح المسيحيين وأموالهم في داخل بلاده بيد حازمة قوية . وبالجملة أن كبح الأروام سوف يجعله زعيم العصر ويفسح أمامه الطريق - إذا أراد - لأن يتحدى أوامر السلطان ويؤهله - هكذا خيل اليه - لاحترام وصداقة إحدى الدول العظمى . وانقضت ستة أشهر في تجهيز الحملة . وفي أول يولييه غادرت ميناء الاسكندرية وكان عددها لا يقل عن ١٦ ألف جندي ومائة نقالة و٦٣ سفينة مسلحة (١) وقد عهد بقيادتها الى ابراهيم باشا . ولم تكن الحملة تامة كما كان يشتهي أبوه محمد علي . وقد عينه والياً على المورة وخوله السلطة التامة على الجنود وعلى بعض السفن (٢) فقط لأن السلطان كان قد عهد الى قبطان باشا - ألا وهو خسرو باشا - بالقيادة البحرية العليا . وبذا تعددت القيادة وهي عادة - وإن كانت جاءت بما يسوغ اتباعها - إلا أنها وضعت المبدأ الضار ألا وهو تقسيم السلطة . ولقد لوحظ حتى في السفر أنه حدث دائماً أنه عند ما سلبت قيادة الجيش الى شخص معين والأسطول الى شخص آخر أن انشغل القائدان بالتنازع فيما بينهما عن السعي لإزالة الهزيمة بالعدو . وقد وصلنا الى هذه النتيجة في الحالة التي نحن بصددتها باختيار خسرو قبطان باشا . فلقد كان العداء بين خسرو ومحمد علي من الأيام التي طرد فيها خسرو بطريقة مهينة من ولاية محمد علي . وهكذا كان السلطان واثقاً بأن قائد الأسطول والجيش لن يتحددا

(١) جاد في خطاب موجه للمصدر الأعظم في شهر ذي القعدة سنة ١٢٣٩ (محفوظات

هايدن) بأن الحملة اشتملت على ٣٠٠٠٠ جندي مصحبا ٩٦ نقالة وسفينة مسلحة .

(٢) خطاب في ١٢ شعبان سنة ١٢٣٩ (من المصدر نفسه)

على خلقه . كما أنه كان على يقين بأنهما لن يتقدما إليه بغنائم النصر المشترك الذي أحرزاه . وقد جاءت النتائج طبقاً لما كان متظراً . وكانت الخطة المرسومة أن يتقابل الأسطول التركي مع الحملة المصرية على مقربة من جزيرة رودس على أن يعقب ذلك الاستيلاء على منازل الملاحين المسلحين اليونانيين . ومن ثم تبدأ عملية فتح المورة من جديد . وكان محمد علي هو الذي وضع الخطة وهي تدل أشد دلالة على عظم تقديره للسيادة البحرية . أما خسرو فقد بدأ بتنفيذ الخطة بإحكام . ففي اليوم الثالث من شهر يولييه استولى على جزيرة بسارا وكانت بمثابة بؤرة القرصان وتقع غرب ساقس .

أما جزيرة ساموس فإن دورها كان بعد جزيرة بسارا . ولكن خسرو قضى نحو شهر في الاحتفال بما أحرزه من الانتصار مما كانت نتيجة أن التقي غرب ساموس بعارة من سفن اليونانيين . وقد أضع خسرو في المعركة التي نشبت في ١٦ أغسطس بين الفريقين فرقاطتين وسفينة مسلحة . وإذا ذلك اضطرت العارة التركية أن تولى الأدبار ، بعد أن استولى عليها الرعب .

وقد وصل إبراهيم باشا إلى رودس في ١٣ أغسطس . وفي يوم ٢٩ منه انضم إلى قبطان باشا بالقرب من بودرن عند الجهة القديمة المعروفة باسم هاليكارناسوس . ثم وقعت عدة ملاحم في شهر سبتمبر مع اليونانيين . وكانوا هم البادئين بالهجوم على الدرام . وكان الحظ إلى جانبهم في كل مرة . هذا بينما لوحظ أن السفن التركية في الأسطول الإسلامي تسعى جهدها لاجتباب منازل العدو . وفي نهاية الشهر استدعى خسرو إلى الاستانة مؤقتاً . فلما انفرد إبراهيم بالامر لم يسمعه طبعاً . إلا أن يلتزم خطة الدفاع . ولكنه تمكن في نهاية العام من حشد سفنه ورجاله في خليج سودا في شمال كريت الشرقي بدون أن يعرض نفسه لخسارة تذكر .

ولا بد من الاعتراض هنا بأن هذه النتيجة السلبية كانت عملاً باهراً جداً إذا ذكرنا العجلة التي أثبتت في إعداد عمارته . ولم تستلم العارة المصرية - وهي

التي كانت تتجلى فيها عزيمة قائدها المقدم - للذعر الذي غمر مخسرو عند التغلب عليه . ثم ان محمد علي في مصر كان آخر رجل في الوجود يستسلم للهزيمة . فقد قال في هذا الصدد : أنا أعلم جيد العلم انني لا أستطيع أن أنشيء أسطولا على رمال الأهرام ، وانني لا أحصى لي من تحمل الحسائر . ولكن سوف يكون لي أسطول قوى مهما طال الزمن . وهناك أستطيع منازلة اليونانيين وقهرهم ، (١) ويمثل هذه المغامرة الباعثة على الإعجاب بحكف الباشا علي تعزيز أسطوله وقد وصلت السفن الأربع التي كان سبق أن أوصى عليها في مضائق السفن الإيطالية .

ثم اتباع الباشا له (بطريق غير مباشر) خمس سفن أخرى من الثوار اليونانيين . وكلف في الوقت نفسه أحد الضباط الفرنسيين بالعودة الى فرنسا للحصول على إذن بإنشاء فرقاطتين وسفينة مسلحة في مصنع الملك تحت إشراف موظفين فرنسيين رسميين (٢) . وقد صدرت الأوامر بناء على ذلك بإنشاء هذه السفن في مرسيلا (٣) .

ثم لوحظ أن بعض التجار الأروام كانوا مهتمين في إنشاء سفن للحساب محمد علي بالرغم من أن آباءهم قد ذهبوا ضحية المذابح في ساقس وبقطع النظر عن أن عملهم هذا قد جلب عليهم سحق الكنيسة (٤) وكانت هناك سفن أخرى يجرى بناؤها في أحواض البندقية وليجورن (٥) .

وأرغم الأسطول اليوناني في الوقت نفسه على التخلي عن مراقبة السفن المصرية بسبب الخاف الملاحين اليونانيين في المطالبة بدفع مرتباتهم المتأخرة .

(١) كتاب البيعة العسكرية لدوين ص ٧

(٢) من كتاب البيعة العسكرية ص ٢٦ و ٢٥

(٣) كتاب الفرقاطات الاولى التابعة لمحمد علي لدوين ص ٢٨

(٤) نفس المصدر السابق ص ٣١

(٥) نفس المصدر السابق ص ٦٥

ولهذا تمكن ابراهيم باشا فى يناير سنة ١٩٢٥ من أن يعبر بلا كبير مقاومة من خليج « سودا » الى « مودون » وتقع فى خليج المورة بغرب . وقد تجلّى للناس أن اليونانيين ليسوا أكفأ له فى حومة الوغى . فلم يكن عجيباً أن تدور الدائرة على جزء كبير من جيشهم فى نافار وأن تلقى هذه المدينة سلاحها فى ١٨ مايو . وفى الشهر التالى استولى على تريبولنزا فى وسط شبه الجزيرة وتلا ذلك نشوب حرب العصابات حيث كان الحظ إلى جانب اليونانيين . على أن ابراهيم وضع حداً لهذا النوع من القتال بأن أحرق المدن المسؤولة عن الحرب وأتلف محاصيلها واستولى على أغنامها ودوابها . فلم يمض إلا وقت قصير حتى كان اليونانيون قد ملوا القتال وبادروا إلى إلقاء السلاح .

ويظهر أن اليونانيين لم يقيّدوا من تفوقهم فى البحر ولعل أهم ما عملوه فى هذا السبيل أنهم حاولوا مرة الإغارة على ثغر الاسكندرية بقصد إشعال النار فى السفن الراسية فيها . فى عصر ١٠ أغسطس تقدمت سفينة تحمل الراية الروسية وما كادت تقترب من إحدى السفن الراسية حتى اشتعلت فيها (أى فى السفينة الروسية) النار وإذاً ذلك بأمر الملاحون الى النزول فى أحد القوارب فى مؤخرة السفينة وعمموا وجوههم شطر سفينة أخرى كانت بانتظارهم عند مدخل الميناء . وقد حبطت المحاولة حبوطاً ذريعاً فابن السفينة التى اشتعلت فيها النار عمدا التهمت النيران قلوبها وإذاً ذلك ضلت الطريق ودفعتها الرياح الى أن تجاوزت السفن الحربية . وتصادف أن كان محمد على جالساً فى قصر رأس التين يرقب الميناء وما فيها من الحركة فبادر الى امتطاء بغلته وقصد الى أقرب بطارية مدافع على أن يدرك العدو قبل التمكن من الفرار والابتعاد عن مرعى المدافع فلما لم يساعده الحظ فى ذلك أمر بعض السفن بأن تتعقب السفن اليونانية فوراً وشاء سوء الحظ أن تكون إحدى السفن المصرية على قدم الاستعداد فأمرها بالذهاب وحدها لتعقب الفارين .

وفى اليوم التالى ذهب ثلاث سفن أخرى فى أثرها ، ثم جاءت الأنباء فى

يوم ١٢ أغسطس بأن السفن اليونانية أحرقت سفينة محملة خشباً (سطاليا) على مرأى من السفينة الحربية المصرية التي كانت قد أقفلت في ١٠ أغسطس لتعقب أثر اليونانيين . فاحتدم الباشا غيظاً لسماع هذه الأنباء وقد دفعه الغضب إلى أن يأخذ أول سفينة بقرب الشاطئ وانطلق بها إلى عرض البحر حيث لبث أسبوعاً كاملاً يبحث بلا جدوى عن السفن اليونانية والسفن المصرية .

وليس من زيب في أنه لو التقى باليونانيين لثقي حتفه حتماً . ولكنه عرض نفسه لخطر أكبر آخر . ذلك أن الرعب استولى على الاسكندرية عندما أصبح الأهالي في اليوم التالي لسفر محمد علي ووقعت أنظارهم على أسطول مركب من ٤٠ سفينة حسبوها لأول وهلة سفن يونانيين وأنهم عادوا لتجديد الهجوم على الثغر بكامل قوتهم . ولكن تبين فيما بعد أن هذه عمارة قبطان باشا ونقلاته وقد أرغم بسبب نفاد المؤونة والذخائر على التخلي عن الجنود التي كانت تحاصر ميسولونجي والتي كانت مهمته أن يحمي ظهرها من ناحية البحر . وأغلب الظن أن وصوله إلى الاسكندرية لم يخفف القلق الذي استحوذ على قلوب الأهالي أو الوزراء . وقد بادر الآخرون إلى عقد جلسة مستعجلة استشاروا في خلالها قنصلي بريطانيا وفرنسا العموميين فيما ينبغي اتخاذه من الاجراءات . فتقرر السماح بدخول الأسطول التركي إلى الميناء ومنع قبطان باشا من النزول إلى البر منعاً بانياً . وطارت الاشاعات حتى وصلت القاهرة بأن قبطان باشا فصل سبعاً من سفنه وكلفها بسد مدخل فرعي النيل عند دمياط ورشيد وأنه عقد النية على أسر محمد علي فيما لو مكنته الظروف من ذلك (١) .

وقد استولت على القنصلين الانجليزى والفرنسى الدهشة لمخاطرة محمد علي وتوغله في البحر على ظهر سفينة واحدة لا تحرسها سفن أخرى في وقت كانت فيه زبدة جنوده وخيرة فواده منهمكين في الحرب في شبه جزيرة المورة . وقد

تنفس الناس الصعداء عند ما علموا أنه قد عاد الى الميناء ودخلها في جنح الظلام ليلة ٢٠ أغسطس واتجه مباشرة الى قصر رأس التين قبل أن يشعر به أحد .
وومهما تسكن نيات خسرو باشا عند ما جاء الى الاسكندرية وألقى بعوده القديم متغنيا عنها فإنه سرعان ما غطى تلك النيات بما قدمه من التهانى الجليلة لمحمد على بمناسبة عودته . وأرفق هذه التهانى بأن طلب باسم الباب العالي بملهجة الأدب والاحتشام أن يقدم له الباشا ما في وسعه من المساعدة في المال والذخائر لا بل انه حرص على أن يكون هو البادى بزيارة الباشا وتقديم التحية له .
وقد استقبله محمد على عند الرصيف وذهبا الى القصر معا . وما كادا يصلان الى قاعة الاستقبال حتى بادروا كل منهما بدفع الآخر دفعا رقيقا لإجلالهما على كرسي الشرف . كما أن كلا منهما حاول اختطاف المذبة لطرد للذباب عن وجه الآخر . ثم صدرت الأوامر بتقديم المؤونة الى الأسطول وسلم محمد على الى خسرو نجو ٨٠.٠٠٠ دولار لدفع مرتبات بحارته (١) ولما كان موعد الرحيل في أكتوبر افترق الرجلان وكأنهما أخوان شقيقان . وقد صحبت خسرو سفن محمد على الجديدة وعدد وافر من الجيش أى نجو ١٥٠٠ جندي راكب و ٨٠٠٠ من المشاة . وقد قصد محمد على أن يعزز مركز ابنه ابراهيم في المورة وأن يشترك في حصار ميسولوجى التى ظل الأتراك طيلة الشهور الستة الماضية يهاجمونها عبثا (٢) . وقد كلفت هذه الاجرامات بالنجاح . فان ابراهيم عهد الى الكولونيل سيف بالقيادة في المورة واتجه هو الى ميسولوجى . وقد تمكن الأتراك بفضل معونة ابراهيم هذه من مهاجمة المدينة والاستيلاء عليها عبوة في مستهل عام ١٨٢٦ ثم تلا هذا الفوز فوز آخر بمحاصرة أثينا نفسها والاستيلاء عليها . وهكذا كانت قوة اليونان آخذة في الانهيار . فبعد أن تمكنت من هزيمة الأتراك أناخ عليها ابراهيم باشا وتمكن من سحقها

(١) صولت في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥-٧٨)
(٢) صولت في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥-٨٧)

بفضل الجنود النظاميين الذين درجهم أبوه وفضل السفن التي حشدوها سوياً .
وقد ثمل محمد على بما أحرزه من النصر في كل من بلاد العرب وبلاد
اليونان حتى خيل إليه وقتئذ أنه ليس شمة ما ينبغي أن يحول دون توسع سلطانه
ثم حدثته نفسه بأبلاغ جيشه المنظم الى ١٠٠,٠٠٠ .

وما كاد محمد على يفرغ من قمع الفتنة في المورة حتى رأى نفسه مطالبا بأن
يسلم هذه البلاد القاحلة الى سيدها الشرعي أي المولى الأكبر واسترجاع
جنوده وسيد ما حدث في الصفوف من الفرغ ، كما رأى نفسه مطالبا بفتح اليمن
والاستيلاء على شواطئ البحر الأحمر وتوطيد دعائم الأمن في الخليج الفارسي
مع احتلال ولايتي عكا ودمشق .

ثم بعد أن استتب له الأمر في هذه البقاع التعيسة بمم وجهه بعزيمة مضاعفة
شطر الدجلة والفرات وهناك أخذ يفكر في أي الفتوحات أعود بالفائدة
والكسب . وقد صرح مرة فقال : لقد أكتسبني السيف بأسا ووضع في يدي
من السلطان ما أكون معه ناكرا للجميل إن لم أراصل استعماله في سبيل خدمة
الإمبراطورية التركية وإنقاذها ، وهنا اعترض الضابط الفرنسي الذي قيلت
أمامه هذه العبارات الخصوصية فقال : ولكن أتظن يا باشا أن الانجليز
يركون لك الوقت الكافي لانتهاء هذه المشاريع الهائلة ؟ .

أما الحقيقة فهي أن الباشا ما كان في استطاعته أن يحقق شيئا من هذه
المشروعات ما لم يتوصل قبل ذلك الى اتفاق مع بريطانيا العظمى ، وبذا يضمن
مجزئتها ، وأغلب الظن أنه كان يعلم كغيره هذه الحقيقة حق العلم . ولعل الوقت
كان يقترب لادراك هذه الغاية أكثر من أي زمن في تاريخ حياته ، وكان لابد
لجعل المعاهدة مقبولة في أعين الانجليز من توفر شرطين : أولا أن يفتوتر
علاقاتنا مع السلطان أشد فتوتر هذا إن لم تقطع بتاتا وهو شرط لم يمكن
مناص عنه قبل التفكير في الاعتراف لمصر بوجود سياسي مستقل . الشرط
الثاني أن يكون لدى الباشا مزايا يستطيع منجها أو عندها تناسب تمنع ما تنصته

المخالفة من الالتزامات . وقد بذلت فعلا محاولة في هذا الصدد بعقد معاهدة مع حكومة الشركة في الهند . ولكن تبين في سنة ١٨١٠ للسلطات الانجليزية أن تنمية التجارة عن طريق السويس مشكوك فيها ولذا لم تبرم المعاهدة المذكورة . أما الآن فلعل فتح ابراهيم لشبه جزيرة المورة يكون بمثابة ضمان أقوى له قيمته العظمى .

فلقد كان من شأن الثورة اليونانية أن تثير الاهتمام في كافة أنحاء أوروبا ولهذا حياها الشعراء والاحرار شعراً ونثراً ووصفوها بأنها بمثابة مولد الحرية من جديد . بل أن الحاملين من المؤرخين أحسوا في حجراتهم المهجورة بروح الاعجاب تفيض في صدورهم لما اعتبروه تذكراً لذكريات ماراتون وسلاميس فلما تبين لأولئك المعجبين أن الثورة توشك أن تقمع في بحر من الدماء هاج هائجهم وراحوا يحاربون بصيحة الغيظ والحق على محمد علي وولده ابراهيم . ومن ثم اشتدت النعرة ضد مساوى الحكم التركي وأخذوا يبالغون في وصف تلك المساوي . لا بل أن أوائل المولدين في حب اليونان رفضوا في حدة وغضب قول القائلين بأنه يوجد بين اليونان الحديثة واليونان المعروفة في التاريخ بون شاسع . ثم سارت الركبان بالأراجيف بأن ابراهيم قد بيت نيته على استعباد الشعب اليوناني كله . وأنه يزمع اقضائه عن بلاد المورة وإحلال الأتراك أو العرب مكانه . وحتى جورج كاتنج الذي لم يكن يحفل بالأراجيف رأى أن الحالة تتطلب التدخل فكتب إلى ابن عم له وهو سفير بريطانيا في الأستانة يقول : إن بيع الناس في سوق الرقيق وتحويلهم عن عقائدهم الدينية بالعنف وإقصاء المسيحيين عن أوطانهم واستبدالهم بأناس من البلاد الإسلامية وبالجملة فإن السعى لإنشاء سلطة بربرية جديدة كل هذه الحقائق ... جديدة في نفسها وجديدة فيما تنطوى عليه من المبادئ وجديدة وغريبة وغير مفهومة إلى الآن فيما قد تؤدي إليه من العواقب . أقول أن هذه الحقائق يصح في رأي أن تكون قاعدة جديدة للتخاطب إن لم تكن للعمل

وليس من شك في أن اتحاد حرب المورة في سبيل قسمة الأراضي وتوزيعها وما كان للجيوش الاسلامية من التقاليد المعمول بها قد أحدثا حالة شديدة بالتي أسخطت كاتنج وأثارت استهجاناه . وقد جربنا نحن - كما قدر لنا أن نجرب مرة أخرى في أرلندا - فقد كان يستجبل علينا التمييز بين الفلاح وبين الجندي لأن الشخصيتين قابلتان للتبديل والتغير . ثم انه كان من العادات المعمول بها أن الأسرى من الرجال قد يصبحون أو لا يصبحون ملكا للقائد ، ولكن الأسرى من النساء والأطفال يصبحون ملكا خاصا لمن يأسرهن . وحدث أن الآستانة كانت غاصة بالرقيق المجري أثناء انهماك الأتراك في الحرب مع المجر . كذلك أصبحت سوق النخاسة بالقاهرة غاصة بالرقيق اليوناني أثناء حرب ابراهيم المورة . وكان من شأن هذا أن تصطدم عواطف الجبل الذي قد ينشأ حديثا بفظائع النخاسة وما يمر على الانسانية من الويلات والتكبات .

على أنه ليس من الانصاف في شيء توجيه أي لوم شخصي إلى محمد علي أو ابنه ابراهيم . وهذه المناسبة أشار قنصلنا الجزائر إلى الحقيقة المرة الكاملة فقال : ينبغي ألا يفوتنا أن هذه المسألة لا تعتبر صفة خاصة ملازمة للنزاع الحاضر . بل هي وسيلة ألفها الأتراك في كافة ما أثاروا من الحروب ... كما لا ينبغي أن نفترض أن الباشا كان في وسعه إلى الآن أن يحدث تعديلا مذكورا في هذا الصدد وأنه إذا كان قد تمكن من تحقيق شيء فأنما كان ذلك لعدم خروجه عن المعتقدات الراسخة في نفوس رعاياه .

ثم أن العدو كان أقل بمراحل من الآلات التي ابتدعها الخيال . فلقد كان مجموع الرقيق اليوناني الذين جرى بهم إلى القاهرة ٣٠٠٠ وقد جاء بهم فريق من محبي المضاربة ، وقد ابتاعوهم من الجنود .

ثم أن أكثر من نصف هذا العدد قد أطلق سراحهم بتدخل هيئات مختلفة فقد اقتداهم بالمال بعض السكان الأوربيين الموجودين في مصر كما أن البعض

الآخر قد أفرج عنهم الذين ابتاعوهم بمجرد شفاعة خدومهم اليونانيين .
ولقد شجع محمد على نفسه على الإفراج عن هؤلاء الرقيق إما باصدار
الأوامر وإما بتقديم المال من جيبه الخاص (١) .

ولقد كانت أساليب هذه الحرب بربرية بلا جدال ثم أن الوقت كان قد
حان للقضاء عليها ولكنها لم تكن شخصية ولا متعمدة ثم أنها لم تكن بهذا
المقاييس الهائل الذي زعموه وعلى كل فإن صحة الرواية ليست لها علاقة تذكر
بما تركه من الأثر في النفوس .

ولقد لعب الاعتقاد بأن الجنس اليوناني بأسره قد يباع في أسواق النخاسة
دوراً هائلاً في دفع الدول الغربية العظمى الى التدخل .

واليك حقيقة راسخة أخرى تدل على مبلغ استحقاق اليونانيين لكل
هذا العطف المصطنع . فلقد نجح اليونانيون في الجزر في صد غارات خسرو
القبطان باشا ولكن حاجة هؤلاء الى النقود سببت أكبر صعوبة في طريق
الاختفاظ بوحداث الأسطول اليوناني . ولم يكن الملاحون اليونانيون راغبين
حتى في خدمة بلادهم مجاناً . وما دام دفع مرتباتهم قد أصبح متدنياً فقد سمح
لهم بنيام بأعمال السلب والنهب . فبحجة الحصار البحري بدأوا في أعمال
القرصنة جملة والاستيلاء على أمتعة الناس .

وحدث أن سفينة فرنسية كانت قاصدة (كانديا) وعليها شحنة من الذهب
لدفع ثمن ما يتباعه من الزيوت . فاستولى عليها اليونانيون وأخذوا في تعذيب
بجارتها لافشاء مخبأ الذهب وكان ثغر (هيدرا) و ثغر (سبزيا) أروج الثغور
لأعمال القرصنة . ففي هيدرا أرسل الأميرال الفرنسي (دى نرنجى) ضابطاً الى
الشاطئ ليطلب إعادة ما أخذه اليونانيون من على ظهر إحدى البواخر الفرنسية
وإذ ذاك اجتمع الأهالى وهددوا بقتل كل من حدثه نفسه بإفشاء أية معلومات

(١) صولت في ١٣ أغسطس سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

عن القرصان المسؤولين عن نهب الباخرة المذكورة وكانت توجد في جبهة
نايلي محكمة مخصوصة للبت في أمر الغنائم . فحضر اليها القرصان شاهري مسدساتهم
وتوعدوا بإحراق بيوت القضاة إذا ترددوا في إصدار الحكم بإبقاء الغنائم في
أيدي مقتنصيها .

وحدث مرة أن قائد المارة النمساوية اضطر إلى وضع يده على بعض
السفن اليونانية في هيدرا وسبزيا لتعريض ما لحق بعض الرعايا النمساويين من
الخسارة كذلك اضطر أحد القواد الانجليز بعد يأسه من العدالة اليونانية إلى
أن يدخل الى ميناء هيدرا وأن يقبض على من رآه فيها من القرصان (١) .
فأنت ترى أن الأسطول اليوناني بعد ما أظهره باديء ذي بدء من المهارة
والبسالة قد تحول تدريجيا إلى منصر لصوص وقرصان غايته سلب البواخر
الأوربية ونهبها أكثر من القضاء على الأتراك (٢) .

ومن ثم تبين للناس أن الفقر في داخل الامبراطورية العثمانية أنه إذا مسّت
حرية التجارة في ورض البحار إذ كان الأتراك أنفسهم قد عجزوا عن تعليم
أطافر القرصان اليونانيين فان الدول التي أصيبت تجارتها بالضرر لا مفر لها
من التدخل في الأمر لوضع حد لهذا الكفاح .

على أن الباعث الحقيقي الذي دفع الدول إلى تقرير التدخل في النزاع لم
يكن منشأه أراجيف محي الانسانية ولا ما ارتكبه القرصان اليونانيون من
الجرائم والفظائع كلا بل كان مرده إلى ما لروسيا من مطامع سياسية تبغى
تحقيقها . فان الامبراطور اسكندر كان ينظر دائما إلى حمايته الطبيعية للكنيسة
الارثوذكسية باعتبارها خير وسيلة للتدخل في الشؤون التركية على أنه لم يكن

(١) ناغرين لداوين ص ٣

(٢) قام الاسطول اليوناني سنة ١٨٢٧ ضد الاسكندرية ولستكنه ضد بسهولة (كتاب

دريو حلة كريت والمودة ص ٢٢٥ و ٢٦٥)

ميا لا بين سنتي ١٨٢٣ و ١٨٢٤ الى الانفراد بعمل خاص يقوم به دون الدول الأخرى ومن ثم وضع تدابير باسم المؤتمر الأوربي من شأنه أن يؤدي الى جعل كلمة روسيا هي العليا في اليونان . ولكن كانتج تمكن من التوصل من هذا المؤتمر ولما توفي الامبراطور اسكندر في نهاية عام ١٨٢٥ وخلفه الامبراطور نيقولا على العرش روى الا مفر من اتخاذ اجراءات أخرى للحيلولة دون نشوب الحرب بين روسيا وتركيا بسبب المشكلة اليونانية . وفي هذه الحالة اقترح مبدأ تدخل روسيا وانجلترا في النزاع وتم الاتفاق على ذلك واقتنعت فرنسا بضرورة الانضمام الى الدولتين المذكورتين وكانت نتيجة كل هذه المباحثات عقد اتفاق ٦ يولييه سنة ١٨٢٧ الذي اربطت فيه الدول الثلاث آنفة الذكر بسندل مجهود مشترك لحل فريق الخلاف على أن تلجأ الدول المذكورة في حالة الرفض الى استخدام ما تهيئه الظروف من الوسائل الفعالة لمنع أى اصطدام آخر بينهما - أما الطريقة العملية التي روى استخدامها لتنفيذ المشروع فتتلخص في ضرب الحصار على المورة بواسطة أساطيل الدول الثلاث لتدويخ ابراهيم جوعا .

وكان سفراء الدول الثلاث قد تقدموا الى الباب العالي من قبل بالتماسات عديدة لوقف القتال ولكن لم تقابل هذه المساعي في كل مرة الا بالجواب الجاف وهو أن الثورة اليونانية تعتبر مسألة داخلية بخطة ليس لها أهمية شرعية بالنسبة للدول الأوربية . وفي يوم ١٦ أغسطس حمل تراجمة السفارات الثلاث الى الرئيس افندى - أى وزير الخارجية - مذكرة رفض استلامها وفي اليوم التاسع والعشرين من الشهر نفسه كرروا الزيارة فاكد لهم الرئيس افندى أن السلطان لن يقبل أى اقتراح أو مسعى خاصا باليونان وأنه لن يتزحزح عن موقفه هذا الى يوم القيامة . وفي يوم ٣١ من الشهر المذكور ذهب السفراء الثلاثة يحملون تصريحاً جديداً وقد رفض الرئيس افندى استلامه أيضاً بعد ادعائه بشكل أقرب الى ادعاء الأبطال بأنه لم يفهم محتويات ذلك التصريح (١)

فلم يبق ثمت أمام الدول المذكورة الا الاتجاه الى القوة :

وليس من شك في أن السبب في هذا القرار الجنوني إلى الاعتقاد بأن أوروبا كانت منقسمة على نفسها بحيث لا تستطيع التدخل بصفة فعالة وأن روسيا لن توافق على أى عمل تقوم به العبارتان الفرنسية والانجليزية وقد كان هذا الاعتقاد يرتكن أولا إلى ما للحالفات الأوريبية من التاريخ المملوء بالمصاعب وثانيا إلى سلوك السفير الروسى (١) وأخيرا إلى ما اقترحه النمسا عن عمد فقد كان ميترينج ينظر إلى الثوار اليونانيين نظره إلى الثوار الايطاليين سواء بسواء وكان مقتنعا في الوقت نفسه بأن الدول الأخرى سوف تجنى من الفائدة إذا تدخلت في الشؤون التركية أكثر مما تجنيه النمسا وعقد المترجم الأول للوسيط اجتماعات طويلة غامضة مع كبار الموظفين المحيطين بشخص السلطان (٢) ونحسب أننا بعد أن عرفنا ما فيه الكفاية عن مسلك السياسة المساويين في البلدان الأخرى أصبحنا على يقين ان الغاية التي كان الوسيط يرمى إليها هي الإلحاح على السلطان بأن يعمل بالتقصاء على الثائرين في أقرب وقت ولا ريب في أن هذا الرأي كان يتفق مع ما رأى السلطان محمود نفسه .

ولقد كانت نتيجة أول تلميح لاحتمال التدخل المشترك أنه أرغى وأزبد وأخذ يقسم باعلاظ الايمان والدمع بجري في ما في عينيه ليمزقن كل ولاية وليخربن كل مدينة يمتلكها في أوروبا عن أن يرضخ لمثل هذا الادلال الذي لا يمكن الصير عليه (٣) ثم أصدر الأوامر لموظفيه أن يعلنوا على الملأ أن التدخل لن يؤدي الا إلى محق اليونانيين محقا تاما . ثم قال « ولنقتلن كل يوناني في بلادنا حتى إذا مابدأ الدم يسيل ثم قال ما أسوأ ما تكون العاقبة لو أن الأرمن - وهم أعداؤنا الآخرون - والفرنسيين اختاروا أن يمزجوا دماءهم بدم المدنين (٤)

(١) كتاب نافيرين لدين ص ١١٧

(٢) » » » » ١٢١

(٣) » » » » ١٩١

(٤) » » » » ١٢٢

على أن السلطان محمود كان لابد له أن يعلم عندما قاه بهذا الوعيد أنه ليس كسليمان القانونى .

وليس من شك فى أن هذه الخزعبلات والارهام لم يكن لها نصيب بين المشروعات التى كانت تجول فى خاطر محمد على . فلقد كانت الغاية الوحيدة التى يسعى طول الوقت لتحقيقها هى تعزيز مركزه فى داخل الامبراطورية - العثمانية وخارجها مع تفضيل الفكرة الثانية . فيما لو مكنته الظروف من ذلك . وقد قلق أشد قلق عند سماعه نبأ التحاق لورد كوشران - ذلك الأميرال المتقلب - بالأسطول اليونانى (١) وأنه نظر الى التوبيخات الانجليزية بغير العين التى نظرها الرئيس افندى اليها . وقد قيل أنه عثر على المفتاح اللازم لتحريك العالم الأوروبى .

فقد عرض على انجلترا قبل بداية الثورة اليونانية بزمان بعيد شروطا اختيارية . ومن أجل هذه الشروط كان صولت شديد الرغبة فى زيارة لندن سنة ١٨٢٠ لأسباب محمية على ما قيل - ولكن فى الواقع لأسباب تتعلق بشئون الدولة . وقد كتب صولت بهذه المناسبة : ان رجلنا العظيم هنا قد ألح على فى تبليغ رسائل لا أستطيع اثباتها على الورق (٢) وعلى أن شيئا لم يترتب على هذا العرض . فى سنة ١٨٢٦ حظرت لاسندافورد كاتنج فى الاستانة هذه الحقيقة البديهية وهى أن أسهل طريقة لتلين قناة الحكومة العثمانية هى الحصول على تأييد باشا القاهرة .

ولهذا كتب الى صولت يسأله (ألا يعتبر محمد على أن بدلا من محق اليونانيين مع ما فى ذلك من المجهود أن الأصلح له أن يحصل على نصيب فى الجزية التى كان يقترح وقتئذ أن تقدمها اليونان إلى الباب العالى يضاف اليها اعطاء ولاية سوريا

(١) صولت فى نوفمبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨) وفى أغسطس

سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨)

(٢) صولت فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٠ (وزارة الخارجية ٩٦ - ٧٨)

لولده ابراهيم (١) وقد خطر لمصوات في بداية الأمر أن من المستحيل أن يتوقع
الانسان النجاح في جرح الشعور الاسلامي إلى هذا الحد لملحه على تأييد القضية
اليونانية (٢). ولكن لم يمر أسبوعان حتى بدأت سلسلة من المحادثات أخذ
الباشا يبسط فيها آراءه - تدريجيا - على أنه بدأ بإغفال أية فكرة ترمي إلى
تأييد وجهة النظر الانجليزية في الاستانة لأن للدوران كان كثير التذبذب بينما
كان السلطان شديد التعصب ولكن كانت ثمت وسائل لتحجيز سياستنا وأنه يهيمه
معرفة ماذا عسى أن تعرضه الحكومة البريطانية عليه من الشروط المرغبة .
ثم مر أسبوع آخر حيث ذكر صولت بأنه لما يضع إلى الآن على خاتمه
سوى اسمه فقط . إلى أن قال : فانت ترى أن حظي من أمارات الباشوية قليل
الهمم الا إذا استثيت الجاوشية العصى القضية وديواني . ثم استطرد الباشا
فقال : ان مصر وانجلترا يمكن من الوجهة الجغرافية والتجارية أن تفيد أحدهما
الأخرى . وهذا غاية ما أتمناه ، ولما عرض صولت على مسألة الجلاء عن
المورة أجابه الباشا : ان هذه ليست بالمسألة السهلة لأنها في حاجة إلى معونة
رجل سياسي قادر لتحقيقها . اما إذا وجد من يرغب في ذلك فلا ريب في أنهم
يستطيعون حل الاشكال ، على أن الباشا كان أقرب إلى الصراحة في آخر
سلسلة هذه المحادثات وقد دارت في ٢٦ سبتمبر فقد قال : أني أضع قدمي الآن
في ركابين وعليه فالاحمر سوف تبقى معلقة في الميزان حين حلول فصل الربيع
فاذا ما وجد وقتئذ أن لدى حكومتكم اقتراحات مرضية لي فاني على استعداد
لقبولها وإذا يمكن إيجاد أسباب للانسحاب نهائيا من اليونان . اما إذا جاء الأمر
على عكس ذلك فليسوف أجمع كافة قواي ثم أحصل بما لدى من النفوذ لدى

(١) سترافورد كاتنج إلى صولت بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية

١٤٧ - ٧٨) كتاب لين بول الجزء الاول ص ٤٩

(٢) صولت إلى سترافورد كاتنج بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٦ (وزارة

الداخلية ١٤٧ - ٧٨)

الباب العالى على قيادة الأسطول العثمانى بأكمله لأن القبطان باشا سوف يكون قد ساءت سمعته - ومن ثم أضع نفسى على رأس الأسطول وبذا أوجه كل اهتمامى إلى الفراغ من المهمة وحلها نهائيا ، وإذ ذاك سأله صولت عن الخدمات التى ينتظرها الباشا من انجلترا فى مقابل ذلك . فأجابه محمد على : انه ينتظر المساعدة فى صدد زيادة الأسطول ثم الجزية للتوسع فى بلاد العرب ، ولكن صولت أضاف هنا : أننى مقتنع بأنه يرمى فى صميم فؤاده إلى الحصول من حكومتنا على تأكيد عام بالموافقة على استقلاله فيما لو دفعته الظروف إلى قطع علاقته مع الباب العالى ،

ولكن انباشا نحاشى الخوض فى هذه النقطة (١)

وما هو أن انتهت هذه المباحثات حتى هبط إلى الاسكندرية أحد الساسة المتساويين موفدا بمهمة من ميترينج وهذا السياسى هو بروكن أوستند الذى قام فى تاريخ آخر بعد ذلك بزيارة أخرى غريبة للباشا .

وقد جاء إلى مصر فى هذه المرة ليستحث الباشا ليرك التردد وليلح عليه فى القيام بحملة ضد اليونانيين فى الشتاء ليضمن لنفسه الغلبة عليهم قبل أن تتمكن روسيا والدول الغربية الأخرى من التدخل فى الأمر .

وقد اسهب فى وصف فى ما فى استقلال اليونان من الخطورة على التجارة المصرية وأخذ يطنب فى ميل الانجليز إلى بقاء مصر فى حالة ضعف وزعم بأن بضائع بريطانيا مهما كانت تحمل فى ظاهرها الخير الا انها ترمى فى الواقع إلى مساعدة ممثل السلطان بل إلى شل حركته . على أن هذه النظرية لم تنفع فى اقناع محمد على بأن أية مخالفة توازى فى فائدتها صداقة بريطانيا العظمى أو أن أية فائدة يمكن أن تعوض عليه ما يخسره بسبب معاداة سيادة بريطانيا البحرية وفى النهاية توجه بهذا السؤال الصريح إلى محادثه النمساوى يقال : إذا لم ترغب

(١) صولت بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨)

انجلترا في أن تقوم بما تشير به على فما جيلتي معها إذن ، (١) .
ولما مرت الأسابيع دون أن يوصله رد على مقترحاته كان فكره قد اتجه
بطبيعة الحال الى المشروع الآخر وهو الحصول على الاذن من الباب العالي
بجملة المشرف الأعلى على الحرب اليونانية وبخاصة لأن نجاحه في الاستانة لن
يحول مطلقا دون الوصول الى اتفاق مع الانجليز هذا فضلا عن . أن ذلك
النجاح من شأنه أن يدفع بعذوه الشخصى خسرو في سبيل الذل والعار . وكان
محمد على قد أرسل الشكاوى العديدة من سوء إدارة خسرو في قيادة الاسطول
التركي (٢) .

ثم أنه أرسل في يوم ٧ يناير سنة ١٨٢٧ خطابين أولهما الى الصدر الأعظم
وثانيهما إلى معتمده في الاستانة (٣) وقد ذكر في أولهما أنه لم يدخر أموالا
ولا رجالا في سبيل خدمة السلطان وأن موارده قد نفذت الآن هذا فضلا عن
ظهره قد أصبح منحنيا تحت ثقل سنه المتقدمة وأنه لهذه الأسباب يرجو أن
يعفى من اجابة مطالب جديدة لكي يقضى ما بقى له من عمر في سلام داعياً
لمولاه بداوم الصحة والسعادة . على أن أهمية هذا التوصل المتواضع قد بينها
ماورد في الخطاب الثاني إذ قال أن اشتراك خسرو باشا في شئون الحرب كان من شأنه
أن يؤدي إلى الإهمال والتسكيل فإذا ما ظل في منصبه فليسوف أكف عن
التعاون معه واطلب اقالتي من هذه الخدمة (٤) . وقد حدث أنه على أثر وصول
هذين الخطابين إلى الاستانة أن تقدم ستراتفورد كاتنج بسلسلة اقتراحات غير
مقبولة لدى الباب العالي في صدد اليونانيين . فلم يكن من سبيل إلى التسوية

(١) الامبراطورية المصرية للإستاذ محمد صبرى .

(٢) مثلاً خطابه للصدر الأعظم بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١ (محفوظات مابدين)

(٣) ناقرين لدوين ص ١٩

(٤) ناقرين لدوين ص ١٩

في هذه الظروف حتى في الديوان التركي نفسه . وفي الحال صدر الأمر إلى أحد كبار الأغوات بالذهاب إلى مصر في مهمة سرية . وقد حاول أن يعبر البحر في بارجة انجليزية خورقامن وقوعه في أيدي اليونانيين ولكن ستراتفورد كانتج رفض لاقتناعه بأن المهمة لن تكون مرضية لنائب السلطان (١). ولكن لم تكن هناك حاجة لأن يقلق كانتج كل هذا القلق لأن الاغا كان يحمل معه نبأ بأبعاد خسرو عن منصب القبطان باشا وهذا عدا الفرمانات اللازمة بجعل محمد علي المسؤول وحده عن إدارة دفة الحرب .

ولكن هذه الأنباء لم يكن من شأنها أن تغلب على حكمة محمد علي أرتدفعه إلى سحب قدمه من أحد الركابن . بل شرع على مهل في اجراء استعدادات لاستئناف الحملة . وحتى في منتصف شهر يونية التالية كانت سفنه مائزال موجودة في مراسيها في الاسكندرية كما أن أمداداته لبراهيم لم تكن قد تمت بعد . ولكنه شرع في الالتحاق على فصلنا العام بارسال جواب على اقترحائه المتقدمة لأنه لا يستطيع تأخير الأسطول إلى أجل غير مسمى . يضاف إلى ذلك أن الديوان في الاستانة قد لاحظ أن التغيير في القيادة لم يغير شيئا من بظء سير القتال كما أن خسرو الماكر كان قد نال الخطوة التي كانت لمحمد علي وانعم عليه بالعطف والسياف أشارة لجملة صارى عسكر وقائدا عاما لقوات السلطان . وفي ١٢ يونية أكد محمد علي لصولت رعشته في النزول على ارادة الحكومتين البريطانية والفرنسية . ثم قال إذا كان في نية هاتين الدولتين فعلا أن تت دخلا فيحسن أن يظهر الأسطول الانجليزي والفرنسي أمام الاسكندرية لعقل مظاهره لارغام سموه على الامتناع عن الحرب فاذا ما أظهر أن الامتناع لقائذته فانه في هذه الحالة يبادر بسحب جنوده وولده من الموت . وقد أكد لي سموه أنه

(١). ستراتفورد كانتج بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٥٢-١٨)

اتما يطلب طلبا مسوغا معقولا لاتخاذ هذه الخطوة الحاسمة (١) ثم أنه برغم الحاح الباب العالي وبرغم تحريض القنصل النمساوى ما زال متمسكا بخطة الزيت والانتظار مدة ثمانية أسابيع أخرى (٢) وأخيرا أقطع الأسطول في يوم ١٦ أغسطس وبعد ذلك يومين وصل رسول انجليزى بمهمة خاصة (٣) وكان هذا الرسول الميجر كرادوك الذى أرسله كانتج خصيصا لابلاغ الباشا بقرار الخفاء فى لندن والتخلي عن المورة فورا بلا لف ولا دوران . وكان عليه أن يبين له أن الدول العظمى قد اتفقت كلها مع أنه لا ينتظر أى تدخل من ناحية تركيا وان قوات كافية ترسل إلى شرق البحر المتوسط فان شاء الاترك أن يواصلوا المقاومة ، فان عواقب انضمام الباشا إلى الباب العالي فى نضال غير متساو كهذا قد تكون ضارة لمشروعات التحسينات البحرية والتجارية التى ظل سموه حتى الآن يواصلها بقسط كبير من النجاح . وقد خطر لكانتج أن مثل هذه الاعتبارات لا بد أن تكون لها نتيجة فعالة مع رجل حذر فطين لا يعتبر من المسلمين المتعصبين كما أنه ليس من الخدام المخلصين للباب العالي (٤) ومع أن كرادوك قد أمر بأن يجتنب استعمال التهديد فان مهمته لم تكن بالمهمة السهلة لأنها كانت كما عدها صولت بمثابة طلب الى محمد على بالتزام الحياد الذى قد يضر ابلغ الضرر لعلاقاته مع الباب العالي بدون أى مقابل معين (٥) ،

ولقد انقضى نحو أسبوع فى هذه المباحثات أظهر الباشا فى خلاله كل

-
- (١) صولك بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)
(٢) نافازين لديون ص ١٥ (٣) صولك الى ستراتفورد كانتج بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)
(٤) تعليمات كرادوك بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٨٢ - ٧٨)
(٥) صولك لستراتفورد كانتج فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)

فما كان في استطاعته من الميل وألح عليه صولات بان ينتهز هذه الفرصة لا يضاح
 رغباته للحكومة البريطانية بعبارة جلية محدودة لأنه إذا أضاع هذه الفرصة
 للطيبة للتجيب للدول العظمى ، فلن ينتظر أن تسنح له فرصة مثلها في المستقبل ،
 وهنا أشار محمد علي بأن تطلب أميرالية الخلفاء من ابراهيم باشا بصفة رسمية
 ألا يهاجم « هيدرا » ، وهي الهدف الحربى الثانى فى سلسلة الاعمال الحربية التى
 يقوم بها ابراهيم ، وقد لمح محمد علي بأنه سوف يصدر من ناحيته أوامر بهذا
 المضى الى ابراهيم . ثم استطرد فقال : لتقف انجلترا بجانبى وبذا أستعيض بما
 أخسره فى ناحية أخرى . ولقد طالما رغبت من صميم قواذى . . . أن أعقد
 معها اتفاق صداقة وتجارة لا تبليها الأيام . ولعلها تشعر الآن . على ما أرجو .
 أنها ملزمة بمساعدتى ، وقد رد صولت على هذا بما يعبر عن رأيه الشخصى
 فقال « متى حان الوقت المناسب وإذا ما نفذ الباشا هذه الخطة بنجاح فان انجلترا
 لن تتخلى عنه ومن ثم اندفع الباشا يتكلم وقلبه مفعم بالآمال فى المستقبل فقال
 وقد لمعت عيناه وتهلل وجهه « ان سوريا ودشق وبلاد العرب كلها فى متناول
 يدى . فاذا ما ساعدتى حكومتكم كما أوئل واذا ما أعترف بى كأمر مستقل متى
 سنحت الفرصة فإسوف أكون راضيا الرضا كله ، (١) وقبل أن يخرج كرادوك
 التفت الى باغوص بك الخادم الأمين للباشا وقال « انه يعتقد شخصا أن مصر
 إذا اعلنت استقلالها واستطاعت الاحتفاظ به فإسوف تعترف بها انجلترا ، (٢)
 وانتهت المحادثات دون أن يتقيد أحد الفريقين بأمر معين . والملمح ممثل
 السلطان إلى ابقاء جنوده فى المورة بلا عمل . وإذا ذاك رد المندوبان الانجليزيان
 بأنه يستطيع فى هذه الحالة أن يعتمد على حسن نية الحكومة البريطانية على

مذكرات صولت فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٥٦ - ٧٨)

(٢) كرادوك لستراford كاتنج فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٢٧ وزارة الخارجية -

١٨٢ - ٧٨) وكذلك تمبلر (سياسة جورج كاتنج الخارجية) ص ٢٤٨

أن نهايؤسف له حقا أن كرادوك لم يتمكن من الوصول الى الاسكندرية في الوقت المناسب ليجهل الباشا على تأجيل ارسال أسطول له الى المورة .

ولذا كان موقف الباشا يبعث على الحيرة . فان السلطان كان يأمره من ناحية بأن يبادر في الحال الى سحق الأروام بينما كانت فرنسا وانجلترا تطالبه بالانسحاب فوراً من المورة .

فإزاء هذا الموقف المحير لم يكن للباشا مفر من أن يغضب أحد الفريقين غضباً تاماً . ولقد كان مقتنعا في قرارة نفسه بعبث الاسنرسال في مقاومة رغبات الحلفاء ، ولكنه في الوقت نفسه كان مرتبطاً ببلاط يأبى عليه جهله الشديد وصلفه أن يسلم بأنه قد فات الوقت الذي كان غضب السلطان يكنى وحده الى حبس سفراء الدول الغربية في قصر الأبراج السبعة ، أو أن يستطيع الأتراك أن يصمدوا للقوات المسيحية المتحدة على قدم المساواة .

لقد بذل في يوم ٥ أكتوبر مجهوداً جدياً ليفتح عني الديوان الى خطورة الموقف فكلف معتمده أن يبلغ البلاط أن مطالب الحلفاء قد تكون مجرد بلف ولا يمكن ليس معنى ذلك أنها لا يمكن تنفيـذها ، وأن العقلاء من شأنهم الاستعداد لتقابات الخط بدلا من تعليل أنفسهم بالسعادة والهناء ، وأن عمارات الحلفاء إن التجأت الى استعمال القوة فإن العماراة التركية في رأيه الضعيف تتميز شذو مذر و بهلاك معها ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ نفس .

ثم استطرد فقال : من الخطر المحض أن يقصر همه في شئون الحرب على التوكل على الله بل ينبغي في الوقت نفسه أن يغفل عن كل ما ينبغي عليه فعله . نعم ان النصر من عند الله وأنه هو وحده صاحب الخول والطول ولكنه أمرنا في قرآنه الكريم بالسعى ثم وعدنا بالمساعدة لنيل النصر (١) والخلاصة أن الإيمان وحده لا يمكن أن يعوض عن البارود المبلل أو عن السفن الرديئة .

وقد جاءت الحوادث اسره الحظ محقة لما كان يتوقعه . فان أمير الى الحلفاء وهما كودرينجتون و رينى - لأن العبارة الروسية لم تتدخل الى حلبة النزاع قبل يوم ١٣ أكتوبر . بدأ لفورهما باستعمال الضغط على فريقى المتحاربين . وقد بادر الأروام طبعاً الى إعلان موافقتهم على عقد الهدنة ولكن نظراً لأن السلطان رفض الهدنة فقد اعتبر هؤلاء أنفسهم فى حل من أى ارتباط . لذا أعدوا حملة لتوجيهها الى ألبانيا حيث دمروا عمارة بحرية تركية صغيرة فى جالا كسيدى . وبعدئذ اجتمع الأميرالان باراهيم شخصياً فوافق على وقف الاعمال الحربية مدة شهر الى أن تصله تعليمات إما من الباب العالى أو من أبيه ولكنه عند ماسمع بأن الأروام يواصلون أعمالهم الحربية اتخذ الاحتياطات اللازمة لارسال المؤونة الى باتراس وأن يطهر البلاد التى يحتلها جنوده عن احتمال أن ينقلبوا الى أعداء . وحاول الأميرالان مراعاة العدل بين الفريقين . فاذا كان كودرينجتون مثلاً قد أرغم الأسطول التركى من جهة على الالتجاء الى نافارين بدون ارسال الامدادات الى باتراس ، فانه من الجهة الأخرى حظر على الأروام أن يسيروا حملتهم التى اتتوا إرسالها الى ألبانيا ولكن كودرينجتون كان يميل هو وزملاؤه الى منع استمرار أعمال التخريب فى المورة . ولما لم تكن لديهم الا قوة بحرية فقد حسبوا أن يدركوا غايتهم المذكورة بالقيام بمظاهرة مزدوجة ضد الأسطولين التركى والمصرى (١) .

فى يوم ٢٠ أكتوبر ألقوا بسفنهم الحربية قاصدين الى خليج نافارين ولكن الأتراك كانوا دائماً يرتابون فى نوايا كودرينجتون وأصحابه ، ولذلك أطلقت البنادق الرصاص على بحارة إحدى السفن الإنجليزية فأجابت هذه على ذلك باطلاق قنابلها على الأسطولين التركى والمصرى وإذا ذاك نشبت

(١) نافارين لدوين فصل ٩ و ١٠ و ١١ على أن هناك رواية أخرى مختلف بعض

الاختلاف من هذه وتوجد فى كتاب عمبرى « شياخة كاتنج الخارجية من ١٨٦٦ - ١٨٦٩ »

معركة حامية استمرت من منتصف الساعة الثالثة إلى الغسق . وقد أسفرت عن تدمير الأسطول الاسلامى على بكرة أبيه .

وقد هلك كافة انصار القضية اليونانية لهذا الحادث الذى قابلته حكومات الحلفاء بالدهشة والاستغراب . ذلك أن الحكومات المذكورة كانت قد حاولت أن تستخدم القوة البحرية فى أكثر ما يمكن أن يتحقق بواسطتها إذ ليس يخفى أن تأثير الأعمال البحرية فى الأعمال البرية بطىء ومحدود وتدرىجى ، فى حين أن ما كان يتمناه الحلفاء هو وقف الأعمال العسكرية فى الحال ، فهم والحالة شككوا قد كلّفوا أمير اليهم بمهمة شاقة تكاد تتوهم كواهلها . ثم إن تعليماتهم كانت غاطنة وناقصة . وهذا بلا ريب نتيجة الموقف الذى وقفوه مما يتعارض مع المنطق . لأنهم فى الوقت الذى تظاهروا فيه بالتدخل بين السلطان ورعاياه المتمردين كان تدخلهم فى الواقع لانتفاذ اليونانيين فيما قد تجاوز هذا العمل البحرى المدى الذى كانت تنوى الدول الغربية الذهاب اليه فانه فى الوقت نفسه قد ساعد كل المساعدة على تحقيق الغاية المنشودة . هذه المعركة كانت بمثابة خدمة مزدوجة لمحمد على . فانه كان على استعداد لفتح باب المفاوضات مع الحلفاء وأكبر الظن أن كرادوك لو كان عجل بالوصول إلى مصر بيومين اثنين فقط لما أوقع الأسطول المصرى قاصدا إلى المياه اليونانية بتاتا على نحو ما قاله كاتنج ، ولما اشتبكت الأساطيل فى معركة نافارين وكان من رأى ابراهيم وديوان الاستانة بادية ذى بدء الانسحاب من المورة شمالا إلى خارج مرمى مدافع أساطيل الحلفاء . ولكن محمد على لم ير معنى لمواصلة هذا الكفاح العقيم . وفى اليوم التالى الذى وصلت اليه أنباء معركة نافارين ابلغ القنصل الانجليزى بان الحرب لو اشتعلت بين تركيا وبريطانيا العظمى فلا خوف مطلقا على الرعايا الانجليز فى مصر . ثم قال : أعلم كيف أقدر أن

احتفظ بحالي من سمعة حسنة على السهر على العدالة والسخاء ، (١) ثم كتب في اليوم نفسه إلى ولده ابراهيم يخبره أن حق الديوان هو سبب هذه التسمية وأنه يأمره بالامتناع عن معسكره وألا يقوم بأية محاولة ضد الأروام (٢) ولما سمع بالاقتراح المقصود به سحب جيش ابراهيم إلى الشمال رفع عقيرته بالاحتجاج الشديد الذي كان له مفعوله (٣) ومن ثم ظل ابراهيم باقيا في المورة إلى أن تخرج مركزه بسبب القوة الفرنسية التي زلت إلى البر حتى أن الباب العالي لم يسعه الا التسليم بالأمن من الاذعان . وفي اليوم السادس من شهر أغسطس سنة ١٨٢٨ ذهب كودر نجتون إلى الاسكندرية لزيارتها وتوقيع الاتفاق مع محمد علي وبمقتضى هذا تم الجلاء عن المورة نهائيا (٤) مع أن السلطان ظل مصرا على رأيه فاضطرت روسيا إلى أن تلجأ إلى استخدام القوة . وفي العام التالي أرغمت الباب العالي على توقيع معاهدة أدركته التي سلم فيها بنفس الآراء التي أبدتها والى مصر من قبل ذلك بعامين .

ولا ريب في أن تورط محمد علي في شؤون أوروبا السياسية على نحو ما بسطناه هنا قد أنهك موارده إلى أقصى حد . فان ما انفقته من الأموال الطائلة على بناء سفنه وفي شراء المؤن والذخائر التي تدفقت على المورة ثم أن ما جمعه من الرجال ودربه من الجنود وبعث به إلى ميادين القتال كل هذا قد ذهب ادراج الرياح بين عشية وضحاها ، وقد عاد جيش ابراهيم من المورة وهو في حالة جوع وعجز وبؤس شديد . بل أن الكثير من الجنود قد غلبتهم الفاقة حتى عجزوا عن مواصلة السير (٥) .

(١) كتاب باركر « سوريا ومصر » الجزء الثاني من ٥٨

(٢) إلى ابراهيم بتاريخ ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات مايدين)

(٣) إلى نجيب أفندي بتاريخ جمادى الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات مايدين)

(٤) تاريخ الاتفاق ٦ أغسطس سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية)

(٥) من باركر إلى السفير بالكونستانتينوبل بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية)

وهكذا نجح الباب العالي في تسخير الثورة اليونانية لخدمة غاياته وأغراضه فان باشا مصر القوى لم يعد الآن صاحب القوة التي كان عليها عندما سمي نفسه حامى الاسلام . على أنه لم يتورط في عداء الدول الغربية إلى الحد الذي كان يرغب فيه الباب العالي برغم من احراق اسطولوله وتجويع جيشه . بل كان لديه لسوء الحظ من اصابة الرأي وبعد النظر ما يجعله يلقى تبعه هذه النكبات على عاتق السلطان العنيد ، ووزرائه المأفونين الذين لم يحفلوا بما بذله لهم من الآراء السديدة . وقد انسحب محمد علي من حومة الوغى وظل يشهد سير الأمور من مكانه الحربي ، بينما كان أهالي الاستانة يتوقعون وصول الروس الفاتحين اليها يوما بعد يوم . وقد امتلأت جوارح محمد علي بالازدراء لعجز الباب العالي وحقده . وصار الآن أشد تصميمًا منه في أي زمن مضى على تحرير نفسه تجريرا نهائيا من نفوذه السيئ . ثم أنه أصبح الآن أشد ايمانا باهمية السيادة البحرية وبخاصة سيادة بريطانيا البحرية ، وقد تبين له الآن أن امتلاك المودة لا يصح أن يعتبر الضمان الذي يمكن تقديمه في مقابل الحصول على محالفة انجليزية ، لأن السيادة البحرية قد انتزعت من قبضة يده في عصر يوم واحد ذلك الضمان الذي حسبه ضمانا قويا . ولكنه قد يوفق إلى الحصول على الضمان المطلوب يوما ما . فبالا يمكن أن يكون هذه الضمان هو الاستيلاء على طريق الهند بل الا يمكن أن يكون هذا الضمان هو التهديد بمقد محالفة مع راحمة انجلترا في البحر الأبيض .

الفصل الرابع

مسألة الجزائر وفتح سوريا

تمتد بلاد البربر على طول الشاطئ الأفريقي من موغادور إلى بنغازي وهي أمارات مكونة من القرصان ومنها كانت تتركب بعض أجزاء الخلافة في الأيام الحالية . وقد احتفظت باستقلالها بعد انهيار الامبراطورية الاسلامية ولم يكن من شأن قيام الامبراطورية العثمانية أن تتدخل في شئون تلك الإمارات التي ظلت حرة في أعمالها لا ترتبط بتلك الامبراطورية إلا بروابط الاحترام لتلك الدولة المتوحشة التي وطدت سلطانها في مدينة الاسنة وسلخت بلاد البربر طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر في حروب متواصلة ضد الملاحين الأوربيين كافة .

على أن تأسيس أساطيل الدول الغربية في إبان القرن الثامن عشر وإن كان قد قلل من نشاط تلك الولايات وضيق الخناق على ما كانت تقوم به من أعمال اللصوصية إلا أنه لم يغير شيئاً من ميوها ونزعاتها . وإذا كانت الولايات البربرية المذكورة قد خشيت العبث بالسفن الانجليزية أو الفرنسية فإنها لم تفتأ تشن الغارة على كل ما كان يقع في أيديها من سفن اسبانيا أو جنوا أو نابلي . وقد بلغ عدد ما استولت عليه بلاد البربر من السفن بين سنتي ١٨٠٥ و ١٨١٥ نحو ٩٠ سفينة وإذا كانت الإمارات المذكورة قد قللت شيئاً من أعمال القرصنة بعد أن أطلق لورد اكسموث قنابل أسطوله على مدينة الجزائر في سنة ١٨١٦ فإنها قد تمكنت على الرغم من ذلك من الاستيلاء على ٢٦ سفينة أخرى في خلال السنوات العشر التالية . ومن ثم ذهب الأسطول الانجليزي في سنة ١٨٢٤

إلى مدينة الجزائر مرة أخرى لأنه لم يبق مناص من تصفية الحساب نهائيا مع هؤلاء الأقوام الذين كانوا يدينون بمبادئ أهالي القرون الوسطى .

وكان أهالي بلاد البربر - كغيرهم من المسلمين الطيبين - قد غضبوا أشد الغضب لتدخل المسيحيين في شئون اليونان . وكذا بادروا بإرسال كل مالدبيهم من السفن لمساعدة الخليفة وهم محققون لزوال حرية البحار التي تمتعوا بها ياها دهرأ طريلا وغير حاسبين حسابا لكارثة نافارين التي كانت تنتظرهم . وقد كانوا يميلون في حالتهم العقلية المحنقة هذه إلى تحدى الغرب وما لديه من الأساطيل ففي ابريل سنة ١٨٢٧ دارت مناقشة عنيفة بين حسين باي الجزائر وقنصل فرنسا العام المسيو دي فال . ولم يتحرج الباي من لطم القنصل الفرنسي بالمذبة على وجهه . فطلبت فرنسا تعويضا عن تلك الإهانة . ولكن الباي أبى تقديم أى تعويض . ومن ثم سحبت قنصلها المذكور وكلفت إحدى عماراتها بمحاصرة الجزائر . ونظراً لأن الباي ظل مصرا على رأيه ، وأبى الاستغفار عما فرط منه ، ولأن الحالة العامة - وخاصة بعد نشوب الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٢٨ - لم تكن لتشجع على القيام بعمل حازم ، فلقد حاول قنصل سردينيا ثم أحد ضباط فرنسا البحريين أن يقنع الباي بقبول شروط أخف من الشروط التي كانت معروضة عليه أولا . على أن هذه المحاولات لم تسكن إلا لتزيد الباي اقتناعا بأن فرنسا بدأت تضعف أمامه مما زاده صلابة على صلابة . وفي أواسط سنة ١٨٢٩ تقرر إرسال السفينة (بروفانس) وهي رافعة العلم الأبيض باقتراحات جديدة ومعها تهديد بإرسال حملة عسكرية في حالة رفض تلك الاقتراحات . ولكن الباي حسين ظل مصرا على الرفض . وكان جوابه عند ما هدده ربان السفينة بالقتال تلك العبارة الخالدة وهي " لدى البارود ولدى المدافع وبما أننا لا يمكن أن نتفق فالأولى أن نرحل من هنا ،

فلم يسمع السفينة (بروفانس) إلا أن تطلع مراسيها وتعود إلى بلادها في

٣ أغسطس بينما كان العلم الأبيض لا يزال يرفرف على ساريتها . على أن الرياح قد غلبتها ودفعتها إلى أقرب بطاريات المدينة . وقد عد الألمان عملها هذا بمثابة إهانة متعمدة فأطلقوا عليها القنابل وظلوا يطلقونها طالما بقيت السفينة في داخل مرمى المدافع حتى تمكنوا بعد إطلاق ثمانين قنبلة من إصابتها ثلاث مرات .

فلما أن وصلت هذه الأنباء إلى باريس ازداد الرأي العام سخطا على سخطه وأصبح قلقه بسبب التباطؤ في إخضاع الباى ينذر بالخطر ولكن الوقت لم يكن ملائما للمرة لاستعمال العنف بل كان داعيا للحيرة . ذلك أن الروس كانوا وقتئذ قد احتلوا أدرنه وأصبح إهيار الامبراطورية العثمانية وتمزيق شملها قاب قوسين أو أدنى فهل كان بوسع أى وزير بعيد النظر أن يقوم في مثل هذه اللحظة الخطيرة بتوريط قوات فرنسا البرية أو البحرية في الحرب في شمال افريقيا ؟ ثم ان المسيو بولنيك الذى عين في أغسطس وزيرا للخارجية - كان قد قرغ وقتئذ من وضع مشروع لو أمكن تنفيذه لضمن اتفاف الشعب حول عرش شارل العاشر الذى كان مهددا بالانهار ولا حبط اتفاق الحلفاء على خلع نابليون (١) وقد توهم أن روسيا والنمسا سوف تقفان فيما بينهما معظم ما لتركيا من الأراضى في أوروبا وبذا تسنح لفرنسا الفرصة للبطالة بتعويض عما ينشأ من الاخلال بالتوازن الدولى أما مشروعه فكان يتلخص في أن تستولى فرنسا على المقاطعات البلجيكية لغاية نهري الموز والرين . ويمكن حمل بروسيا على الموافقة على هذا الترتيب بالسماح لها بضم ساكسونيا والمقاطعات الهولندية الشمالية . أما ملك هولندا فيمكن تعويضه عن تقسيم مملكته بتخصيصه ملكا على الاسنانة وغيرها مما لم تزدده روسيا والنمسا من الاراضى التركية في أوروبا . هذا بينما يمكن تعويض انجلترا باعطائها المستعمرات الهولندية التى

(١) لاريب في أنه كان متأثر بسخط الألمان في جنوبي البلاد المنخفضة (هولندا) .

تصبح وقتئذ غير خاضعة لأحد . وكانت النية منصرفة إلى تنفيذ هذه الفكرة بمعاهدة تعقد بين فرنسا وروسيا حتى اذا ماتم توقيعها تدعى بروسيا للاشتراك فيها . وبعدئذ يصبح لامناص للنمسا من الانضمام الى هذا المشروع . وإذن تصبح إنجلترا بخيرة بين قبول جزيرتي جاوا ومولاكاس أو رفضهما . وبمجرد ما يتم توقيع المعاهدة تحشد الدول المتعاقدة جيوشها ومواجهة أوروبا بقوة لا يسع أى دولة من الدول الباقية أن تحلم بمقاومتها . وكان بوليناك يرى أن تحشد فرنسا ٢٠٠,٠٠٠ جندي . ولذا كان يعتقد أن تنفيذ المشروع يحتم عدم ارسال حملة بحال من الاحوال لتأديب باي الجزائر المشاغب .

ففي ظروف كهذه استقر رأى وزير خارجية فرنسا على اتباع الفكرة التى طالما أوصى بها دورفيشى الذى شغل منصب قنصل عام لفرنسا فى مصر والذى كان قد عاد فى سنة ١٨٢٩ فى الإجازة . أما هذه الفكرة فهى معاقبة الباي لا بيد فرنسا ولكن بيد محمد على الذى كان ميالا الى إعداد حملة كبيرة لفتح ولايات البربر الثلاث وهى طرابلس وتونس والجزائر وضمها . وكان من رأى دورفيشى أن ارسال حملة فرنسية خليق بأن يثير حسد إنجلترا ومعارضتها . وبالعكس فان امتداد سلطة الباشا على طوال الشاطئ الافريقى لن يفتح باب الاحتجاج السياسى هذا عدا - وهو ما كان يحول فى خاطر بوليناك - أن التفكير المزمع فى تغيير الخريطة الأوربية من شأنه أن يشغل بال الوزارة البريطانية بحيث لا تفكر فى مصير تونس والجزائر ، بينما أن دول أوروبا الأخرى سوف ترحب بلا جدال بوجود حكم صالح فى تلك المناطق ، نعم حكم قائم على النظام والأمن كالمشاهد فى القاهرة والاسكندرية (١) .

ويظهر أن هذا المشروع كان من بنات أفكار دورفيشى نفسه . فلقد لفت نظر محمد على إلى مزايا الاتفاق مع فرنسا فى الجزائر بدلا من إثارة هواجس

(١) كتب محمد على رحلة الجزائر الجزء الاول (لعوين)

أوربا بأسرها بما عسى أن يقوم به من المغامرات في سوريا (١) . وقد توهم دورفيشي أن مزايا هذا الاقتراح لن تغيب عن أفكار الساسة الانجليز كما أنها لم تغب عنه شخصياً .

وفي سنة ١٨٢٩ كان المشروع قد ملك على دورفيشي حواسه حتى أصبح العضو الوحيد الذي يتحدث عنه حتى مع باركر القنصل الانجليزي العام الذي حكم على المشروع بأنه خيالي محض . ولكن المصاعب كانت تتلاشى تدريجاً من أمام عينيه كلما أصفى إلى أقوال دورفيشي وحماسته في تحبذ المشروع . هذا إلى أن مساعدة فرنسا في السفن والرجال كان من شأنها أن تكفل النجاح وتجعله مضموناً (٢) .

أما خطة محمد علي فأغضب الظن أنها لم تسكن كما حمل دورفيشي على اعتقادها فانه في الواقع لم يكن مهماً ببلاد البربر بل لعله كان يدرك أن امتداد سلطانه في تلك الجهات سوف يكون مصدر ضعف لا مصدر قوة . وقد كان يدرك ما للمنطقة التي تضم أقليمى سوريا وبغداد من الأهمية العسكرية ، ثم أنه كان يعلم جيد العلم أنه لو أتيح له يوماً ما أن يبلغ المنزلة والقوة التي يطمح إليها فإن سوريا وبغداد ستكون لها قيمة لا تدانيها قيمة امتلاك الشاطئ الأفريقي ، ولكن في الوقت نفسه لم يكن ممن يقعدون عن انتهاز الفرص . فالاقتراحات الفرنسية - مهما كان من شأنها - فلسوف تؤدي الى تحقيق أمرين :

(أولاً) : أنها تتيح له الفرصة لاعادة انشاء أسطوله المتلاشي .

(ثانياً) : احتمال عقد محالفة مع فرنسا نفسها .

وإذا كان في هذا ما يلقى بالانجليز فلتسكن المعاهدة مع انجلترا . أو بعبارة أخرى أنه كان على استعداد لفتح الجزائر إذا كان ثمة مغم له من وراء ذلك ،

(١) كتاب محمد علي وحملة الجزائر الجزء الاول لدوين ص ٦

(٢) باركر ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤ - ٧٨)

أو أن يطرح المشروع جانبا اذا رأى أن في ذلك فائدة أكبر .

ويلوح أن دورفيشى قد أغرم بمشروعه إلى حد أعماه عن معرفة حقيقة نيات الباشا . هذا بينما كان بولينك متعطشا لاتباع أية خطة ترمى فورا إلى تهدئة ثورة الرأى العام الفرنسى وذلك بانزال العقاب بالجزائر مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالقوات الفرنسية لتنفيذ المشروع الأوروبى الخطير الذى كان مايزال يحول فى خاطره . ولهذا بادر بعرض الأمر على الملك وحصل منه على الموافقة ثم راح بدوره يستشير زملاءه على ما يظهر . فأرسل تعليمات الى جيبو مينو سفيره فى الاستانة وميمو قنصله العام فى الاسكندرية وقد كلف الأول بأن يطلب الى السلطان اصدار الفرمانات اللازمة الى محمد على لأن يقوم بإخضاع ولايات البربر وأن يعزز هذا الطلب بهاتين الحججتين :

(أولا) ان فرنسا إذا ما أرسلت حملة تأديبية من عندها فأغلب الظن أنها لن تغادر تلك الجهات التى ستفلت من قبضة الباب العالى نهائيا .

(ثانيا) بأن محمد على سوف يدفع أتاوة بعكس الباي (١) .

أما تعليماته الى الثانى فكانت تتلخص فى وجوب ابلاغ الباشا بأن فرنسا موافقة على آرائه وتؤيد خططه ضد ولايات البربر وأن الأسطول الفرنسى - إذا طلب الباشا ذلك - سيكون على استعداد للتعاون مع قواته ، وأنه سيتسلم فى الحال عشرة ملايين فرنك اذا ما أرسل الحملة المذكورة فورا (٢) .

على أن باحثات الاستانة والاسكندرية لم تجر بالسهولة التى كان يتوهمها بولينك بسبب عجلته . فان محمد على استهجن أشد الاستهجان مفاتحة الاستانة

(١) تعليمات الى جيبو مينو فى ١٠ اكتوبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد على وحلة الجزائر ص ٩)

(٢) تعليمات الى ميمو فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد على وحلة الجزائر ص ١٤)

في الموضوع قائلًا أن الاستانة لن تسمح من تلقاء نفسها بامتداد سلطة باشا مصر ، وأنها قد تسمى للحصول على مساعدة الأسطول الانجليزي لإجباط أعماله العسكرية في ولايات البربر أو لو لم يؤخذ رأيها مقدما في الموضوع فإن الأرجح أن ترضخ للأمر الواقع (١) وقد بينت الحوادث أن هذه الاعتراضات كانت في محلها . فعبثا حاول السفير جيبو مينو الانتفاع الى أقصى حد بالمشروع الفرنسي . فإن الباب العالي - كما تنبأ محمد علي بذلك - كان يعارض أشد معارضة - دون أن يصرح بذلك - بازدياد نفوذ أو هيبة تابعه الكثير المطامع .

فعرض بدلا من ذلك اقتراحا مضادا للاقتراح الفرنسي المذكور وقد صرح الرئيس افندي أن كل ما هو مطلوب لحسم الخلاف بين الباي وبين الفرنسيين هو أن يتوسط جلالة السلطان بما له من السطة السامية . ولهذا الغاية عرض أن يرسل مندوبا من طرفه - ألا وهو طاهر باشا - أحد أعداء فرنسا الألداء لحل الباي على الرضوخ لحكم العقل بدلا من التجاء الى القوة (٢) وبينما كان البحث يدور حول هذا الاقتراح المراد به عرقلة الأمور اذا بوزير خارجية تركيا يشعر سفير بريطانيا السير روبرت غوردون بحقيقة ما هو جار خلف الستار . وقد أصاب في تقديره بأن هذه هي أخطر طريق لإجباط أى مشروع بغرض للديوان العالي (٣) .

وأعلن محمد علي في الاسكندرية بأنه على استعداد لارسال نحو ٢٠٠٠ جندي نظامي ومثلهم من رجال البدو بقيادة ابنه ابراهيم . ولكنه بطالب على

(١) كتاب ميمو في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ (دوين ص ٢٣)

(٢) خطاب جيبو مينو في ٩ ديسمبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد علي والحملات الى الجزائر ص ٥٣)

(٣) غوردون في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨١ - ٧٨)

الأقل بضعف المبلغ الذى سمح للقنصل العام ميمو للمفاوضة على أساسه .
وفوق ذلك كله فقد طلب كشرط أساسى فى المساومة تعطيه فرنسا - بمقتضى
عقد بيع صورى - أربع بوارج حرية تحمل كل منها ٨٠ مدفعا . وقد صرح
بأن هذه السفن لا يحصى من الحصول عليها لضمائم نجاح الحملة بسرعة
وللحيلولة دون أى تدخل أجنبى . وقد ذهب عبثا كل ما بذله ميمو وهيدرا
وقد أرسل خصيصا لمساعدة ميمو - من المساعى لمل محمد على على العدول عن
طلب البوارج الأربع التى قال انها كانت جزءا لا يتجزأ من المباحثات التى
دارت بينه وبين دوروفيش (١) .

ومن ثم قفل هيدرا راجعا إلى باريس ليبسط هذه المطالب على بوليناك
الذى أطاع عليها فى ٢٦ ديسمبر .

ومع أن معاهدة الصلح التى عقدت فى أدرنة قد أخرجت وقتئذ مسألة
تعديل الحدود الأوربية من دائرة الاحتمال العملية فإن بوليناك كان ما يزال
يعمل نفسه بالحصول على تأييد روسيا لضم الولايات البلجيكية إلى فرنسا .

ولهذا صحت عزيمته على قبول اقترحات محمد على وعرضها على زملائه فى
الوزارة . ولكنهم تشددوا فى معارضة الاقتراحات وأعلن أغلبهم أن الموافقة
على نقل بوارج تحمل العلم الفرنسى - إلى دولة أجنبية يعتبر عملا غامضا بل
يكون متنافيا مع مقتضيات الشرف .

ثم أن وزير البحرية عارض أشد معارضة فى اضعاف الأسطول إلى هذا
الحد وأعلن أنه لا يتأخر عن تقديم استقالته فيما لو قبل الاقتراح المذكور
أما وزير الحرية بورمون فقد مر بخاطره طيف المجد الشخصى فيما لو ذهب
إلى الجزائر على رأس حملة . ولذا رفض بتاتا أن يحمل محله ابراهيم باشا فى

(٢) ميمو بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ (دوين ص ٢٧)

قيادة الحملة . وبعد محاولات عديدة لم يستطع بوليناك أن يقنع زملاءه باكثر من الموافقة على اعتماد بمبلغ ٣٨ مليون فرنك يسلم منه ٢٠ مليون فرنك لمحمد على كطلبه ويخصص الثمانية الملايين الباقية لانشاء أربع بوارج له في الحال . ولكن لا بد إلى جانب هذا من ابقاء عمارة فرنسية على قدم الاستعداد لتقديم مساعدتها لابراهيم فيما لو اقتضى الأمر ذلك . ثم عاد هيدرا إلى الاسكندرية حاملا هذه الشروط المعدلة وصدرت في الوقت نفسه التعليمات إلى قائد العمارة الفرنسية في شرقي البحر المتوسط بالحيلولة دون تهديد الاسطول التركي للاسكندرية أو مهاجمة النقاالت المصرية المتجهة نحو ولايات البربر . ولما آن وقت العمل على المكشوف وأصبح قاب قوسين أو أدنى رأى بوليناك الاخراج عليه من مفاتحة الدول الأوربية في الموضوع .

وعلى الرغم مما أبدته دوائر باريس السياسية من انتمسكتم فإن الوزارة البريطانية لم تكن تجمل المشروعات التي استقر عليها الرأي . فلقد أبلغها باركر فحوى محادثاته مع دوروفيش في سنة ١٨٢٩ ثم أن السفير غوردون أرسل من الاستانة الأنباء المهمة التي أبلغها له الرئيس افندى . يضاف إلى ذلك أن مستر نينج أوقف الرسائل الفرنسية التي بعث بها جيومينو من الاستانة إلى باريس وبادر بتقديم نسخ منها إلى سفيرنا لورد كولي . وكانت الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه تجيب على كل سؤال توجه اليها الحكومة البريطانية بالنفي البات ولم يكن من شأن هذا التصرف أن يحمل اردن أو ولنجتون على الاقتناع بما أبدى لها من البيانات في النهاية أو أن يوافقا على السياسة السورية التي أعلنت أمامها . وفي ٢٣ يناير ذهب الدوق دي لافال (سفير فرنسا في لندن) لزيارة لورد ولنجتون وتلا عليه رسالة سورية تلقاها من بوليناك . وقد استقبل السفير بشيء من الجفاء وقيل له أن محمد على لا يمكن قانونيا أن يمتشق الحسام ضد ولايات البربر الا باسم مولاه السلطان وزولا على أمره الهاموني . وأبدت

للسفير الرغبة في أن تعدل الوزارة الفرنسية عن العمل المشترك مع والى مصر (١) وكتب لورد ابردين من فوره إلى ممثلى بريطانيا فى القاهرة والاسكناة فكتب إلى ثانيهما يقول : إذا كان السلطان قد وافق أو لم يوافق على هذا فان انجلترا لا يسعها أن تقف وقفة المتفرج إزاء ما يراد ادخاله من التغييرات على ملكية الأراضى المهمة الأفريقية بواسطة وسائل فرنسية وتحت النفوذ الفرنسى وعلى الأرجح خدمة لمصالح فرنسا (٢) وكتب إلى الأول مشيراً إلى معارضة انجلترا فى قيام الباشا بامثال هذه المشروعات بتعصيد الفرنسيين . ثم استطرد فقال أنه يرجو الا يشك محمد على فى اخلاص البواعث التى دفعت به بطنانيا إلى اسدائه النصيح بان يزن جيداً فى هذه المناسبة ماسوف يترتب من العواقب الوخيمة على المشروع الذى يلوح أنه ميل للتورط فيه (٣) .

على أن هذه المعارضة للمشروع الفرنسى لم يكن ينتظر أن تثير الدهشة فى نفس أحد وليس يخفى أن توطيد دعائم النفوذ الفرنسى فى الجزائر - سواء أكان مباشرة أو عن طريق فريق ثالث يعمل لحساب الفرنسيين - كان يودى حتماً إلى تغيير الموقف فى حوض البحر المتوسط وبذا تنشأ مسألة حماية المصالح البريطانية فيه . أضف إلى هذا أن المشروع كان يتضمن احتمالات عظيمة أخرى . فشبح المسألة الشرقية بأثرها كان يطل من وراء المسألة الجزائرية . وأن محمد على لو تمكن من فتح الجزائر لحساب فرنسا لما كان لهذا الفتح أى معنى سوى أن يصبح فوراً تحت الحماية الفرنسية . فان مركزه حيال مولاة السلطان سوف يتأثر بذلك الفتح الذى يتغير بمقتضاه مركز مصر ضمناً . فيكون معنى هذا أن تصاب أسوار الامبراطورية العثمانية وهى تترنخ بتأثير

(١) كتاب محمد على والحمة الى الجزائر لدوين ص ٤١

(٢) كتابالى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٨٨-٧٨)

(٣) كتاب الى باركر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢-٧٨)

الشيخوخة بصدمة أخرى تهز كيائها وتعجل بانهارها وبذا يصبح العثمانيون وهم أقل قدرة على كبح شهوات جيرانهم الروس . وهذه الحوادث قد ترحب بها الحكومة الفرنسية الآن كما كانت تفعل في الماضي - باعتبارها فرصة سانحة لتوسيع سلطان فرنسا في أنحاء المعمورة - ولهذا كان بوليناك قد بدأ يستغلها لفائدة الملكية .

ولكن كان الأمر على عكس ذلك في نظر الانجليز . لأنهم كانوا يعتبرون الحوادث المذكورة حافلة بالمخاطر التي تنطوي على الشر المستطير مما كانت تقتضيه مصالحنا الحيوية إلا أن نصبر على توطيد إحدى الدول الأوروبية أقدامها على الطرق المؤدية إلى الهند .

ومن هنا ترى أن الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية كان يعتبر في نظر الفرنسيين بمثابة البديل الوحيد لتطورات لا سبيل لأحد أن يتمكن بمداها ، وهي تطورات لا يسع الماقل على كل حال إلا أن يبذل كل ما في استطاعته لتأجيل حدوثها إلى أبعد حد ممكن . إذن فالحالة في سنة ١٨٣٠ كانت تمهيداً يشير إلى تناقض السياسة الانجليزية والسياسة الفرنسية الذي ظهر بصفة جلية بعد ذلك بعشر سنوات .

وقد شاعت الصدف أن يجيء إعلان الانجليز الحازم رفضهم لذلك المشروع في نفس الوقت الذي أخفقت فيه تدابير بوليناك لاستعادة حدود الرين وحبطت جبوطاً ذريعاً . فان مباحثاته السرية الغامضة مع سان بطرسبرج وهي المباحثات التي وضعت لها شفرة خاصة ثم ألغيت فيما بعد - لم تسفر عن نتيجة تذكر . فان بروسيا أجابت صراحة أن أحداً لن يستطيع أن يحملها على السماح لفرنسا الزحف الى ضفة الرين اليسرى .

وهكذا أصبحت القوات التي كانت حتى الآن واقفة عاطلة على حساب مساعدة المشروع الأوروبي فيها لمودعت الحاجة - أصبحت هذه القوات طليقة

في نفس الوقت الذي تبين فيه صراحة أن إنجلترا ستضع نفوذها بأكمله في كفة الميزان ضد محاولة محمد علي احتلال ولايات البربر . وإذا ذلك قرر بوليناك مرة أخرى أن يغير خطته وأن يقصر عمل محمد علي على احتلال طرابلس وتونس وأن يرسل حملة فرنسية إلى الجزائر .

وخيل إليه أن وإلى مصر سوف يبقى على كل حال حليفاً إيجابياً لفرنسا يمكن الاعتراف به في الوقت المناسب (كما كتب بوليناك نفسه) بأنه من مساعدي ملك فرنسا (١) .

ولكن بوليناك لم يحسب حساب حليفه المزعج في تقديراته هذه ، فإن محمد علي كان من بداية الأمر مصمماً على أن لا يخطو خطوة إلا إذا نال من المزايا البحرية والسياسية ما يرجح كفة الفائدة من السير في هذا المشروع . ثم أنه لا يعقل أن يكون قد قابل بالارتياح تردد السياسة الفرنسية وقتئذ وتذبذبها . لأنه - وهو الرجل المعروف بمضاء العزيمة - كان يشعر بكثير من الاحتقار نحو أولئك الرجال الذين يغيرون آراءهم ويتقضون ما أبرموه بين عشية وضحاها . وأغلب الظن أن اضطراب الخطط الفرنسية وتناقضها قد دفعه إلى الارتياح في فوائد المحالفة التي يعقدها مع فرنسا وهي مخالفة - مهما كانت فوائدها ومزاياها - لا بد أن يصحبها عداؤ الانجليز على طول الزمن . ولهذا كله استقر رأيه على رفض الاقتراحات الفرنسية قبل أن تبلغ له مذكرة لورد أبردين .

وبعد أيام قلائل استقبل الفئصل البريطاني العام الذي حضر إلى القاهرة من الاسكندرية خصيصاً ليلغيه نصائح أبردين . فاعترض نائب السلطان بأن تحذير الانجليز لا لزوم له . ثم راح مرة أخرى - كما فعل مرة من قبل مع

(١) كتاب الى باركر في ٢٩ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢ - ٧٨)

صوات - بشرح ميوله ، وان رغبته في الوصول إلى تفاهم ودي مع بريطانيا العظمى وقد سأل القنصل السؤال الآتي : أأست ترى أن من المستحيل الاحتفاظ بالباب العالي قد تستطيعون التوقيع هنا أو التوقيع هناك ، ولكن تعرفون أن كل هذا مجهود ضائع عبثاً . إذ ما عساكم تصنعون بحكومة فقدت ثقة الشعب في قلب العاصمة والأقاليم ... ولهذا كان من العبث الاعتماد على الأتراك في مقاومة الاعتداء الروسي في المستقبل مقاومة فعالة . وبالرغم من ذلك كله فإن الاحتفاظ بالباب العالي من الأمور التي تمس مصالح بريطانيا العظمى في الصميم ثم استرسل الباشا فقال : فالطريقة الوحيدة لتقوية السلطان تنحصر في تقويتى وشدة أزرى لأنكم لو شددتم أزرى لأصبح تحت تصرف السلطان في الحال جيش منظم يبلغ عدده ١٢٥,٠٠٠ جندي على استعداد تام للوقوف كاسد المنيع في وجه روسيا لافي الاستانة وحدها بل في فارس أيضاً . إذ لا يحصى الانجائيز من الاصطدام بروسيا في فارس إذ ما هي فائدة اختلاس النظرات من خلال أصابعك مع الادعاء في الوقت نفسه بأنك لا تبصر شيئاً . ولقد زال الباب العالي فينبغي إذن على انجلترا أن تعد في آسيا قوة لصد الروس فأين ياترى يسعها إيجاد هذه القوة إلا معى ومع ابني من بعدى ..

ثم أخذ يسهب في سهولة انضمام العثمانيين إليه والتفافهم تحت رايته قال : لو استقر رأى الانجليز على تأييدى ، واسترسل في وصف موارده التي قال بحق : أن الوزارة البريطانية قد بخشتها قدرها . . وأخيراً صرح قائلاً : ان الانجليز لو اتخذوني صديقاً لهم لأصبح في وسعى أن أفعل ما أريد . أما بدون صداقتهم فليس يسعنى أن أفعل شيئاً . . ولقد أدركت منذ أمد بعيد ان ليس في استطاعتى الاقدام على عظام الأمور بدون إذن انجلترا لأننى أينما ألتفت بوجهى أراها واقفة لى بالمرصاد ومستعدة لإحباط تدابيرى . .

ويندر أن يكشف الساسة مكنونات صدورهم لسامعهم إلا بالقدر الملائم

لا أكثر ولا أقل . ولم يكن محمد على بالطفل الغر الذي يزل لسانه إلا بالشيء الذي يرومه .

ولكن ليس من ريب في أنه كان مخلصا فيما قاله عن موقفه إزاء بريطانيا لأنها كانت تحبط به من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم ولم يكن في استطاعة دولة أخرى عدا إنجلترا أن تقدم له مساعدة فعالة كمساعدتها . ثم أنه لم يعد الحقيقة فيما ذكره عن موقفه وعن الفرص التي تنتظره . ولقد كان وقتئذ القوة الوحيدة الحية القادرة على النمو والترقي في العالم الإسلامي بأسره . وبهذه الصفة كان في وسعه بالاشتراك مع إنجلترا ومساعدتها له أن يؤسس في ظل الخلافة العثمانية دولة عظيمة كالتى أنشأتها شركتنا الهندية الشرقية في ظل امبراطورية دلهى .

ولكن لابد لنا أن نسأل مرة أخرى : ما هى المزايا التى كان يسعه تقديمها لحل الساسة الانجليز على ترك سياستهم التى أعلنوها واستبدالها بسياسة لإنشاء دولة جديدة في الشرق الأدنى ؟ فلو رسخت أقدامه يوما ما على حدود فارس وامتد سلطانه من القاهرة إلى بغداد ألا يمكن أن يتقدم إليه الروس بما يغريه على ترك أصدقائه الانجليز وقلب ظهر المجن لهم .. وإذن يصبح مركزنا في خطر حقيق . إلا أن تأييدنا لسياسة مصر في الفتح لا يمكن أن يسوغه إلا باعث قهرى ومثل هذا الباعث لا يحتمل على الأرجح أن يتهاى إلا إذا حدثت أزمة أوربية عظيمة ليس غير . وعلى كل فان مجرى السياسة الانجليزية بوجه عام لم يكن على التحقيق معارضة عظيمة لمصر كما توهم بعض الكتاب . بل لتظل مصر في أنحاء خارجة عن حدود البلاد الطبيعية .

ومن جهة أخرى فان محمد على كثيرا ما رمى بعينه إلى امتلاك اقصية سوريا الأربعة . وقد كان يعتقد أن امتلاكها يؤمن أراضي المصرية ضد غارات الأتراك ويضع في قبضة يده مدينة القدس احدى مدن الاسلام المقدسة وبذا يرفع مكانته ويضاعف هيئته في نظر العالم الاسلامى ويزيد من موارده في

المال والرجال كما حسب ذلك وجادت الحوادث تكذب حسابه . أجل أن امتلاك هذه الأفضية يعطيه دمشق إحدى المراكز المهمة للثقافة الإسلامية ثم أنه بذلك يستولى على مناطق غنية بأخشابها فيوفر على نفسه ابتياع الأخشاب من تريستا بأثمان باهظة . هذا إلى أن ذلك يقيم الدلائل أمام المملأ على صحة النظرية التي يتشبث بها وهي زوال سلطة الباشا الوالى وانقراضها وقدرته وحده على تنظيم سلطة تركيا من جديد وردها إلى الشباب بعد ما دب فيها الشيخوخة ونخر عظامها الهرم .

وكانت الأفضية الأربعة المذكورة فى حالة رثة فقد تغلغل فيها القلاقل بحيث لا يضمن سعاة البريد أن يجتازوها بسلام (١) .

فلقمه حكمها الباشوات منذاجيال عديدة ولم يقيد مياهم إلى السلب والنهب الا تحديد سلطتهم .

وعليه لم يكن باستطاعة أحد من السكان أن يتظاهر بشئ من اليسار والبذخ بل كان كل انسان فى حالة بؤس أو أنه كان يتظاهر بأنه كذلك .

ثم أن الأهالى مع ما كان بينهم من اختلاف الشيع والأديان - كانت الأحقاد والمشاكل المتغلغلة فى نفوسهم تمزقهم كل تمزق . فمذه البلاد التى سادت فيها الفوضى كانت مطمع انظار نائب السلطان منذ زمن بعيد فلقد تسكلم إلى الفصل الانجليزى سنة ١٨١٢ عن ميله إلى غزو فلسطين متى سنحت الظروف الملائمة (٢) .

ولكنه أقامه عن تنفيذ ذلك العزم وقتئذ ما كان قائما فى سبيله من المصاعب

(١) كتاب كارتريت شركة الهند الشرقية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٢٢ (وزارة

الهند وممر والبحر الأحمر ٧)

(٢) ميسيت بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٣٤ - ٤)

التي لا حصر لها ولعل أول هذه المصاعب حاجته إلى إنشاء جيش منظم يمكن أن يتخذ عدة صالحة لتنفيذ غاياته .

ثم لا تنس إلى جانب تلك العقبة نفوذ السلطان الروحي وقد كان ينبغي على محمد علي أن يحسب له حساباه وبخاصة في السنوات التي كانت الضرورة تقضي بإيقاظ روح التعصب الديني أثناء الثورة اليونانية .

ولقد قال مرة اصولت في السنة التي وقعت فيها معركة نافارين مالمخلصه : « هذا هو مبلغ تعصب الأهالي الديني غير أنهم ليهجرون الباشا متى كان مغضوبا عليه من رئيس الكنيسة » ثم استطرذ فقال « فله مقاومة السلطان مقاومة فعالة يجب أن يكون لدى الباشا من القوة ما يضمن له التغاف الرأي العام حوله وليس هذا بالأمر الهين » .

وقد عزز هذا الرأي بالمثل الذي أورده عن أحد باشوات كردستان وقد شق عصا الطاعة فانفضت من حوله الجند وكادت سقط الرمال من قدم الحاج (١) ولكن عام ١٨٣٠ رأى لمصر جيشا كبيرا منظما أحسن تنظيم كما أن ابنه ابراهيم أقام الدليل على أنه قائد محنك ماضى العزيمة . هذا في حين أن نظام القرعة العسكرية كان يدرئ بأن ياتحق بالجيش العدد المطلوب من الرجال . ومن جهة أخرى فإن منازل بالأتراك من الكوارث على أيدي الكفرة سواء في البحر في موقعة نافارين أو في البر أثناء الحرب الروسية كل ذلك قد نبه حتى البلدا من الأتراك إلى أن السلطان محمود لا يصلح بحال ما أن يكون دليلهم إلى مواطن النصر والفوز . وفي الواقع فإن الامبراطورية كانت بحيث تسكن في رجة غنيمة واحدة لأن تلاشيها تماما وتمزق شملها .

وفي الوقت الذي تلاشت فيه المقتضيات السلمية التي كانت في الماضي تصد

(١) مذكرة صولت في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٧ وأرسلت داخل رسالة في ٢٠ فبراير

سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦ - ٧٨)

محمد على عن التفكير في التقدم إلى الامام ظهر سبب إيجابى جديد .
ذلك أن الطعم الذى أغرق به الباب العالى محمد علياً للاشتراك في الحرب
اليونانية كان وعده إياه باعطائه أفضية سوريا الأربعة متى انتهت الحرب المذكورة
ووضعت أوزارها ولكن هذا الوعد وضع الآن في التلاجة بعد أن استعاد
خسرو نفوذه في الباب العالى وكان نائب السلطان لغاية سنة ١٨٢٧ ما يزال يطالب
عشاً بالفرمانات الخاصة بتوليتة شئون الأفضية المذكورة (١) ثم أدرك محمد
على أنه أضاع أسطوله وعرض جيشه وابنه للخطر والهلاك في غير مقابل
فاستقر رأيه على أن يحتل سوريا قبل أن يسبقه أحد إلى احتلالها .

ولم تكن تعوزه الحجج اللازمة لتنفيذ ما استقر رأيه عليه . فلقد كان
الباب العالى طلب إلى محمد على أن يقدم المساعدة لقمع ظهر الفتنة التى كان
مصطفى باشا الاشقودة يرلى قد رفع رايتها في بلاد الروملى . فأخذ محمد على
تحت ستار تنفيذ هذا الطلب يعد معداته العسكرية دون أن يثير الشكوك في
نياته . ولكن لما ابلغها الباب العالى أن مساعدته قد استغنى عنها اقترح أن
يستخدم قواته المتجمعة في محاربة عبد الله باشا والى عكا لا يتراز أموال التجار
المصريين (٢) ثم أن هناك سبباً آخر اتجه له محمد على ألا وهو الاستقبال
الردى الذى استقبل به عبد الله باشا الفلاحين المصريين الذين فروا من القرعة
العسكرية وذهبوا إلى عكا . وقد قيل أن عدد الفلاحين الذين فروا هكذا في
خلال سنة ١٨٣١ قد بلغ نحو ٦٠٠٠ وقد أبى عبد الله باشا اعادتهم إلى مصر
فاجابه محمد على بأنه سوف يأبى بنفسه لأخدم (٣) وفي أكتوبر سنة ١٨٣١

(١) صولت في ٢٧ اغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨) وكتاب

محمد على إلى الشيخ ائدى في ٢٣ جادى الاولى سنة ١٢٤٣ (محفوظات عابدين)

(٢) كتاب الصدر الاعظم إلى والى دمشق بتاريخ ٣ ربيع الاول سنة ١٢٤٣

(محفوظات عابدين)

(٣) كتاب صبرى (الامبراطورية المصرية) ص ١٩١

أصدر الأمر إلى جنوده بالزحف على عكا .

ولعل ابلغ مثل تقدمه على عجز الباب العالي وتشد ووهن نفوذه إذ ذلك هو كيفية استلامه اقتراح محمد علي بحاربة عبد الله باشا . فان الصدر الأعظم مع علمه بان استعدادات محمد علي إنما يراد بها احتلال الولايات العربية في داخل الامبراطورية العثمانية - وتحسين إدارتها وتنظيم شئونها ثم اعلان استقلاله - لم ير وسيلة لإزاء ذلك الخطر خيرا من أن يلفت نظر عبد الله باشا بأن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى الاشتباك في الحرب ثم أنه كتب في الوقت نفسه الى محمد علي كتابا رقيقا قال فيه : ان شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ تحكيم الحسام واشعال نار الحرب وأن ما ينشب من النزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يسوى بآشار السيف بل يتدخل الباب العالي (١) ولكن تركيا لم تعمل من ناحيتها استعدادات مطلقا لدفع الخطر المنتظر .

وحوصرت عكا برا وبحرا طبقا للخطة التي وضعتها القيادة المصرية ولكن المصريين فوجئوا بمقاومة لم يكونوا يتوقعونها . أما عبد الله باشا فان صح القول بأنه لم يكن نزيها ولا حكيما فانه كان شجاعا . وهذا بالرغم من أن الحصار في مرحلته الأولى لم تدبر شئونه بالمهارة اللازمة . ثم بذلت محاولة في اليوم التاسع من شهر ديسمبر للتغلب على المدينة باطلاق القنابل من البوارج الحربية ومن البطاريات البرية ولكن السفن أصيبت بنعطب كبير بينما كان ما تركته البطاريات البرية من الأثر نافعا زهيدا . وبعد مجهودات عدة في خلال الأشهر الثلاثة التالية بذلت محاولة جديدة للاستيلاء على أسوار المدينة عنوة وكادت المحاولة تنكل بالنجاح فان لقيفا من المهاجمين قد توغلوا حتى وصلوا

سوق المدينة ولما لم يجدوا المدد خلفهم اضطروا إلى العودة من حيث أتوا. ومن ثم بدأ مركز ابراهيم يتخرج (١) وخاصة بعد ما أخذت شراذم من الجنود تتجمع لتخفيف الضغط عن المدينة وبعد ما تشجع الباب العالي بما رآه من طول دفاع عكا فقرر شطب اسم محمد علي وابراهيم من قائمة أسماء باشوات الامبراطورية التي تنشر سنويا في عيد الأضحى والتي حان موعد نشرها في سنة ١٨٣٢ في ذلك الوقت ومن ثم بدأ ينتشر شعور القلق لا في القاهرة وحدها بل وفي الاسكندرية أيضا. وبدأ الناس يتهايمون ضد حكومة نائب السلطان وفي ١٤ مارس وكذلك في ٢١ و ٢٣ منه عثر الناس بالقرب من باب زويلة بالقاهرة على جثث ثلاثة أتراك عارية وقد أطاحت رؤوسهم حديثاً وكان اثنان منهما من رجال الجندية والثالث من العلماء وقد تدلت من صدورهم رقعة كتب عليها « هذا هو المصير الذي ينتظر كل من يهجز عن ضبط لسانه » (٢) وفي يوم ٢٧ عثروا على جثتين عاريتين مع هذا التحذير « هذا العقاب ينتظر أولئك الذين يتكلمون ضد الحكومة » (٣)

ويلوح أن جماعة المتذمرين لم يحسبوا حساب جواسيس محمد علي ولا حساب قواد القوات التركية البعيدين عن المهارة وبعد حيلوط الهجوم الذي قام به ابراهيم على عكا في ٩ مارس قرر أن يترك ٥٠٠٠ جندي لمواصلة الحصار وزحف ببقية الجيش لتفريق شمل ما جمعه خصومه من القوات فبعد أن شنت الجيش التركي المركب من ١٢٠٠٠ جندي بالقرب من حصص عاد ابراهيم لتجديد الهجوم على عكا وفي فجر يوم ٢٧ مايو تولى قيادة الهجوم على المدينة نفسه وإذ ذاك نشبت معركة حامية قيل بشأنها أن ابراهيم قتل بسيفه بعضا

(١) كتاب باركر لستراتفورد كاتنج في ١١ ابريل سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية

٢١٣ - ٧٨)

(٢) كتاب باركر في ٢٧ و ٢٨ يونيه سنة ١٨٣٢ - (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

من الضباط الذين حاولوا التخلف عن اخوانهم المهاجرين وما كاد يخيم الظلام حتى كان ابراهيم قد نجح في الاستيلاء على المكان بعد جهود الجبابة وهناك عمت الفوضى ودار السلب والنهب طبقا لقواعد الحرب كما كانت معروفة اذ ذاك في بلاد العرب (١) وقد أعلن عبدالله باشا في كثير من المباحاة انني عند ما شرعت في الدفاع عن عكا كانت لدى أسوار ورجال وأموال فلما استولى عليها ابراهيم كانت الأسوار قد دكت دكا . أما جنودى الذين كان عددهم ٦٠٠٠ فقد طاح منهم ٥٦٠٠ ولم يبق في خزانتي إلا بعض جواهر لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وقد ألقى بحق تبعة هزيمته على الباب العالي بشيء من مرارة النفس فقال : ان شرفه لأشبه شىء بشرف الراقصات (١) .

وبعد سقوط عكا شرع ابراهيم في الزحف شمالا مرة أخرى فدخل دمشق بلا مقاومة في ١٣ يونيه وفي يوم ٨ يولييه رأى نفسه يهاجم القوات التركية بالقرب من حصص بدون أن يتوقع ذلك . وبعد معركة قصيرة فرقه أشدر مذر واستولى على بطارياتها ومخازن الذخيرة والمنقولات وفي ١٥ يولييه استولى على حلب وفي ٢٩ منه هزم قوة تركية أخرى عند ممر بيلان وهنا أوقف الأعمال الحربية مؤقتاً .

وهنا رأى نائب السلطان نفسه أمام طريقين فيما أن يعلن استقلاله ويوالى الزحف ضد الأتراك الذين اضمحلت قوتهم المعنوية وبذا يرغم السلطان على الاعتراف بمركزه وإما أن يتوقف عن الزحف أملا في أن يحصل بواسطة تدخل الدول الغربية على التسوية التي يبتغيها . وكانت لكل من هاتين الخطتين أخطارها العظيمة . فالزحف على الاستانة كما كان يقترح ابراهيم قد يحتمل مع الأسف أن يدفع الدول إلى التدخل في مصلحة السلطان . ومن هنا رفض محمد على ما اقترحه ابراهيم من سك العملة باسمه وأن يكون الدعاء باسمه أيضا في

خطبة الجمعة . وقد صرح محمد على بأنه لم يصل الى منصة الحكم إلا باحتياج خطة الاعتدال . ولذا فهو لا يرضى بتاتا أن تضاف الى اسمه ألقاب شرف جديدة (١) وبينما كان ابراهيم يتوهم بما داخله من الزهو بسبب انتصاراته أن كل ما يطلبه هو وأبوه خليف بأن يتحقق بهزيمة الأتراك ، كان أبوه يرى بثاقب نظره أن هناك دولا أخرى أشد بأسا من تركيا ينبغي أن يحسب حسابها إذا ما أريد تثبيت ما أحرزته من النجاح ولا ريب في أن زحف ابراهيم على الاستانة سوف يكون الاشارة الأكدية لتدخل الدول الأخرى التي سبق أن تدخلت في اليونان ومن جهة أخرى فان وقف الزحف معناه إهمال الأتراك للتغلب على منازل من الذعر بهم وجمع شتاتهم من جديد لحراسة الطريق المؤدية الى الاستانة ، ولكن الأتراك قد غلبوا مرة على أمرهم ، ومن السهل هزيمتهم مرة أخرى . وخلاصة القول أن محمد على كان يعتبر الجنود التركية كإهملا وعدوا لا تقاس خطورته بخطورة فرنسا أو إنجلترا ولذا آثر وقف الزحف وأن يفتح باب المفاوضات .

وفي الواقع كان موقف الدولتين المذكورتين بالنسبة له ، موقفا وديا . فان ملكيته لولايته كانت شديدة الرغبة في رؤية شوكة محمد على تتضاءل طالما أن ذلك لا يؤدي إلى حدوث رد فعل عنيف في الاستانة يكون من وراءه فتح باب تجزئة تركيا قبل الأوان . وعليه كان نفوذ فرنسا منذ منتصف عام ١٨٣٢ فصاعدا يتجه نحو حمل محمد على بالآلا يستخذي فيها استولى عليه من البلاد وأن يحصر مطامعه في النقطة التي صرح بوجوب تسويتها وتحقيقها وأن يؤثر الاتفاق مع الباب العالي رأسا عن مواصلة القتال (٢) . ولم تكن خطة الوزارة الانجليزية مبادنة لخطة فرنسا . فان القنصل العام

(١) تاريخ صدى « الامبراطورية المصرية » ص ٢٠٥
(٢) كتاب دوين « بينه البارون دي بوابي كومت » ص ٣

باركر بسبب وقوعه تحت تأثير آراء القناصل في سوريا حيث سبقت له الخدمة فيها وحيث كان يفهم حق الفهم مزايا نظام الرشوة والفساد كما كانت في عهد الأتراك - أعلن استهجاناً لاتصارات ابراهيم وأبي أن يذهب لزيارة محمد علي وتهنئته بمناسبة سقوط عكا (١) وكان يطيب له أن يسمى محمد علي بعد صدور فرمان الباب العالي بعزله - بنائب السلطان سابقاً ، أوه بالنائب النائب ، ولمسكن موقف باركر لم يكن يترجم بحال ما عن موقف وزارة الخارجية بلندن . فان بالمرستون الذي ارتقى إلى منصب وزير الخارجية وتسلم اختامها في نهاية ١٨٣٠ لم يكتف بتوبيخ باركر أشد توبيخ لاجترائه على تعجل خطة حكومة جلالة الملك نحو محمد علي (٢) والاندفاع من تلقاء نفسه في سياسة لم يقرها رؤساؤه بل استبدله بعد قليل بالكولونيل باتريان كامبل (٣) وهو بلا ريب أقدر مندوبي إنجلترا في مصر في عهد محمد علي وأكثرهم فهما لحقائق الأمور .

ولسكيا يستر فتوحاته يستار يجعلها بعيدة عن آثارة الشكوك والانزعاج في نفوس الدول الغربية فان نائب السلطان الذي ما برح يسعى نفسه بهذا الاسم مهما تبرأ منه مولاه راح يضم أساس مشروع متناقض كان قد سبق أن عرضه على بريطانيا العظمى . هذا المشروع هو أنه ما زال في أعماق قلبه خادماً أميناً للإمبراطورية العثمانية لم يكن للسلطان العثماني نفسه وأنه إنما قام بمقام به لخير الباب العالي ولرفعة مجده وأنه لا يطمع بحال ما في الاستقلال أو الانفصال عن الإمبراطورية وأنه إذا كان قد فتح سوريا فليس الالتوطيد دعائم الحكم التركي (٤) ولمسكن وقد اثبتت التجارب أن السلطان محمود قد أصبح

(١) باركر ١٣ يونية ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٢) خطاب الى باركر ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٣) رسالة الى كامبل في ٧ يناير سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٦ - ٧٨)

(٤) رسالة باركر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

عاجزا عن قيادة الشعب التركي الا في طريق الهزيمة والخسران ونظرا لأن الديوان قد تملكك من نفسه البغضاء ومن الرجل الوحيد - الازهو محمد علي نفسه - الذى في وسعه انقاذ الامبراطورية من الخراب إذن فقد أصبح واجبا محتما عليه بصفته تركيا مخلصا أن يخلع محمود من على العرش وأن يجلس مكانه تجله الأصغر عبد المجيد على أن يكون له ديوان يكفل تسيير شئونه في طريق الحكمة والرشاد (١) وفى شهرى أغسطس وسبتمبر قام محمد علي بتجربة لالغاء شارة البيادة الوحيدة للسلطان محمود على مصر . فبحجة أن العملة التركية قد أصابها التدهور منذ سنوات عديدة وأنها آخذة في الاضمحلال المستمر بحيث تسيير من سيء إلى أسوأ فقد أمر محمد علي بأن يقف التعامل بها فى كافة أنحاء مصر وذلك لمنع حلولها محل العملة الأوربية والمصرية المتداولة فى البلاد . ولم تكن لهذه التجربة أية صلة بالقانون المشهور الذى وضعه جريشام . وفى الحق كانت محاولة محمد علي هذه محاولة تدل على متين الذكاء . فقد تمكن تحت ستار الاختلاص الاقتصادى من أن يعلن للشعب المصرى أنهم لم يعدوا يحكمون باسم السلطان محمود .

كانت المباحثات فى الوقت نفسه متواصلة بين الاسكندرية والاستانة فان السلطان قد بعث مندوبين فى نهاية عام ١٨٣١ إلى القطر المصرى حيث استقبلوا بكافة مظاهر الحفاوة والتبجيل ولكن المباحثات نفسها استمرت طيلة الشهرين التاليين ولم تسفر عن شئ ثابت سوى الدخان المتصاعد من الجليلين اللذين ظللا الرجلان يتدخلاه يوما بعد يوم فى قصر نائب السلطان ثم دارت المفاوضات بطريقة غير مباشرة بواسطة قبطان باشا التركى . وفى شهر سبتمبر ابلغ محمد علي المستر ياركر أنه لم يتسلم ردا شافيا وأنه لم يبق أمامه

(١) رسالة القنصل (باركر) إلى ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

إلا مواصلة الزحف على الاستانة وأنه قد وصلته أنباء سرية بأنه لا يوجد الآن ما يعوقني أن أفعل هذا، (١) على أنه كان رغم ذلك على استعداد لأن يفتح باب المفاوضة في شهر نوفمبر مع أي رسول يروق للسلطان أن يرسله إلى الاسكندرية (٢).

وأرسل يوصى ابنه ابراهيم بالألا يعلن انتهاء حكم السلطان في سوريا ما لم يحصل أولا على فتوى من رجال الشرع المحليين بأن السلطان محمود قد خلع لعدم لياقه للحكم (٣).

على أن السلطان كان تحت ستار هذه المحاولات يعد العدة لبذل محمود نهائى لطرد قوات الوالى الثائر من سوريا. وفي الواقع لم تكن مفاوضاته إلا ذرا للزمام في عيني العدو لتخدير أعصابه وليلينه عن مواصلة الزحف على الاستانة أو مضاعفة قواته ربما تم الاستعدادات التركية.

أما ابراهيم فكان قد وصل بجيشه شمالا إلى قونية حيث اضطر لوقف الزحف بسبب تخوف أبيه من أن تؤدي مواصلة الزحف إلى تدخل الدول الغربية. وفي نهاية سنة ١٨٤٢ تولى رشيد محمود باشا الصدر الأعظم بنفسه القيادة ضد ابراهيم.

وكان الجيش التركي كثير العدد تسنده وحدات قوية من البوسنة وألبانيا وفي ٢١ ديسمبر التحم الجيشان بالقرب من قونية فلم تلبث الحيلة التركية أن غادرت المعركة بينما المشاة تسمح لهم بالهجوم إلى أن تبينوا فجأة أنهم بين نارين وقد هزموا - شر هزيمة ووقع الصدر الأعظم نفسه في الأسر ومن ثم صارت الطريق إلى الاستانة مفتوحة ولا مدافع عنها. فاستقر رأي ابراهيم على مواصلة

(١) كتاب الاستاذ صبرى من ٢٠٨ :

(٢) (٣) كتاب الاستاذ صبرى من ٢٠٢ :

الزحف فوزا على أمل مواجهة أوروبا بالأمر الواقع وهو خلع السلطان .
ولكنه تلقى في قوتاهية كتابا من أبيه يأمره بالتوقف أينما كان .

وقد كان هذا القرار بناء على التدخل الأوربي الذي كان يخشاه محمد على منذ زمن . فان الاشاعات راجت في ١٢ يناير سنة ١٨٣٣ ووصلت إلى اسكندرية بأن الأتراك قد قبلوا المحالفة التي عرضتها روسيا عليهم (١) وكانت هذه الاشاعات سابقة في الواقع لأوانها ذلك لأن قيصر روسيا وإن كان قد عرض فعلا على السلطان أن يعضده ببعض قواته العسكرية المسلحة ضد محمد على إلا أن العرض لم يكن قبل فعلا ولكن لم تمر سوى أيام قلائل حتى وصل إلى الاستانة أحد الضباط الروس ألا وهو اللبوتونانت جنرال مورافيف يحمل تعليمات بأن يذهب رأسا إلى الاسكندرية ليطلب إلى نائب السلطان أن يكف عن زحفه ضد تركيا . فوصل إلى الاسكندرية في يوم ١٣ يناير وفي صباح اليوم التالي حظى بمقابلة نائب السلطان بمقابلة قصيرة . ولم يقدم الجنرال إلى محمد على مستندات رسمية من أى نوع ومن ثم أذيع أنه جاء كوسيط في الصلح . ولكن كان السائد على الأفهام أن مهمته تنحصر في مطالبة محمد على بالانسحاب من كرامانيا وسوريا وأن يسلم أسطوله إلى السلطان وأن يخفض جيشه إلى ٢٠,٠٠٠ وبعد يومين وكذلك في يوم ١٨ يناير حظى بمقابلة نائب السلطان وحادثه ملياً وكان حديثهما سرياً . وقد أذعن محمد على ووعد بأن يقدم خضوعه للسلطان وأن يقف القتال كدليل على حسن نيته (٢) .

وكان الديوان التركي يتطلع بطبيعة الحال في تلك الساعات العصية إلى معونة إنجلترا بصفتها حليفته التقليدية لا إلى روسيا عدوته اللدودة القديمة .

(١) باركر في ١٧ يناير ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

(٢) باركر في ١٧ و ١٩ يناير سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

وأبضا كتاب الاستاذ صبرى

ولهذه الغاية أرسل الى لندن رسولا خاصا للحصول على مساعدة بعض البوارج البريطانية . واسكن بالمرستون لم يكن على استعداد للتورط في عمل معين من هذا القبيل . فرفض وترتب على هذا الرفض أن السلطان محمود قرر برغم إرادته أن يتفق رأساً مع نائبه الثائر . ومن ثم وصل الى الاسكندرية في ٢١ يناير خليل قبطان باشا يحمل اقترحات لعقد الصلح .

وكانت مقابلة نائب السلطان للقبطان باشا محاطة بكافة مظاهر التبجيل والاهبة . فلقد تقدم ضابطان من كبار ضباط محمد علي من القبطان باشا وتأبطا ذراعيه لمساعدته على ارتقاء درج قصر رأس التين أما محمد علي نفسه فقد نزل إلى نصف الدرج لاستقبال زائره ولم يسمح له بتقيل يده بل عانقه وقبل وجنتيه . ومن هناك قصدوا إلى حجرة الاستقبال ويد كل منهما في يد الآخر بينما طوق خليل باشا بذراعه الطليق وسط الباشا المائل . ولما استقر بهما المقام جلس خليل باشا راكعا على ركبتيه مبالغة في الاحترام . وكانت هذه الرسميات بمثابة تمهيد طيبي لما سيعقبها من محادثات طويلة ثملة وبعيدة عن الاخلاص .

وتسأل هنا ماذا عسى كان محمد علي يطمح الى نيله من شروط الصلح لقد كتب اليه ابراهيم من معسكره في كوتاهية يقترح عليه سلسلة مطالب وقد ذكر في رأسها الاستقلال باعتباره « مسألة جوهرية بالنسبة لنا تفوق في أهميتها كافة المسائل الأخرى ، ثم طلب ضم الأناضول وكليسيكية نظرا لما فيهما من الخشب اللازم لمصر والذي لا بد لها من ابتياعه من الخارج إذا أصرت على الاحتفاظ بأسطولها وطلب في النهاية جزيرة قبرص كمقاعدة صالحة للأسطول أما بغداد فقد كانت في نظره قليلة الأهمية ثم أنها بعيدة وفقيرة (١) . وقد كانت هذه الطلبات مرغوبا فيها من وجهة النظر المصرية ولكن كان بديهياً أن هذه لا يمكن أن يطالب بها الا الفريق الغالب أو بعبارة أخرى

لا يمكن تحقيقها إلا بتوفير القوة المتفوقة. ولم يكن ثمت من سبب يجعل أوربا على الموافقة على مطلب كهذه إذ تدين لها أنها غير مرغوب فيها من الناحية السياسية...

والدقارفة التلغفة بوجهة نظير إبراهيم هذه تذكر تلك التعليقات التي بعث بها المرستون في الوقت نفسه إلى الكولونيل كامبل فقد كتب يقول: «إن حكومة جلالة الملك تغلق أكبر أهمية على صيانة أملاك الامبراطورية العثمانية لأنها تعتبر أن سلامة تلك الدولة عنصر أساسي في التوازن الدولي في أوروبا. فمن رأيها أن بكل انتقاص خطير من الأملاك الآسيوية التابعة للسلطان وما يترتب على ذلك من الموارد التي لا غنى عنها لجلاله مما يكفل الدفاع عن أملاكه في أوربا من رأيها أن ذلك كله لا بد أن يؤثر بالنسبة عينها في موقفه إزاء الدول المجاورة لها وهو ما لا بد أن تكون له عواقب ضارة خطيرة على مصالح أوروبا العامة... ولذا ترى حكومة جلالة الملك أن ليس من المهم أن تحول دون تزيق أوصال الامبراطورية العثمانية فقط بل أن تعارض حتى في فصل بعض ممتلكاتها وكان من المستحيل بداهة إعادة الحال إلى ما كانت عليه. ولذا كان خير حل للإشكال أن تعطى سوريا لمحمد علي في مقابل شروط خاصة بالحرية والتجديد مما يترك موارد الباب العالي كاملة غير منقوصة (١)».

أما الحقيقة التي لا مراد فيها فهي أن عجلة إبراهيم واعتماده على الجسام رغم تجاربه القاسية في المودة كانا سببا في انقلاب الأمور عليه وترجيح كفة اللين أن ضد ما كان يحش في صدره وصدر أبيه من المطامع الكبيرة. لأن الاستانة عند ما سمعت باعتزائه الزحف عليها على إثر إرسال خليل باشا إلى الاسكندرية وقعت في حيرة وأدركها الهلع الحقيقي الذي لا يرى فيه الإنسان أية مبالغة. فلم يكن هناك جيش تركي منظم يصد إبراهيم عن الزحف بل بكل ما كان هناك

هو الوحدات المهمة التي بقيت بعد اندحار جيش رشيد باشا لصدور الأعظم لذلك خيف طبعاً أن يؤدي زحف ابراهيم الى إيقاف الفتنة القائمة ومن ثم يساعد أعوان محمد علي علي توسيع الحرق الى أن تعم الفتنة العمياء فتجرق الأخضر واليابس فيه. وق تشمل الامبراطورية ويتزلزل العرش وتسقط الوزارة وقد يكون نصيب الوزارة في ذلك الانقلاب أن يجعل ابراهيم منيتهم . لهذا ولي الوزارة في حلهم وجوهم شطر الروسيا التي كانت عرضت قبلاً مساعدتها العسكرية فتوصلوا اليها أن ترسل على الأقل ٣٠٠٠ جندي لانقاذ الاستانة فلبت روسيا الرجاء وهي أشد ما تكون فرحاً واعتباطاً . وحتى بعد أن عاد موزايف من الاستكندرية وهو يحمل البشري بأن زحف ابراهيم قد وقف وحتى بعد أن أكد مندوباً انجلترا وفرنسا للباب العالي بأن المعونة العسكرية لم يقد لها معنى أو حاجة فإن الباب العالي لما زال رافضاً سحب تومنته الى روسيا وكانت النتيجة أن جيش روسيا بدأ بعسكر على ضفة البسفور الآسيوية .

وفي الواقع أن ابراهيم ارتكب شططا كبيرا بعملة هذا قانه لم يقتصر على إثارة روسيا وحدها بل أثار الدول الغربية على بكرة أيها فبعد أن كانت طيلة المراحل الأولى في الحرب السورية واقفة موقف المتفرج ترقب مجرى الحوادث دون أن تحاول التأثير فيها رأت نفسها الآن مضطرة الى التدخل بعد أن لم يعد منه مناص . وقد رأت الدول المذكورة أن لا مفر من وضع نهاية لهذه الحرب السورية لتبديد مخاوف الاستانة أولاً وللتخلص من الروس بأمرع ما يمكن ثانياً ولوحاية الأتراك إذا سمح القدر . من جهة العواقب الناشئة عن سوء تصرفاتهم ثالثاً . وذلك خوفاً من أن يؤدي تمزيق امبراطوريتهم الى اشغال النار في أوروبا .

وعبثاً حاول محمد علي أن يصلح زلة ابنه باحياء مشروعة القديم وهو نجيب الامبراطورية وبعضها من موتها عن طريق الثورة . ولم يخطر له أن ينادي

باستقلاله لا بل أكد لسكامبل أن إنجلترا وفرنسا يتقدمهما المساعدة له إنما يؤيد أن السلطان في الواقع بأحسن وسيلة فعالة مستطاعة (١).

وقد جاء في المذكرة التي دفع بها إلى كامبل ، أن التأمل الهائل والنظر الثاقب يدلان على أن الحكم التركي قد نخره السوس من كل جانب وأن قواعيده قد أصبحت عرضة للأهيار وأن موارده المادية والأدبية قد نفذت وأن الأمة قد أشاحت بوجهها عنه وأصبحت تزدرية (٢) لا بل أن سمعته انحطت في نظر أهالي الأستانة أنفسهم وأصبحوا يشكون فيه ويرتابون لأنه لم يعد يستطيع حماية نفسه ولا حماية الأمة وبالجملة فإنه قد ترك نفسه العوبة في بدا الأقدار وأصبح فريسة جاهزة في برائن روسيا (٣) ولكن مزاعم الباشا وإن كانت في الواقع لم تعد الحقيقة كما كانت تعرفها أوربا المعاصرة - إلا أن الساسة في الغرب لم يكونوا مبالين إلى التسليم بأن محمد علي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع بعث الامبراطورية العثمانية من موتها - بل أن الأمم الأوروبية قد تبادر بتقديم المعونة اللازمة للسلطان لأن الاحتفاظ به دون أن يلحق به كبير ضرر قد خيل إليها أنه أعود بالفائدة وكفل بتحقيق المراد من حيث اقضاء الروس وإبعادهم عن ذلك الموقف الغريب الذي لا نظير له في الماضي وهو تظاهرهم بشد أزر الأتراك - هذا كفل لتحقيق المرغوب من كافة مآلدي إبراهيم من القوات والعتاد .

ونظرية أخرى حاول الباشا التثبت بها وهي خاصة بمبدأ تقرير المصير ، كما ينبغي أن نسميه اليوم ، وهذا لعمر كمن الأمثلة اللطيفة على السهولة الكاذبة التي يستطيع بواسطتها تسخير المبادئ السياسية المعروفة في الغرب في شهر أعمال مختلف كل الاختلاف من حيث الجوهر فلقد زعم محمد علي أنه إنما فعل ما فعل باسم

(١) كامبل بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كتاب « العالم الاسلامي » لسميت

(٣) مذكرات كامبل المشار إليها آنفا

أمة الإسلام، ولتبرير هذا الدعوى لفت نظر ابنه إبراهيم إلى ضرورة الحصول على فتاوى من علماء سوريا بأن السلطان محمود عزل أو ينبغي عزله لأنه غير أهل للحكم وقد أجاب إبراهيم على ذلك بأن بين له أن من خطا الرأي أن يتوقع موافقة علماء دمشق على رفض سيادة السلطان قبل أن تصبح هذه السيادة لشخص آخر يحل محله ويدعم حقه فيها بالقوة . ومن ثم نشأت صعوبة أخرى عن وجود قناصل للدول الأجنبية في كافة أنحاء سوريا وألا سبيل للحصول على الفتاوى المذكورة دون أن تردد الألسنة ذكر الوسائل التي لا يمكن الحصول على الفتاوى المذكورة بدونها . على أن ما لم يمكن الحصول عليه في سوريا بدون فضيحة وما بذل في سبيله من استعمال الرشوة والضغط يمكن طبعا أن يقال عن الجهات الثابتة التي لم يكن للدول قناصل فيها وقد ظهر تصريح منسوب إلى جماعة من الأكراذ الضارين على شواطئ البحر الأسود وقد نقضوا ولائهم للسلطان ونادوا بدخولهم تحت حكم باشا مصر وكان من المدهش حقا - كما لاحظ ذلك قنصل فرنسا الجنرال - أن يصدر مثل ذلك التصريح من ولاية لا يستطيع محمد على أن يحمىها ضد أعران السلطان في الوقت الحاضر على كل حال وأن يتمكن واضعو التصريح من السفر عن طريق أنقرة دون أن يلحقهم أذى أو ضرر (١) .

على أن أمثال هذه النظريات لم يكن لها تأثير قائم أمام الأوربيين فلقد كان في وضع الباشا أن يزعم بأنه موضع العطف العام بقدر ما كانت أوروبا تعطف على البلجيك أو اليونان ولكن عباراته الساحرة ولسانه الجذاب لم يكن ليخفي عن الناس هذه الحقيقة وهي أن الباشا كان يفعل في الواقع لحساب نفسه وذلك لأنه لم يكن يمثل أمة معينة تكافح من أجل حريتها . ثم أن تفوقه على

(١) من مذكرة لميوني ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وتلقاها الاستاذ صبرى من ٢٣٠ - ٢٣١ وفي ظني ان الاستاذ صبرى لا يدري قيمة الجزء الختامي من المذكرة .

تركيا من الوجهة العسكرية لا يجعله محلا لأي عطف خاص. فإذا كانت له دعوى - إذا صح أن نسميها بهذا الاسم - فرجعها الى تفوق النظام وضمانه العدالة واطراد الأحوال في بلاده وهي أمور ربما استطاع ادخالها في فتوحاته الجديدة كما أدخلها في مصر من قبل . وحتى لو تمكن من ذلك ألم يكن في استطاعة الساسة الغربيين - مادامت إدارته سوف تكون شرعية حتميا - أن يجدوا دائما فرصا عديدة للتجريح والتشكيك . إذن فالضرورة السياسية كانت الوجهة الوحيدة التي يمكن من ناحيتها بحث الموضوع في كل من باريس ولندن .

واتحدت على الأقل وجهتا النظر الفرنسية والانجليزية اتحادا تاما لا على ضرورة اقضاء ذلك النفوذ الروسي الذي ظهر فجأة على ضفاف البوسفور بل وعلى ضرورة وقف زحف ابراهيم الذي ولد في قلب الباب العالي ذعرا خارجيا . عن حد المؤلف . ومن ثم طلبت الى محمد علي الانسحاب من آسيا الصغرى بل وذهبت الى أبعد من ذلك بأن هددتاه في حالة عدم الانسحاب بضرب الجصار على الاسكندرية (١) .

على أنه بينما كان بالمستون معارضا لكل المعارضة في أي تغيير في مركز الباشا من حيث تبعيته الصورية لتركيا فإن الفرنسيين كانوا على العكس فبالين لمداعية فكرة الاعتراف به حاكما مستقلا يوما ما على شاكلة الباي في ولايات البور على أمل التوصل الى حملة يوما ما على قبول شروط غير مقبولة لديه بدون إبداء أكث من من الغضاظة بل لقد أرسلت مندوبيا الى الاسكندرية وهو خطا جعل يمثل انكسار يسمأل عن مركز ذلك المندوب وفي أي بلاط يمثل الدولة التي أرسلته وإذا ذلك اضطر قنصل فرنسا الجنرال الى التضريح بأنه لا يختلف مركزه عن مركز مندوب موفد بمهمة خاصة (٢) .

(١) . تعليقات الى كابل في ١٩ ابريل سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) . كابل في ٣٠ مايو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

وهكذا بينما كانت الدول الغربية تسعى إلى التحايل على نائب السلطان أو تهديده لخله على سحب جنوده إذا بالباب العالي يسلم فجأة بمطالب محمد على إلى حد أنه منحه جزيرة كريت والأربعة ألوية السورية محتفظاً فقط بأقليم أطنة . وقد وردت الأنباء بهذا في يوم ١٦ إبريل واستقبل رسول السلطان في مصر قفصلي انجلترا وفرنسا الجنرالين وما كاد ينتهى رسول السلطان من تبليغ ما يحمله من التعليمات الخاصة بتنازل الباب العالي عن الألوية المذكورة حتى نهض الباشا وعيناه مغرورقتان بدموع الفرح ثم خرج عن كل ماله علاقة بالوقار التركى وضحك ضحكة هستيرية ، (١) ولا ريب في أنه اعتقد أن هذا التسليم علامة على أن الباب العالي قد تولاها الضعف وأنه لا بد من أن يسلم بأطنة أيضا بعد قليل من الزمن ولكن فرنسا وانجلترا والنمسا ما فتئت تلح على محمد على بضرورة التسليم والاذعان . وأخيراً أعلن على رؤوس الأشهاد ، أنه على أتم استعداد للعدول عن المطالبة بحكم أطنة وأن يقطع فوق ذلك عهداً لكافة الدول العظمى بأن يظل إلى الأبد الخادم المطيع للباب العالي وألا يعكر مزاج مولاه بحال ما بشرط أن يعلن الباب العالي من ناحيته أمام مندوبى الدول ألا يحاول مطلقاً أن يسحب الحقوق التى سبق منحها له أى لمحمد على ، (٢) .

وبعد أيام قلائل صرح محمد على أمام المندوب الخاص ، الفرنسى بنفس الروح السابقة فقال : أنا رجل مسالم لا يرى إلى غرض آخر سوى أن يكرس بقية أيامه في سبيل سعادة البلاد التى حكمها الآن . انهم يطلبون برهانا على أن هذه نيائى . وإنى أقدم لهم البرهان بأن أتوسل إلى أوروبا أن تحمى تركيا من أى اعتداء يأتى من ناحيتى وأن تحمىنى فى الوقت نفسه من أى اعتداء يأتى من ناحية تركيا ، (٣) .

(١) كامبل فى ١٧ إبريل ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كامبل فى ٩ مايو (والهاشية فى ١٠ مايو) سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية

٢٢٧ - ٧٨)

(٣) كامبل فى ١٣ إبريل ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

وقد دارت هذه المفاوضات بكثير من الفتور ولسكنها كانت بمثابة فرصة ثمينة سنحت للبasha لإظهار نياته والتصريح بأرائه لأن الباب العالي قرر في يوم ٣ مايو التنازل عن أطنة أيضا . وهكذا سويت كافة المسائل المختلف عليها اللهم إلا مقدار الجزية التي يدفعها البasha عن الولايات التي تنازلت له تركيا عنها . ولكن الاتفاق قد تم في سبتمبر التالي على هذه المسألة أيضا وهو يتلخص في أن يدفع البasha ٣٠,٠٠٠ كيس سنويا عن مصر وأطنه وسوريا ووطورسوس (١) . وهكذا وضعت الحرب السورية أوزارها دون أن تعود على أحد بفائدة فالسلطان قد خرج منها بعار الهزيمة على أيدي أحد باشواته الثائرين بينما لم يحقق محمد علي أحلامه لا من حيث الاستقلال ولا من حيث المركز الممتاز في البلاط العثماني . وبينما كانت الدول الغربية حائرة على انتصارات ابراهيم التي فتحت ثغرة نفذ منها الجنود الزوس كانت روسيا نفسها متألمة لأنها لم توطد اقدامها كما ينبغي على ضفاف البسقور . على أن روسيا على كل حال لم تسحب إلا بعد أن نالت بمقتضى بند سرى وازدق معاهد (أوهمكيان يوكايس) المفقودة في ٨ يوليو الحق في اقفال بوغاز الدردنيل في وجه الموارج الاجنبية . ولعل هذا على الأرجح هو السر في ذلك التشكك الغريب الذي كان بالمرستون ينظر به إلى سياسة محمد علي . وحتى قبل توقيع المعاهدة المذكورة كان بالمرستون غير مبال لمشروعات محمد علي وإن لم يكن شديد المعارضة فيها . وفي هذا الصدد كتب بالمرستون يقول : ان غاية محمد علي الحقيقية ترمي إلى إنشاء ملكة عربية تضم كافة البلاد التي تتكلم العربية . وقد لا يكون هناك وجه للخطر من تحقيق هذا المشروع في حد ذاته ولكن لما كان تحقيقه يتضمن تمزيق شمل تركيا ولم يبق لنا مناص من معارضته . ومن جهة أخرى لا فرق بين أن تضع تركيا يدها على طريق الهند وبين أن تكون تلك الطريق في يد ملك عربي . وهذه

(١) كامبل في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٤٣ (وزارة الخارجية ٢٨ - ٨٨)

(٢) (حياة بالمرستون) طبلبر جزء أول من ١٢٤ - ١٤٥

الخطبة طبيعية حيال الأحلام التي كانت تجيش في صدر رجل كانت مطامعه
سياً في إثارة مسألة من أعقد المسائل الأوربية في شكلها الحاد . وهكذا
أصبح من غير المحتمل أن يتم ذلك التعاون في المستقبل بين انجلترا ومصر -
وهو ما كان يطمح اليه الباشا - بسبب ضعف تركيا أو بسبب ما بين الدول
الأوربية من التنافس . وليس من ريب في أن التمسك بأبي مبدأ سياسى كالمطالبة
بالاستقلال الوطنى أو بإحلال الحرية السياسية محل الظلم والاستبداد - نقول
لا ريب في أن شيئاً من هذا القليل يصلح لأن يتخذة قاعدة لاثارة القلائل
السياسية ويمكن على الأقل أن يستخدم في اكتساب العطف العام من الشعوب
الأخرى - والسكن مجرد المطالبة بإحلال حكم أو توطئة على مصالح محل آخر فاسد
لم يكف لإثارة أية عاطفة في صدر حزب الأحرار - وما يدعو إلى الأسف
حقاً أن عملية الإصلاح التي بدأها محمد على وفازت من النتائج الحسنة على الحكم
الفردى الجاف المنظم وقدرته على أن يدخل في شعب كالشعب المصرى مركب
من عناصر غير متجانسة وذلك الشعور المشترك الذى لا سبيل للوطنية بدونه لا بل
أن عوامل الدين التي كانت تتجلى تدريجياً في إدارته نقول أن مما يدعو إلى الأسف
أن ذلك كله قد تنوّه فيما كانت تردده الألسن عن قدوة نظام الخديوية الإلجبارى
والشدة التي كانت تتجلى في عقوباته والارهاق الذى ظهر أثره في امتيازاته .
ولا ينبغي ألا ننسى بللائمة للشديدة على المرستون إذ لم يكن قد فهم حق الفهم
أهمية حكم محمد على الذى لم يكن في رأيه سوى الرجل الذى تكاد مطامعه
البعيدة أن تثبت قدم الروس في مركز خطير على مختلف اليوموفور .

الفصل الخامس

فكرة إنشاء امبراطورية والطرق البرية

كان بالمرستون على نحو مامربك - هو الذى عزا إلى محمد على فكرة إنشاء (امبراطورية عربية) تضم شمل كافة الاصقاع التى تنطق بالعربية ومثل هذه الرغبة كان بديها أن تجيش فى صدر نائب السلطان فان فتح سوريا بعد أن دانت له الأمور فى مصر والحجاز والسودان لم يترك أمامه ما يستحق الذكر من العقبات فى سبيل تحقيق تلك الرغبة إذ لم يبق لتمام ذلك التوسع الإقليمى إلا أن يحتل الطرق والخليج الفارسى وجنوب بلاد العرب . وبدنيهى أن قطرا من تلك الاقطار لم يكن مغريا من الناحية الاقتصادية اللهم إلا إذا استثنينا مصادم اللؤلؤ فى جزيرة البحرين - فى انها من الناحية العسكرية آجلة بقبائل رحالة أو شبه رحالة لن ترضى بسهولة عن إنشاء حكومة نظامية وخاصة إذا كانت مصحوبة بفرض ضرائب مفررة وسن قانون للخدمة العسكرية الاجبارية . ولكن هذه الاصقاع إذا لم تكن قيمتها كبيرة إلا أن احتلالها كان له من الناحية الأخرى مزايا معينة . لأن احتلال الطرق يجعل أملاك نائب السلطان متاخمة لإيران ثم أنه بواسطة إيران يصبح قريبا من أواسط آسيا . أما احتلال جنوب بلاد العرب فانه يكفل له السيادة على البحر الأحمر من ناحية والخليج الفارسى من الناحية الأخرى ولهما ما لهما من المزايا العسكرية فى جميع الأزمان والعصور بحيث أنه قد يستطيع أن يحظر على العارات البحرية الانجليزية الموجودة فى الشرق المرور فيهما وبالجملة فان ذلك التوسع وأن لم يؤد إلى زيادة موارد محمد على المادية زيادة تذكر قد يضاعف كثيرا من نفوذه السياسى ويزيد هيئته

وكان يعتقد - وبحق - أن جنوبي بلاد العرب لن يمكن أن تثبت طويلا أمام قوة منظمة وأن بغداد على الأكثر لن تبدي مقاومة ما . لأن الحالة العامة في الأقاليم كانت حالة تعاسة ويؤس لا نظير لها . وقد كتب الكولونيل تيلور وكيل شركة الهند الشرقية بهذه المناسبة يقول : ان الأهالي من قرط يؤسهم يتطلعون إلى ابراهيم (١) أما تجار بغداد فانهم لا يرون حدا لاطماع الحكومة الزكية وميلها إلى السلب والنهب الا تخوفها من وصول الجنود من الهند وقد استهجوا قرار بالمرستون بمنع ضم اقليمهم إلى ما أصبحوا فعلا يسمونه بالخلافة المصرية ، (٢) .

وفي الواقع لو استطاع محمد علي أن ينادى باستقلاله لأحياء الخلافة المصرية من جديد فانه كان يشرف على إدارة الحجاز وهو المكلف بحمايته ضد الماطامع الخارجية ومهما كان شأن ما حاكه رجال الدين من ضروب الخيث والدهاء حول مركز الخليفة الديني فان الجمهور كان يعتقد أن خلافة السلطان لن يمكن أن تظل طويلا بعد أن أفلتت منه سلطته الاسمية على مكة والمدينة . فالسلطان كما كتب ابراهيم إلى أبيه - لا يمكن أن يذكر اسمه بعد اليوم في خطبة الجمعة أو يشار إليه باعتباره خادم الحرمين (٣) وحتى قبل نشوب الحرب السورية رددت الألسن في مصر أن شريف مكة على وشك أن يذبح . فثبورا بأن من يملك السكبة وينود عنها هو الذي يصح أن يسمى بحق حامى حى الملة المحمدية ، (٤)

-
- (١) تيلور كامبل في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٨ - ٧٨)
(٢) ريبون إلى كامبل في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٨ - ٧٨)
(٣) كتاب الاستاذ صبرى ص ٢٨١ (راجع بوليتي رقم ٣٠٥ في ٧ نوفمبر سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ٣٦٠ - ٧٨)
(٤) باركر إلى كاتنيج في ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٣١٣ - ٧٨)

ثم إلى بجانب الاستيلاء على الحجاز قد كانت لمحمد علي السيطرة على مركز
خطير آخر من مراكز النفوذ في العالم الاسلامي، وهو القاهرة.. لأن مكة وإن
كانت تعتبر مهد الدين الاسلامي من الناحية الروحية - إلا أنها لم تكن
مركزا للثقافة أو العلم الاسلامي فلم يكن فيها مدارس تذكروا ولا مكتبات كبيرة
يلجأ اليها طالب العلم.. بل لم يكن فيها مكان واحد لبيع الكتب أو تجليدها فعم
لقد كانت المحاضرات تليق في المسجد الأعظم ولكن لم يكن يلقبها أحد من
علماء الاسلام.. الأعلام... هذا فضلا عن أن القليلين الذين حضروا الاستماع
لم يخرجوا عن كونهم شردمة من جهلاء الهنود والمالاي والعبيد (١).

ولكن القاهرة ودمشق كانتا وقتئذ قاعدتي الثقافة الاسلامية وقد كانت
المدينتان في قبضة سحر علي.. وهذا ما جعل له أهمية خاصة في العالم الاسلامي.
فلو أنه استطاع ترقية هاتين المدينتين وجعلهما مركزا للثقافة العربية لا للثقافة
الاسلامية فحسب ولو أنه جعل نفسه محاميا للقضية العربية ضد القضية التركية
- تقولوا أنه فعل ذلك التوصل إلى اتحاد روابط للاتحاد بين البلاد التي
يحكمها أقوى بكثير من روابط الخضوع لسيد مشترك.

ولقد وجه بعضهم إلى محمد علي قوارص اللوم على تهاوله في تحقيق هذه
الفكرة ولكن صاحب ذلك الانتقاد تناسى بعض العوامل الرئيسية في الحالة
العامة كما كانت وقتذاك.. فإن الاسلام كدين من الأديان لم يشجع مطلقا على
ظهور القومية أو العنصرية فإن صفة العاطفة قد أضحت بدلا من أن تقوى
ما بين الأجناس من اختلاف في الثقافة مما كان يمكن أن يتحول يوما ما إلى
خلال وطنية.. وما يلتفت النظر حقا أن الحكام الوطنيين - حتى بعد مرور
قرن تأمل - العتقية الآراء والأفكار الغربية دورها - كانوا يشعرون
بما تقيمه أمامهم تعاليم الدين الاسلامي من العقبات بسبب غاياته العامة التي

لا حصر لها . ولنت الأمر وقف عند هذا الحد . فلم تكن بين الأمم العربية
إذ ذاك روابط مشتركة . عدا رابطة اللغة ورابطة الخضوع لسيد واحد .
فالسوري والمصري والعربي المنتقل والفلاح والعلماء والكافة كل أولئك كانوا
منقسمين فيما بينهم بسبب العادة والتقاليد أو الآراء المحلية . إلى حد أنهم لم يذكروا
ميلين إلى التسليم برابطة أخرى غير رابطة الدين . وهذا ما جعل محمداً على يظهر
بمظهر المدافع عن الأمة الإسلامية . بدلاً من الأمة العربية التي لم يمكنه حتى
التفكير فيها . وهذه حقيقة . اقتنع بها إبراهيم فحمد تبيين له أن الخلافات بين
السوريين والمصريين أكبر وأشد من أن تجمع الفريقين في صعيد واحد أو
تجعلهم أمة واحدة .

أما محمد علي فكان يرى أن أهمية البلاد التي تتكلم العربية تنحصر في مزاياها
العسكرية لا فيما يمكن أن تؤدي إليه من احتمالات لم يكن يمكن التفكير فيها
أو تصورهما في عهده .

ففكرة الوطنية العربية لم تتولد وتظهر على المسرح السياسي إلا في أيامنا .
ويرجع الفضل في ظهورها إلى ازدياد النفوذ الغربي وانتشار التعليم . ووجود
الصحافة الشعبية وفوق هذا كله إلى سهولة طرق المواصلات .

فلم تكن فكرته متجهة اذن إلى إنشاء وحدة عربية داخل دائرة الاسلام
بل أن يصبح زعيم الاسلام الاشهر المشار اليه بالبنان وأن ينادى به الناس كامام
لهم . ولكن تحقيق هذه الفكرة كان يقتضي أما خلع السلطان وتمزيق أملاكه
أو قلب الديوان في الاستانة رأساً على عقب . وإحلال نفوذ محمد علي محل
نفوذ خسرو باشا . أما موقفه . فانه كان دائماً غليظاً وقد أصبح الآن أشد
غموضاً وخاصة بعد انتهاء الحرب السورية التي أسفرت عن انتصار إبراهيم
الباهر وقد كتب كامل يصف هذا الموقف على حقيقته فقال : انه تابع للسلطان
من الوجهة القانونية ولكنه مستقل عنه في الواقع . ومع أنه لا يفتأ يعلن أنه
تابع وخاضع للسلطان إلا أن توكيدات هذه . أقنعتني أنه لا يرغب أن يعتقد غير

ذلك عنه (١) ، ولقد طالما عززت الصحف الفرنسية والتصريحات الرسمية الفرنسية الأمل في نفسه بأنه لو أعلن الاستقلال لقبول ذلك الاعلان بكثير من العطف والتأييد ، وكان يذمه إلى السير في ذلك الطريق نفسه ما كان يظهره السلطان ووزراؤه حياله من سوء النية الظاهرة - وهو أمر كان طبيعياً - وبهذه المناسبة كتب كامبل بعد ذلك بأسبوع فقال : ان ما بدا من ناحية الباب العالي أخيراً من التهديدات المضحكة بالمظاهرات سوف يقوى عزيمة محمد علي في رغبته الحصول على الاستقلال وتحقيق الغاية التي لا شك في أنه يعمل لها . إلا وهي انشاء خلافة عربية . . . وهو شديد الحزن الى نيل السلطة والمجد طبعاً ويختلف عن بقية المسلمين بأنه مدفوع برغبة شديدة في تخليد اسمه في صفحات التاريخ . ولا مناص من الاعتراف بأن النجاح كان على الدوام حليفه (٢) ،

وساعد مسلك السلطان في التجائه إلى روسيا على اشتداد احتقار محمد علي واثمنازه من الطريقة التي تدار بها الأمور في الاستانة لأنها ادخلت في دائرة النزاع عاملاً لم يكن يحسب أحد حسابه . ولقد كانت بمثابة طعنة لجائنة لم تفتق له الحيلة وسيلة لدرئها بل كان ذلك المسلك أحد الأساليب القوية التي تجعله يشن الغارة على رجال الاستانة علناً وألاً يتورع عن تقديم وتوجيه أشد عبارات النقد إليهم وحسبك أن دعوة روسيا الى مساعدة الباب العالي رجحت عواطف المسلمين رجة عنيفة وكادت تشق وحدتهم . وفي الحق انها نفرت الناس جميعاً بحيث أن الغازي الذي وصل أخيراً إلى القاهرة - والذي كان تعيينه في منصبه من الآثار البارزة الدالة على سيادة تركيا على مصر - صرح بأن مهمته تقضى باصلاح الأمور مع الباشا لا عادة المياه إلى مجاريها وأنه واثق من أن كثيرين من أصحاب الرأي في الاستانة ينظرون الى محمد علي باعتباره

(١) كامبل في ١٦ اغسطس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

(٢) كامبل الى بولسطن في ٢١ اغسطس ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٧ - ٧٨)

أكبر دعامة الامبراطورية العثمانية فيما لو نشبت الحرب بينها وبين رومانيا وما (١) فلو أمكن معادلة التحالف المعقود بين تركيا وروسيا بتفاهم بين مصر و إنجلترا لكان في الاستطاعة تحقيق الأحلام التي كانت تجيش في صدر نائب السلطان منذ سنوات عديدة .

ومن ثم قدمت مذكرة ممتعة وعلى جانب عظيم من الأهمية إلى قنصل إنجلترا العام لا بلاغها إلى لندن ، جاء فيها أن أول غاية يرمى نائب السلطان إلى تحقيقها هي اقتلاع نفوذ روسيا من تركيا وأن ينظم جيشا لا تنحصر مهمته في حمل روسيا على احترام استقلال تركيا وحدها بل واستقلال إيران أيضا . أما الغاية التي كان يرمى اليها نائب السلطان من امتلاك سوريا فقد كان باعتبارها النية السابقة ولذلك كان يعلل نفسه بعد معركة قونية أن يحدث انقلابا في نظام الحكم في الاستانة بحيث يتمكن بمساعدة فرنسا وإنجلترا من التعجيل باحباط مآرب روسيا ، ثم استطردت المذكرة بان الباشا سوف يكون لديه قريبا جيش قوى يبلغ ١٥٠٠٠٠ كامل العدد والعدد وعلى قدم الاستعداد للتعاون مع إنجلترا في المهمة المحيطة مهمة تخليص تركيا وإيران من اليزير الروسي . ثم انتهى الباشا بتوجيه خطابه إلى ما عرف عن الإنجليز من شيم العدالة وحب الانصاف إذ كان يصح له في الوقت نفسه أن يشادى باستقلال مصر وهو ما عول على فعله فيما لو استمرت عداوة الباب العالي له (٢)

وكان معتمدو إنجلترا في الشرق ، يالين في ذلك الوقت للموافقة على تلك الاقتراحات واليك ما كتبه بونسيني إلى كامبل في سنة ١٨٣٣ إذ قال : إذا كانت روسيا مدفوعة بعوامل الأثرة والأناية فالمرجو أن تكون قوة محمد علي في

(١) كامبل في ٢٥ يونيو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٧ - ٧٨) .

(٢) : بوغومس بك الى كامبل في ٣ - سبتمبر سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

الجهة التي تقضى مصلحته باستخدامها فيها أى فى أن يطرد من آسيا ومن كافة
الأراضى التركية تلك الدولة التى إذا سمح لها بفرس جذورها لممكنة قبل
مرور وقت طويل من شل مجهودات شعبه المصرى والعربى الجديد (١)، بل
أن كامبل كتب فى العام التالى يقول أن من رأيه ، فيما يتعلق بقصد روسيا ووقف
اعتدائها من ناحية آسيا أن انشاء خلافة عربية برعاية محمد على قد يكون أقوى
سد يمكن إقامته لصد روسيا بل لعل ذلك يكون أضمن من أية مقاومة يمكن
أن يبدىها الباب العالى بل أن محمد على فيما لو اقتضت الظروف ذلك قد يقدم
مساعدة عظيمة لایران (إذا افترضت أنه استولى على بغداد) فيما لو اشتبكت
فى حرب مع روسيا (٢) .

ومن المحتمل أن هذه الآراء انفقت إلى كراهية بالمرستون لسياسة روسيا
والغايات التى ترمى إليها فلقد كان ينظر إليها باعتبارها الدولة الوحيدة التى يرجح
نشوب الحرب بينها وبينها ، ولطالما أبدى ندمه ، مما كانت تبديه من روح
العداء فى مختلف الأنحاء وهى الروح المستمدة من خلق القيصر شخصيا ومن
هيئة الحكيم الدائم فيها وفضلا عن ذلك فقد كان يتلقى فى الوقت نفسه معلومات
من أشخاص ليسوا تحت سلطة محمد على ولا تحت تأثير سحره ، بأن روسيا
تعمل بنشاط على ترسيخ أقدامها فى منطقة الطرق الخطيرة ، وبهذه المناسبة
كتب معتمدنا هناك يقول ، أن روسيا إذا ما وطدت أقدامها فى بغداد فإن
وجود العراق فى مركز وسط وما يجرى فيه من الأنهار الصالحة للبلاحة وما
لديه من الموارد الطبيعية كل هذا يكون بمثابة احسن فرصة للزحف على الهند
فى المستقبل . . . أو على الأقل لترسيخ أقدام الدسائس ومواصلتها وهى أشد
خطر من الحرب نفسها (٣) ،

(١) تومسينى الى كامبل فى ٢٤ مايو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كامبل الى بولسينى فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٦ - ٧٨)

(٣) بالمرستون الى كامبل فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (بتلور جزء ثان ص ١٧٦)

أفليس في الاستطاعة أن يؤدي الخوف الى دسائس الروس وزحفهم عن طريق ايران الى الهند الى تحقيق ما كان يرجوه نائب السلطان من اعتراف الانجليز ومساعدتهم إياه بعد أن غاب في تحقيقها (أولا) الجلاء عن المورة و (ثانيا) التلويح بعقد معاهدة مع فرنسا.. ألم تسع الحكومة الانجليزية في الهند الى عقد محالفة بين السيخ والافغان وايران عند ما خيف من زحف نابليون على الهند بالطرق البرية .

بيد أن هذه الاعترافات أغفلت اغفالا تاما مركز بريطانيا العظمى وشخصية وزير خارجيتها وخلاف ذلك أنها كانت الى ذلك الحين عالمة أو على الأصح معتبرة بأسها ومسؤوليتها . لأنها لم تخسر في خلال الأجيال الخمسة الماضية إلا حربا واحدة وحتى في هذه المرة الواحدة لم يضعف من بأسها ويفت في عضدها إلا عليها أنها إنما تقاقل شطرا من أسرتها أما الحرب الأخيرة التي اشتبكت فلم تكن فقط أشد الحروب هولا بل انها خرجت منها وهي أشد تيبها بانتصارها فيها في أى حرب سابقة .

فهل كان يحتمل إذن أن تغير القاعدة التي قامت عليها سياستها في أوروبا منذ أجيال عديدة لتبتاع بدلا منها محالفة ضد عدو محتمل لم يعرف في تاريخه أنه انتصر في حرب ما إلا ضد الأتراك أو الإيرانيين .. ثم ان بالمرستون لم يكن بالرجل الذي يحاول سد النقص بعقد محالفة أجنبية ليستغنى بها عن تنمية قوة بلاده واستثمار مواردها .. فاذا كان ثمت ما يستحق عليه المؤاخذه فهو عدم سعة احتياله وليس خور العزيمة أو قلة الشجاعة . ولذا فقد اعترم الوقوف في طريق تقدم روسيا بغير الوسائل التي كان يقترحها محمد علي . ولذلك أرسل ردا قاطعا من شأنه أن يقفل الباب في وجه كل رجاء . فلقد كلف كامبل بأن يبلغ محمد علي أسفه ودهشته لتلك الاقتراحات التي تتعارض مع توكيداته السابقة فضلا عن كونها تتنافى مع شرف الحكومة البريطانية وتعهداتها . فحمد علي في الواقع برغب في أن يقره بريطانيا العظمى على اعتدائه على السلطان أو أن

توافق على مجارلته التخلص من ولائه لجلالته والمباداة بنفسه حاكما مستقلا على البلاد التي يديرها الآن باسم مولاه السلطان . فكيف لنا أن نسمح بحدوث مثل هذه الفتنة وهذا الاعتداء المباشر على حقوق ملك متوج تربطه محالفة بملكنا (١) .

وليس من شك في أن هذه اللهجة كانت تنم عن عنصر السخف بل والبهتان فان بالمرستون كان يكتب عن موقف محمد علي أزاء السلطان كما لو كانت علاقة ذلك السلطان المجرد من السلطة بوزرائه شبيهة بالعلاقات المألوفة في الغرب . وقد عالج وزير الخارجية الموضوع كما كان يتوقع أن تنظر الولايات المتحدة إلى ما يقدمه حاكم كندا العام من اقتراحات من هذا القبيل أو كما كانت تقابل فرنسا اقتراحات كهذه من حاكم الهند العام .

إذ لا ريب أن مجرد قبولها بل وحتى تشجيعها لا يمكن تسويغه الا بوجود حالة ينتظر معها نشوب الحرب فعلا هذا في حين أن الوزير الذي تسمع له نفسه بطلب المعونة الأجنبية ضد ملكه لا يمكن أن يكون إلا متلبسا بأسوأ أنواع الخيانة العظمى .

على أن هذه الآراء كانت على ما يظهر تعتبر كقضية مسلية لا وجود لها بالمرّة ذلك لأن حاكم كندا العام يستطيع أن ينال قريباتين وهو يعلم أن نجاح ادارته لا يمكن أن يرضه إلى حقد ملكه أو إلى الرغبة في الانتقام منه كما أن حاكم الهند العام يستطيع أن يطمئن إلى أن رئيس الوزراء لن يعمل على تلويث سمعته وإرساله إلى المشقة . والنتيجة أن الآراء السارية في الغرب كانت تطبق بلا حساب على الشرق مع أنها لم تكن مهيأة على وجهها الصحيح بل ومجهولة تماما .

على أن التسليم بهذا لا ينقص من هوقف بالمرستون لأن تركيا قد أصبحت جزءا من نظام الدول في أوروبا فالمحالفة التي تعقد معها نفس الالتزامات التي

(١) رسالة بالمرستون إلى كامبل في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٤-٧٨)

للمعاهدات التي تعقد بين الدول الأخرى : وهي التزامات لا يمكن والحق يقال الاضطلاع بها بسبب الفوضى السائدة في شؤونها الداخلية . كل هذا لم يكن ليحاذى فيه أحد وفي هذه الحالة التي الاسترشاد بالمبدأ السياسي نما يعززه من الاعتبارات السياسية وليس من ريب في انه لم يكن شئت ما يحول دون الغاء ما بيننا وبين السلطان من التحالف القديم وأن تؤيد بعد ذلك محمد علي في مشروعاته ضد الامبراطورية العثمانية والخلافة التركية . ولكن فن السياسة الخارجية يتضمن بين ما يتضمنه خدمة المصالح الوطنية في داخل الحدود التي يفرضها مراعاة المبدأ السياسي ولا سبيل إلى انكار أن هذا الأخير كان يصبح في خبر كان باقرارنا إلى مصر في مشروعاته - ولو سرا - كما أن الأول كان يصبح في خطر باتفاقنا مع محمد علي . إذ لا ريب في أن سحب مؤازرتنا للسلطان كان يترتب عليها مناداة الدول إلى انقسام امبراطوريتها وهو احتمال لم يكن يسعنا أن ننظر اليه بعين الارتياح لأننا لم نكن نستفيد من تحول الأذرياتيك إلى بحيرة نيساوية أو الأستانة إلى ميناء روسية . فإذا عني أن تكون الفائدة التي يقدمها محمد علي والتي يمكن أن تعوضنا عن قلب القارة الأوربية رأساً على عقب . إذا ما الذي يحملنا على التبرع بمساعدة حاكم مصر بأن ينسط سلطانه عن طريق الفتح العسكري إلى بقاع جديدة لا يستطيع أن يزعم أن لديه شبه حق في الاستيلاء عليها . . . فلهذه الاعتبارات جميعاً نشأت سياسة ترمي إلى الاحتفاظ بسلطة محمد علي في البقاع الواقعة فعلاً تحت سلطانه مع إقامة للعراقيل في سبيل توسيع ذلك السلطان . ولذلك آثر بالمرستون وبحق أن بقوى مركزنا حول الطرق البرية الجديدة المؤدية إلى الهند على إنشاء دولة جديدة قد تتضمن أينا في يوم ما في حرب محتملة مع روسيا .

ولكن الطريقين البريتين الممكنتين إلى الهند هما طريق القزاق وطريق السويس - لم تخرج إحدهما بعمل من أعمالنا من تحت سيطرة إحدى السلطات السياسية . فظهر محمد علي على المسرح السياسي في مصر وقد مكينه من بوضع يده

على طريق السويس بينما كان وادى الفرات ما يزال تحت سيطرة السلطان ولو أنها سيطرة اسمية واحسب أنه كان يكون منتهى الحق لو أننا عملنا بلا باعث سياسى أو أدبى - على وضع هاتين الطريقين تحت سيطرة محمد على فى الوقت الذى بدا يظهر فيه ما لحما من أهمية سياسية كبيرة (١) .

ومن أهم العوامل التى زادت فى أهميتها استعمال البخار فى الملاحة فظالما كانت طريق البحر الأحمر معطلة لمدة أشهر من كل سنة بسبب الرياح الموسمية وظالما كانت طريق الفرات متعذرة لا يمكن اجتيازها إلا بسحب السفن وهى عملية مضنية فإن هاتين الطريقين إلى الشرق - برغم ما لحما من الأهمية العسكرية لم يكن يمكن أن تضارعا الطريق البحرية الطويلة حول رأس الرجاء الصالح . على أنه قبل أن تضع الحرب مع نابليون أوزارها بدأ استعمال اللشبات البخارية فى الأنهر والثرع الانجليزية . وبعد سنوات قليلة بدأ استخدامها فى عبور خليج المانش . ولم يحل عام ١٨٢٠ حتى كان الناس يتوقعون استخدام البواخر فى طرق المحيطات الكبرى . ولكن التقدم كان بطيئا هنا : ذلك لأن الآلات البخارية التى زودت بها أول باخرة لعبور الاوقيانوس كانت ضعيفة ومتلفة بمعنى أنها استهلكت مقدارا هائلا من وقود الفحم وهذا ما جعلها لا تجرؤ على الابتعاد عن السواحل لتأخذ حاجتها من الوقود أما (طنبوشة الطارة) الكريهة المنظر فقد كانت عرضة لأن تقطعها الأمواج فى عرض البحر من أساسها . هذا إلى أن الآلات نفسها كانت توقف أكثر من مرة لتظليفيها واصلاحها . فلهذه الأسباب كان استعمال السفن فى هذه الأمور قاصرا على الجهات التى توجد بها سلسلة من الموانئ كالمانش والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسى .

وسرعان ما أدركت الأهمية هذه الاحتمالات . و احتتمع تجار

(١) . بالمرستون إلى كامبل فى ٢١ مارس سنة ١٨٣٣ .

كلكتا في أوائل سنة ١٨٢٣ وشكلوا لجنة لبحث الموضوع فأدى نشاطهم الى الرحلة التي قامت بها السفينة (انتربريز) حول رأس الرجاء الصالح وسبلخت المسافة بين كلكتا ولندن في ١١٣ يوماً نصفها في السفر بالبخار ونصفها في السفر بالشرع . وكان من أثر هذا الاخفاق النفسي أن أدرك الناس مضار السفر الطويل بهذه السفن على حالتها الفطرية وانجحت الأنظار الى الطريق الملازم المختصر طريق السويس والبحر الاحمر .

وكان في طليعة محبذى هذه الفكرة مؤتسقيوارت الفنستون وقد صادف ذلك الوقت الذي شرعت فيه لجنة كلكتا في القيام بمحملتها . ولما خلفه السير جون مالسكولم في منصب حاكم بمباى راح يتحمس في تحييد الفكرة حتى أنه حاول في سنة ١٨٢٩ أن يرسل السفينة (انتربريز) من بمباى الى السويس ثم أمر بإنشاء سفينة جديدة اسمها (هيولندس) وقد استطاعت في سنة ١٨٣٠ أن تقوم بأول رحلة بخارية في حوض البحر الاحمر . ومع أن شركة الهند الشرقية لم يمكن وقتئذ حملها على اتمام المشروع بتخصيص سفن بخارية الى الاسكندرية وبالعكس لمقابلة البريد والمسافرين عند وصولهم الى السويس . فقد جربت السفن في رحلات مختلفة وأخذت السفن التابعة لوزارة البحرية تسافر من مالطة الى الاسكندرية وتشكلت لجنة من الخبراء لوضع تقرير عن مسألة المواصلات البخارية مع الهند بخلافها . وأخذ التجار يستخدمون طريق السويس بكثرة في شئون البريد حتى قبل إنشاء خط منظم (١) ثم ان توماس وجهورن الذي كان حجر الزاوية في الترويج والدعاية اتخذ له مكشافاً في الاسكندرية وشرع بعمل كوكيل لنقل الرسائل البريدية وهذا بالرغم من اصرار شركة الهند الشرقية على عدم الانتفاع بالطريق . وقد وصف لنا اوكلند حاكم الهند العام الحالة في سنة ١٨٣٦ وصفاً حياً فقال في كتابه ليهوس : يتسلم التاجر في (انديا هوس) تحاويله على خزائنا لدفع مقدار معين بعد الاطلاع وذلك

(١) كتاب الطرق البريطانية الى الهند بقلم هوسكنز - الفصل الخامس

بمقتضى مدة السفر التي قررتها المحكمة (أى حول رأس الرجاء الصالح) ينبغي أن يكون بعد التاريخ بأربعة أو خمسة أشهر ثم أنه يرسل هذه التحاويل الى الاسكندرية وهناك يستأجر الشيط واجهوزن قارباً شراعياً ومعه حقائب البريد ويقصد الى (مخا) ويضع هذه الحقائب على ظهر احدى السفن التجارية فتصل الى كالكتا فيما لا يزيد عن شهرين منذ خروجها من انجلترا : وهنا يستلم التجار الخطابات الواردة اليهم وأيضاً تحاويلهم لأن خزانة قد أودع فيها نحو ٢٠ لكخ من الزويات لمكسب التجار ولخسارتنا نحن وهكذا ترى حركة الرسائل الخصوصية في ازدياد مستمر وسيل الصحف يقوى على مر الأيام : أما أنا فبصفتى حاكماً عاماً فأنى أؤثر المواصلات عن طريق رأس الرجاء الصالح من طريق البحر الأحمر بل انى أفضل طريق رأس هورن (فى جنوب أمريكا) عن الطريقين المذكورين ولكن اذا فتحت الطريق المختصرة فلسوف يكون من دواعى العجب بل ومن أسباب التقصص أن يستخدمها كل فريق ماعدا الفريق الذى له فى الهند مصلحة هائلة ، (١)

ولكن كانت هذه الأحوال آخذة فى التلاشى وبسرعة ذلك لان الفرنسيين انشأوا فى سنة ١٨٣٥ خطا للسفر بالبوأخر فيما بين ترشيليا والاسكندرية وهكذا اضطرت شركة الهند الشرقية تحت ضغط لجنة المراقبة أن توصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين للسفر فيما بين بمباى والسويس وبالعكس . ومن ثم أصبح تحسين الطريق طبقاً لتوصيات لجنة الجزاء مضموناً .

ولم تكن هذه هى الطريق الوحيدة الممكنة - فقديمأ كانت البصرة منافسة جديدة لميناء السويس ولما كانت قد ظهرت فائدة البوأخر فى المياه الداخيلة فقد جعل الناس يتسامون طبعاً أليس من الأصوب أن تتصل مياه أورنتس بمياه الفرات فى هذا العصر الذى أصبحت فيه انجلترا مغطاة بشبكة من الترعة وبخاصة وأن مثل ذلك المشروع يكون أقل كلفة من شق قناة فى برزخ السويس

وفي نهاية سنة ١٨٣٠ وأوائل سنة ١٨٣١ شرع بمسح هذه الطريق في وقت واحد « بشيشنى ، من ناحية سوريا وفريق من ضباط الشركة من الهند . على أن الضباط قد حدث ما يعرقل أعمالهم بفعل الأعراب الضاربين على ضفاف الفرات وقد اغتالوا بعضهم فعلا . أما شيشنى فقد تمكن من إتمام المساحة الابتدائية برغم ما قام في سبيله من عقبات جبارة . ثم أرسل مرة أخرى في سنة ١٨٣٤ على رأس بعثة - اصطحبت معها سفينتين بخاريتين من سفن الأنهر ذوات القاع المسطح لاستخدامها في نقل أعضاء البعثة من مياه الفرات الأعلى إلى الخليج الفارسي وقد استصدر فرمان سلطاني بالسماح بالملاحة في الفرات وبعد أن ذلل شيشنى مصاعب جمة تمكن من جمع سفينتيه على النهر المذكور ولكن سرعان ما أغرقت الريح أحداها ووفقت الثانية في الوصول إلى البصرة وبالرغم من أن كبير البعثة كان شديد التفاؤل بما يمكن أن يصل من الاحتمالات بهذه الطريق التي تمكن من مسحها بعد جهود جبارة فإن الناس جميعا كانوا مقتنعين بأنه مهما كانت أهمية هذه الطريق من الناحية السياسية فإن طريق الفرات قد تستطيع منافسة طريق السويس والبحر الأحمر إلى الهند (١) .

على أن البعثة كانت مدفوعة إلى أعمالها بغاية سياسية معينة ذلك أن تلك المنطقة التي يشغلها الفرات أصبحت لها أهمية هائلة بعد التقدم الذي تقدمته روسيا وبعد أن تطورت مشروعات محمد علي وتبينت الغايات التي يرمى إليها لذلك أصبح في طليعة المسائل السياسية المهمة أن تعرف وسائل النقل في تلك المنطقة وهل هي سهلة وإلى أي حد تعتبر هكذا . ويلوح أن روسيا كانت شديدة المعارضة لمحمد علي في إرسال البعثة المذكورة وقد علم بونسيني في الاستانة أن روسيا أبلغت الباب العالي بأن والى مصر على اتم استعداد لوضع كل ما يمكن من المراقيل في سبيل تلك البعثة إذا رغب السلطان ذلك (٢) . ثم

(١) كتاب هوسكيتس المؤلف الذكر الفصل السابع
(٢) بونسيني في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٦ - ٧٨)

أن كامبل كان مقتنعا وهو في الاسكندرية بان قنصل روسيا العام حاول جهده لاستئارة الباشا ضد المشروع (١) وقامت المصاعب الشديدة بسبب العمال والمؤونة . وكانت هذه الاعترافات معقولة لأن الروس لم يكن يروق في نظرهم ترسيخ قدم انجلترا على ضفاف الفرات في حين أن محمد على كان يخشى أن تسكون نيتنا من وراء هذه الأعمال إنشاء قلاع هناك ترمى الى احتلال النهر (٢) .

كما أنه كان شديد الحرص - من الناحية الاقتصادية - على تحسين طريق البحر الأحمر أولى من طريق الخليج الفارسي . ولعله كان يؤمل أن تؤدي معارضته في مشروع يعلم أنه يهم الانجليز إلى تساهلهم معه في مسألة الاستقلال .

لهذا بينما كان يعمل ابراهيم خفية في سوريا كل ما يمكنه عمله لعرقلة تقدم شينشي فان محمد على ظل يرفض بدوره إرسال أوامر معينة إلى ابنه إلا بطلب صريح من السلطان (٣) .

وهذا ما أثار حفيظة بالمرستون ودفعه إلى تحرير خطابين بنخمة جافة قال في ثانيهما : أن حكومة جلالة الملك مصممة على ألا يفشل المشروع . . . بسبب عراقيل نقيمتها سوء النية أمامه في جبهة من الجبهات (٤) .

وهكذا بينما كان محمد على يعمل على عرقلة مساعي بريطانيا لاختبار مبلغ صلاحية انهار العراق للملاحة كانت وزارة الخارجية البريطانية تنظر بعين يقظى إلى أملاك السلطان الباقية حتى لا يعتدى أحد عليها فلقد أراد محمد على

(١) كامبل في ٣٠ يولي سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كتاب الاستاذ صبرى سر ٢٩٩

(٣) كامبل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٤) كامبل في يولي سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

مثلا أن يضم منطقة أورفه الى أملاكه في سوريا مستندا في طلبه هذا الى أن المنطقة المذكورة لم يكن يحتلها الأتراك وأنها في حالة فوضى وتحت سلطة قطاع الطريق وأن سكانها كثيرا ما يغيرون على الجهات الواقعة حول حلب وأنه لا يتردد في دفع الأتاوة عنها وأنها كانت من قديم الزمن جزءا لا يتجزأ من ولاية حلب (١) على أن ذلك لم يفده شيئا بل اضطر الى الانسحاب من المنطقة المذكورة . وفي سنة ١٨٣٥ احتل جهة الدبر ، الواقعة على الفرات وكان يرى بذلك بلا ريب الى مراقبة بعثة شيسني مراقبة فعلية . وكانت حجته في ذلك الاحتلال أن القبائل الرحالة في تلك الجهات ألقت الغارة على أراضيهم (٢) وقد صدر اليه تحذير حازم بالألا يحاول الاقتراب من ولاية بغداد . ومهما كانت نيات الباشا فان مدينتي بغداد والبصرة كانتا تعتبران في نظر الانجليز بأن لها أهمية خاصة . وقد صادف احتلال الدبر نشاط الأعمال العسكرية في جنوبي بلاد العرب واحتمال امتدادها الى الخليج الفارسي ولهذا باذر بالمرستون الى الكتابة لكامل بأن بريطانيا العظمى سوف تعتبر أن لمصلحتها ماسا مباشرا بحيلولتها دون زعزعة هيبة السلطان في بغداد أو العبث بها ، ثم استطرد فكتب فيما يختص بأية حركة عسكرية موجهة الى بغداد فقال : قل للباشا صراحة ان بريطانيا العظمى لا يسعها الوقوف مكتوفة اليدين ازاء تنفيذ مثال هذه المآرب ، (٣) .

وليس من شك في أن هذه العبارات لم تكن مجرد بيان وجهة نظر بريطانيا كلا إذ مهما يكن نتيجة بعثة شيسني في نهر الفرات ومهما تكن النتيجة التي تترتب على تحسين طريق السويس فليس من شك في أن البحر الاحمر والخليج الفارسي كانا بمثابة طريقين مباشرين الى الهند ولذا صممت بريطانيا العظمى

(١) كامبل في ١٩ اغسطس و ١٧ اكتوبر ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ و ٢٤٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٢١ ديسمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٣) كامبل في ٢٣ و ٢٥ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

على السهر على حمايتهما بالقوات البريطانية .

أما الحوادث التي أدت الى احتكاك المصالح بين بريطانيا ومصر وتوسيع
الهوة بين الفريقين فقد نشأت عن الفتنة التي وقعت بين جنود محمد علي المرابطة
في بلاد العرب . فان الحرب السورية كانت قد أهكت مالية محمد علي واستنفدت
موارده وتأخر على ذلك دفع مرتبات الجنود في بلاد العرب مما دفع ضابطين
من الضباط الألبانيين إلى اعلان تذرهما .

وكان الباشا قد كتب في سنة ١٨٣٢ الى حاكم الحجاز يبلغه أنه أرسل إليه
٥٠٠٠ كيس لتمدية ثائرة الجنود ولكن لا بد له من حمل الضابطين المذكورين
على العودة الى مصر أو القبض عليهما وإرسالهما الى القاهرة مكبلين بالحديد (١)
ولكن لا أكياس الذنب ولا القبض على الضابطين أدى الى النتيجة المرجوة
بل سرعان ما رفع الجنود راية العصيان وأخذ زعماءهم يتحدون حاكم الحجاز
ومن ثم أرسل اليهم محمد علي أحد أصدقائهم الأقدمين لاعادة النظام ولكنه
اضطر الى الفرار الى القاهرة متسربلا بثياب الخزي والعار . أما النقود التي
أرسلت لا بتياع البن لحساب الباشا فقد استولى عليها القواد وتقاسموها بينهم (٢)
وفي جلاء وضع الثوار أيديهم على الممتلكات العامة كما استولوا على سفن
الأفراد وسفن الباشا (٣) وفي أواخر سنة ١٨٣٢ كان الثوار قد رسخت أقدامهم
في بلاد اليمن (٤) واتخذوا محمداً قاعدة لأعمالهم . وهناك جعلوا يغشون أشد
عبث بتجارة سورات (٥) ولم يكن يمكن القيام بعمل منتج في تلك الظروف
ولكن محمد علي أخطر كامبل في منتصف عام ١٨٣٣ بأن في نيته ارسال تجريدة

(١) كتاب محمد علي الى حسن اغا في ٧ رمضان سنة ١٢٤٧ (مخطوطات غابدين)

(٢) ماركر في ٢١ يولييه سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٣) باركر في ١٠ ديسمبر ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٦ ابريل (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٥) كامبل في ٢٧ اكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨)

لاخضاع بنخا، (١) وهو مشروع كانت شركة الهند الشرقية تجبذه من صميم قلبها (٢).

وفي نهاية العام تحركت التجريدة وهي مزودة بالأموال لرشوة القبائل العربية المخالفة للثوار (٣) وأخيرا كملت هذه المحاولات بالنجاح فان مشايخ القبائل سرعان ما انتقلوا من معسكرات الثوار إلى المعسكر المصري بما عرف عنهم من الاستعداد للانتقال من جانب إلى آخر بمجرد التلويح لهم بالمال. ومن ثم لم يسع الضابط المتمرد الباقي على قيد الحياة الا الفرار لأحد البوارج التابعة لشركة الهند الشرقية بينا وقع ١٦ من كبار معاونيه في الأسير وصدرت الأوامر باطاحة رؤوسهم (٤).

أما رؤساء العشائر فان كانوا قد أبدوا ميلا الى أخذ مال المصريين مقابل الانقلاب ضد الجنود الثائرين الا انهم كانوا غير راغبين في ترك الحبل لمحمد على على الغنارب لينعم بإدارة البلاد الواقعة فيما وراء مينائى الحديد وبنخا الواقعين فى جنوب البحر الأحمر ولذا نشبت حرب طويلة الأمد بين ضباط محمد على وشيوخ القبائل فى العسير واليمن. على أن الضباط لم يربحوا من هذه الحرب فائدة ثابتة تذكر فى حين أن الحرب شلت حركة التجارة. وحتى لغاية سنة ١٨٣٨ كان كامبل ما يزال يلع على نائب السلطان ويبين له خططل السعى لكبح جماح قبائل العسير واخضاعهم بدلا من الأكتفاء باحتلال الموانئ وتشجيع شتى القبائل فى الداخل على احضار حاصلاتهم لبيعها فى الموانئ المذكورة (٥).

(١) كامبل فى ١١ يونية سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كتاب شركة الهند الشرقية الى لجنة المراقبة فى ٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة

الخارجية ٤٨ - ٩٧)

(٣) كامبل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٨ - ٧٨)

(٤) كامبل فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٥) كامبل فى ٢٠ مارس سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

على أن هذه الأعمال العسكرية انما كانت أهميتها بالنسبة لبريطانيا العظمى لأنها قربت الجنود المصريين من عدن وفي الواقع لم يكن يظن بعد اخفاقهم في احراز أى نجاح يذكر لغاية سنة ١٨٣٨. أن هناك أملا في أن يسيطروا سيطرتهم على شواطئ البحر الأحمر الجنوبية. ولكن محمد علي ما لبث أن أحرز فجأة في خلال العام المذكور انتصارين باهرين. وفي اليوم الخامس من شهر ابريل حاول أحمد باشا أن يطيح رؤوس ٥٠٠ من رجال قبائل عسير وأن يأسر ١٠٠٠ رجل منهم (١) ووصل في الشهر التالي إلى جهة عنيزة القائد خورشيد باشا الذي كان قد قصد بلاد الوهابيين وتقع عنيزة في منتصف خط مستقيم يمتد من مكة إلى البصرة وكانت عنيزة عامرة بالتجار ويقصدها التجار من بغداد ودمشق ولذا كان يحتمل اتخاذها قاعدة صالحة لمواصلة زحف الجيش في المستقبل وبعد قليل من التردد قصد شيخ القبيلة ومعه وجهاء قومه إلى معسكر خورشيد وقدموا طاعتهم ولكن وقع حادث دفع الفريقين إلى تحكيم الحسام فورا. ذلك أن أحد الجنود الأتراك أفرغ مسدسه في صدر أحد الأعراب في خلاف شخصي نشب بينهما وفي الشجار الذي نشب بسبب ذلك الحادث رزق الجمهور الساخط ذلك الجندي أربا وقد مات من الفريقين نحو اثني عشرة شخصا هذا عدا أن الجنود قد طردوا إلى خارج المدينة واغلقت الأبواب في وجوههم وهنا لم يجد خورشيد مناصا من إطلاق قنابله على المدينة مدة ثمان وأربعين ساعة قبل أن يتمكن من اخضاعها (٢) وتلا هذا مواصلة الزحف في العام التالي حتى وصل إلى شواطئ الخليج الفارسي : وفي أوائل سنة ١٨٣٩ أشار مبعثدو بريطانيا في الخليج إلى خضوع جبهة الحصا والقطيف وكذا الاراضي الواقعة على طول الشاطئ الغربي وتوقعوا أن يصر الحسام

(١) كمايل في ١٠ يونية سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٢) كمايل في ٣ يوليو سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

الذى عينه محمد على في نجد على تحصيل الانارة ، التي اعتادت جزيرة البحرين أن تدفعها (١) .

أما خورشيد فقد كتب إلى المقيم الانجليزى في الخليج بيلغه اعتزامه احتلال جزيرة البحرين ولو اقتضى الامر استعمال القوة (٢) ولم يتورع الضابط الذى كان يقود الجنود المصريين عند دنوه من القطيف عن استعمال طهجة جافة في مخاطبته للاميرال البريطانى الذى كان يزور الخليج وقوله له أنه ذاهب لاختضاع البصرة وبغداد هذا بينما قد عزى إلى خورشيد نفسه أنه قال أنه ينتظر وصول المدد من المدينة ليزحف بكامل جيشه (٣) .

على أن هذا النشاط فضلا عن منافاته للحكمة فقد جاء في غير الوقت الملائم وحسبك أنه انطوى على النعيق في غير حاجة في منطقة لبريطانيا فيها نفوذ عظيم . فلقد كان شيخ البحرين أحد زعماء العرب المسلمين في الخليج الفارسى (على حد التعبير الغربى الذى كان يستعمله قلم الشؤون الهندية في السياسة) وأنه قد وقع المعاهدة العامة في سنة ١٨٢٠ ولذا رأت حكومة الهند وبحق أن تصد ذلك الاعتداء الموجه إلى موقعنا وذلك باصدار الأوامر باستعمال طهجة خشنة حازمة ردا على خورشيد وقومه على أن تشفع تلك اللهجة بارسال الامدادات وأن تطلب الى مشايخ القبائل أن يقدموا معوتهم الودية لصدد مطالب مصر (٤) .

ولقد حاول محمد على أن يسوغ نشاطه هذا بأنه لم يزد من ورائه إلا صدد الروهابين وحماية الحرمين والحصول على الابل (٥) وأن الاشاعات التي تروج

-
- (١) كامبل في ١٦ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨)
 - (٢) مرفقات مرسلة الى كامبل في ١٨ مايو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)
 - (٣) كتاب ميللاند الى وزارة الحرب في ٧ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة البحرية ٢١٩ - ١)
 - (٤) الهند الى بمباى سرى في أول أغسطس سنة ١٨٣٩ (وزارة البحرية ٢٢٠ - ١)
 - (٥) كامبل بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨)

ضده في الاستانة وبغداد تتعمد أن تعزو إليه نيات عدائية (١) الخ . . ولكن هذه المحاولات تجردت حتى من صفة مشابهة للحقيقة .

وأما نشاط محمد علي فقد جاء في غير الوقت الملائم فلأنه وقع في وقت وقوع حوادث أخرى يؤسف لها وكان من نتيجتها جميعا أنها أظهرت - إن خطأ أو صوابا - أن المسألة « مرتبة ومطبوعة » ، ففي سنة ١٨٣٥ كان في نية شاه العجم إرسال مندوب الى القاهرة وفي سنة ١٨٣٨ ذهب أحد أعضاء البعثة الإيرانية في الاستانة لزيارة محمد علي (٢) ثم أشيع في اليوم التالي أن الشاه ينوي إرسال ٥٠ شابا إيرانيا الى القاهرة للالتحاق بمدارسها (٣) وفي أوائل سنة ١٨٤٠ وصل مندوب خاص من العجم يحمل معه بعض الهدايا الثمينة (٤) ومن يدري أن هذه الروحات والجينات تكون قد جاءت عفوا بدون قصد معين ولكنها وقعت في وقت كان لروسيا نفوذ كبير في البلاط الإيراني وفي الوقت الذي ذهبت فيه سدى كافة محاولات المندوب الانجليزي وانتقاداته للشاه لجملة على العدول عن محاصرة مدينة « هيرات » ، في الوقت الذي قامت فيه حملة من بمباي سنة ١٨٣٨ لاحتلال جزيرة « كرك » ، التي تملكها إيران في الخليج الفارسي . .

وحفلت إذ ذاك سوق الاشاعات بما راج فيها من الخرافات الغريبة وتصادف أن هبط الاسكندرية فيما بين سنتي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ رجلان من الاستانة يدعى أحدهما محمود والآخر حسين لم يكن ثمة ما يدعو الى الارتياب لافي وصفيهما ولا في نواياهما . وقد قيل أنهما من جماعة المخاطرين ولكنهما شخصا قبل ذلك الى زيارة روسيا في ثوب مندوبين من قبل بلاط دلهي . وقد

(١) كمايل في ١٢ يولية ١٨٣٩ « وزارة الخارجية - ٣٧٤ - ٧٨ »

(٢) هودجز في ١٢ فبراير ١٨٤٠ » » ٤٠٤-٨٨

(٣) كمايل في ١٩ مارس ١٨٣٨ » » ٣٤٣-٨٨

(٤) هودجز في ٦ فبراير ١٨٤٠ » » ٤٠٤-٧٨

وقعت أعين الناس على محمود في القاهرة وفي الاسكندرية ثم انتفى بخفاة ، أما حسين فقد وصل إلى مصر بعد زميله بعدة أشهر وكان مضطرباً بالطاعون ولذلك طالب إلى وكيل القنصل الانجليزي الذي استعاد عليه الشديداً لمقارعة بنت الجان بسبب إلمامه باللغتين التركية والعربية طالب اليه أن يعنى بأمتعة حسين لأنه يحمل بين ظلماتها ٥٠ كيس من النقود وما كاد وكيل القنصل يسمع اللهجة الهندية في كلام حسين حتى ذكر أنه قابل زميله محمود عند اجتيازه الاراضي المصرية واعترف حسين بأن ذلك هو الواقع ولكنه كان مريضاً بحيث لا يستطيع مواصلة الحديث .

وفي اليوم التالي أصابته حمى جعلته يهذى إلى أن أدر كته منيته ومن ثم أخذت الأوراق الخاصة به من المستشفى فاذا بها مجموعة خطابات باللغة الفرنسية من الصدر الأعظم إلى بعض الزعماء الهنود ومعها خطابات باللغة التركية يقدمه فيها الصدر الأعظم إلى محمد علي (١) .

فلم يكن ثمة مناص من أن يحيط هذا الجو السياسي المكفهر بزخف محمد علي في اتجاه الخليج الفارسي بجو من الشكوك ولذا صدرت التعليمات إلى الأميرال المرباط في المحطة التابعة لشركة الهند الشرقية بأن يذهب إلى زيارة الخليج وهناك يبذل كل ما في وسعه للإحولة دون وقوع أى اعتداء على جزيرة البحرين وإن كان أوكلت قد عارض في أن يحرك أصبعاً في الموضوع ما لم تصله تعليمات ضريحة في اتباع خطة حازمة .

وكانت لندن قد عقدت نيتها على اتباع خطة الحزم فلقد صدرت إلى بونسي في الامتانة للتعليمات بأن يستفهم هل تمت فتوحات محمد علي بإرادة

(١) بونسي إلى كابل في ٣١ مارس ١٨٣٦ . وكذلك رسالة كابل في ١٨ يناير

سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الباب العالى (١) وصدرت الأوامر فى الوقت نفسه الى كامبل فى الاسكندرية بأن يبلغ نائب السلطان بأن التعليمات أرسلت الى الاميرال ميتلند بأن يحول دون احتلال البحرين ولو اقتضى الأمر استعمال القوة (٢) وكان كامبل قبل أن تصله هذه التعليمات قد أصر بناء على تعليمات سابقة وعلى الأنباء الواردة من الهند على إرسال أوامر صريحة الى خورشيد بأن يدع جزيرة البحرين وشأنها (٣). واتفق أن نشاط محمد على فى جهة اليمن أدى إلى ما يشبه هذه الحالة عند مدخل البحر الاحمر فان انتصاره على قبائل عسير فى سنة ١٨٣٨ جعله صاحب الأمر والنهى مؤقتا فى جهات بلاد العرب التى كانت تسمى من قبيل النهم و بلاد الرخاء، وكان محمد على مبالا الى اعتبار حاكم عدن مجرد تابع خاضع لإمام صنعاء الذى أرغم حين قبل الدخول فى طاعة السلطان (٤) كما أنه ادعى من ناحية أخرى أنه يضع يده عليها لأنها كانت من قبل جزءا من الامبراطورية العثمانية (٥).

وبالطبع لم يكن من المستطاع النظر إلى هذه الدعاوى وأهالها بعين جدية نعم لقد حاول إمام صنعاء بلاربيب من آن لآخر أن يبنسط نفوذه على عدن واسكن لم يكن له فى الواقع نفوذ يضح وصفه بأنه نفوذ حقيقى وثابت فاعتراف الانجليز بأنه كان يتمتع بحقوق السيادة كان يكون إذن ضربا من ضروب الحق والسخر. كذلك قل عن دعوى الأتراك فانها كانت وهمية . نعم لقد احتل الأتراك عدن أيام عظمة امبراطوريتهم إبان القرن السادس عشر والسابع عشر

(١) الى بوسنى فى ١١ مايو ١٨٣٩. (وزارة الخارجية ٣٥٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل فى ١٥ يونيه ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٣) كامبل فى ١٥ يونيه ١٨٣٩. (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

(٤) ارنيديك لباغروس بك فى ٢٢ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٥) كامبل فى ٩ يونيه ١٧٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

فلما لم تسعد حالتها تحت حكمهم تخلوا عنها في سنة ١٦٣٠ باعتبار انها عديمة الفائدة . وشامت الظروف في مناسبات عديدة في السنين القريضة أن يتصل الانجليز اتصالا وديا بسلطان عدن . مثال ذلك أنهم عندما صحت عزيمتهم على سد طريق البحر الأحمر خوفا من زحف نابليون على الهند اجتلوا إلى أن نصير جزيرة بريم ، وهي التي كانت توصف بانها الصخرة القائمة في وسط البحر لا يملكها غير الله العلي القهار والتي لا تدفع اناوة ولا ينتظر أخذ اناوة منها ، فلما تبين لهم ألا سبيل إلى البقاء في تلك الصخرة الجرداء التي هي أشبه بالجحيم وخاصة بعد أن ذهبت سدى كافة مساعيهم في نقر الصخرة جريا وراء الأمل الكاذب وهو العثور على الماء قر رأيهم على الانتقال إلى عدن مؤقتا وهناك كانوا أحسن حالا فلقد خيل اليهم في الواقع أنهم أصبحوا في فردوس بالنسبة لذلك الجحيم الذي كانوا فيه من قبل . وبما زاد في اغتيابهم أن سلطان عدن رحب بمقدمهم وعرض أن يقدم لهم دائما عددا من رجاله للخدمة العسكرية في صفوف الشركة الهندية (١) وفي سنة ١٨٠٢ عقد السير هوم بوبهام فعلا معاهدة مع السلطان وفي سنة ١٨٠٨ أشار اليها فالنشيا بحماس شديد في تقرير له قدمه أثناء رحلته في حوض البحر الأحمر إلى كاتنج فبعد أن أسهب فيما أظهره سلطان عدن من ضروب الصداقة نحو الانجليز استطرد يقول : انها تعتبر جبل طارق الشرق ويمكن في مقابل مبلغ زهيد من المال تحصينها تحصينا منيعا (٢) وعندما ذهب مندوبنا في مخالطة زيارة عدن إذا بها توشك أن تقع في قبضة محمد علي . فلقد وافق السلطان على إبقاء حامية مصرية وسمح بإنشاء حلقة صغيرة على الخليج الشرقي بشرط أن يؤذن له بامتلاك أبواب المدينة وأن

(١) من سبى في ٤ اكتوبر سنة ١٨٩٩

(٢) فالنشيا إلى كاتنج في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ (وزارة الخارجية ١ - ١٠)

يياشر داخلها سلطته العسكرية والمدنية (١). ولما ندرى ما السر الذي جعل محمد علي يحجم عن انتهاز تلك الفرصة وخاصة. وقصطنا العام صولت كان يتوقع انتهازها (٢). لا ريب في أن محمد علي قد اضاع وقتئذ تلك الفرصة الذهبية التي كانت تسكفل له السيطرة التامة على البحر الأحمر كما أنه اضاع فيما بعد - أى في الحرب اليونانية - الفرصة النادرة التي عرضت له طيل حياته للحصول على اعتراف الدول باستقلاله التام ..

ثم استمرت الحال على ذلك المتوال إلى أن بدأ يتحقق مشروع سكة السويس وظهرت الحاجة إلى إيجاد محطات للفحم . وتدل الشواهد على أن الاختيار وقع في بدء الأمر على « سقوطرة » ، ولذا أرسلت حملة لاحتلالها من بمباى في سنى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ولكن ذل الاختبار على انها غير صالحة لهذه الغاية . فان شدة اندفاع المياه نحو الشاطئ جعل النزول إلى البر مستعذرا . ثم أن الجزيرة كانت موبوءة بحمى الماريا ولذا تقرر المدول عنها (٣) وكانت العسكرية في سنة ١٨٢٨ قد اتجهت إلى عدن واتخاذها مستودعا للفحم وذلك بمناسبة أول تجربة لتسيير السفن التجارية من بمباى إلى السويس واسكن الباخرة « هيو لندس » تعذر عليها أكثر من ٣٠ طنا من الفحم يوميا لقلة الأيدي العاملة وهو سبب يبدو غريبا في عين السائح العصري (٤) .

وفي أوائل عام ١٨٩٧ ارتطمت بالشاطئ بالقرب من عدن الباخرة « درايا دولة » وهي من البواخر التابعة لمدارس فكانت الراية الانجليزية تخفق على ساريتها وقد كانت الباخرة تحمل عددا من الحجاج عدا الهمة العظيمة التي

(١) هنتن الى بمباى في ٢٧ مارس سنة ١٨٢٢ (وزارة الهند معمر والبحر الاحمر ٧)

(٢) صولت الى هنتن في ٧ ديسمبر سنة ١٨٢٢ (» » » » » ٧)

(٣) صولت الاسطول الهندي بقلم « لو » الجزء الثاني ص ٧٤ .

(٤) صولت الاسطول الهندي بقلم « لو » الجزء الثاني ص ١٢٥

اعتاد (نواب ارقوط) ارسالها الى مكة سنويا لغرض مقدس .
فالحجاج الذين نجوا من الفرق وقعوا غنيمة باردة في أيدي الأعراب
الذين سلبوهم أمعتهم كما أن أعوان السلطان أنقذوا كل ما يمكن انقاذه من
الباخرة تحت إشراف ابن السلطان نفسه .

وتولى نائب السلطان الرئيس بيع هذه السلع في الأسواق (١).
ولما بعث السير روبرت جرافت حاكم بمباي تقريره المفصل عن هذه
الحوادث لاح له أن يتخذ التدابير المستعجلة . فقد كتب يقترح انشاء مواصلة
بحرية كل شهر مع البحر الاحمر بواسطة البخار لا بتكوين عمارة من البواخر
المسلحة بتحمم معها أن تكون لنا محطة خاصة على شاطئ بلاد العرب كالمحطة
التي لنا في الخليج الفارسي .

أما الاهانة التي لحقت الراية البريطانية بسبب سلوك سلطان عدن فقد
حملتني على القيام بتحقيق كانت نتيجة أنه لم يعد يخامرني أي ريب في وجوب
وضع يدنا على ميناء عدن (٢) .

والأرجح أنه كتب ما كتب تحت تأثير توسع الفتوحات المصرية في اليمن
على أن أؤكد لم يشأ أن يستعجل الحوادث بل أشار بطلب تعويض فإن أداه
سلطان عدن أمكن وقتئذ عقد اتفاق ودي خاص بمستودع الفحم أما إذا لم
يدفع التعويض المطلوب أمكن بعدئذ النظر فيما يجب اتخاذه من الاجراءات (٣) .
وإذ ذاك تقرر ارسال الكابتن هينز من رجال الأسطول الهندي لمباحثة
سلطان عدن في الموضوع وسارت المباحثات بادى الامر بشكل يبعث
على الرضا .

(١) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ من ٤٢

(٢) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ من ٥٤

(٣) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ المجلد ٢٩ من ٥٥

وبعد مباحثات طويلة سلخ فيها السلطان الليل كله مع مستشاريه وراء أبواب مغلقة وكان يخشى أن تسقط (لحج) عاصمة بلاده من زمن قديم في قبضة محمد علي - قرآن يتخلى لشركة الهند الشرقية عن ميناء عدن الآخذة في الانحطاط في مقابل مبلغ معين من الدولارات لا بل وضع خاتمه على وثيقة التنازل عن عدن للانجليز.

وهنا نشأت بعض المصاعب فقد كان ابنه الأكبر معارضا في هذا التنازل ولم يكن هينز في مركز يسمح له بانزال جنوده لاتمام الصفقة (١). فلما أذيعت الأنباء شرع جرافت يضرب على نعمة الضرورة الملحة من جديد (لأن تحصل الحكومة البريطانية في الفرصة الوحيدة حتى تجعل تحقيق هذه الفكرة ممكنة لمدة قرون عديدة على جهة مهمة وضعتها الظروف الغير منتظرة في متناول يدها) (٢).

ولكن حكومة الهند تراهي لها أن المسألة ينبغي أن يبت فيها ولاية الأمور في لندن (٣).

وهكذا أرجى العمل إلى أن وصلت في شهر أغسطس رسائل معينة من اللجنة السرية (٤) وبمقتضاها سمح أوكلند لحكومة بمباي في الشروع في العمل (٥) فأرسل هينز من فوره الى عدن وهو يحمل في جيبه مشروع معاهدة وبصحبه حرس مركب من ثلاثين من سكان بمباي الأجانب وذلك خشية من أن يكر محمد علي على عدن ويستولي عليها بينما كانت الأوامر قد صدرت باعداد قوة عسكرية أكثر عددا وأوفر عددا (٦).

(١) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ ص ٥٦ - ٦١

(٢) » » » » ص ٧٣

(٣) » » » » ص ٧٦

(٤) من اللجنة السرية الى الهند في ٣٠ مايو ١٨٣٨ (وزارة الهند)

(٥) من الهند الى بمباي في ٣ سبتمبر ١٨٣٨

(٦) أوامر الحاكم في ٥ سبتمبر ١٨٣٨

ووصل هينز الى عدن في ٢٤ اكتوبر وهنا لابد أن يلاحظ كل من له أقل إلمام بشؤون الشرق - ان قلة عدد رجاله شجعت ابن السلطان على أن يلح على أبيه ألا يرضخ للاقتراحات الانجليزية . وقد نجحت مساعيه في هذا الصدد . وبعد أن كانت الأوامر صدرت بالتخلي عن البضائع المشروقة من الباخرة (درايا دوله) واختزانها تقرر عدم السماح بنقلها ثم مرت أيام دفع الغرور العرب فيها الى اطلاق النار على السفن الانجليزية . فانسحب هينز الى إحدى الجزر الصغيرة في انتظار وصول الامدادات . وقد وصلت هذه في ١٦ يناير ولم ينقض يومان حتى استولى على المدينة عنوة .

وأما السير تشارلس ملكولم فبعد أن كان قد اقترح بصفته مفتشا عاما لقوة بمباى البحرية الحصول على امتيازات من السلطان . . بدلا من أخذ تصريح بإنشاء مستودع للفحم يظل تحت إدارة احد شيوخ العشائر الطامعين المذبحيين ، فانه أصبح الآن مغتبطا بسير الحوادث حتى أنه كتب يقول ، ان ميناء عدن وخليجها الذى يطل على الجهة الجنوبية فقط يفوقان كل تصوراتى واحسب أنه كان يستحيل الوصول إلى شيء أحسن من هذا بى بكافة مطالبنا . . (١)

وليس من شك فى أن هذا الاحتلال الانجليزى لثغر عدن جاء مخيبا لآمال محمد على بل لعله كان أكثر ايلاما له من اصرارنا على انسحابه من الخليج الفارسى . فلقد قلب ظهرا لبطن كافة مشروعاته التجارية والسياسية فلقد كان المأمول - وان كان ذلك الأمل لم يتحقق - أن تنحول تجارة البن كلها من مخا إلى عدن (٢) وبذا يفقد نائب السلطان امتيازاته قيمته الكبيرة . وقد شكك القائد المصرى من نقص الرسوم الجمركية فى مخا (٣) وبديهي أن الدول الأجنبية

(١) مالكولم الى كولى فى ١٨ يناير سنة ١٨٣٩

(٢) كابل فى ١ نوفمبر سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٨١ - ٧٨)

(٣) كتاب القائد العام فى اليمن الى محمد على فى ١٢ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة خارجية ٣٤٢ - ٧٨)

وخاصة فرنسا وروسيا لم تكن مرتاحة إلى هذا الانقلاب الذي طرأ على عدن لأنه لم يكن ينظر أن يؤدي إلا إلى ترسيخ مركز الانجليز في الشرق وتوطيده . ولما كتب كامبل يقول : انني على يقين بان فرنسا وروسيا قد افهمتا محمد علي ولن تفتأ تفهماته براء خاطئة عن وجهة نظرنا في امتلاك عدن (١) على أن محمد علي مهما كان شعوره الداخلي حيال تقدم النفوذ الانجليزي فانه اجتنب الاحتجاج وقصر نفسه على التكلم برغباته وآماله فعندما نبي اليه أن حكومات ولايات الهند قررت ارجاء العمل إلى أن تصلها تعليمات صريحة من ولاية الأمور في لندن لاحظ محمد علي (بأنه يؤمل أن تقتنع الحكومة الهندية بأن عدن جزء لا يتجزأ من اليمن . . . وأنه يرجو أن لا تشكك حكومة الهند في مبلغ ارياحه إلى إنشاء مستودع للفحم في عدن وحدها بل في كافة ممتلكاته الأخرى (٢) ولعل أقرب عبارة للجهة الاحتجاج الرسمي قوله : أنه مما يتنافى مع المعقول أن نوافق على إرسال تجريدة الى اليمن ثم نأتي بعد ذلك فنستولي على إحدى موانئها (٣) .

ولكن مثل هذه الأقول لم يكن من شأنها تهدئة ثائرة المبرستون فأمسك القلم غاضبا ووضع خطا غليظا تحت الضمير في إشارة محمد علي إلى أملاكه كما لو كان الضمير في نفسه بمثابة خيانة ضد ميول محمد علي صديق بريطانيا الصديق أما فيما يختص بموافقتنا على إرسال تجريدة الى اليمن فقد اجاب بالمرستون صراحة باننا لم نبد معارضة في إرسال محمد علي تجريدة لكبح جماح جنوده الثائرين ولكن التجريدة كانت ارسلت قبل وصول موافقتنا على ارسالها

(١) كامبل في ٢٧ مارس سنة ١٨٣٧ و ١٨ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨ - ٣٧٣)

(٢) كامبل في ٩ يونيو ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٣) كامبل في ١٧ ابريل سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

بمن طویل (۱). ولما استصوب نائب السلطان استماعة الجنود من اليمن تفادياً من وقوع حوادث على الحدود رد عليه وزير الخارجية بأنه لا يرغب في استعمار احتلال الجيش المصري لليمن. بل ما أشد ما يكون اغتباطه على العكس إذا حدث ما يدل صراحة على أن الباشا مهمته بتحسين إدارة الولايات المعبودة إلى حكمه بدلاً من تسخير جهود ذهنه وموارد القطر الذي يحكمه في إرسال تجريدات عسكرية مهمتها شن الغارة على البلدان المجاورة ومناصبها العدوان (۲) وحتى قبل أن يحتل الانجليز عدن فعلاً أنذر بالمرستون محمد علي : بأن كل محاولة عدائية ضد عدن سوف تعتبر بمثابة اعتداء على أملاك انجليزية. وإذا ذاك تعالج على أن لها تلك الصفة .

ومن ذلك الحين فصاعداً وخاصة بعد أن أخذت العلاقات تزداد توتراً بسبب حوادث سوريا ظلت عدن مصدراً للجفاء بين الفريقين . وقد أُنذِر محمد علي بالألا يتعرض لرؤساء العشائر المتناخين للمستعمرة الانجليزية الجديدة (٣) وقد دار على الألسن فيما بعد أن نائب السلطان يحسن صنعا لو أنه عمل باقتراحه فأصدر أمره بالجللاء عن اليمن كلية (٤) ثم راجت الاشاعات بأن الجنود المصريين قد حفزوا رؤساء العشائر لمهاجمة عدن . واسوء الحظ أن فصلنا العام السخيف المجرد من اللياقة وهو الذى خاف كاهل صدق تلك الاشاعات وآمن بها كالكواكبت حقيقة لا ريب فيها (٥) وحتى بعد أن انسحب محمد علي نهائيا من اليمن لم يكف ذلك الفصل العام عن تجريحه ولومه (٦)

فأنت ترى فيما سقناه أمانك من الحوادث التي وقعت فيما بين الحرب السورية الأولى والثانية مبلغ وهن سياسة محمد علي وقوتها وعدم ثباتها في كثير من النواحي . فلقد رأى بمصافة رأيه وبعد نظره أهمية الصداقة البريطانية بالنسبة اليه ويظهر أنه كان يرغب دائماً في ثيل هذه الصداقة فكان لا يفتقر عن السعي لابتكار الوسائل التي تزيد في قيمة تعاونه في أعين الانجليز ولكن يلوح هنا أن الباشا أساء فهم مركزه كما أساء فهم مركز بريطانيا العظمى .

نعم لقد كانت مصالح انجلترا ومصر متشابهة . ثم أن استخدام طريق السويس الى الهند جعل من الأهمية بمكان بالنسبة إلينا أن نظل مصر بعيدة عن الوقوع تحت أية سيطرة أجنبية اللهم الا اذا كانت تحت سيطرة بريطانيا وأن تساعد على توطيد مركز حكومتها وزيادة رخاء سكانها هذا بينما كانت سيطرة بريطانيا البحرية سبباً في جعل انجلترا خير خليف يمكن أن يخالفه قطر لاسيلاً الى مهاجمته إلا من ناحية البحر لهذا كان عقد محالفة بين مصر وانجلترا رأياً صائباً . ولكن من وجهة نظرنا كان يوجد فارق كبير بين محمد علي باشا مصر الساعي لتوطيد دعائم النظام وإقامة سنن العدل ونشر العلوم والمعارف في وادي النيل - وبين محمد علي الذي يسخر شعبه في فتح بلاد العرب وتدوين سوريا ونشر سلطانه وبسط نفوذه شرقاً لغاية البصرة وجنوباً لغاية عدن مهدداً بهذا أعصاب أوروبا بقلب الامبراطورية العثمانية ظهراً لبطن .

ولم يكن هناك ما يمكن أن يقنع بالمرستون - وفي هذا كان وزير خارجية بريطانيا على حق - بأن مصالح بريطانيا في حاجة الى تأييد دولة عسكرية قوية في الشرق الأدنى كالتى كان محمد علي - وبخاصة ابنه ابراهيم يحلم بانشائها . بل لم تكن مصالح بريطانيا في حاجة إلى حماية أخرى عدا حماية الأسلحة البريطانية . فلم يكن ثمت مناص من أن يؤدي بسط نفوذ الباشا شرقاً الى اصطدام المصالح وتعارض السياسات .

وكذلك لم يكن هناك شبه ظل لما زعم بعض الكتاب المصريين لوجود عداء من ناحية بريطانيا العظمى لمصر. فلقد كان المجال فسيحا أن يبلغ محمد على شأو العظمة كما شاء في داخل حدود مصر الجغرافية الطبيعية. ولكن لم يكن من شأنه أن يعرض مصالح أوروبا للخطر أو أن يضطلع بالنيابة عن إنجلترا بأعباء محس هي أن في وسعها الاضطلاع بها على أحسن وجه .

وقد كان بالمروستون حكيمًا ومضييا عند ما آثر أن يدعم سلطة إنجلترا في الخليج الفارسي وعند مدخل البحر الأحمر بدلا من أن يسمح للغير - مهما كانت توكيدات صداقته - باحتلال مناطق كان القدر قد أعدها لأن تلعب دورا خطيرا في تاريخ الإنسانية .

الفصل السادس

الحرب السورية الثانية

وحبوط تدابير محمد علي

كانت النتائج التي تولدت من مشكلى البحر الاحمر والخليج الفارسى كثيرة الشبه لسوء الحظ في انجهاها وآثارها بالنتائج التي أسفر عنها تطور الحوادث في سوريا و اجاورها من البلاد . فان التسمية التي وصل اليها الفريقان في صلح قوتاهية لم تكن تسوية بالمعنى المفهوم من هذه اللفظة لانها تركت كلامهما مغيظا غير راض يترتبص الفرض لاحداث تغييرات جديدة . وكان هذا هو المعروف بين الشخصين البارزين في هذا النضال العنيف . .

ففي الاستانة كان السلطان محمود وصارى عسكر خسرو مصممين الاول على استعادة سوريا والثاني على إذلال منافسه القديم .

وفي الناحية الأخرى كان محمد علي الذى بسط نفوذه على كثير من البلاد ولكن كان احتفاظه بها في مقابل شروط مجحفة . كيف لا وقد كان يؤدى الاتاوة التي تتجدد كل عام ويستولى عليها السلطان سنويا .

وكان الباشا يعرف أنه أصبح هرما وأنه لا يرجو أن يفسح له الأجل طويلا فجعل يسائل نفسه عما يكون مصير ممتلكاته ومصير أسرته بعد انتقاله إلى الدار الباقية . ولم يكن يخالجه أى شك في أن انتقاله من على المسرح السياسى سوف يكون بمثابة إشارة لخصومه لتجديد محالفاتهم القديمة لا لاعادة سوريا وحدها إلى قبضة السلطان ووضعها تحت نفوذه المباشر بل واستعادة القطر

المصري أيضا . وإذ ذاك يطاردون أسرته انتقاما من مملك كبيرها ومؤسسها
حيال السلطان . كما أن الولايات التي بذل فيها من الجنود مابذل لتحسين الإدارة
ونشر المعارف والعلوم سوف تقسم بين باشوات من الطراز القديم فلا يكون
لهم هم إلا أن يمتصوا دماء الأهالي ويستلبوا ما عندهم من حطام ونشب قبيل
اقضاح الأمر وأحالتهم إلى الاستبداد . وفي الحق لقد تمكن محمد علي بأن
أسرته وأصلحاته لن يطول أجلهما بعد وفاته وأن الأمر سوف يصبح منسيا
كما أن العمل الذي وقف حياته وجهوده عليه سوف يتلاشى كأن لم يكن .
وكنا تقدمت به السنون كلها ازداد يقينا بأن عمله مازال غير ثابت وأنه ينشئ
عليه من تقلبات الأزمان وتصرفات الحداث .

ولقد دلت العلاقات بين السلطان وبين الباشا بعد انتهاء الحرب مباشرة
إلى أي حد كان صلح قوتاهية صلحا أجوف لا قيمة له فقد كانت هناك مسألة
الانابة فحتى بعد أن تحدد مقدارها وانتهى البحث فيها ظل السلطان متمسكا
بدفع المؤخرات التي رفض محمد علي دفعها رفضا باتا . وحدث أنه في أثناء
البحث في مسألة الزيادة ان اتهم محمد علي فرصة زواج إحدى اميرات البيت
السلطاني فأرسل إلى الاستانة مندوبا خاصا متظاهرا برفع تهاني الباشا بينما كانت
مهمته الحقيقية ترمي إلى أكثر من ذلك . وذهب المندوب تصحبه حاشية عددها
اثني عشر شخصا وقد زوده محمد علي بالتعليمات بأن يتظاهر في الاستانة بكافة
مظاهر الابهة التي تليق بأحدى الوزراء ، فيوزع ما قيمته مليون قرش بشكل
هدايا (١) وكلف المندوب في الوقت نفسه بأن يبين للسلطان محمود بأنه طالما
بقى خيسرو في الديوان فإنه لن ينفك عن تسوئة سلوك الباشا وأن السلطان
لو أصدر أمره الكريم بأبعاد الصاري عسكر عن ديوانه السامي فإن الباشا

(١) كما قبل في ٧ ابريل سنة ١٢٨٣ (وزارة الخارجية ٣٤٥ - ٧٨٠) .

لن يكتفى بالمواظبة على أداء الاتاوة في مواعيدها .. بل يدفع شطرا كبيرا من المؤخرات التي يطالب السلطان بها . وقد كان المظنون ان يجتمع في الاستانة لهذه المناسبة عدد كبير من كبار خصوم خسرو وبذلك تكون الفرصة سانحة (٢) وعلى كل فلم تفشل البعثة فقط في تحقيق غايتها بل لقد كان وجودها في الاستانة بمثابة فرصة لتوجيه الالهات والعبارات الجارحة الى مرسلها محمد علي مثال ذلك أنه لم يسمح لرئيسها حبيب افندي أن يضع علما على قاربه ولا أن تكون له « تودة » ليتق بها حرارة الشمس كذلك لم يسمح للعمال الذين تولوا عملية التجديف في القارب بأن يؤديوا مهمتهم بالشكل المألوف عند ما ينقلون شخصا له مركز هام . وقد كانت نتيجة ذلك كله أن كثيرين من ذوى الحيشيات في الاستانة خشوا الذهاب الى مقره لزيارته علنا ولم يستقبلوه في منازلهم إلا خفية . بل ان السلطان نفسه تضرع عند ما علم بأن بحارة القارب الذي أقله إلى الاستانة صعدوا الاسكلة ورددوا قوْلهم « على الطراز الاوربي » اعترافا بكرمه عند ماوزع بينهم هبات تقدر بخمسين الف قرش (٢) .

وأخيرا تم الاتفاق في خلال سنة ١٨٣٤ على مسألة الاتاوة وذلك بأن يؤدي المبلغ السنوي وتمهل المؤخرات بتاتا . على أن ذلك الترتيب لم يشف عن أى تحسين حقيق فيما بين السلطان محمود ومحمد علي من العلاقات المضطربة الغامضة . فان الأول مثلا لم يدع فرصة تمر إلا وانتزها لاثارة الاضطرابات والقلاقل في سوريا ولقد سبق أن أدخل ابراهيم في هذه الولاية نظام الخدمة العسكرية الاجبارية منع بعض اجراءات الحماية السكان المسيحيين وبذا أثار عوامل السخط بين طبقات الشعب ثم تجمعت العاصفة وانفجر مرجل الثورة في المنطقة الواقعة حول القدس . وتخرجت الحالة وأصبحت من الخطورة

(١) كامبل في ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٦ و ١٧ يوليو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

بحيث رأى الباشا بأن يذهب لزيارة سوريا بشخصه . ولم يكن هناك أقل ريب في أن الثورة انما كانت بإيعاز أشخاص معينين كانوا يعملون لحساب الاستانة ويمكن من الحادث الآتى الذى وقع فى نابلس استنتاج الغاية التى كان يبشرون لها . فلقد صعد أحد الأتراك الى مأذنة أحد المساجد وجعل يصيح بأعلى صوته : ألم يعد تمت وجود للديانة الاسلامية هل تلاشت وعفا أثرها . : ألسنا عثمانيين فليهرع كل من يحب النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى السلاح وليصمد لذلك الرجل الذى يسمى ابراهيم باشا والذى لا إيمان له . ذلك المدمن الذى يعاقر الخمر ويأكل لحم الخنزير وكل ما يخرجه البحر من القاذورات (يشير بذلك الى أكل ابراهيم باشا الترسه وغيرها من أسماك البحر التى يحرمها الدين الاسلامى) تشبها بالمسيحيين والذى يسكن الأديرة مع القسيس ويصلى معهم مع أنه لا يذهب الى المسجد مطلقا ، (١) .

وعلى كل فقد اتخذت الاجراءات القاسية لقمع الثورة وقد جرى إلى محمد على بثلاثة من زعماء الثوار فأمر باطاحه رؤوسهم فى الحال (٢) وتم نزع سلاح المناطق الثائرة ونفذ نظام الخدمة العسكرية الاجبارية . وبالجملة فقد قعقت الثورة دون أن تززع شيئا من شوكة الباشا .

ولكن الحالة العامة كانت تنذر بالخطر . فان كل فريق كان يرتاب فى نيات الآخر ولا يطمئن اليه ولذا أخذ كل منهما يعد العدة للنضال الحاسم المقبل . وبهذه المناسبة كتب القنصل البريطانى فى حلب : ان كل شيء فى سوريا أصبحت عليه الآن مسحة عسكرية وقد اتخذت كافة الاجراءات لتقوية الجيش وزيادة عدده وعدده ، وقد خصفت حزون جبال طوروس وأصبحت جنود الباشا

(١) مذكرات كامبل فى ٣٠ يونيو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٢٨) وقد حررت الترجمة بالانجليزية .

(١) مذكرات كامبل فى ١٧ يولييه ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٢٨)

منجمعة خلف حدوده الشمالية وليس من شك في أن الحالة في الجانب الآخر من الحدود مشابهة للحالة هنا فلقد حشد الأتراك في قونية ما لا يقل عن ٩٠٠٠ جندي (١) .

أما الشيء الذي استلقت النظر بصفة خاصة في إنجلترا بل وأدى إلى الاعتراض والتذمر فهو نظام الخدمة الاجبارية الذي تمكن الباشا بمقتضاه من الاحتفاظ بقواته العسكرية كاملة غير منقوصة بعد أن ازدادت وحداتها . ولم يكن هذا النظام سوى بدعة غير مرغوب فيها في سوريا فإن الباشوات الأقدمين لم يدر بخلاص شيء من هذا القبيل بل كانت عاداتهم استخدام بعض الجنود اللبنانيين أو غيرهم من الجنود الأجنبية المأجورة لأنهم كانوا يستصغرون شأن صفات السوريين العسكريين (٢) .

ولكن محمد علي عقد النية على استخدام السوريين في الأعمال الحربية . وإن لم يكن هناك احصاء بعدد السكان يمكن أن يعتمد عليه الإنسان كما أنه كان يستحيل عمل مثل هذا الاحصاء . فلم يكن ثمة ندحة عن الالتجاء إلى النظام الروماني لتنفيذ هذا المشروع الذي كان يعتبر في كل جهة بأنه منجوس في حد ذاته ولا مفر من أن يؤدي إلى زيادة عبء الضرائب . ويلوح أن السوريين كانوا لا يزالون يعلنون به أنفسهم من الاعتقادات في عهد اوجيستر فلقد كانوا يعتقدون أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ نظام الخدمة الاجبارية وهو دعوة عدد معين من الأشخاص في منطقة معينة إلى الخدمة العسكرية والقاء القبض عليهم عنوة . ولكن السوريين الذين كانوا يؤثرون ما يلحقهم من اهانات الجنود المأجورين الغير نظاميين على التحاقهم أنفسهم بالجيش لم يتركوا حيلة إلا ولجأوا إليها لاجتناب القبض عليهم في حلب مثلاً

(١) ويرى إلى كابل في ٢ يونيو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ ٧٨٥)

(٢) مذكرة لادى هينتر بشأنهوب الجزء الثاني ص ١١٢

اختفى الأشخاص الذين بلغوا السن القانوني عن الأعين عند ما صدرت الأوامر في سنة ١٨٢٣ بدعوة ١٠٠٠٠ رجل للالتحاق بالجيش فقر بعضهم الى دور القنصليات ليحتموا بجرمها وجرى بآبائهم لجلدهم بالقرب من النوافذ على أمل إخراج الفارين من مخابثهم وأخيرا كلف مشايخ أقسام المدينة بذكر عدد الرجال الذين يستطيعون جلبهم للالتحاق بالجيش (١) .

وفي سنة ١٨٢٥ تكررت هذه الاجراءات وأشباهاها وكانت مصحوبة بنفس المقاومة السلبية . ففي بيروت أحاطت السلطات بالمساجد وألقت القبض على الذكور اللاتقين للخدمة العسكرية وفي حلب أغلقت المساجد والدكاكين ووقف دولاب التجارة حتى تعذر الحصول على الخبز واللحم وغيرها من أنواع التزنية مدة يومين كاملين وإذا ذاك أخذ كثير من الناس يفرون الى القرى الواقعة في سفح جبال طوروس بينما لجأ آخرون الى التزى بزي النساء . وتمكنوا بهذه الطريقة من اجتياز الحدود الى أراضي السلطان ولشد ما كانت خيبة آمالهم عند ما أبصروا أن السلطان محمود كان يحتذى حذو محمد علي في جمع الأنصار وأنه كان ينفذ الخدمة الاجبارية بمنتهى الصرامة والقسوة .

ولقد بولغ في رواية هذه الحوادث أشد مبالغة أدت الى أن تعلق عليها الصحف والدوائر السياسية تعليقات ملؤها السخط والاشمئزاز . وقد أصدرت الى كامل تعليمات بأن يبلغ محمد علي بصفة خصوصية غير رسمية بأنه ان كان يرغب في التجنيد الاجباري حقيقة فلا أقل من أن توضع أسماء الأشخاص اللاتقين في جداول منظمة وأن ينفذ المشروع بطريقة نظامية لا أن يختطف الناس من الطريق خطفا بالقوة العسكرية وبدون تمييز بين اللاتق منهم للخدمة وغير اللاتق . كما يحدث عند ما يراد اقتناص عدد من الحيوانات البرية أو قطع من المواشي في الصحراء (٢) على أن هذا الشعور الانساني ما لبث أن خفف

(١) كامل في ١٨ فبراير سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٢ - ٧٨)

(٢) كامل في ٨ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٨ - ٧٨)

لتأييده في نواح معينة بعض الصوايح الخاصة .
وكان يوجد أحيانا ما يسوغ ذلك العطف والتأييد .. مثال ذلك ما حدث
في سنة ١٨٣٥ : عند ما قبض الجنود في بيروت على بعض أشخاص في خدمة
القنصليات في هذه المناسبة أوفد محمد علي الكولونيل سيف (سليمان باشا)
بعمل تحقيق خاص في الموضوع وطلب الى قناصل الدول العموميين في
الاسكندرية أن يختاروا مندوبا لمرافقة سليمان باشا (١) وأحيانا كنت ترى
بالمستون يقوم ويقعد ويرغى ويزبد عند سماعه أنباء غير حقيقية تقتصر الى
اثبات . مثال ذلك أنه علم في سنة ١٨٣٥ بأن المسيحيين جنّدوا كأنفار فكتب
من فوره الى كامبل يقول : ان لأوربا الحق في أن ترجو معاونة المسيحيين
التابعين للباب العالي والذين يسكنون الأقطار التي عهد بها السلطان في الوقت
الحاضر الى حكم محمد علي من ذلك التجنيد الجديد الذي يخيل الى الباشا أنه
يستطيع أن يرهق به السكان المسلمين الذين عهد اليه بالمحافظة على صوالهم
والسهر على رخائهم ويسرهم (٢) ولكن كامبل تغافل عن هذا التهمك اللاذع .
وراح يؤكد لرئيسه أن مسيحيا واحدا لم يطبق عليه نظام الخدمة الاجبارية
فلقد قام أخيرا برحلة طاف فيها أنحاء سوريا فألقى كثيرين من الحجاج وقد
وشموا الصليبان على سواعدهم فلما سألهم عن السر في ذلك أخبروه أن الوشم
عادة شائعة لا تنحصر مزيها في تمييز المسيحيين من المسلمين بل أنها تحميمهم من
التجنيد الاجباري (٣) .

على أنه لو كان للمبادئ الانسانية والعواطف المسيحية دخل في تدمير
الدول العظمى وبخاصة بريطانيا من عملية التجنيد الاجباري في سوريا فلن
الاعتبارات السياسية جعلت للمسألة خطورة مزعجة . ذلك لأن نشوب الحرب

(١) كامبل في ٥ سبتمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية - ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٩ مايو ١٨٣٦ (وزارة الخارجية - ٢٨١ - ٧٨)

(٣) كامبل في ١٠ يولييه ١٨٣٦ (وزارة الخارجية - ٢٨٢ - ٧٨)

بين السلطان والباشا كان نذير بظهور الروس من جديد على المسرح السياسى وتعتبر نفوذهم فى الاستانة طبقا لنصوص معاهدة انكينار سكيليسى . وإذذاك لا يكون أمام بريطانيا إلا أحد أمرين فاما السكوت على أن يكون لروسيا التفوق فى بوغازى البوسفور والدردنيل أو تلجأ الى الحسام لتهدم ذلك التفوق والقضاء عليه . وبديهي أنه لم يكن من السهل التفضل بين أحد هذين الأمرين إذن فلا بد من منع محمد على من مهاجمة الباب العالى أو اذا لم يمكن منع نشوب الحرب فإن بريطانيا تنضم الى روسيا فى تأييد السلطان وتشد أزره ولهذا وجهت الى محمد على عبارات اللوم والتقريع فى مرات عديدة .

وفى نهاية سنة ١٨٣٧ اضطر كامبل أن يبين له ان الدول العظمى لن تسمح له بالاحتفاظ بكل هذه التسلحات التى لن تكون لها نتيجة أخرى عدا وقوعه فى اشكال مع السلطان وبذا يتعذر نشر ألوية السلام فى ربوع الشرق (١) .

أما بالمرستون فقد رفع تقريره وردد عبارات التحذير الحالية وطلب الى كامبل بأن يلفت نظير الباشا الى العواقب السيئة التى سوف تكون حتما من نصيبه اذا ما عاد الى الاعتداء على أى قطر من الأقطار التابعة للسلطان . ثم عليك أن تبلغ الباشا بأن نظامه الخاص بالتجنيد الاجبارى وتنفيذه الى مدى واسع مضافا اليه تأهباته العسكرية الايجابية وحشده الجنود فى سوريا . كل هذا خلى بأن يشير الارتياح فى نياته حيال الباب العالى (٢) ولكن محمد على لم يكن له إلا رد واحد على هذه الاعتراضات وكان هذا الرد مقحما يصعب ألا يرضخ له الانسان ذلك أن السلطان محمود كان منهمكا فى إعادة تنظيم جيشه ثم ان الضباط الألمان بما فيهم الجنرال فون ملتكه الشهير قد استأجرهم السلطان لتدريب الجيش وتنظيمه .

ولما كان الباب العالى وقتذاك غير مشغول بحرب خارجية ولا مهدد بشورة

(١) كامبل فى ١٢ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل فى ٩ فبراير ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

داخلية يستعد لقمعها فما معنى هذه الاستعدادات إن لم تكن موجهة ضد مصر
فإذا كان الباشا يستعد من ناحيته فاستعداده ذلك إنما هو ما يمل به عليه رغبته
الصادقة في الاحتفاظ بالسلام وهي الترجمة الشرقية للعبارة اللاتينية « إن أردت
السلام فعليك بالاستعداد للحرب » .

ولم يرق هذا الرد طبعاً في نظر بريطانيا وفرنسا بل اغتاظتا له أشد الغيظ
فأصدرتا لقنصليهما العموميين التعليمات اللازمة بالتكلم مع الباشا في الموضوع
بلهجة حازمة شديدة بل إن بالمرستون كتب في هذا الموضوع مرتين متواليتين
في شهر مارس سنة ١٨٣٨ فقد طلب أول مرة بيانات صريحة عن نيات محمد
على (١) أما في المرة الثانية فقد حذره من عواقب الحرب الخطيرة فقد استطرد
في هذه الرسالة الثانية يقول لكاهيل « ولا يفوتك أن تبين للباشا أنه ينبغي عليه
أن يفهم أن مواهبه وجهوده - على عظمتها في أعين العالم جميعاً - سوف تجد
بجلاً واسعاً للبروز في إيجاد نظام محمود للإدارة في الأقطار الخاضعة لحكمه، (٢)
ولكن بالمرستون ورغم هذه الألفاظ المعسولة وبرغم هذا السخط الأدبي
لم يكن ينظر ولعله لم يكن يستطيع في مكانه ذلك أن ينظر إلى الموقف نظرة
عادلة مجردة عن الهوى . فانه كان يطالب الباشا بالتنازل عما لا يمكن التنازل
عنه إلا خضوعاً للقوة وقد اقترح كامبل اتخاذ خطوة أدنى إلى العدل عند ما
كتب إلى رئيسه في نهاية سنة ١٨٣٧ يقول « ليس يسعني إلا أن أشعر أن
محمد على استطاع أن يكون آمناً على نفسه ضد أي اعتداء من جانب السلطان
ثم انه إذا اضطر وقتئذ بتخفيض جيشه وأسطوله إلى حد معين ولو حُظر عليه
الالتجاء إلى الخدمة الإجبارية في أي قطر من الأقطار التابعة له - فليس من
شك في أن هذا التعبير الصالح سوف يظهر أثره الحسن عاجلاً في كافة أنحاء
البلاد، (٣) وهذا لعمر ك هو الحق الذي لا ريب فيه . فان الباشا لم يكن يمكن

(١) إلى كامبل في ١٦ مارس ١٨٣٨ (زادة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) إلى كامبل في ٢٩ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) كامبل في ٢١ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢١ - ٧٨)

أن يزيل مخاوفه ويبدد شكوكه ويغنيه عن الحاجة الى التسليح إلا ضمان من هذا القبيل اللهم الا اذا كان المقصود أن يستعد الباشا لتسليم السلطان أى قطر من الأقطار التابعة له يقع عليه اختيار عاهل الإستانة . ولقد كان من بواعث الأسف أن موقف روسيا جعل تقديم مثل هذا الضمان ضرباً من المستحيلات . ولذا لم يسع بالمرستون إلا أن يردد النظرية الرسمية وهى أن محمد على لم يخرج عن كونه مجرد خادم السلطان ووزيره وأن لهذا الحق كل الحق فى أن تتطلع نفسه لاستعادة أملاكه فى أى وقت شاء وأن ما يقوم به الباشا من الاستعدادات الحربية هو فى الواقع عمل غير قانونى ومناف لقواعد الولاء وينطوى على الخيانة . وغير خاف أن هذه الصفات نفسها كانت هى نفس النظرية التى ترددها الامبراطورية العثمانية ولكن كانت هناك نقطة تنتهى عندها هذه الخرافات القديمة وتصبح لا مفعول لها .

فلقد حدث فى الهند أن حكومة شركة الهند الشرقية قررت أنها فى حل بما عليها حيال امبراطورية المغول من الواجبات بمجرد ما تخلى عن حمايتها وانضم الى قبائل الماهاراتا وهم أعداء الشركة المحتملون . ولقد أجمع العقلاء على تسوية عمل الشركة . وإنما سقنا هذا المثال لنبين أن محمد على لم يكن يختلف موقفه عن موقف شركة الهند الشرقية الشريفة . ولعل الخلاف إن وجد يرجع الى ملاسبات السياسة أكثر مما يرجع الى المبادئ السياسية لأن خروج دارين هيستنجز ، على سلطة عاهل المغول ، شاه علام ، لم يكن من شأنه أن يعرض سلام أوروبا للخطر كما كان يعرضها خروج محمد على على السلطان محمود عاهل الإستانة . وكانت النتيجة أن الباشا العظيم مع أنه كان أهلاً للعطف بسبب ما كان يبذله من المساعى والجهود لتوطيد دعائم ما يبذله من الإصلاحات التى أدخلها وأن ينقذها من عبث الإدارة التركية . فقد بقيت بعض أسباب قوية تسوغ سياسة بالمرستون برغم الكثير من النظريات غير المقنعة التى استند إليها فى قضيته ضد محمد على . أو بعبارة أخرى أن بالمرستون كان يحسب حساب

الاصوال للعالمية الكبرى وبرى مراعاتها أهم بمراحل من تعزيز نفوذ محمد علي أو الاحتفاظ بصلاحاته ولا يمكن أن تعدل مزايا هذه الاصلاحات الاخطار التي تنشأ حتما عن نشوب حرب أوربية ولقد صرح بالمرستون في سنة ١٨٣٣ - - - - - بوجان على حق فيما قاله في ذلك الحين - - - - - ان العناية الكبرى التي جعلتها الحكومة البريطانية نصب عينها هي المحافظة على السلام . . . - - - - - اننا لا نميل الى احداث تغييرات كبيرة في توزيع السلطة السياسية توزيعا نسبيا لأن حدوث هذه التغييرات لا يكون إلا بالحرب أو اذا اقتضت حدوده جدلا فلا بد حتما أن يؤدي عند اتهام التغيير الى نشوب الحرب (٧) .

ونحسب أن من حق محمد علي علينا أن نرجيه الخوض في طبيعة ادارته وكفائتها الى فصل آخر . ولكن لا يفوتنا أن نذكر هنا أنه مهما كانت قيمة تلك الادارة فقد كان عنصر رئيسيا في سياسة بالمرستون أنه كان ينظر الى ادارة محمد علي بعين الشك والارتياب . فقد كان من رأى ذلك السياسي الحر (التابع لحزب الاحرار) ان الغايات الصالحة الانسانية المتتورة التي قال الناس أن محمد علي وضعها نصب عينه تتناقى بتاتا مع قبضه على الناس بالقوة للخدمة في جيوشه ولم يكن في استطاعة لورد بالمرستون بصفته من كبار الإعيان أن يوفق بين الحكومة العادلة وبين تجربتها الناس من أملاكهم . هذا الى أن رجال الاقتصاد في القرب أجمعوا على استهجان الاختكارات التجارية التي أوجدها الياشا في مصر وفي غيرها من البلاد التابعة له .

فهذه الأسباب العامة وغيرها هي التي جعلته لا يميل الى النظر بعين العطف الى مطالب محمد علي وآرائه . فكان كلما أشار كامبل الى حماية الياشا لملكاته الأشخاص يرد عليه بالمرستون بقوله : ما عندنا ملكات الشعب الذي يحكمه محمد علي ، وكلما أشار القنصل العام الى حب الياشا للخير يحينه وزير الخارجية

وليس خب الخير هذا هو ميله للحرب وفتح البلاد واستلاب الناس وسن نظام الخدمة الاجبارية وايجاد الاحتكارات التجارية، (١) فلهذا الآراء وان كانت بلا قيمة في تقدير مقام به محمد على من جلائل الاعمال تساعد بلا شك على تفسير سياسة بالمرستون في الازمة التي كانت ستمب ربحها في القريب العاجل. ولم تكن هذه الآراء مجرد نتيجة أفكار عامة أو منشأها المضايقة مما كان يديه الباشا من نشاط لا يدعو الى الارتياح . وكان سير الإدارة في سوريا كما سألين بعد - أقل توفيقا وأبعد عن النجاح مما كان في مصر . ولم تتودع الصوالح المفروضة عن المبالغة في مساوىء الادارة السورية بلهجة لبقه خداعة . وليس من شك في أن تدهور الادارة التركية واهمال الباشوات يضاف اليهما استمرار انحطاط قوة تركيا العسكرية ثم ما ترتب على ذلك من احجام الديوان وتخوفا من معالجة المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية - كل هذا قد شجع بعض العناصر في التهاوى والاغراق في اساءة استعمال الامتيازات التركية . من ذلك أن القناصل زعموا أن لهم الحق في معافاتهم من كافة الضرائب والرسوم اللهم الا شيئا نافها محددًا وأن لهم الحق في تطبيق هذه المعافاة على كل من يستخدمونه وعلى أى شخص يقولون أنه من رعاياهم .

وقد أثبت ، لبارد ، أن معظم القناصل في سلاطيك كلنوا . يعيشون على الإيرادات المتحصلة من بيع جوازات السفر أو الحماية للمسيحيين الوطنيين (٢) . وقد كانت هذه الفضائح ترتكب في سوريا بلا رادع . وبهذه المناسبة كتب كاميل : ان القناصل والأعيان اعتمدوا أن يحموا عددا لا تحصى من رعايا الترك المسيحيين وكذلك للتجار بتوصية بعض السماسرة للتراحة بالغ ، وكانت

(١) تقرير كاميل عن مصر (وزارة الخارجية ١٩٠٨ - ١٩٠٩) .

(٢) لبارد (ترجمة حياته) الجزء الثاني ص ٢٤٠ وتلاحظ القارئ موجه القسبة بين هذا

العمل وبين ما نقله شركة الهند الشرقية في البنغال بين ١٨٥٧ و ١٨٦٥ .

هذه الحماية تباع للرعايا المسيحيين وكان بعض هؤلاء من الثروة الضخمة ما يجعله يدفع الأموال الطائلة للقنصل في سبيل التظلل بحماية تخرجه من طائلة القانون التركي (١) .

تبل أن ليندى هيستر ستانوب، لغير ما سبب سوى مزاجها الأتو قراطي أعطت ٧٧ حماية بعضها لأشخاص ذوي ثروة ضخمة وقد أعطيت كافة هذه الحماية لأشخاص لم يكونوا في خدمتها يوما بل ولم تكن تدفع لهم مرتبات مطلقا .

ثم ان القناصل اعتادوا أن يصدروا شهادات بأن البضائع الموجودة في الجمارك التركية تابعة لهم (فهي إذن معفاة من الرسوم ولا يمكن تفتيشها) مع أن الناس كانوا يعرفون جميعا بأن القناصل انما يتسترون على بضائع تابعة لبعض التجار الوطنيين (٢) .

ولقد كان من نتائج قيام حكم محمد علي في سوريا مع ما تضمنه قيام هذا الحكم من ادخال نظام الخدمة الاجبارية أن زاد من الحماية التي يحصل الانسان عليها من القناصل . ولقد عاد السكولونيل سيف الذي أرسله محمد علي الى سوريا للتحقيق في حوادث الاعتداء على دور القنصليات (٣) بتقرير شنيع وقاس وقد أيدته فيه مندوب القناصل العموميين الذي ذهب لرافقته في مهمته وفي التقرير أن معظم التراجمة الملتحقين بالقنصليات هم جماعة من أغنياء التجار ليس في استطاعة أحدهم أن يؤدي للقنصل وظيفة الترجمة لأنهم لا يعرفون لغة أخرى غير اللغة العربية . ثم ان الجنود الانكشارية كانت لهم ركالين وانحرفوا في سلك التجارة هذا الى أن الكتاب العموميين صاروا تجارا

(١) كامبل في ١٩ يونيه ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٩ يونيه ١٨٣٤ : (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٣) راجع الفصل السابق .

وبعضهم كانت له ثروة ضخمة . وكان الكثيرون من هؤلاء الموظفين (بالاسم فقط) لا يوظفون بواجباتهم إما لأن مرتبهم أسنى من أن يسمح لهم بذلك وإما لأنهم كانوا عاجزين فعلا عن أداء هذه الواجبات ولكنهم كانوا مع ذلك يدفعون مبلغا طائلا في مقابل الوظائف التي يشغلونها وبخاصة لأن الحماية المعطاة لهم من القناصل لم تسكن قاصرة على أوائل الموظفين وخدمهم بل كان مفعولها نافذا على أسرات هؤلاء الموظفين وخدمهم أيضا (١) .

وقد قدم كامبل نفسه أدلة معينة وصلت الى عليه تثبت سوء استعمال الامتيازات . فلقد رأى في بيروت في سنة ١٨٣٦ أن القنصل البريطاني كان يحمي شحنة من القمح تبين فيما بعد أن أحد اليونانيين أرسلها الى آخر دليسا أشار القناصل العموميين في الاسكندرية بناء على شكاوى محمد على المشروعة بتحديد (٢) هذه الحماية الراحة في نفس الوقت الذي كان يبشر بأن تدر من الربح أضعاف أضعاف ما كانت تدره في الماضي تألم القناصل غاية الألم لسخر القدر هذا . فلقد كان من رأيهم أن أيام سوء الادارة التركية منذ كان في استطاعة أى شخص من رعايا تركيا المسيحيين أن يحصل (لأى اعتبار من الاعتبارات) على الجنسية الروسية أو الفرنسية أو البريطانية - أعود بالربح وأضمن للمكسب من نظام الاصلاحات البعيد عن المكسب الذي جلبه لهم محمد على من مصر فلم يكن عجيبا أن نرى في تقاريرهم صورة لاحساساتهم المحزنة وأيديهم الخالية من الذهب .

وكثيرا ما رأى كامبل نفسه مضطرا الى الإشارة الى ولع بعض أولئك القناصل ورغبتهم الشديدة في انتهاز كل نافه من الأمور يحتمل أن تنضب حكومة جلالة الملك على نائب السلطان . كما أنهم كانوا يتحادثون من آن لآخر عن امتيازات لم يكن لها وجود في يوم من الأيام (٣) فلقد طلبوا أن التراجمة

(١) كامبل في ٢٢ نوفمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٢) » » ١٩ يولي ١٨٣٧ » » ٣٢٥ - ٧٨

(٣) » » ٣ ديسمبر ١٨٣٦ » » ٢٨٤ - ٧٨

الانجليز ومعظمهم من سكان شرقي البحر المتوسط مما لم يكن لهم سوى حظ بسيط من التعليم فضلا عن صفة النسب - يستقبلون بنفس مظاهر الاكرام كما يستقبل التراجمة الفرنسيين وقد كانوا من الاوربيين المثقفين الذين يعملون في وظائفهم باسم ملك بلادهم وهم مرشحون مع الزمن للترقية في السلك القنصلي (١). لا بل أن أحدهم ذهب إلى حد تقديم عريضة مزورة وبأسماء مصطنعة ضد ولاية الامور المصريين دافع فيها عن مساوىء لاسيل للدفاع عنها (٢). وإلى جانب ذلك كله لم تنز على القناصل الوسائط الملائمة التي يتصلون عن طريقها بالسفارة البريطانية في الاستانة فقد كان الترجمان الثاني بشارد وود صهر المستر مور القنصل البريطاني في بيروت . ويمكن الحكم على مزاجه بالحادث الآتي ، فينما كان كامبل يحجب أنحاء سوريا في سنة ١٨٣٦ التقى بهذا الرجل وسمعه يقص عليه حكاية تشتمز منها النفوس عن فظائع ابراهيم في قع ثورة كانت قد نشبت حديثا وبخاصة إحراقه ما لا يقل عن ثلاثين قرية لم يبق لها أثر ، فسأله كامبل عن أسماء تلك القرى فارتج الأمر على مور ولم يجر جوابا فهل رأى القنصل هذه القرى المحروقة . كلا بل سمع بها فحسب . وقد أصاب كامبل عند ما طلب الى القنصل مور أن يثبت من صحة الرواية ومع أن مور لم يستطع التثبت منها فان صهره وود أبلغها الى السفير بونسيني في الاستانة باعتبارها حقيقة لا ريب فيها (٣).

وليس من شك في أن هذه التقارير الواردة من القناصل كانت على اتفاق مع حالة بالمستون العقلية وهي التي أصبحت مشتتة من جراء ما وصفناه لك في الفصل السابق عن تضارب السياسة ثم انقلبت الى ثورة غضب بما كان يهدد سلام أوربا من الخطر الكائن فيما بين السلطان ومحمد علي من علاقات

(١) كامبل في ٢٢ سبتمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٠ - ٧٨)

(٢) » » ١٥ اكتوبر ١٨٣٧ » » (٣٢٠ - ٧٨)

(٣) » » ٣١ يوليئ ١٨٣٦ » » (٢٨٢ - ٧٨)

متوترة . لهذا كان نظره الى الموقف الأوربي وارتياحه في حقيقة اصلاحات محمد علي يدفعانه الى تأييد السلطان ضد الباشا .

أما خطة فرنسا فكانت تختلف كل الاختلاف عن موقف انجلترا . ذلك لأن فرنسا لم تكن تنظر الى الامبراطورية العثمانية باعتبارها كعبة مقدسة لا يصح قص شيء من أطرافها بل لم تتردد في قطع الجزائر منها .

وفي حين من الأحيان لم تحجم فرنسا عن إرسال وزير مفوض الى الاسكندرية رأسا . كما أن لويس نيليب أشار في محادثة خاصة الى استقلال محمد علي بأنه أمر لا بد من تحقيقه مع الزمن (١) .

ولقد سبق لفرنسا أن قدمت إلى محمد علي ما يحتاجه من الضباط لجيشه ولأسطوله كما قدمت ماطلبه من الخبراء لمصانع البوارج والترسانات المصرية . ثم لانفسي المموين الفرنسيين الذين زودوه بالقروض (٢) .

وكانت علاقة قنصل فرنسا العام بالباشا علاقة ودية وثيقة . وإذا كانت فرنسا تبحث كإنجلترا في الاحتفاظ بسلام أوربا فانها كانت تختلف عنها إلى تحقيق ذلك السلام بمنع السلطان من مهاجمة محمد علي بدلا من منع محمد علي من تقوية نفسه ضد مولاة التركي . ولهذا كانت الخطوة الأولى في برنامجها أن تصلح السلطان مع الباشا وبهذه المناسبة كتب المسيو ميمو قنصل فرنسا العام يقول : ان من واجب فرنسا ان تؤلف بين شقي الامبراطورية ، وفي خلال سنة ١٨٣٦ أرسلت الى السفير الفرنسي في الاستانة تعليمات يعرض فيها وساطته لمصلحة الفريقين والظاهر أن الفرنسيين كانوا على استعداد لضمان مركز محمد علي طول حياته في مقابل تخفيض جيشه وأسطوله بمقدار النصف وهذا يساعد الباب العالي بدوره على احتذاء حذو الباشا (٣) .

(١) كاميل في ٣١ مايو ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كاميل في ١٤ و ١٢ اكتوبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧-٧٨) وكتاب

الاستاذ صبرى « السوربون » ص ٣١١ (٣) كاميل في ٣٠ اكتوبر ١٨٣٦

(وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨) وكتاب الاستاذ صبرى ص ٣١٦ .

وفي اليوم الذي سافر السفير في مسائه إلى باريس لمباحثة الميوتير ودارت فيه المباحثة بين قنصل فرنسا الجنرال ومحمد علي أعلن السفير للرئيس افندى بأن على الباب العالي أن يعدل عن خطته العدائية نحو باشا مصر (١) وكانت نتيجة هذه الاقتراحات وما دار من المباحثات الغامضة بين السلطات الفرنسية والباب العالي ومندوبي محمد علي (٢) أن تم الاتفاق على ارسال صارم افندى على رأس بعثة خاصة إلى مصر . ولم يكن هذا العمل الا مثالا آخر على سوء نية الباب العالي المعلومة . ففي الوقت الذي كان يتظاهر فيه بتنفيذ رغبات فرنسا شرح (وربما بالاحلاص نفسه) في أن يكتب لوزيره في لندن بأنه يعمل على ترضية السفير الفرنسي بدون كشف نوايانا . وأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تعتمد تركيا عليها (٣)

وعندما وصل صارم إلى الاسكندرية تبين لمحمد علي أنه إنما جاء لتلقه ومعرفة طوايا نفسه . وبعد يومين من خروجه من الكورنتينا التي فرضها الخوف من انتشار الطاعون على كل وارد من الاسكندرية استقبل محمد علي المستر كامبل وانتقل بهما الحديث إلى ما يتناقله الالسن عن نوبات الجنون التي تصيب القيصر نقولا ثم استرسل الباشا فقال : لست اعتقد أنه هو الملك الوحيد الذي يصاب بهذه النوبات فان تليكي لا يلوح عليه أنه سليم في عقله ، فقد أرسل مندوبا للاتفاق على التعاون بين القاهرة والاسكندرية دون أن يزوده بالسلطة الكافية لعرض شروط معينة (٤) وفي المناقشات التي دارت بعد ذلك اثنائنا اقتراح صارم استبقاء مصر وعكا ولكن الباشا أصر على أن يكون العرض شاملا لمكافة الممتلكات التي تحت يده (٥) ولذلك بادت البعثة بالفشل التام كما أراد ديوان

(١) كتاب الاستاذ صبرى ص ٣٢٠

(٢) كامبل في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

(٣) كتاب الاستاذ صبرى ص ٣٢٠ - ٣٢١

(٤) كامبل في ٢٠ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٥) كامبل في ٣٠ و ٢٧ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الاستانة ذلك . والنتكز المعينات التي تحول دون الوصول إلى تفاهم شامل قد أصبحت الآن أشد وضوحا (١) وهكذا يبقى سوء نية الاستانة على حالة لم يغيره شيء .

ولم يخف على أحد الدور الذي لعبته فرنسا في هذه المحاولة العقيمة فلقد كان السائد في الافهام أنه لولا تشجيعها لمحمد علي وتأيدها إياه لكان اهتمامه باقتراحات بالمستون أشد وأكثر . وفي الحق أن فرنسا كانت شديدة الحرص على تحذير محمد علي مما كانت تعتقد أنها سياسة عدائية مطردة من ناحية بريطانيا (٢) ولعل سياسة ميترنج كانت ترمي إلى إثارة شكوك بريطانيا في خطط فرنسا لذلك كان مندوبوه يضعون تحت تصرف زملائهم البريطانيين كل ما كانوا يستطيعون اكتشافه أو سرقة أو اختلاقه في هذا الصدد . فمثلا لم يكتف دى لوران قنصل فرنسا الجزائر بأن يبلغ كامبل فحوى رسائله إلى وزارة الخارجية بل أبلغه كذلك الوقائع التي دحلمها ، من القنصلية الفرنسية وقد اطلع كامبل مثلا على خطاب بعث به السكولونيل سيف إلى ميمو وعليه توقيع ميمو وملاحظات على الهامش وقد كتبت بخطه (٣) على أن سياسة فرنسا لم يكن يعرقلها خداع الأتراك وحده أو مشاغبة الأجانب ممن الفوا الصيد في الماء العكر . كلا بل أن عدم خضوع مندوبيها للنظام المركزي - كما أظهر ذلك مندوبوها في الشرق في أكثر من مرة - جعل أمثال سفيرها في روسان ، في الاستانة أو دبستيانى ، سفيرها في لندن يتوسكان بأراء تنقاني كلية مع آراء حكومة باريس (٤) .

-
- (١) كامبل في ١١ ابريل سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)
 (٢) مثال ذلك التعليمات الصادرة الى (كوشيليه بصفته قنصلا جنرالا في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٣٧ وكذلك كتاب الاستاذ صدى من ٣٢٥
 (٣) كامبل في ٩ اكتوبر سنة ١٨٣٧ والمرقات (وزارة الخارجية ٣٢٠ - ٧٨)
 (٤) مثال ذلك مذكرة بالمستون في ١٩ بولية سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٤٩ - ٩٦)

وأخيراً لما تبين لمحمد علي في سنة ١٨٣٨ أنه لم يقب شيئا من نوايا فرنسا المنبثقة عن الاخلاص عول على أن يدفع الأمور حتى تؤدي إلى النقطة الخامسة . وقد خيل للسفارة البريطانية في الاسكندرية أن قرار محمد علي هذا كان بإيعاز روسيا . ولقد رسخت هذه العقيدة في نفس السفارة المذكورة واستقرت عدة سنوات وهناك ما يحمل على الظن بأن الذي أوجد هذه الفكرة وساعد على رسوخها هم جماعة القنصل (١) الذين من أصل ليفانتى ، ممن أغاظهم حكم محمد علي . أما كامبل فلم يصدق تلك الفكرة بل هربها وبين أن صحة هذه الحكاية مشكوك فيها ولا يمكن التوفيق بينها وبين استدعاء قنصل روسيا الجنرال قبل اتمام ساسلة دسائسه ولا بين قلة الزيارات التي يقوم بها خلف ذلك القنصل لمحمد علي (٢) وكانت معلومات كامبل في هذه المسألة كما في غيرها من المسائل الخاصة بمصر أصدق واستنتاجاته أدق من معلومات واستنتاجات سفيرنا الهوائي المتصرف (٣) .

أما الذي ساق الباشا في الظاهر إلى أن يخطو الخطوة الثابتة فلم يكن إيعاز السياسة الروسية الخداعة ولا تأثير من رجال السياسة في سان بطرسبرج كلا بل الذي حفزه إليها ما كان يديه نحوه التجار البريطانيون والفرنسيون من الميرل الطبية الصادرة من نفوس مخلصه . ولقد سبق أن بينت للتمارى مبلغ أسعهم لأن محمد علي لم يسمح له بأن يضيف بغداد إلى أملاكه . ولقد كان يمكن تعليل هذه الميول بأنها رغبات تنم عن الجهل من رجال يتاجرون في ظل نظام قائم على الرشوة وعدم الكفاية ولكن رغباتهم هذه لم يكن يشاركون فيها تجار بغداد الأوروبيون وحدهم بل شاركهم إياها تجار القاهرة والاسكندرية

(١) قارن ما كتبه رود الى بونسيني في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ١٠٧ - ١٩٥)

(٢) كامبل في ٢١ مارس سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) انني اعتقد أن المراسلات التي دارت مع القنصلية الروسية والتي يجرى طبعها الآن ستؤيد هذا الرأي .

بل كانت هذه رغبة شركائهم ومراسليهم في لندن وباريس ومرسيليا نعم كان الباشا مولما باتباع نظام الاحتكارات ولكن لا ينبغي أن ننسى أن العدالة المطلقة والنظام لم يستتبا في جهة من جهات شرق البحر المتوسط كاستتبابهما في الجهات التي كان يحكمها محمد علي . وبالجملة فإن حكومته كانت الحكومة الوحيدة التي كان يمكن المساومة معها بشيء من الاطمئنان ولقد كان التجار الفرنسيون والبريطانيون - بقطع النظر عن الاختلاف بين حكوماتهم - على اتفاق في تمنيمهم بأن يظل حكم محمد علي قائما إلى ما شاء الله . فمثلا (واجهورن) مندوب القفل بالترانسيست عن طريق السويس قدأ كد للباشا على ما يظهر بأن بريطانيا سوف تعترف باستقلاله (١) كذلك فأمر التجار الانجليز أن يغادروا القاهرة والاسكندرية عند انسحاب قنصل بريطانيا الجنرال وعند ما شرعت الجنود البريطانية في مهاجمة ابراهيم باشا في سوريا . ولما خمدت القملاقل في سنة ١٨٤٢ تشكلت في لندن لجنة مخصوصة للتوصية على صنع مدالية ذهبية كتذكار للحماية التي (قدمها الباشا بنيل) إلى الانجليز المقيمين في مصر (٢) هذا في حين أن قنصلنا الجنرال كان يشعر بكثير من الحيرة عند ما طلب اليه أن يقدم إلى الباشا خطابا موجه اليه من الفرقة التجارية في بنغال يتضمن عبارات الاغتباط بالمثل الحسن الذي ضربه للأمم المسيحية وكان له خيروقع في النفوس (٣)

فينبغي في نظري - التماس العذر لمحمد علي إذا اعتقد خطأ ان اتجاه الرأي

(١) كامبل في ١٦ ابريل ١٨٣٨ والمزقات (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨) وكذلك الفقرة التي اشير بمخلفها في الرسالة السرية الى كامبل في ٩ يونيو ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كتاب هوكينز ص ٢٩٠

(٣) من (بارت) في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

العام في مسألة من المسائل لا يمكن إلا أن يترك أثره في موقف الحكومة الشعبية من أجل هذا رأى محمد على أن يطالع قنصل بريطانيا العام وزميله الفرنسي في ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨ ثم من بعدهما قنصل النمسا وروسيا بتصريح رسمي أبلغهم فيه أن رأيه استقر على أن يعلن نفسه مستقلا عن السلطان . وقد ذكر سبين القسويغ خطته هذه . السبب الأول مراعاة مصالح أسرته والسبب الثاني صيانة الاصلاحات التي أدخلها . ولقد روى كامبل عن محمد على أنه قال : انه لا يسمعه أن يوافق على أن تضع تلك الغاية السامية التي وضعها نصب عينيه أو أن تعود إلى الباب العالي بعد انتقاله إلى الدار الأخرى . كافة ما أنشأه من التأسيسات النافعة ذات الاكلاف الضخمة كالترسانة والأسطول والسفن التجارية ومصانعه المزودة بالماكينات الأوروبية والعمال سواء الأوروبيين أو المصريين الذين أنفق عليهم ما أنفق في سبيل تعليمهم في أوروبا . ثم أن المدارس العديدة النافعة والمعاهد الأدبية التي أسسها على النظام الأوروبي البحث وما فتحه في سوريا من مناجم الفحم والحديد ولا ما أنشأه من الطرق والترع في مصر وأنه سوف يتألم عند ما يحس أن كافة ما قام به من ضروب الاصلاح كان كله لحساب الباب العالي الذي سوف يترك تلك الاصلاحات تلعب بها يد الخبث والتلف هذا بينما أن أسرته وأولاده وأحفاده قد يكونون عرضة للحاجة والعوز وبلى وقد يتخطفهم النطع واحد بعد واحد .

على أن اقترح محمد على هذا كان نصيبه الاعتراض الشديد من جانب فرنسا وبريطانيا ولقد صدرت التعليمات إلى القنصل كوستيليه أن يبلغ الباشا بان دولتي انجلترا وفرنسا ائتمنا الائتجاع إلى القوة إذا ما اقتضى الحال ذلك لحمل الباشا على البقاء داخل حدوده كتابع لسيده السلطان ، أما كامبل الذي قدم كثيرا من النصائح الادبية فقد طلب اليه أن يعرف الباشا بقلق الوزارة البريطانية وهو قلق مصحوب بالرجاء بأن يعمل الباشا على الوصول إلى قرار

أحكم من القرار الذي صمم عليه . ولكن كان لا يزال هناك أمل بأن تنفض
الآزمة دون أن تؤدي إلى انفجار وقد خشي وقتئذ أن يظهر الأسطول التركي
أمام الشواطئ المصرية لأن محمد علي أعلن للبلا أن الأسطول المذكور لوجه
فعلا إلى المياه المصرية لما تردد الباشا في الكر عليه وإبادته بنفسه وإذ ذاك بادر
بالمرستون إلى اقتراح أن يطوف الأسطول التركي تصحبه العمارة البحرية
الانجليزية المربطة في البحر المتوسط بمحطات البحر المذكور وأن يذهباً حيثما شاءا
وقد رمى بهذا الرأي إلى تهدئة خاطر فرنسا والباشا من ناحية وأن يبين
لها أن الأسطول التركي لم يترك مواته إلا للتمرين والتعليم فقط بينما كان غرضه
الحقيقي أن يظهر للملايين تركيا وبريطانيا من صلوات ودية وثيقة العرى (١)
وسلم الباشا في الوقت نفسه الردود الباعثة على اليأس والقنوط مع كثير
من رباطة الجأش وضبط النفس ولم يزد على قوله أنه لا يستطيع الرجوع فيما
اعتزمه بل يؤمل أن تقف منه الدول العظمى موقف أقرب إلى العدالة
والانصاف (٢) . ويغلب على الظن أن آماله وقتئذ تزلزلت في إمكان وصوله
إلى تفاهم مع الباب العالي يسد عليه طريق الأسباب الفنية التي من أجلها تقاوم
الدول اقتراحاته . ولم يكن هناك أى شك في أن اللبال في الاستانة قوة وسلطانا
على النفوس أكثر مما له في أى عاصمة أوربية أخرى . وكان الباشا قد أراد
جس النبض أولا فسأل مبدئياً ، فنصّل روسيا الجنرال كما سأل كامبل عن
موقف حكومتيهما فيما لو تمكن من اقناع الباب العالي بالاعتراف به كحاكم
مستقل أو أن يكون وراثيا في أسرته .

ولكن جواب القنصلين لم يكن باعثا على الأمل (٣) أما الفرنسيون فكان

(١) إلى بونينى في ٢٥ يولية ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٢٩ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١١ اغسطس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٣) رد مبدئياً في ٢٠ مارس وأول ابريل ١٨٣٨ ورد كامبل في ٩ يولية ١٨٣٨

(وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

ردهم أشد عطفًا من زملائهم : فلقد كانوا في مستهل العام التالي مايزالون منهمكين في محاولة حمل الباشا على السكف عن الأعمال العدائية وذلك بتعليقه بالوصول الى اتفاق مع السلطان يضمن مركز سلالته في المستقبل (١) ولكن هذا الاقتراح لم يكن بالمرستون ميالا الى قبوله ما لم يوافق الباشا على التنازل عن الجزء الأكبر من سوريا (٢) .

قلنا اطمأن السلطان محمود إلى موقف الدول العظمى حياله وقوى أمله في حمايتها له فيما لو دارت عليه الدوائر استقر رأيه على اشغال نار الحرب التي كان بعد عدتها من زمن طويل . ويغلب على الظن أن مندوبي روسيا لعبوا الدور الأكبر في أعمال التحريض على أمل أن تدور دائرة الحرب على الأتراك فيلجأوا إلى طلب المساعدة من روسيا وإرسال نجدة من جيوشها إلى الاستانة (٣) وفي شهر فبراير نفي إلى علم بونسيني أن السلطان محمود قد اعتزم إعلان الحرب في الربيع (٤) فلقد رددت الألسن أنه أرسل أمرا إلى مجلس وزرائه قال فيه أن الصار عسكري حافظ باشا قد صرح بأن جيشه في حالة تضمن له التغلب على جيش محمد علي وأن قبطان باشا أعلن بأن الأسطول التركي في وسعه سحق الأسطول المصري وأنه ينتظر بناء على ذلك أن يسدى مجلس الوزراء مايلزم من الشجاعة والحزم في اداء الواجب (٥) . ولقد ظل حافظ باشا يلح ومعه ضباطه الألمان ليبدأ الزحف ضد جيش ابراهيم باشا في سوريا (٦) وفي شهر ابريل عبر الأتراك نهر الفرات أمام دير ، وانقضى شهران دون أن يحدث

(١) جرائد في ١٥ فبراير ١٨٣٩ (وزارة الخارجية - ٥٨ - ٢٧) .

(٢) كتاب بالمرستون الى بوفيل ٢٨ يونيه ١٨٣٩ (وزارة الخارجية - ٢٧٨ - ٢٧) .

(٣) بونسيني في ٢٧ يناير سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية - ٣٥٤ - ٧٨) .

(٤) » » ١٤ فبراير » » » » (» - ») .

(٥) » » ٧ مارس » » » » (» - ») .

(٦) » » ١٩ مارس » » » » (» - ٣٥٥ - ») .

ما يستحق الذكر . وهنا طلبت روسيا من فورها أن ينسحب جيش ابراهيم إلى دمشق ووعدت عند موافقة ابراهيم أن تحمل السلطان على الانسحاب من الحدود السورية (١) فاجاب الباشا بان ابراهيم سوف ينسحب بمجرد عودة الأتراك إلى ماوراء الفرات وأنه إذا ضمنت أربع من الدول العظمى الايهاجه الباب العالي وأن تؤيد رغبته في أن يكون الحكم وراثيا في أسرته فانه يسحب بعض جنوده من سوريا نهائيا (٢) وهنا أرسلت فرنسا إلى السلطان محمود رسالة طلبت فيها منه اجتناب الأعمال العدائية وأعلنت أنه ان لم يرتد حافظ باشا إلى ما وراء الفرات فانه يعتبر الفريق المعتدى (٣) وطلبت من محمد علي في الوقت نفسه أن ينسحب أيضا (٤) ولم ينتصف شهر يونية بعد أن يش الباشا من طول الانتظار للحصول على حل مرض بينهما كان القائد التركي يحاول اثارة الفتن فيما وراء جيش ابراهيم حتى أعلن أنه لم يعد يسعه الصبر على اطلاق الحرية لولده (٥) .

وفي باكورة صباح ٢٤ يونية أى بعد الفجر بساعتين بدأ إبراهيم بمهاجمة معسكر محافظ باشا في نصدين .

ولقد أسهب الضباط الألمان في ذكر الأسباب التي كان ينبغي بمقتضاها أن يكسب الأتراك هذه الملحمة التي كانت أشبه باندحار تام منه بمعركة (٦) لأن إبراهيم أستولى على كافة مدافع خصمه وخيامه وأوراقه أي أن الجيش التركي ذاب ذوبا إن جليلد تحت أشعة الشمس.

(١) كابل في ٧ مايو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٨٣ - ٧٨)

(2 - 2 . 2) 2 2 2 2 2 (2)

(٤) يونسى فى ١٦ يونية سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨)

(٤) كاميل في ١٦ يونية سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

(٥) كميل في ١٤ يونية سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤-٧٨)

(٦) يونيو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦-٧٨)

على أن الفوز الباهر قد اكتمل بنأين آخرين يبعثان على السرور في أول يولييه وردت الأنباء بانتقال السلطان محمود إلى الدار الأخرى (١).

فلقد زادت همومه بما أصابه من خيبة أمل مقرونة بالقلق . وكان رئيس قسم الملابس قد لاحظ قبل ذلك باشر تهدل ثياب مولاه فاوعز إلى الترنزي بأن يضيقها قليلا حتى لا تلوح فضفاضه على هيكل سيده الذابل (٢) وقد ظل السلطان يرقب ما يجري من التأهبات لمهاجمة محمد على بكثير من اللهفة المتواصلة حتى لقد قيل أنه كان يخفف من قلقه بتناول المشروبات الروحية المحرمة . فلقد حولته كراهيته العنيدة إلى عدو خطير . لذلك كله كان من حق باشا مصر أن يغبط بوفاة خصمه ولقد خلفه على أريكة السلطنة ابنه الأكبر عبد المجيد وهو قتي في السادسة عشر من عمره وقد نشأ في الحریم وكان له أصدقاء اخصاء ثلاثة وهم خصبان أسودان وقزم (٣) وبديهي أن غناه محمود وان لم يلطف من خدته الا بعض طفرات من الذكاء الا أن مجلس شورى الامبراطورية لا بد أن يصيبه الوهن والضعف بما لم يجد ارشادا من الخارج .

وبينما كان الناس لا حديث لهم إلا فوز ابراهيم الباهر ووفاة السلطان محمود إذا بالأسطول التركي قد ظهر في مياه الاسكندرية لا ليطلق قنابلها عابيا بل ليعلن انضمامه إلى محمد على . ولقد تبادر الى أذهان الكثيرين من الناس أن هذا الانضمام كان نتيجة رشوة ولكن هناك أسبابا تكفي بنفسها لتعليل سلوك القومندان قبطان باشا . فلقد صدرت الأوامر إلى احمد مشير قومندان الأسطول بالذهاب الى شاطئ سوريا لمعاونة حافظ باشا في مساعيه لإيقاد نار الفتن ضد محمد على وقد زود لتحقيق هذه الغاية بنحو ٦٠٠٠ من البحارة (٤).

(١) بوفيل في ١١ يولييه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٨١ - ٧)
وقد ذكر أن الوفاة حدثت في ٢٩ يونيه ولكنها ظلت مكتومة ٣٦ ساعة

(٢) ماكارتي وكارانيودورثي - مرض محمود الثاني ٥٠٠ ص ٢٠

(٣) بوفيل في ٢٠ يولييه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٨١ - ٧)

(٤) كامبل في ١١ يولييه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

والكثرة ما كاد يعبر الدردنيل حتى تلقى أوامر جديدة بالذهاب الى رودس فأنار هذا العمل هو اجسه وأنه علم من الكابتن الذي جاءه بالأوامر المذكورة أن النية باتت مفعودة على تجريده من القيادة عند وصوله الى رودس واستدعاء الاسطول الى الاسطانة . فجمع ضباطه وأعلن فيهم أنه مقتنع تمام الاقتناع أن خسرو باشا يعتزم تسليم الاسطول التركي لروسيا وأنه في هذه الحالة يؤثر الانضمام الى محمد علي فأقروا هذا الرأي بالاجماع (١) وكان قبطان باشا من ألد أعداء خسرو ولما لم يكن هناك زيب في أن وفاة السلطان محمود ستعزز مركز خسرو وتضاعف نفوذه فقد كان طبيعيا أن يذهب احمد مشير الى الاسكندرية ويقترح على ضباطه الانضمام الى محمد علي عسى أن يؤدي تعاونهم جميعا الى القضاء على خسرو عدوهم المشترك . غاشىء الذى كان يحتمل أن يعتبر في أية دولة أوربية بمثابة عمل ينطوى على الخيانة كان في السياسة التركية يعتبر دليل الفطنة المقررة باصالة الرأى وبعد النظر .

وبهذه المناسبة كتب كامبل يقول « ولا أعرف شخصاً تركيا ... ولم يصدر في كافة أعماله من غير مصلحته الشخصية أو كان مدفوعاً بغاية أخرى عدا شهرة الحكم ورغبته في القضاء على خصمه الشخصى » (٢) .

ولقد كان من نتائج تسليم الاسطول أن أصبحت لمحمد علي الكلمة العليا وأن يفعل كما يشاء . وكيف لا ولم يكن ثمة ما يحول دون زحف ابراهيم على البوسفور بطريق البر بينما احتشد الاسطول التركي والمصرى أمام الاسطانة . ولم يخامر بونسينى أى شك في أن قلاع الدردنيل سوف لا تصمد لمقاومة الأسطولين بالهمة المطلوبة رأن الامر سيؤدى الى تشكيل حكومة جديدة في العاصمة التركية يكون لأصدقاء محمد علي الرأى الأعلى في كيفية إدارتها (٣) .

(١) كامبل في ١٧ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨ وكذلك بونسينى

في ٨ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨)

(٢) كامبل الى بونسينى في ١٦ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٨ - ٧٨)

(٣) بونسينى في ٢١ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٧ - ٧٨)

ولكن الباشا مع ما فطر عليه من حب الاعتدال لم يشأ الذهاب إلى هذا الحد البعيد . فما كاد يسمع ب وفاة السلطان محمود حتى أصدر أوامره إلى ابنه ابراهيم بوقفه حتى القتال . وفي اليوم التالي لوصول احمد مشير الى الاسكندرية أرسل خسرو مندوباً خاصاً إلى محمد علي يحمل خطاباً رسمياً بارتقاء السلطان عبد المجيد الأريكه السلطانية وكانت لهجة الخطاب ودية . وصفح السلطان الجديد عن سلوك الباشا نحو أبيه الراحل ووعد بأن يغدق عليه النعم وأن يوليه ملك مصر وملحقاتها على أن يكون ذلك ميراثاً بين أفراد أسرته وأخيراً ناشد الباشا أن يساعد على ترقية الامبراطورية وزيادة رخائها ويسرها (١) .

على أن هذه الشروط الاجمالية لم يكن يحتمل أن يقنع بها محمد علي أو تجعله راضياً عنها ولكنه كان واثقاً بأن في استطاعته الآن تحقيق ما كان يطمح إليه وهو جعل حكم البلاد الخاضعة له وراثياً في ذريته ومن ثم أخذ يصرح أمام الملأ بمزمه على الذهاب الى الاستانة لاعلان ولائه الشخصى للسلطان الفتى ولكن الوزراء العثمانيين . كما كتب بونسيني « رجال أخساء حقراء » فان خسرو الذى يجرى التفاق في عروقه ولا يعرف معنى الشرف والامانة أرسل إلى مصر سلسلة خطابات أخرى عدا الخطاب الودى الذى أرسله إلى الباشا . فقد كتب إلى أربعة من كبار ضباط الاسطول بأمرهم بالقبض على قبطان باشا وإحضاره إلى الاستانة .

وإذ ذلك تقبل محمد علي هذا التحدى من فوره وكتب إلى خسرو بأمره باعتزال منصبه بعد أن أصبح من المستحيل الوثوق به من كبار رجال الدولة ولا من الأمة بصفة عامة (٢) وزاد على ذلك إن أرسل منشوراً إلى كافة باشوات الامبراطورية ناشداهم فيه المساعدة للتخلص من هذا الصدر

(١) كامل في ١١ يوليو ١٨٣٩ « وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٨٧ » وكذلك

بونسيني في ٢ يولية ١٨٣٩ « وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨ »

٢ - بونسيني في ٨ يولية ١٨٣٩ - وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨

الأعظم الخسيس الذي لم ينتفع بسلوكه لا العرش ولا الأمة بل كان سبب كل ما نزل بالدولة من الرزايا والمصائب مدة سنوات طويلة (١) .

واستولى الهلع على قلوب الناس في الاستانة وتولاهم الجرع ورأى خسرو أن المخرج الوحيد لنجاته من الخطر المنتظر هو النزول على إرادة الباشا وتلبية مطالبه بجعل حكم البلاد التي في قبضته ورائيا في ذريته .

وما كاد أن يتم وضع هذا القرار حتى كان وزير النمسا المفوض قد تلقى من ميترنج تعليمات من شأنها أن تغير الموقف ظهرا لقلب . فلقد كان الموقف في نظر وزير النمسا كما كان في نظر صولت في باريس أو بالمرستون في لندن ينذر باحتمال تدخل روسيا بمقتضى معاهدة أونكيار سيكيليس ولذا صدرت التعليمات لممثل النمسا بأن يخاطب ممثل فرنسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا العظمى للاشتراك معه في تقديم مذكرة إلى الباب العالي بصارحونه فيها بأن الاتفاق بين الدول الخمس العظمى أضحى مضمونا وأن الباب العالي يحسن صنعاً إذ المبيت في أمر من الأمور بدون استشارة الدول العظمى وقدامضيت المذكرة في نفس اليوم الذي وصلت فيه التعليمات وسلمت إلى خسرو وفي باكورة اليوم التالي (٢) وكان من شأن هذه المذكرة أن تشجع خسرو على نقض القرار الذي كان قد استقر عليه رأيه . وفي يوم ٦ اغسطس أرسلت إلى محمد علي مذكرة السفراء بناء على طلبهم فوجهم لقراءتها وكانت ملاحظته يدور عليها القلق الناشئ على هذا التغير الجديد الفجائي . وكان بونسيني شديد الاعتباط بهذا التطور فلقد كان مصابا بنوع من حمى كراهة روسيا ولذلك كنت تراه يشتم رائحة الدسائس الروسية في كل ما يجد من الأمور . فلقد كان شديد الاعتقاد بأن مصر لا تخدم إلا مصالح روسيا . وقد انتقلت منه هذه العدوى إلى بالمرستون . وقد حدث في أوائل سنة ١٨٣٦ أن محمد علي ارتأى تخفيض

(١) مرقعات في رسالة من بونسيني في ٦ اغسطس سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية

(٣٥٧ - ٧٨)

(٢) بونسيني في ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٧ - ٧٨)

الرسوم التجارية المستحقة على البضائع الروسية. ولكنه لم يكن ميالا إلى معاملة البضائع الانجليزية بالمثل وقد اعتبر عمله هذا مؤيدا لما كانت تتناوله الألسن بأن هناك تفاهما وثيقا بين الباشا وبين الحكومة الروسية وأنه يتضمن من الأمور أكثر مما اعترف به أحد الفريقين الى الوقت الحاضر وقد أصبح ما يفعله الباشا من الآن فصاعدا يعتبر خطأ بأنه بايعاز روسيا . ولقد قيل أن هناك معاهدة بينه وبين روسيا وفرنسا .

وأن روسيا كانت تؤيد وجهة نظره وأن حزبا جديدا قد تألف لاسقاط خسرو بمساعدة روسيا وعبثا حاول كامبل أن يبين سخف هذا الزعم مستعينا بكل ما كان يخطر له من الخواطر والنظريات .

ومن المدهش أن سفيرنا الحاد الشم لم يحس شيئا يدعو إلى الاستغراب في مبادرة السفير الروسي إلى توقيع المذكرة المشتركة مادامت الغاية المزعومة التي يرمى إليها هي المحافظة على الحالة الخطيرة القديمة ليمكن من تحقيق المآرب الروسية .

كان أول ما استقر عليه الرأي هو غل يد الباشا عن العمل بينما كانت أوروبا منهمكة في بحث الحالة من جميع نواحيها . وقد اتفق رأى فرنسا وإنجلترا في هذه المسألة حتى أن القنصل الفرنسي حذر محمد على بأن العاريتين الفرنسية والانجليزية قد تستخدمان سويا في تنفيذ اجراءات الضغط ولقد كتب بالمرستون إلى كامبل يقول : وينبغي أن يفهم الباشا جيد الفهم بأنه ليس في مركزه لا من الوجهة الجغرافية ولا من السياسية بل ولا من حيث الاعتبار البحرية أو البحرية . يمكن أن يستطيع معه أن يتحدى بلا حساب أو بمقايير حكومات أوروبا عامة والدول البحرية خاصة .

ولقد كان مما استرعى الانظار حقا أن قرنت وزارة الخارجية استدعاء الكولونيل كامبل في تلك الظروف . وكان قد ظل في منصبه في مصر منذ

سنة ١٨٣٣ فأتى به في خلال وجوده في القاهرة لن يشهد سياسة الباشا عن كتب وتطوراتها في الداخل والخارج هذا إلى أنه زار كافة أنحاء القطر المصري كما زار سوريا وكريت . وفي الحق أن كامبل لم يكن أحد المعجبين بالباشا إعجاباً أعمى بل بالعكس لقد اتفقد سياسته في مناسبات مختلفة وانتقدها بشدة . ولكن أخلاقه المايضية تضاف إليها لهجته الجذابة في المخاطبة وما يتبعه وجوده من الهيبة هذا إلى إصالة رأيه وحكمه على الأمور حكماً صحيحاً - كل هذه المزايا والصفات أكتسبته حظوة ونفوذا كبيراً لدى محمد علي الذي أنزله منزلة الصديق الحميم . ولكن كامبل قد غفل عن مصلحته لأنه حاول صمد التيار السياسي في الوقت الذي كان يشتد فيه ضد الباشا . خذ مثلاً على ذلك أنه سعى لتخليص بونسيني من الأوهام والخزعبلات التي كانت تشغل فكره عن علاقة روسيا بمحمد علي . كما أنه عمل على أن يبين لولاة الأمور بصراحة سابقة لأوانها أن اليهود والمسيحيين سوف يصيبهم المسكروه فيما لو أعيدوا إلى حكم السلطان مباشرة (٢) ولم ينس له رؤساؤه اجترائه على القول بأن الامبراطورية العثمانية يمكن أن يعود إليها سابق تقدمها ويسرها فيما لو أبعاد خسرو عن منصبه ودعى محمد علي إلى التعاون في عملية الإصلاح (٢) وكان بما لا يمكن أن تطيقه النفس في عين الرؤساء الرسميين أن يبالغ كامبل بصفته الرجل الذي خبر شعب مصر وشعب سوريا وشهد بعينه مبلغ ما عمل من الأعمال النافعة الصالحة باختلاف رأيه عن الرأي الرسمي السائد وقتذاك بأن إصلاحات محمد علي لم تكن إلا إصلاحات جوفاء عارية . وكم كان استغراب أولئك الرؤساء لأن كامبل لم تستولى عليه الدهشة عند مباحه بطلب محمد علي أيضاً على إبعاد خسرو عن كرسي الحكم وهي دهشة تشبه ما كان يصيبه لو أن لوزد أو كانت طلب في ساعة غضب إبعاد لورد بالمستون من وزارة

(١) كامبل في ٧ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٧٢ - ٧٨)

(٢) كامبل إلى بونسيني في ١٦ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

الخارجية (١) وفي شهر سبتمبر أبلغ بإيجاز أن بالمرستون ينوى أن يشير باستدعائه (٢) وهو أمر كان موضع تفكير الوزير منذ عام (٣) وكأنما أراد القدر الساخر أن لا ينقل إلى مالطة أثناء احتلال الجنرال كين لمدينة كابول إلا بالباخرة التي وضعها الباشا تحت إشارة الكولونيل كامبل (٤).

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ هبط القاهرة الكولونيل هودجز الذي عين خلفا للكولونيل كامبل (٥). وقد دلت الحوادث على أنه رجل حاد المزاج يجب للشغب والنزاع. وكانت باكورة أعماله في منصبه الجديد المشاجرة مع مندوب مصلحة الطرود في الاسكندرية لأنه فرض عليه رسوما بريدية طبقا للتعليمات الصادرة من مدير مصلحة البريد (٦) ثم راح يضع ثقته في شخص وكيل قنصل معين كان من شأن الروايات التي يذيعها أن تثير ثائرة القنصل الجنرال ووزير الخارجية أيضا.

وكانت أخلاقه كفيلة بأن تجعله موضع سخط القناصل جميعا وقد رأى رؤساؤه قبيل إعادة فتح القضية العامة من جديد في سنة ١٨٤١ أن الحكمة تقتضى بارساله إلى حيث يمكن تلطيف مزاجه الحاد في جو هادئ ركيو همبرج (٧) وحسبك دليلا على الاعتراف بما قدمه من الخدمات في أزمة ١٨٤٠

(١) من رسالة إلى كامبل في ١٣ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨) طبعا لم يذكر بالمرستون هذه المقارنة ولكن يؤخذ من نفي عبارته أن هذه المقارنة كانت في فكره.

(٢) إلى كامبل في ١١ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٣) مذكرات بالمرستون في ٢٦ أكتوبر ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٢ أكتوبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

(٥) كامبل في ١٨ ديسمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

(٦) هودجز « تقرير القنصل » في ٢٣ يناير ورسالة إلى هودجز في ٣ يولية ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٧ - ٧٨)

(٧) إلى هودجز في ١٥ يولية ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

أنه سمح له بقبول وسام قائد فرقة تركية (١) .

ولنذكر هنا لا على سبيل الحصر بل على سبيل المثال حادثين تافهين لهما أهميتهما إذ يدلان كيف كانت الأمور بعمله غير مأمونة العواقب ومنصوبة بكثير من التهور وعدم الاعتدال . فلقد ذكر هودجز أن قنصل السويد العام حذب عمل محمد علي في اعتقال الأسطول التركي وفي الحال بدون انتظار وصول تفاصيل أخرى طلب بالمرستون إلى الحكومة السويدية استدعائه ولكن هذه الحكومة أصرت على معرفة الأسباب وهناك كتب بالمرستون إلى هودجز يطلب بعض تفاصيل ومناسبات تחדش سمعة القنصل وتحرجه في نظر حكومته . ولكن هودجز عجز عن تلبية رغبة رئيسه (٢) .

وفي الحادث الثاني سنة ١٨٤٠ ذلك أنه وصلت إلى هودجز في ٥ مايو رسالة خاصة بمحاكمة بعض اليهود في ديشق وقد طلب إليه في الرسالة المذكورة أن يهول بما تركته هذه الفظائع الوحشية ، من آثار العار حول اسم حاكم يفاخر بأنه ممن يعملون على خدمة قضية المدينة (٣) وقد جاء في رسالة تالية وصفه لشعور السخط العام ، الذي عم البلاد الانجليزية من أقصاها (٤) وحسبك هذا دليلا على مبلغ الاستعداد وعدم التردد في تصديق أسوأ الاشاعات والأقاويل . أما الحادث المشار إليه فيتلخص في اتهام اليهود بذبح أحد المسيحيين خلط دمه بالخبز الغير مخمر . وقد كان الاعتقاد بوجود هذه الاجرامات سائدا في شرق شاطئ البحر المتوسط كما كان سائرا في أوربا في العصور الوسطى وقد قبض على المتهمين وحوكموا أمام المحاكم العادية وصدر الحكم عليهم ولكن تبين لسوء الحظ هناك ما يدعو إلى الظن بأن شريف باشا وهو الحاكم الذي

(١) إلى هودجز في ١٨ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٢) هودجز في ٢٤ يناير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٣) رسالة إلى هودجز في ٥ مايو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

(٤) رسالة إلى هودجز في ٣٠ منه

سنة محمد علي في دمشق قد توخى الاعتدال في تصرفاته ذلك أنه نزل على
مسيحة مندوب القنصل الفرنسي .

وأدعى إلى الأسف من هذا أن القنصل البريطاني المستر « دري » لم يخطر
له فقط أن البيئة قد قامت على المتهمين بما اتبع من الاجراءات أثناء محاكمتهم
راج يؤكد أن ما اتخذ شريف باشا من الاجراءات العاجلة قد أنقذ اليهود
من مذبححة مائة يذهبون فيها ضحية السلب والنهب .

ولقد كان ما أبداه بالمستون من القلق العصبي في هذين الحادثين نتيجة
ما قام أمامه من المصاعب في سبيل الوصول بالمسألة العامة التي هي مثار النزاع
إلى نتيجة مرضية . لأن الأمور قد جرت على خلاف ما كان يهواه فان الصعوبة
الرئيسية المنتظرة كانت تدور حول حمل روسيا على التعاون مع الدول الأخرى
ودفعها من توطيد مركزها بالانفراد بالعمل ولكن تبين أن هذه الصعوبة
بولوج فيها لأن القيصر نقولا لم يكن شديد الميل إلى العمل بنصوص معاهدة
أونكيار سكيليس علما منه بأن عودة الروس إلى الاستبانة ربما أدى إلى
الاشتباك في الحرب مع إنجلترا وربما مع فرنسا أيضا هذا إلى أنه قد يؤدي
إلى توطيد مركز محمد علي في الشرق الأدنى وهي غاية بعيدة كل البعد عن تفكير
القيصر . وفضلا عن ذلك قد بدأ ديب الخلاف في الرأي يظهر بين المستون
« رسول » وزير خارجية فرنسا . فان الأول أعرب عن رغبته في رد سوريا
إلى حظيرة السلطان بينما ارتأى الثاني إبقاءها في حيازة الباشا فاذا ما عهد القيصر
إذن إلى تأييد سياسة بالمستون بدلا من الانفراد بالعمل فانه سيكون بعمله
هذا أدنى إلى تحطيم التعاون بين بريطانيا وفرنسا منه إلى توثيق عراه (١) وهكذا
استقر رأيه على إرسال البارون (برينون) في مهمة خاصة إلى لندن في
سنة ١٨٣٩ .

(١) أقوال (موات) في كتابه تاريخ كبرديج عن السياسة الخارجية البريطانية

ولكن ما كادت هذه الصعوبة تتلاشى حتى قامت مكانها صعوبة أخرى لأن بالمرستون كان شديد الميل إلى اجتذاب فرنسا إلى رأيه كما اجتذب روسيا إن أمكن ولكن السياسة الفرنسية وقتئذ كما كانت قبل ذلك بعشر سنوات تنخلها المصاعب الجمة فإن النظام الملكي الذي كان موجودا في شهر يولييه كان كالنظام الملكي السابق أضعف من ألا يكثرث بتيارات الرأي العام المختلفة وقد كان شعور الفرنسيين بصفة عامة إلى جانب محمد علي . ولا يفوتنا أن السياسة كانت وقتئذ كما كان شأنها في كل حين عرضة للتحول والتقلب بسبب المصالح القارية والاستعمارية المتشابكة فالخوف من السنة الصحف جعل من الصعب علي « صول » أن ينسحب من الموقف الذي كان فيه وقد اعترلت الوزارة التي كان عضوا فيها في نهاية فبراير سنة ١٨٤٠ بسبب مسألة داخلية بحجة وخلفه في منصبه البارون تير .

ونهب وزير الخارجية الجديدة منهج سلفه ولكنه كان شديد العداء نحو بريطانيا وكانت با كورة أعماله استئناف المفاوضات المنفردة مع الباب العالي وبين الباشا بواسطة المسيو بونترا سفير فرنسا في الاستانة أملا منه في أن يواجه بريطانيا العظمى وروسيا بتسوية لا يسعهما أن يجدا سببا معقولا لتفضيها أو تبديلها (١) ويرجح أن يكون إبعاد خسرو عن وظيفته نتيجة هذه المساعي وإذ ذاك قرر محمد علي من فوره إرسال سكرتيره الخاص سامي بك إلى الاستانة في مهمة خاصة وكانت حجته الظاهرة في هذا التصرف رغبته في رفع التهانى بمناسبة ميلاد كريمة السلطان وتقديم هدية تذكريهذه المناسبة وهي إعادة الأسطول التركي (٢) وكان رد إنجلترا على هذا العمل أنها عقدت مع روسيا والنمسا وبروسيا معاهدة نص فيها على أن تكون مصر ملكا لمحمد علي وذريته من بعده وأن يظل حكمه في جيوبولي قائما مدة حياته فقط بشرط أن يقبل هذا العرض

(١) رسائل مديم إلى نيسلرود في أول و١٣ و٢٢ مايو و٤ يونيو ١٨٤٠

(٢) هودجز رقم ٥٣٠٥ في ١٧ يونيو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥-٧٨)

في خلال عشرة أيام من وصول المذكرة اليه . أما إذا أظهر ترددا بطول أمده إلى ٢٠ يوما فإن مصر وحدها تكون ملزمة له ولذريته وإذا ما رفض نهائيا فإن الدول الأربع تبادر إلى محاصرة الشواطئ المصرية فإذا ما حاول الزحف على الاستانة فإن الدول المذكورة تتعاون في الدفاع عنها بناء على طلب السلطان ومن ثم يستأنف العمل بالمادة الرابعة من النظام القديم للإمبراطورية العثمانية وهي القاضية بإغلاق الدردنيل في وجه كافة السفن الحربية في أثناء وجود الامبراطورية في حالة السلم وقد أمضيت هذه المعاهدة في ١٥ يوليوسنة ١٨٤٠ وبذا نجح بالمستون فيما كان يسعى اليه من أرباح معاهدة أونكيار سكيليس في اتفاق أعم ولكنه أخفق في الحصول على تعاون فرنسا .

وأثارت هذه الأنباء عاصفة من التدمير والاستياء في العاصمة الفرنسية وأخذت الصحف الباريسية والوزراء بل وملك فرنسا نفسه يتكلمون كما لو كانت الحرب أصبح وقوعها لا مفر منه ولكنهم كانوا يعلمون كما كان بالمستون يعلم أن الحرب غير واقعة . وبهذه المناسبة كتب بالمستون إلى هودجز يقول : ان فرنسا لن تستطيع ، أى الباشا أن تقدم له أية مساعدة . . ثم أن تعوذها الوسائل لتنفيذ عزمها فيما لو أرادت مساعدته .

نعم أن لها ١٥ سفينة في البحر المتوسط ولكن هذا هو كل اسطولها ثم أن لها جيشا يبلغ عدده ٦٠ ألف يربط في الجزاير وهو في حاجة إلى عدد كبير من جنود الاحتياط لسد النقص الذي يسببه المدافعون الجزائريون والحي ، فكيف يسع فرنسا في هذه الحالة أن تشبك في الحرب مع أقوى الدول العسكرية في القارة الأوروبية (١) .

وكان ثانيا ما علل به المسئو تير نفسه من الآمال أن يستمر الحوار وتظل المسائل معلقة بحيث لا يبت النزاع نهائيا ريثما يأتي الشتاء فتتفرق من الأساطيل

(١) الى هودجز في ١٨ يولية ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

المحاصرة وتقف حركات الجنود وإذا ذلك يتمكن من تحطيم ذلك الانفاق الذى عقدته الدول ويثبت نفوذ فرنسا من جديد وإذا جعل هذه الغاية نصب عينيه فقد نصح للبasha بتقوية مركزه والتزام خطة الدفاع وعدم التزحزح قيد شعرة عن موقفه (١) ولقد كانت نصيحته هذه أسوأ نصيحة يمكن تقديمها إذا لا ريب فى أن مواصلة الزحف بغتة على الاستانة ربما كان يؤدى الى حدوث تطور أساسى يتمكن معه البasha من الحصول على شروط مرضية وأذى الى تحقيق مآربه أما أن يرفض شروط الحلفاء ثم يكسب بمجرى المقاومة السلبية فقد كان معناه الهزيمة بعينها وهذا هو أيضا نفس ما حسب بالمرستون حسابه إذا قال أن فرنسا سوف تذاظر وتجن الفرصة حتى إذا ما استطاع محمد على مقاومة الحلفاء أمدا طويلا عرضت فرنسا أن تتدخل فى الأمر كوسيط ولكن مهمة الدول الأربع تنحصر فى تضيق الخناق على محمد على بحيث لا تدع لفرنسا فرصة كالتى تعلل بها نفسها (٢).

ولقد ظل باشا مصر رافعا رأسه عاليا أزاء ذلك الاتفاق الدولى الخطير الذى كانت عراه يتوثق تدريجيا ضده وأعل الأرجح أنه اعتقد أن من المستحيل أن تتفق فعلا كلمة الدول على خطة معينة للعمل فى مسألة كانت على الدوام سببا فى اختلاف تلك الدول وانقسامها بعضها على بعض أشد انقسام وكان يعتمد على روسيا وفرنسا أن تلغيا عمل إنجلترا فيما لو قررت هذه أن تقوم بعمل ما. وعند ما صدرت إلى هودجز التعليمات بأن يستحث ضباط الأسطول العثمانى على أداء واجبهم بالاتفاق حول راية السلطان والخليفة (٣) تمهض البasha واقفا من مقعده وأقسم بأعظ الإيمان ليطلق الرصاص على أول من

(١) تعليمات إلى كوشيليه فى ٢٩ يويه سنة ١٨٤٠ وكذلك كتاب الاستاذ صبرى

« السوويون » ص ٥٠١

(٢) إلى هودجز وكذلك تعليمات بالمرستون إلى موبوش فى ٢٧ يويه ١٨٤٣

(٣) إلى هودجز فى ٢٥ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

نحدثه نفسه بالفرار ومن ثم قرر هودجر أن الأصوب الا تنفيذ التعليمات الواردة له (١) وإذ ذاك - جندت أورطة جديدة واستدعى الجيش من بلاد العرب وأنشئ معسكر قرابة ٣٦ ألف جندي في دمنهور وهو اختيار حكيم نظرا لتوسط مركز المدينة المذكورة وقد تم هذا كله بنظام وترتيب لم يكن يعلم به هودجر (٢).

ولكن هودجر نفسه بدأ يتأثر بطريقة معيشة ذلك الباشا المسن كما بدأ يدرك مبلغ نشاطه وفرط ذكائه . ولقد خشي ان هو تشدد معه أن يدفعه اليأس إلى احداث انفجار عام قد تنشأ عنه اتفاقات دولية جديدة أو تظهر فيه صوالح جديدة أو تسنح منه فرص يمكن أن تستخدم لمصلحته (٣) . ولكن العام لم ينتصف حتى كان القلق الذي لا نهاية له قد بدأ يفعل فعله في صحة الباشا فلقد اثرت فيه ، نوبات الحمى والقلق (٤) حتى أن القنصل العام الروسي عند ما دخل عليه في أحد ايام شهر أغسطس الفاه مستلقيا على الذئوان في حالة نوم عميق فاخبره محمد علي بأنه لم يذق طعم النوم لعدة ليالى سويا . وبهذه المناسبة كتب القنصل المذكور ان حالة سموه الصحية تضاف اليها الآلام والعذاب التي كان على ما يظهر فريسة لها هذا فضلا عما كان يبذله من الجهود للتغلب على روح السخط والتذمر التي نشأت عن موقفه الحاضر ثم إلى جانب هذا الشعور المتناقض الذي يشعر به الرجل الذي بلغ الحلقة الثانية من العمر ذلك الشعور الذي يعمل على هب القوى التي امتاز بها الباشا . أن هذه العوامل مجتمعة قد جعلت محادثاتنا مؤجلة الى أقصى حد (٥).

(١) رسالة هودجر في ٣١ مارس ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٢) رسالة من هودجر في ٢١ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٣) رسالة هودجر في ٢٦ يولييه ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨)

(٤) رسالة هودجر في ٥ يولييه ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨

(٥) . يديم الى نيسلرود في ١٩ و ٣١ أغسطس ١٨٤٠

ولكن الباشا برغم هذه العوامل كلها لم تفلت منه قدرته على القبض على ناصية الحال كما لم تخنه مهارته في وزن الفرص وتقديرها . فلقد كان مثله كمثل المسوثير إذ أدرك بثاقب فكره أن الحلفاء لم يتوخوا السرعة في أعمالهم وأن الحصار البحري متى أعلنوه لن يسفر عن نتيجة حاسمة مباشرة (١) وقدرت أنى له أنه يستطيع أن يعتمد لا على تأييد فرنسا المادى بل على مساعدتها الإيدية ثم أنه كان يعتقد اعتقادا جازما بأن شعور الجمهور الانجليزى هو فى صفه أكثر مما هو فى صف الباب العالى . ولذا خيل اليه أنه إذا لم تأت طبق ما يشتهى فإنه يمكنه أن يضمن على الأقل أن يكون ملك مصر وراثيا فى ذريته . أما لو تصدع التحالف من الناحية الأخرى لسبب من الأسباب فإنه قد يحصل على سوريا أيضا (٢) من أجل هذا أبى محمد على عند ما حضر مندوب الاستانة ورفع القناصل العموميون إلى الباشا مطالب الحلفاء أن يصغى الى طنطنة (٣) السكولونيل هو دجربلاغة عباراته وأصر على المطالبة ببيان كتابى (٤)

ثم سرت الأيام العشرة الأولى بدون رد رسمى من جانب محمد على . ولما أوشكت مدة العشرين يوما أن تنقضى عرض محمد على قبول الحل الثانى ولكنه أبى أن يؤكد موافقته على الحل المذكور باطلاق سراح الاسطول التركى (٥) ثم انقضى الأجل المضروب ولكن القناصل العموميين ما زالوا يتباطؤون فى الاسكندرية بالرغم من وصول الأنباء فى يوم ٧ سبتمبر بأن السلطان قد خلع محمد على من كافة المناصب وبالرغم من أن الأوامر قد صدرت من سحب

(٢١) تقرير والوسكى كما أورده الاستاذ صبرى فى كتابه السالف الذكر ص ٥٠٨

(٣) كقوله مثلا فى رسالته « انه يود أن يبلغ آراء اللورد بالمستون بعبارة مؤثرة »

(٤) هودجز فى ٢٠ أغسطس ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

« ٥ » هودجز فى ٣٠ أغسطس ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

القناصل العموميين (١) وفي الواقع لم يبرح القناصل المذكورون الاسكندرية قبل يوم ٢٣ سبتمبر (٢)

وبرجح أن يكون بين الأسباب التي أخرت سفر القناصل وغبتهم في أن يرقبوا عن كثب سلوك قنصل فرنسا الجزائر وسبب آخر أنهم كانوا قليلي الثقة بعضهم ببعض مثال ذلك أن إحدى البواخر وصلت من بيروت في يوم ٧ سبتمبر وما كادت تلقى مراسيلها في ثغر الاسكندرية حتى أرسلت ما قيمته ٥ آلاف جنيه من النقود التركية في قارب ترفرف عليه الراية البريطانية لوضعه على ظهر إحدى البواخر الانجليزية التي كانت مرابطة في الثغر الاسكندري ولكن قومندان الميناء وضع يده على القارب وعلى النقود لأن القانون التركي يحظر تصدير الذهب . وهنا استولى الغضب على هودجز وتهدد من انزال الراية من على داره وأدرك ممثلا روسيا والنمسا أن هذا التصرف يحتمل أن يثير نزاعا بين الباشا وبريطانيا العظمى مما يجدهم مع الثانية الفرصة سانحة للانفراد بالعمل دون الانتظار لتدخل حلفائها . ولهذا تدخلوا في النزاع بقصد تسويته (٣)

ومع أن هذا الحادث كان من أعمال التحريض فانه لم يبلغ حدود الامتنان والازلال الذي تحمله هودجز آخر أيامه في الاسكندرية . فقد كانت هناك مسألة البريد الهندي أيضا . فقد وصلت إلى هودجز قبل ذلك بأشهر عديدة تعليمات بأن يستفسر من الباشا عما ينوي اتخاذه حيال البريد المذكور فيما لو استعمل الضغط ضده (٤) وفي يوم ١٩ سبتمبر وصل البريد الهندي وهنا وقع هودجز في حيرة شديدة وقام من فوره قاصدا الديوان راجيا

(١) هودجز في ١٥ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

(٢) مبدىم الى نسلرود في ٢٥ و ١٣ سبتمبر ١٨٤٠

(٣) مبدىم الى نسلرود في ١٤ منه

(٤) تعليمات لهودجز في ١٤ ابريل ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٣٠٤ - ٧٨

ألا يتدى أحد على البريد . فإكان من الباشا إلا أن هن رأسه علامة
الإيجاب ولكن القنصل العام طلب تأكيداً على ذلك فرد عليه الباشا بأنه لا
يجيبه إلى طلبه .

وهنا أبدى هودجز استغرابه ودهشته فلم يسع محمد على إلا أن يرد عليه
بعدة قائلًا ، أن الدول التي تزعم أنها متدنية قد شرعت في اتخاذ إجراءات قد
ترغنى على أن أحتذى حذوها فيها .

فلما طلب إليه هودجز أن يوضح ما يريده من هذه العبارة استطرد الباشا
فقال ، أن تصرفات تلك الدول لا يمكن الارتكان إليها والثقة بها .

وهنا قال هودجز أنه لا يسعه احتمال تلك الملاحظة إذا كان المقصود بها
الإنجلترا فابتسم الباشا ابتسامة التهمك وقال ، فلنأخذ هذه الملاحظة بأنها تعني إنجلترا
أو لا تعنيها ولكن ملاحظتي هذه ليست إلا صدق ما تناقله الأفواه في
كل مكان . .

وأخيراً أخبره محمد على أنه يسمح بمرور البريد هذه المرة فقط . ولما عاد
هودجز إلى دار القنصلية والغضب مستول على حواسه أبرق إلى لورد بالمستون
وإلى حكومة بمباي بأن البريد لن يسمح بمروره في المستقبل .

وفي مساء اليوم نفسه بينما كان الحديث دائراً بين هودجز ومدير بريد حكومة
جلالة الملك أخبر الثاني الأول ، بأن انساناً ضعيفاً قد أثار الفزع والرعب
الكاذب بلا مسوغ ، حول مسألة البريد (١) .

وفي اليوم التالي علم هودجز من قنصل روسيا العام أن محمد على قد أكد
لوكيل شركة الهند أنه طالما يبق على عرش مصر فإن البريد سوف يكون
في أمن تام (٢) .

(١) هودجز « غس » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

(٢) « » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

وهنا ثارت ثائرة القنصل العام وتغلب الغضب على حواسه فأرسل إلى رؤسائه شكوى مرة من مدير البريد ووكيل الشركة قال فيها : أصبحت المسألة منحصرة فيما إذا كان يحق لمحمد علي أن يجعل أحد الموظفين الساخطين يعشى مشية الجواد البطي . ليسخر من معتمد جلاله الملكة وأن يقلل من اعتباره ليوحد في مكانه سلطنة انجليزية بجمولة وبالاختصار هل يحق لمحمد علي أن يحول معتمد جلالته إلى كمية سياسية مهمة . ثم استورد فقال : انه لم يتوقع إلا العداء والخذلان من كافة الافراد الانجليز هنا ولكنه كان يؤمل على الأقل أن يلقى شيئاً من العطف من جانب الأشخاص الذين يشغلون مناصب عمومية على الأقل (١) ، وفي الحق أبدى بالمرستون عطفه عليه إلى حد أنه شكاً إلى رئيس لجنة المراقبة ضد وكيل الشركة ولكن الرئيس أخيره بصراحة : ان الشكوى إذا بعثت إلى رئيس الشركة فاسوف يعلم بها البلاط ومن ثم ينكشف أمرها وتصبح معلومة عند الجمهور (٢) ،

أما من ناحية محمد علي فانه قد أوفى بعهده فعلى الرغم من سحب القنصل الجنرال وبالرغم مما وقع في سوريا من أعمال العدوان وما كان ينتظر أن يحدث من القلاقل في مصر فانه لم يسكتف بالسماح بمرور البريد بل وضع اجراءات خاصة لحماية المسافرين عن طريق السويس (٣) . وكثيراً ما كان يقول أن الحرب ليست بينه وبين الشعب الانجليزي بل بينه وبين بالمرستون .

ومع أن محمد علي هو الذي ضحك على ذقون خصومه الا أنه قد خرج مخذولاً من الميدان لأن القوات التي تجمعت ضده كانت أكثر مما كان يستطيع مكافحته ثم أن القيادة التي كان لها الاشراف على تلك القوات لم يكن يعوزها الحزم والعزم كما أنها لم تسكن تعرف التواني أو التقاعد ، ففي يوم ١١ سبتمبر

(١) هودجز « خاص » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨)

(٢) هوبوش إلى بالمرستون في ٩ أكتوبر ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨)

(٣) كما جاء في « الوجيز الخاص بالطريق البري » بقلم باربري ص ٢٥٧

نزلت إلى البر السوري بقرب بيروت قوة مركبة من البحارة الانجليز والجنود التركية . وقد حدث هذا بعد أن قضى الأعوان الأتراك الأشهر الطويلة في خض السوريين على رفع راية العصيان . وكان جيش ابراهيم وقتذاك متفرقا في انحاء البلاد وفي حالة ضعف شديد فضلا عن حاجته إلى الذخائر والمؤن ولم يحل شهر أكتوبر حتى رفع الدروز راية العصيان . وفي ١٠ أكتوبر التقى الكولونيل نايير في جهة بيت ثاني بابراهيم على رأس شزيمة من الجند فانزل به الهزيمة واستولى على رايته . ثم سقطت بيروت وفي اليوم الرابع من شهر نوفمبر سلمت عكا بعد ضربها بالقنابل يوما واحدا وهي التي قاومت ابراهيم من قبل مدة ستة أشهر كاملة . وبسقوط عكا انهار حكم مصر في سوريا . أما في باريس فان وزارة تير التي أوشكت أن تخرج فرنسا إلى حافة الحرب فقد سقطت قبل ذلك بأيام أي في يوم ٢٩ أكتوبر وفي يوم ١٥ نوفمبر ظهر الكولونيل نايير في مياه الاسكندرية على رأس عمارة بحرية قوية وفي اليوم السابع والعشرين من الشهر المذكور عقد مع الباشا اتفاقا بدون أن يكون له سلطة لعقد مثل ذلك الاتفاق وقد وافق الباشا على الجلاء عن سوريا وإعادة الأسطول العثماني في مقابل أن يعترف به حاكما على مصر هو وذريته من بعده وفي يوم ٢٩ نوفمبر ارسلت التعليقات لاستدعاء ابراهيم من سوريا .

وما كادت تزداع هذه الأنباء حتى دهش لها رجال السياسة في الاستانة أيما دهشة . وقد كتب هو دجز بهذه المناسبة بلهجة لم يراع فيها منزلته القنصلية فقال : ان مافعله نايير قد أثار ضجة شديدة بين رجال السلك السياسي هنا ، ولقد كان في مسلكه بعض ما عرف به الملاحون من الجروح على العرف فقد أبلغ الباشا القرار الذي وضعه بالمرستون والوزارة الانجليزية في أكتوبر مراعاة لشعور فرنسا . ويقضى القرار المذكور بالتوصية على أن يكون عرش مصر وراثيا في أسرة محمد علي في مقابل مبادرته بسحب جنوده من الأراضي التركية الأخرى وتسليم الأسطول العثماني .

ولما وصلت صورة الاتفاق الذي وضعه نايبير إلى لندن أقرتها الوزارة البريطانية في الحال على أن هواجس بونسيني وظنونه مازالت تضع العراقيل في سبيل التسوية التامة . فلقد حمل الباب العالي على أن يصدر فرمانا بتاريخ ١٣ نبرابر سنة ١٨٤١ يشتمل على عدة تحفظات غير مرغوب فيها (١) ولكن محمد علي بناء على نصيحة نايبير رفض العمل بهذا فرمان . وألحظ بالمرستون وميترنيج في طلب تعديل المنحة وقد تم لها ما أرادا وصدر فرمان جديد بتاريخ أول يونية مضمن جعل العرش وراثيا للأرشد فالأرشد (٢) من الذكور من أعقاب محمد علي مباشرة . وقد حدد هذا فرمان الجزية فجعلها ٨٠ ألف كيس دراهم وجعل عدد الجيش ١٨ ألف جندي إلا في حالة الحرب أو إذا صدر تصريح خاص بزيادته وقد حظر فرمان علي مصر إنشاء سفن جديدة وهكذا أصبح حاكم مصر وليس في قدرته أن يهدد سلام أوروبا مرة أخرى ولئن قيل أن محمد علي قد أخفق في تحقيق غايته الرئيسية وهي إنشاء امبراطورية فانه توصل بلا شك الى تحقيق أشياء هامة فان مصر قد أصبحت بفضلها مستقلة عن الباب العالي فيما عدا الاسم ثم ان ادارتها أصبحت ادارة منفصلة . وقد أصبح هذا الامتياز مضمونا باتفاق كلة الدول ومع أن الباشا لم يوفق إلى تحقيق مشروعه الأكبر إلا أنه تمكن من وضع أسس دولة جديدة .

الفصل السابع

حكم محمد علي في مصر

سبق أن بينا أن من بين الأسباب التي حملت بالمرستون على المعارضة في امتداد نفوذ محمد علي عدم فهمه لحقيقة الاداة الادارية التي وضعها الباشا . وقد كانت الاداة المذكورة على التحقيق هي هدف المناصرين يكيلون لها المدح بلا حساب أو يسبقونها بالسنة حداد لاتعرف معنى الاعتدال . فكنت إذا سمعت أناسا متحمسين من أمثال واجهورن فلا تسمع عن الاداة الادارية المذكورة إلا أنها أداة صالحة أسفرت عما فيه خير البلاد والعباد .

وأمثال هذا الكتاب لا يعترفون طبعاً بأن كثير من اصلاحات الباشا كانت اصلاحات عرضية لا جوهرية وبالعكس كنت ترى غيرهم من أمثال هولرويد مراسل بالمرستون لا ينظرون إلى المسائل الا بالعين البريطانية البحتة التي ترى حالة الفلاحين لأنهم لا يعيشون في مساكن مبنية بالطوب الأحمر ولا يأكلون اللحم البقري (١) . ولكن لا بد للحكم بنزاهة على اصلاحات الباشا وما يلحق بها من الآراء الادارية أن يلقى الانسان بالله دائماً إلى عدة نقط بحيث لا يتناساها مطلقاً . فاولاً كان الباشا يعمل في بلد شرقي ومعنى هذا أن وظيفة الحكومة وفهمتها كانت صورة مشوهة عن مهمتها في بلاد الغرب . وقد كان من المتعذر حقاً على قوم ألفوا مبدأ « معليش » ان يقدرُوا قيمة نظام يضطلع بارشاد كل فرد من أفراد الرعية في كل ناحية من نواحي الحياة . وبديهي أن تشبيه حالة

مصر بحالة حكومة الهند لم يكن له غل مطلقا لأنه فيما عدا القليلين في إنجلترا من رجاله أنديا هاوس ، أو الندادى الشرقى ، لم يكن يعرف أحد ما يصنعه مواطنوه في الهند لهذا لم يكن مدهشا أن الناس لم يفهموا محمد على حق الفهم وأسماوا تأويل أعماله ونواياه وفي الواقع لم يكن يسمع أحد بين حين وآخر عبارات الانتقاد المعقولة المنطوى على العطف إلا من أمثال صولت أو كامبل ممن كان لهم المام بحالة البلاد أو من الموظفين الانجلوأنديان الذين قامت أمامهم في الهند مشا كل كالتى قامت في وجه محمد على وحوله رعية شرقية تنظر شزرا الى أعماله .

ثم لانفسى من الناحية الأخرى أن الباشا ورث تركه مثقلة وحكومة عاطلة من كل شيء ويتعذر على الانسان حقا أن يبالغ في وصف ما كانت عليه الولايات التركية في بداية القرون التاسع عشر من حالة البؤس والشقاء .

ولقد حدثنا بوركنهاردت وكان في حديثه صادقا أن واليا تزها لا يمكن أن يعلل نفسه بالبقاء طويلا في منصبه لأن الباب العالى لا ينفك عن المطالبة بتقديم الهبات ولا شيء غير الهبات والاعانات وإذ ذاك يرى الباشا ترضية لجشع الباب العالى نفسه مسوقا الى مضايقة رعاياه وإرهاقهم وليس والى الذى يسهر على مصالح رعاياه ولا تحدته نفسه بتقديم شيء عدا الجزية المعتادة أو الذى يدع العدالة تجرى مجراها من أن يبوء بسخط مولاه السلطان ليس أعدله ولكن لأن عدله يحول بينه وبين انتهاب الشعب وتقديم بعض الأسلاب هدية الى ديوان الاستانة وإذا به بسخط مولاه ولا يرى له مخرجا لانتقاذ حياته إلا أحد طريقين إما تسليم رعاياه البائسين فى هدوء وسكينة الى سياط والى مستبد يحل محله واما أن يعلن مولاه بالثورة ويظل ينازع مزاحمة السلطان الى أن يقتنع الباب العالى باستحالة عزله فيظل صابرا على حمر الغضا الى أن تسنح له الفرصة للتخلص من ذلك والى العادل (١) ومع أن هذه الأقوال

قلت في سنة ١٨١٠ فكأنما تكمن قائما بأنها مستطبق تماما على حالة محمد علي وكان عدم إدراك هذه الحقيقة سببا في حمل بالمرستون على إساءة الظن بأعمال محمد علي والارتباب في غاياتها .

وإذا ما استثنينا العراق فإن مصر كانت أسوأ حالا من كافة الولايات العثمانية فإن المالك كانت سياستهم قائمة على إرهاب البلاد واستلابها ولم يفكروا مطلقا في حماية الفلاح لا من أسلحة البدو الذين كانوا يهاجمونه ويقضون مضجعه ولا من عسف محصل الضرائب وسياطهم بل لقد سولت لهم أنفسهم أن يتركوا أراضيهم بلقع بعد أن أصبحت الترع مسدودة بسبب ما تجمع فيها من الوحل والطين حتى أن الدلتا وهي أنصب أراضي العالم قد قل خصبها بنحو الثلث تقريبا . ثم أن غارات البدو في إقليم الفيوم كانت تقيجتها فرار السكان وترك الأراضي خرابا . ولم يكن أحد يعرف مبلغ ما ينتزع من الفلاح ولا مقدار ما اختلس من الإيراد العام في أثناء طريقه الى خزينة الدولة أما أعيان الفلاحين - وكانوا يسمون روزنامجية - فقد كانوا معروفين بصلفهم وثرورتهم الطائلة (١) . أما العدالة فقد كانت مسألة رشوة لا أكثر ولا أقل . وأما الغنى واكتناز الثروة فقد كان عماده المحسوية . أما الحياة نفسها فكانت عبارة عن مجرد حظ أعمى .

ذلك كان شأن الحكومة التي ورثها محمد علي وألفها ونشأ في ظلها في ولاية ألبانيا . وليس من شك في أن استتباب الأمر له في مصر قد صيره حاكما أو توراتيا ونحسب أن أحدا لا يدهش لقبوله لتلك التركة . أو أنه سلك في بعض الأحيان نفس المسلك الذي كان لا ينتظر أن يحيد عن أسلافه . ولقد قيل أن الجبرتي - صاحب التاريخ المعروف لقي حتفه خنقا وهو عائد من قصر شبرا الى القاهرة في إحدى ليالي شهر يونية سنة ١٨٢٢ وقد ربطت جثته إلى

أقدام إثنائه وتهامس الناس بأن الباشا قد ضاق ذرعا باتباعادات الجبرتي اللاذعة (١) كما قيل أن الذي كان يعهد إليه بنقل خطاب سري كان يجازى بإلقائه في نهر النيل كضمان على عدم إفشاء السر إذا كان قد عرفه (٢).

ولقد ظل الباشا إلى أواخر أيامه والنزعة الأوتوقراطية متمكنة من نفسه ولم يكن لأعيان الاسكندرية ميل لإرسال أولادهم إلى باريس للتعليم فاستعاضوا عن الأولاد الذين طلبهم محمد علي منهم بأبناء البوابين وما شا كلهم من أبناء الطبقات الدنيا. ولما سمع الباشا بما فعله الأعيان قال في شيء من الغضب الممزوج بالاستغراب: إذا كان هؤلاء الأشخاص يجهلون مزايا التعليم والتجارة فليسوا أهلا لإلحاح الانتقال على ظهورهم كالشبالين والحير، ومن ثم أصدر أمرا عاليا بأن يعمل كل إنسان بنفسه كائنا من كانت طبقته في إزالة تلال الأوساخ والقمامة المحيطة بالمدينة ومن ثم كنت ترى أنحباب الحوانيت والتجار والسكّبة العموميون ورجال الدين يحملون على ظهورهم في أيام معينة سلالا مملوءة طينا وهم غارقون في لجنة لم يألوها من العرق (٣).

ولم يكن الباشا الحاكم الشرقي الأوتوقراطي بحكم الميراث فقط بل كان كذلك بحكم البيئة أيضا. فاذا استثنينا العنصر الأوربي الضئيل العديم الحيثية، ويدخل فيه القناصل العموميون وبعض التجار الانجليز والفرنسيون وشراذمة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في الادارة المصرية - نقول إذا إذا استثنينا هؤلاء لآلفينا الباشا إنما يعيش في وسط شعب لم يكن يتوقع ولا يرغب في شيء عدا الادارة الأوتوقراطية. وأنت تعلم أن الحاكم الأوتوقراطي هو دائما معزول عن شعبه.

(١) الجبرتي ج ١ ص ٩

(٢) المحادثات في مصر بقلم سينور ج ٢ ص ١١٦

(٣) كما جاء في رسالة أبري في ٨ يولي ١٨٤٧ ب وزارة الخارجية ٧٠٨ - ٧٨

على أن محمد علي لم يكن تفصله عن شعبه سلطته الغير محدودة فحسب بل كانت تضاف اليها سياسته ونواياه . ولهذا قال مرة للدكتور بورنج الذي هبط مصر لوضع تقرير عن سير الحركة التجارية في سوريا ومصر مامعناه : أرجو ألا تحكموا على أعمال بمقاييس المعارف عندكم بل ينبغي أن بينى وبين ما يحيم حولى من الجهل المطبق فبينما توجد لديكم طائفة من الأذكياء النابهى الذكر لا أكاد أجد حولى من يفهمنى ويعمل على تنفيذ أوامرى . وكثيرا ما يخذعنى الناس وأنا أعلم أنهم يخذعوننى . ولست أعدو الحقيقة إذا صرحت اننى كنت وحيدا طيلة حياتى أو على الأقل الشطر الأكبر منها (١) ، وكان ما يظهر فى خلال حكم محمد على من أعمال صالحة من صنع الباشا نفسه دائما وبالعكس كانت الأعمال السيئة فى الأغلب من عمل أشخاص اضطر إلى استخدامهم لعدم وجود من يفوقونهم علما وذكاء . وقد كانوا من الموظفين الذين لا يتعففون عن ارتكاب الموبقات لاشباع شهواتهم فى الحصول على المال (٢) وإلى هذه الحقيقة أشار الباشا مرة فى حديث له إذ قال : عند ما هبطت أرض مصر كانت البلاد بربرية وهمنجية لأقصى حد وهى لا تزال كذلك ليومنا هذا على اننى برغم ذلك ما زلت أرجو أن تكون أعمالى قد حولتها إلى أحسن مما كانت عليه فلا ينبغي أن تجزع إذا لم تجد فى هذه الاقطار شيئا من المدينة المعروفة فى الاقطار الأوربية (٣)

وليس من ريب فى أن ثلاثين سنة من حكمه قد أحدثت فى البلاد انقلابا سياسيا معدوم النظير والسكن لا يفوتنا ان جيلا واحدا ليس يكفى لترك آثار

(١) تقرير بورنج الاوراق البرلمانية ١٨٤٠ الجزء ٢١ ص ١٤٦

(٢) كامبل الى بدويل فى ١ ديسمبر ١٨٣٧ - وزارة الخارجية ٣٢٢ - ٧٨

(٣) هودجز فى ١٨ يونية ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨

دائمة ونتائج ثابتة . فان مجرد عدم توفيق الباشا إلى العثور على العدد الكافي من الأشخاص الذين يعتقدون آراءه ومراميه بالحماسة المتبعثة عن الاخلاص يضاف إلى ذلك شعوره بالهوة السحيقة التي تفصل بين سياسته وسياسة غيره من الرجال ان هذا كله قد ادعى بطبيعة الحال إلى إيجاد عناصر الضعف وعدم الثبات في أعماله . وقد أدرك بحق أن كل تحسين يتوقف تنفيذه على سعيه وحده وان مالا يتمه هو شخصيا من الأعمال قد يظل كذلك دون أن يفكر أحد في اتمامه . ومن ثم كان هناك في بداية الأمر بعض نقص في التقدير لأعماله ممزوج بجزء غير قليل من الاستعجال لرؤية نتيجة هذه الأعمال في الحال . وبينما كنت تراه منهمكا في وضع الاسس الراسخة اذا به يتحول منها إلى التعجيل باقادة أسوار قصر أحلام وهو يقول : أنا أعلم أنني رجل طاعن في السن فاذا كان هناك ما أرغب انجازه فلا بد من انجازه فوراً .

ولقد تضافرت مؤثرات على تقويض اصلاحاته وتجريدها من القوة الدافعة الدائمة أو لتوجيه نشاطه في غير وجهته المرغوبة وبالرغم من هذا كله يتعذر على انسان ما أن يجد حاكما شرقيا نجح نجاح محمد علي في عمل هذه الاصلاحات العظيمة مع أنه لم يكن مسوقا اليها بضغط أجنبي بل عمل ما عمله مدفوعا بحب النظام والعدالة والخير وعلى الرغم من عناد كل من التفوا حوله ان لم نقل مقاومتهم السلبية .

ولم يحدث الباشا تغييراً يذكر في شكل الحكومة التي ظلت تسيير طبقا للقواعد التي أظهر الزمن صلاحيتها وملاءمتها لحاجيات البلاد والتي لم نجبرو نحن على البدء في تغييرها في المهد إلا من الجيل الماضي فان وحدة النظام الاداري كانت القرية وكبيرها شيخ البلد الذي يمثل حاكم البلاد في كل صفة ومن القرى تركبت الاخطاط ولكل منها حاكم الخط ومن هذه الاخطاط يتركب المركز تحت حكم الأمور وقد جعل عدد المراكز ٦١ مركزا . ومن هذه المراكز

تركبت المديریات السبع ويشرف على كل منها مدير أو حاكم وتشمل دائرة اختصاص المديرين الأربع والعشرين مديرية التي كانت مصر تتركب منها في عهد المماليك . ولم يكن ثم مندوحة عن وجود هيئة متشعبة الاطراف في المدن الكبرى . وقد كان هناك القضاة ورجال الشرطة المخصوصون للمحافظة على السكينة العامة والحيلولة دون وقوع الجرائم ومعاقبة فاعليها . وقسم الأهالي أيضا حسب مهنتهم أو حرفهم إلى طوائف ونقابات ويشرف على كل منها رئيس النقابة . ففي القاهرة مثلا كان هناك مالا يقل عن ٦٤ نقابة من هذا القبيل وكان كل رئيس مسئولاً عن سلوك أعضائه نقابته (١) وكانت هذه هي القاعدة التقليدية المألوفة في الشرق بأسره في تنظيم أرباب الحرف والصناعات

واضحان سير هذه النقابات سيرا يتمشى مع الأمانة والعدالة لم يكن ندحة عن إبقائها تحت الرقابة الدائمة اليقظة وبخاصة وإن اعتقاد الجمهور في عدم أمانة الهيئات الرسمية كان متأصلا في نفوسهم وكانت الغاية المقصودة من هذا النظام الاحتفاظ برئيس مستعد للحيلولة دون ظهور مستبدين عديدين . ولم يترك مشايخ القرى الفرصة السانحة لإرهاق اخوانهم الفلاحين (٢) وحذا المدبرون ومأمورو المراكز حذو مشايخ القرى في إرهاق كل من وقعت أيديهم عليه . ولبت عدم الأمانة كان النقص الوحيد في أخلاقهم كلا بل كان عدم الأمانة مقرونا بالجهل المطبق وقد يحدث أن يكون المتعلم فيها واسع الاطلاع في كتب الفلسفة الإسلامية ملها بدواوين شعراء العرب والفرس ولكن المدارس وقتئذ كانت تخرج علماء لارجال أعمال . وكان المدير لا يسترشد في أعماله الا بما تواضعت عليه التجربة وهذه التجربة لم يكشف

(١) كما جاء في تقرير بورنج « الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ » جزء ٢١ ص ١١٧

(٢) كما جاء في كتاب بلاد العرب بقلم « بونكنهاردت » جزء أول ص ١٤٥

في أغلب الاحايين إلا عن خير الوسائل للسرقة مع استعمال اللبابة والحذر (١)
ثم أن الحاجة التي تقضى الاتفاقات القائمة على عدم الأمانة بين الموظفين
بعضهم وبعض كثيرا ما نجم عنها تغيير هؤلاء الموظفين بغيرهم ومن ثم كنت
تجد المصالح يشغلها رؤساء لا يعرفون من أعالها وشؤونها لا كثيرا ولا قليلا .
وهذه المناسبة كتب المستر بورنج في تقريره يقول : لم يكن هناك اهتمام ما
بكفاءة الفرد واستعداده للقيام بمهام العمل الذي عهد اليه بانجازه ، (٢) ولم
تكن لسوء الحظ ندحة من ذلك وقد شهد بهذه المسألة كامبل وهو كما تعلم
لم يكن شاهداً متعنتاً إذ قال : أن ما يصادفه تجارنا من المسائل المشيرة
للغضب مرجعه عدم وجود نظام معين يضاف اليه جهل صغار الموظفين
الحليين لسير الأمور اكثر مما يرجع إلى خطأ من جانب محمد علي أو ابراهيم
باشا وعلة هذا كله عدم وجود أشخاص بالكلية قادرين على السير بمختلف
الشؤون في كافة المصالح المختلفة وبخاصة في الاماكن والفروع التي تمتد فيها
التجارة الاوربية - يضاف الى كل هذا ان هناك نقصا طبيعيا ينطوى على الرشوة
في كل شيء تركى بحيث لا بد ان يترك للزمن وحده أن يقضى على المساوىء
الموجودة في الوقت الحاضر التي لا مفر من وجودها والتي نعتقد أنها
أخذت في التناقص يوما فيوما (٣) وفي الواقع لم يكن يمكن ادخال أى اصلاح
ثابت ما لم ينشأ جيل جديد اكثر تعلما وأدعى إلى الثقة من أبناء الجيل الحاضر ،
وسدأ لما أوجده المران والتعليم والأخلاق من النقص لجأ الباشا الى وسائل
الضغط والعقاب والتفتيش وأنتك إذ تقرأ كتيبه الدورية وقد كانت تتضمن
وسائل الضغط المذكورة تجد أنها كتب ممتعة لذيدة ومفيدة وإن كانت تثير

١ جاء في كتاب بوكلاز مكاد السالف الذكر جزء أول ص ٢٤

٢ تقرير بورنج الاوراق البرلمانية ١٨٤٠ جزء ٢١ ص ١١٧

٣ كامبل ٢٢ ديسمبر ١٨٣٨ وزارة الخارجية ٢٤٣ - ٧٨

الضحك تارة والأسى تارة أخرى لأنها قد تتضمن أحيانا وعيدا مخيفاً . فمثلا هناك كتاب صادر في سنة ١٨٢٦ يتضمن شكاية الباشا من أن الموظفين لا يعنون العناية الكافية بتحسين الزراعة وقد جاء في هذا الكتاب أن الباشا يوشك أن يقوم بنفسه بزيارة الأقاليم وتفتيش أراضيها الزراعية وقد أُنذر كل موظف يرى أثراً للاهمال في منطقته بدفنه حياً في حفرة خاصة (١) . ولكن أمثال هذا الوعيد لم يكن يمكن أن ينظر اليه الانسان نظرة جدية ذلك لأنه هدد بعد عام من ذلك التاريخ بمعاقبة المهملين في الشؤون الزراعية بالعصا أو بالسيف (٢) وفي بعض الكتب الأخرى التي دفع الحقد باركر الفئصل العام الى رئيسه بالمرستون بقصد تسليته ترى الباشا وقد صب جام غضبه على الموظفين . وإنك لتري أثراً لذلك لمناسبة الاهمال في دفع الضرائب إذ يقول للموظف المختص : من ذلك يتبين لي أنك غبي مهمل وأنه لدليل جديد على أنك كالحمار في غباوته ، فان لم تدفع الأموال فوراً ، فسكن على يقين بأنني سأقطعك إرباً إرباً ، (٣) وكتب مرة إلى أحد الموظفين بمناسبة التباطؤ في تقديم العدد اللازم من الأنفار للقرعة العسكرية ، وأنت أيها الحمار ماذا عساك صانع ... انني لم أضعك في هذا المركز إلا لعدم وجود من هو أقدر منك على أن يشغله وقد جعلتك مديراً فهل يكون ذلك أن تهمل في أداء واجبك هذا الاهمال وكل هذا الوقت . . فبمجرد استلامك لأمرى هذا ضع عقلك في رأسك وارسل بقية الأنفار .. وإن تباطأت في تنفيذه جعلتك مثلاً بين بقية مديري الأقاليم (٤) . وأما حاكم السودان فقد كتب اليه بلهجة مخففة عندما أرسل اليه غرارة مملوءة بأذان العصاة كدليل على نشاطه في كبحهم قال الباشا

(١) كتاب دورى في ١٣ جادى الثانية ١٢٤١ (مخطوطات طابدين)

(٢) د - د - في شهر جاد الاول ١٢٤٣ (مخطوطات طابدين)

(٣) من رسالة لباركر ١٩ فبراير ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣٢ - ٧٨)

(٤) من رسالة أخرى لباركر في ٢٣ يناير ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

د على من يعتلون كراسى الحكيم وأصحاب السلطة أن يدركوا أن فتح البلاد لا يكون إلا باقتناع الأهالى بالوسائل السلمية وبتوخي العدل فى تسير الأمور بقصد اكتساب ثقة الأهالى ، وعلى الحاكم أن يقتدى بالقدوة الصالحة التى ضربها الفرنسيون فى مصر وأن يقلد المسلك الذى سلكه الانجليز بعدهم ، (١) ولكن القارىء يجد فى الكتاب الدورى الصادر فى سنة ١٨٤٣ أقرب مثال للأوامر الادارية . قال الباشا الهرم - وقد أصبح كذلك بعد أن أثقلت عاتقه السنون - يناشد موظفيه بتقديم المساعدة له لأن متاعبه أصبحت فادحة بحيث ينوء بها عاتق شخص واحد . وقد ذكرهم بمركز مصر وخصبة تربتها فقال : ان من حسن الطالع أن نعم بأرض كأرضنا لا مثيل لها بين أراضى العالم وعندى ان التقاعد عن بذل كل ما يمكن بذله من الجهود فى سبيل مضاعفة يسرها ورخائها لدليل العقوق الذى لا يمكن أن يرضاه قلبى ويستحيل أن أقره فلا محيص لى من أن أناشدكم فى كل حين بأن تسهروا على أداء واجباتكم لى تصل الى الغاية التى جعلناها نصب أعيننا وحذار من التسكسل والاهمال . . . ان الرجل العاقل لا يباهى بأخلاقه الحميدة بل بما أصابه من النجاح فى ادارة . اعهد إليه من الأمور . فلا يفوتكم إننى سأواصل السهر على سعادة هذه البلاد ورخائها ولو ضحيت فى هذا السبيل بحياتى وحياة أقاربى . إن كل من حولى يعرفون جيد المعرفة اننى لا يطيب لى إيذاء شخص ما وقد سلخت أربعين ربيعاً لم تمتد فيها يدي بمعاذرة أحد عقاباً شديداً . فاذا ما أرغمت يوماً على الخروج عن هذه القاعدة فلن يكون الذنب ذنبى بل ذنب غيرى . . . ولم يكن يدور بخلدى فيما مضى أن تصل الى الحالة التى وصلناها الآن . والآن وقد سمت مطامعى واتجهت الى اتجاها أرقى من انجائها الماضى فلا أقدم التضحية مهما جلت وعظمت فى سبيل رخاء بلادى وهى أقصى أمانى حتى ولو جلس على عرشها أحد أقاربى

(١) الى قومنندان السودان فى ٩ ربيع الاول ١٢٣٦ (مخطوطات هابدين)

وأصبح ملكا لسكانها البالغ عددهم ثلاثة ملايين ، (١) .
ولم تنقض ثلاثة شهور على ذلك الكتاب حتى عمل كبار موظفيه على أن
يقسموا أمامه على أن يخدموه بأمانة وأن يرفعوا اليد عن كل ما يقع تحت
أنظارهم من الخيف أو إساءة استعمال السلطة فليس من شك في أن هذا الكتاب
الدورى يشف تماما عن مكنونات قلب الباشا الحقيقية فلقد وجهه إلى الموظفين
خاصة ولم يذع محتوياته بين القناصل العموميين ولم يرم به إلى التأثير فى رأى
العام الأوروبى وإلى جانب هذا كله كان متلائما تماما مع اللهجة التى كان يستعملها
محمد على فى محادثاته الخصوصية مع أصدقائه الأوربيين . ولكنه يعلم جيد العلم
أن الاكراه كالعقوبة لا مناص منهما . نعم لم يكن بطبيعته ميالا إلى إيصال
الأذى أو الشر إلى أحد . وفى الحق أنه امتنع على العموم عن أعمال التأديب .
ولكن هذا كان بمثابة ميل عام لم تكن له حيلة فى الانحراف عنه بين آن وآخر .
مثال ذلك أن محصل الضرائب فى مديرية الجيزة ذكر كذبا فى سنة ١٨٢٢ أنه
لم يستطيع لا تحصيل العرايد العشورية ولا ضريبة المنازل . وقد كان الباشا على
حق أن يعتبر هذه المسألة فى منتهى الخطورة وقد ترجع عنده (ويستحيل البت
هنا هل كان الترجيح عادلا أم غير عادل) أن المحصل كان كاذبا فى دعواه وأنه
مسوق إلى ذلك بطمعه فى الحصول على رشوة . فأصدر أمره الى ابراهيم باشا
وكان وقتئذ مدير الجيزة بأن يتفاهم مع الرجل وأن يقنعه - إذا استطاع - بخطأه
فان وفق إلى اقناعه فيها ونعمت والا أطاح رأسه حتى لا تتعرض مصالح الدولة
للضياع بسبب مسلكه السيئ . ويظهر أن ابراهيم باشا نفذ الحكم بيده . وقد
جاء بعد ذلك فى كتاب إلى ابراهيم باشا أن الرجل قد لقي حتفه بسبب عناده
لا بفعل الباشا وابنه وأن مركزه لا بد أن يشغله رجل فرنسى أو شقيق

(١) كتاب دورى فى ٢ جادى الثانية ١٢٥٩ (محفوظات مابدين)

القتيل (١) وكلما مرت الأيام وتحسنت الأخلاق العامة قلت عقوبة الاعدام تدريجياً حتى أن المخالفات الكبيرة كان يعاقب فاعلمها بالاشغال فى الأعمال العمومية التى تمت فى عهد الباشا . وقد صدر فى سنة ١٨٣٠ أمر بحبس ٢٥ موظفاً من موظفى مصر الوسطى مع الأشغال الشاقة لمدة ستة أشهر (٢) وفى سنة ١٨٣٣ انذر الباشا مأمورى المراكز بالعقاب إذا أرغموا موظفى الحكومة بحرق الأرض الواقعة فى دوائر اختصاصاتهم (٣) وفى العام التالى نظراً لان ارهاق الدماء كان عملاً مذموماً فى نفسه حظر على المديرين ومأمورى المراكز اصدار حكم بالاعدام الا بعد الحصول على اذن خاص من الباشا (٤)

وقد صدر الأمر فى سنة ١٨٣٦ باعدام أحد شيوخ القرى إذ قامت البينة على أنه ضرب بلا مسوغ شخصاً ضرباً مبرحاً أفضى إلى موته (٥)

ولكن الضمان على عدم خروج الموظفين عن حدود وظائفهم لم يكن الا باسداء النصيح ولا بانزال العقاب الصارم بل زيارة الاقاليم بين آن وآخر وتقصى أحوالها بدقة وعناية . ولذا لم يقصر الباشا فى زيارتها زيارة منتظمة وكثيراً ما كان يزورها ويتجول فى انحاءها باحثاً متقبلاً . وبخاصة عن حالة الحسابات ومسير الادارة بوجه عام بل كان كثيراً ما يتجول بمفرده بدون حراس حتى يتمكن أخقر الناس من الدنو منه ورفع شكواه اليه رأساً ، وقد كان من نتائج زيارة قام بها الى السودان سنة ١٨٣٩ ان أصدر أمره بعزل

(١) خطاب الى ابراهيم باشا فى ٥ شعبان ١٢٣٧ (مخطوطات هابدين)

(٢) كتاب الباشا الى كتنخدا بك فى ٥ صفر ١٣٤٦ (مخطوطات هابدين)

(٣) كتاب الباشا الى المديرين فى ٩ محرم ١٢٤٩ (مخطوطات هابدين)

(٤) كتاب الباشا الى المدير فى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٥٠ (مخطوطات هابدين)

(٥) كتاب الباشا لىدير طنطا فى ٦ جادى الثانى ١٢٥٢ «مخطوطات هابدين»

طائفة من الموظفين الجملاء الحربى الذمة (١)

أما الموظفون الأجانب فى الادارة العامة فيلوح أن عددهم كان ضئيلا جداً فمع أنه كان يوجد فى انحاء البلاد عدد من خوارج الفرنسيين والانجليز وغيرهم فانهم كانوا فى الترسانات والجيش (٢) . بينما العدد القليل جداً عمل فى الادارة العامة ولم أعثر على أثر لاستخدام فى الادارة المدنية الا فى الخطاب الذى أشرت اليه سالفاً والذى أرسله الباشا إلى ابراهيم باشا بتعيين محصل فرنسى فى مديرية الجيزة بدلا من المحصل القبطى الذى أعدم

كما أن المناصب الكبيرة لم يكن يشغلها أحد من أهالى البلاد لأن الادارة العليا كانت فى أيدى الأتراك لا فى أيدى المصريين وبهذه المناسبة كتب بورنج يقول : ان أحقر شخص له قليل من الدراية باللغة التركية يعد نفسه فعلا من طبقة أرقى من طبقة الوطنيين أبناء البلاد ، (٣) بل أن أحد الخدم المصريين لم يكن يمكن تكليفه بحمل رسالة إلى موظف ذى منصب كبير .

وفي الحق كان الرجل التركى فى مصر فى عهد محمد على يتمتع بشىء من المنزلة السامية التى كان يتمتع بها موظف شركة الهند الشرقية فى الهند . وقد لاحظ الأجانب بشىء من الاستغراب ما كان سائداً بين طبقات الأهالى من الشعور بالاصغار والاذلال فلقد كنت تسمعهم يقولون : لسا إلا مجرد فلاحين . . . ، ولم يدر بخلدكم مرة واحدة أن يتشككوا فى حق الأجنى فى بسط حكمه عليهم . وكانوا عزلا من السلاح كلية وكان خضوعهم واستسلامهم تاما لا يطلبون أكثر من أن يسمح لهم بصب مياه النيل بسلام فوق أراضيهم الخصبه (٤) .

(١) كتابه إلى عباس باشا فى ١١ محرم ١٢٥٥ (مخطوطات طابدين)

(٢) كامبل فى ١٢ يونيه سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩-٧٨)

(٣) تقرير بورنج (الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠) جزء ٢١ ص ٧

(٤) تقرير بورنج (الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠) جزء ٢١ ص ٧

ولكن الباشا لم تسول له نفسه أن تظل هذه الحال أبداً طويلاً لأن ثقته بالأتراك كانت إلى حد ما وقد كان يحس أنهم يعطفون على الاستانة وأن نفوسهم تنوق إلى وسائل الحكم القديمة القائمة على الفساد والرشوة وهى الوسائل التى كان الباشا قد عقد نيته على استئصال شأفتها .

لذلك عمل كلما مكنته الفرصة على أن يستبدل أولئك الموظفين الأتراك بغيرهم من المصريين وكان دور فينى القنصل الفرنسى أول من اقترح عليه هذه الفكرة التى تعتبر وقتئذ جريرة .

وكان الباشا قد أرسل الى المدارس الفرنسية فى سنة ١٨٢٦ ما لا يقل عن ٤٥ شاباً من أبناء مشايخ القرى وغيرهم للتعليم على نفقة الحكومة المصرية على أمل أن يصبحوا صالحين فيما بعد للوظائف العمومية (١) .

وتصادف أن الباشا فى أثناء زيارته لأقاليم الدلتا فى سنة ١٨٢٣ أن عرج وبصحبته والفلة ، على صغار الموظفين الأتراك الذين يعملون فى تحصيل الضرائب فراعته عدم حذبهم على الأهالى الفلاحين وتشددتهم معهم فى أخذ الأموال لشؤونهم الخاصة . وهنا أعلن الباشا أن مشايخ القرى الفلاحين ينبغي من الآن فصاعداً أن يرفعوا شكاياتهم إليه رأساً (٢) وكانت إحدى نتائج هذا القرار اجتماع رهط من المشايخ فى الاسكندرية بذلك ببضعة أشهر . ويؤخذ من بيانات سكرتير الباشا للقناصل العموميين أن الباشا أراد انتهاز هذه الفرصة ليلفت أنظار المشايخ إلى ضرورة القيام بواجباتهم على الوجه الأكمل .

وقد ذكر كامبل فى تقرير له نص محادثة ودية دارت مع المشايخ المذكورين وقد أقسموا لبيد أن كل جهد فى سبيل تنفيذ أوامر الباشا حرقاً (٣) على أن ما نشر من البيانات لا يدل على شيء .

(١) صولت فى ٤ ابريل سنة ١٨٢٦ - وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨

(٢) كامبل فى ١٣ يونيو ١٨٣٣ - وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨

(٣) تقرير كامبل فى ٢٦ اكتوبر ١٨٢٤ - وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨

ويظهر أن محمد علي قد أدرك أنه لا يستطيع الاسترسال طويلا في سياسة استبدال الموظفين الأتراك بالموظفين المصريين . ذلك لأن الموظفين الأتراك كما لاحظ أحد الأجانب متمرنون أكثر من الموظفين المصريين على السرقة بلباقة . يضاف الى ذلك أن الدسائسين ومحبي الصيد في الماء العكر ، وهم الذين يكثر عددهم عادة في ظل الحكم الفردى ، مهما كان ذلك الحكم نافعا وصالحا كانوا يعملون على استغلال ميول الباشا الصالحة في قضاء لبائاتهم فان مشايخ القرى - كما علم الباشا بعد ذلك - كانوا يحرضون إخوانهم على التلصكو في تحصيل الضرائب أملا في أن يقع اللوم على عاتق الموظفين الأتراك فيطردهم محمد علي ويبين مكانهم المشايخ . فصمم الباشا على وضع حد لهذه الحالة فورا وكان من رأيه عدم إضاعة الوقت في القيسام بتحقيقات مملة وغير منتجة لن تؤدي إلا إلى جملة أكاذيب ولذا قرر معاقبة كل شيخ متهم بمثل ذلك المسلك الخطير بدون إضاعة الوقت سدى (١) ويستبعد على ما يظهر أن تكون هذه المسألة قد تتوسيت في أثناء اجتماع المشايخ في الاسكندرية وهو الاجتماع الذي أسلفت الإشارة اليه ، ولو أن البيان الذي أعطاه سكرتير الباشا الى السكولونيل كامبل لم يذكر شيئا من هذا فلم يكن ثمت مفر من أن تنتظر سياسة التوسع في توظيف المصريين لتطورات مشروعات الباشا التعليمية .

أما الأعمال في مركز الحكومة في حاضرة القطر فكانت موزعة بين سبع مصالح : الحرية والأسطول والزراعة والمالية والتجارة و(العلاقات الخارجية) والتعليم والبوليس . ومع أن الوزراء الذين كانوا يشغلون هذه المناصب كانوا يعتبرون من طبقة أرفع من طبقة مديري الأقاليم لم تكن لهم أية سلطة على هؤلاء المديرين لأن الباشا كان يحرص على أن تكون بيده كافة أعتة الحكم كما أنه لم يسمح لهذه المصالح المركزية أن تجرى في مجراها الطبيعي وتوسع

(١) كما جاء في خطابه الى عباس باشا في ٢٨ جادى الاول سنة ١٢٤٩ (محفوظات

دائرة أعمالها حتى تصبح وزارات كبيرة تكون أول ما تضعه نصب عينيها أن تبرر وجودها بتعقيد الاجراءات العامة . وقد ألغى ٢٠٠ وظيفة من وظائف الخزنة العامة وكأنه لم يكتف بها بل راح يذكر المراقب بأنه في وسع كبار التجار الاسكندريين بأربعة من السكتة فقط أن يراقبوا حركتهم التجارية التي لا يقل إيرادها عن ثلث إيراد الخزنة . وهل تنابى جنون الباشصراف في ملء الوظائف العمومية بالأقباط . . فان لم يستطع المراقب ادارة شؤون الخزنة بطريقة أحسن من ذلك فلسوف تسند مهمة مراقبة الخزنة لشخص آخر .

ولعل أهم ناحية في حكم محمد علي هي بلا جدال حرصه على تنمية وتوسيع دائرة بحث المسائل العامة في عمل ما . فلقد أنشأ في سنة ١٨١٩ مجلسا أو ديوانا قوامه سبعة أشخاص لإدارة وبحث ما يعقد من الصفقات بين الخزينة وبين التجار الأوروبيين (١) وطبق نظام التخصيص الرسمي هذا على كافة المصالح التابعة للحكومة المركزية وأصبح من المحتم أن تقتل كل مسألة بحثا قبل عرضها على الباشا ثم حدث التوسع في تطبيق هذا المبدأ في سنة ١٨٢٩ فلقد اختير ابراهيم باشا رئيسا لاجتماع خاص مركب من ٤٠٠ شخص منهم كبار الموظفين المدنيين والضباط العسكريين والمدبرون وبعض مشايخ البلاد وتناول بحسبهم خير الوسائل لاصلاح الفساد ولتحسين حالة الفلاحين . واستمر هذا المجلس يعقد جلساته في كل مساء وأقسم أعضاؤه أن يتكتموا كل ما يدور فيه من المباحثات وفي سنة ١٨٢٢ جرب الباشا مشروعا من هذا القبيل في سوريا . فقد أنشئ مجلس من الأعيان (٢) وعدم ٢٢ للنظر في شؤون الرعية (٣) وفي سنة ١٨٣٤ طالب الى فضيلة شيخ الجامع الأزهر ورئيس نقابة التجار بترشيح عدد لائق من العلماء والتجار للاشتراك في أعمال المجلس الأعلى وكلف

(١) كتاب الى كتبخدا بك في ١٢ شعبان ١٢٣٥ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب باركر الى غوردون في ٢٢ سبتمبر ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤-٧٨)

(٣) كما جاء في منشور ابراهيم باشا في ١٥ صفر ١٢٤٨ (مخطوطات عابدين)

المديرون في الوقت نفسه بأن يشكّلوا في كل مديرية جمعية من الزراع ومشايخ البلاد وغيرهم لا تتخاب شيخين من مشايخ القرى لتمثيل مزارعي المديرية المذكورة في المجلس الأعلى . أما السائحون وكانت معلوماتهم عنوان الرأي العام الأوروبي - فقد أساءوا فهم هذه الأمور وأساءوا تصويرها لمواطنيهم فقد كان هناك من فاحية الشاب دزرائيلي الذي صور الباشا للناس كأنه يقول أنه يود أن تكون له برلمانات عديدة كما كان للتعليم الرابع مع حرصه على أن ينتخب هذه البرلمانات بنفسه وكان يوجد من الناحية الأخرى بعض فلاسفة الراديكاليين ومن اليهم من أنصار سافيت سيموتز وكانوا يمثلون الباشا كأنه شخص اعتق المبادئ الديمقراطية الغربية . فكان الفريق الأول لا يرى فيما يقوم به الباشا من التجارب إلا أنها مجرد حيل يراد بها التغيرير بالرأي العام الأوروبي وأما الفريق الثاني فكان يرى أن المقصود بها إنشاء حكومة نيابية (١) وليس من شك في أن أعمال محمد علي لم تكن هذا ولا ذاك فإن الأعمال العامة البادية العادية في الشرق يبت فيها رهط من الموظفين يقال لهم الديوان أو الديربار وعلى رأسهم الباشا نفسه أو من عداه من كبار الموظفين وأمام هذا الرهط المجتمع بصفة علنية يجتمع أرباب الشكاوى والمتفرجون . وقد ذكر بارتل فريز بهذه المناسبة أن معرفة ميول الرأي العام في أي قطر من الأقطار الغربية مهما كان لها من الأهمية فإن أهميتها تزداد كثيرا في الأقطار الشرقية وذلك لأن الحكم الشرقي يحرص كل الحرص على معرفة ما يردده الناس في الأسواق وفي مناج القوافل نعم أنه يستطيع الاعتماد على تقارير جواسيسه - والجاسوسية في الحكومات الاسيوية من أثبت العوامل والأدوات الحكومية - ولكن

(١) كما جاء في كتاب حياة دزرائيلي بقلم موني بني دبول كل جزء أول ص ١٧٦-١٧٧
وكتاب مصر وعهد علي بقلم سان جون جزء ثان ص ٤٧٢ وكما ورد في مذكرة بتمام
(الموجودة في المتحف البريطاني تحت رقم ٢٥٦٦٣ مخطوطات)

إلى جانب الجاسوسية كان يمكن الوقوف على جانب آخر من آراء الناس بالاجتماعات التي كان يعقدها محمد على من آن إلى آخر ولقد كان الباشا أحصف من أن يفسكر في نقل التقاليد الغربية بلا تمحيص أو يقلدها تقليداً أعمى. ولكنه كان في الوقت نفسه من الحصافة بحيث يرى ألا ضرر من نقل الصالح من التقاليد المذكورة وتحريرها حتى تتلاءم مع العادات المرعية في البلاد بحيث تدود بالخير والفلاح على حكومته. ولعله كان مدفوعاً بعامل آخر. فإن رجله من القوة وتقدير أهمية التعليم كما كان لمحمد على لا يمكن أن يقال أنه كان يجمل ان الجمعيات الثمينة التي كان يعقدها لم تكن مجرد وسيلة من وسائل الحكم فقط بل كان كذلك إحدى وسائل التعليم السياسي. ولو كانت مصر ورثت من ورث مواهب محمد على العظيمة كما ورثت ممتلكاته لقدمت أهم الغرب من ضروب الإصلاح السياسي ما يقل في أهميته عما قدمته اليابان. ولكن عمر فرد واحد وانقضى معظمه في تأسيس ملك سياسي لا يمكن بمفرده أن يفعل أكثر من وضع الحجر الاساسي العام لمعاهد الإصلاح والترقي تاركا لمن يخلفه تسكلة البناء.

وقد كان النجاح المضطرد لحليف ادارته المالية ومن ثم خيب ظنون الذين كانوا يرقبون أعماله ويتوقعون خرابه المالى قائلين أن حروبه المتعددة يضاف اليها مشروعاته الداخلية سوف تؤدي الى افلاسه وافلاس خزينة البلاد العامة. ففي سنة ١٨٢٧ مثلاً بينما كان عاتقه مثقلاً بنفقات الحرب في المورة وكانت موارده المالية متعبة بسبب هبوط منسوب فيضان النيل عامين متتاليين وكان محمد على رغم ذلك منهمكاً في تأسيس المصانع وانشاء رصيف للبحر وترسانة في الاسكندرية (١) ولم يمض على ذلك سوى سنوات أربع فقط حتى كان يضع أساس مشروعات تزيد في نفقاتها وضخامتها نحو عشرة اضعاف عن

(١) كما جاء في كتاب باركر سوريانو مصر الجزء ثان ص ٦٠-٦١

نفقات المشروعات السابقة (١) وقد نجح في الابتعاد عن اشراك الدائنين الأوربيين (٢) وقد خيل لبعض الناس في سنة ١٨٣٧ أن هبوط أسعار القطن - وكان محمد علي يحسره - سوف يؤثر أشد تأثير في ميزانيته ومع ذلك فقد تمكن الباشا من دفع ما لجنوده من المرتبات المتأخرة (٣) وفي الواقع كانت إدارته المالية مقرونة بالنجاح حتى أن باركر نفسه كان يعتقد أن الباشا قد أثر على مضباح علاء الدين المذكور في الأفاقيص .

ولم يكن هناك أثر للسحر فيما كان يعمل محمد علي الذي جعل رائده الحكمة واليقظة . ولقد كانت الحسابات العمومية عند ما تسلم محمد علي أعنة الحكم بأيدى الكتبة الأقباط الذين جعلوا منها النموذجاً للتعقيد وكانت غايتهم من ذلك التعقيد مزدوجة ذلك بأن يجعلوا خدماتهم ما لا يمكن الاستغناء عنها وثانية لأن التعقيد يستتر أغلاطهم بحيث يتعذر العثور عليها . ولم تكن الحسابات العمومية مركزة في مصلحة معينة بل كانت الضرائب المختلفة توزع بين المصالح المتنوعة طبقاً للطريقة التركية المتبعة (٤) فلم تكن ثمة ميزانية ولا أمل في وضع ميزانية . ولقد أظهر الباشا والحق يقال ميلاً لأن يدرس وينقل عن الغربيين في هذه المسألة كغيرها من المسائل فكلف باغوص بك الأرمي وأشد الموظفين إخلاصاً بأن يحصل على مشروع لضبط الحسابات كالمعمول بها في المصالح العمومية في أوروبا (٥) .

وأُسندت إلى الميسر جرمار الفرنسي مهمة وضع نظام جديد . ولكن ذلك لم يبطل العادة السيئة التي كانت متبعة وهي تخصيص إيرادات مناطق معينة

-
- (١) كتاب باركر سوريا ومصر جزء ثان ص ٦٠ - ٦١
 - (٢) كما قال كامبل في تقريره في ١٢ أكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)
 - (٣) من رسالة كامبل في ٢٥ مايو و ١٣ يوليو ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٠-٧٨)
 - (٤) مثال ذلك تخصيص الإيراد النهرى المتحصل من دمشق لشؤون الحج
 - (٥) كتاب الباشا الى باغوص بك في ٢٢ ربيع أول ١٢٤٩ . (مخطوطات عابدين)

لوزراء معينين لسد نفقاتهم بدلا من إرسال الإيراد جميعه إلى خزانة مشتركة ولا ريب في أن سير الأمور في الأحوال الحاضرة يؤدي إلى الفساد وسوء استعمال السلطة لأن لكل وزير خزانته الخاصة أى أن هناك سبعة أبواب مفتوحة (وهي أبواب الوزارات السبع) للنش والتدليس مع أن فتح باب واحد للفساد في بلاد كهذه هو أكثر من اللازم (١).

وعند ما زار بورنج القطر المصرى في سنة ١٨٣٨ استطلع الباشا رأيه في مسألة الحسابات، وجيء اليه بمختلف الحسابات العامة لالقاء نظرة عليها فأشار بعدة توصيات لاصلاح الحسابات. وكان في طليعة هذه التوصيات وضع ميزانية في ابتداء كل سنة لبيان الإيرادات والمصروفات ثم إرسال كافة الإيرادات إلى الخزانة الرئيسية ثم الفصل بين السلطة التي تستلم الإيرادات عن السلطة التي تصرف في الأموال العامة وتخويل وزير المالية السلطة الكافية لإقرار ما يقترح عليه من المصروفات أو رفضها وأخيرا وضع قاعدة لدفع الحسابات العامة فوراً وموازنتها وخصها (٢).

وليس فيما بين أيدينا من الأدلة المقتضية ما يكفي لاعطائنا صورة صحيحة أو صورة كاملة عن تاريخ الباشا من الناحية المالية. ولكن يلوح أنه استطاع في كل حين أن يخفض مصروفاته عن إيراداته. خذ مثلاً على ذلك سنة ١٨٢٠ المتداخلة في سنة ١٨٢١ (والمعلوم أن السنة القبطية المستعملة في الحسابات المصرية تنتهى عادة في ٢٨ سبتمبر) (٣) فقد بلغت الإيرادات في تلك السنة ٢٤٠ ألف كيس وبلغت المصروفات ١٩٠ ألف كيس وفي سنة ١٨٣٢ المتداخلة في سنة ١٨٣٣ زادت الإيرادات قليلا عن ٥٠٠ ألف كيس على حين أن المصروفات لم تبلغ ٤١٥ ألف كيس. أما في سنة ١٨٤٦/١٨٤٧ فقد كانت

(١) تقرير كامبل في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) تقرير بورنج «الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠» ج ٢١ ص ٦٢

(٣) كما ذكر ذلك سورى في ١٧ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٧٥٧ - ٧٨)

الإيرادات أكثر من ٦٠٠ ألف كيس والمصروفات أقل من ٦٠ ألف كيس وليس من شك في أن الباشا كانت تصادفه سنون تكثر فيها المصروفات وإذا ذلك يلجأ إلى الرصيد المتراكم فيغترف منه ولكن كانت الوفورات أكثر غالبا من العجز .

وقد كانت إيرادات الأتبان أو الميرى كما يسمونها - أهم باب من أبواب الإيراد ولكنها قلما وصلت إلى ٥٠ ٪ من مجموع الإيرادات بينما كانت نفقات الجيش والأسطول هي أكبر باب من أبواب المصروفات فلقد كانت تبلغ نحو ٥٠ ٪ من مجموع الإيرادات .

وكانت ملكية الأتبان في مصر في بداية القرن التاسع عشر هي نفس الحالة المضطربة التي كانت سائدة في الهند عند مابدأت شركة الهند الشرقية في إدارة أراضيها في الهند . فلقد كانت مصر في نظر المذاهب الإسلامية الأربعة بمثابة بلاد فتحت بحمد السيف وخاضعة لسلطة الخليفة وتوكيدا لهذا كان كل إمام مسجد في أية ناحية من نواحي القطر المصري يرتقى المنبر في يوم الجمعة حاملا سيفاً خشبياً أو سيفاً حقيقياً وهو بذلك يمثل خليفة المسلمين .

ولكن الحاكم كان يتخلى عن أراضي الحكومة (الجفاليك) كما كان يحدث في كافة أنحاء العالم وقتئذ بما يتنازل عنه من الهبات التي يمكن استردادها عند الطلب أو يقال أحيانا أنها غير قابلة للاسترداد على أن الخلاف لم يكن كثيرا على الشكل ولكن رجال القانون الإسلامي تمسكوا بهذا المبدأ البسيط وهو أن الهبة مهما كانت ملزمة يمكن استردادها متى اقتضت ذلك مصلحة الدولة وهي مسألة لا يمكن لأحد غير الحاكم أن يبت فيها .

ولقد كان من جرم ما نشأ من ذلك الفوضى في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أن وجدت طائفة من الملاك وفي طليعتهم زعماء المالك والمزارعين الذين يؤدون الضرائب وكانوا وقتئذ يسمونهم الملتزمين وبديهي أن الحكومة لم تحصل على إيرادات مطلقا عما كان بأيدي الفريق الأول من الأراضي في

حين أن ما كان بأيدي الفريق الثاني اشتمل على مناطق أخذت تزداد اتساعا مع مضى الزمن دون أن تدفع عنها ضرائب ، وكانت تسمى أراضى الوسية . وكان من با كورة أعمال الباشا - كما سلفت الإشارة الى ذلك - أن استولى على أملاك أعيان الممالك وقام بالتحري عن الشروط التى تمت بها ملكية الأراضى الأخرى . وقد تمكن محمد على فيما بين سنتى ١٨٠٤ - ١٨١٤ من الاستيلاء على كافة الأراضى وكافأ الملتزمين بمعاشرات عوضاً عما كان لديهم من الأراضى (١) ولا يلوح أن الباشا تجاوز فى هذه الاجراءات الحدود الاسمية لحقوقه القانونية ولو أنه لا ينبغي أن يبرح الأذهان الحقوق القانونية، هنا كانت تعنى شيئاً آخر عدا مانعنيه فى أوربا . وليس من شك فى أن تصرف محمد على ذلك كان ينطوى على شيء من الشطط الذى ربما كان فى وسعه أن يبرره نظراً لحاجته القصوى وقتئذ الى المال . إذ لا ريب أنه لم يسعه أن يؤسس حكومة و يقيمها على دعائم وطيدة إلا إذا استعاد تلك الأراضى التى تبلغ مساحتها ثلاثة أرباع أراضى القطر ولم يستول عليها الافراد إلا بسبب خرق أسلافه وإهمالهم . وبديهي أن الحاجة يمكن أن يلجأ اليها الانسان لتسوية كل شيء . على أن تصرفات محمد على الآنفه الذكر لم تؤثر مطلقاً فى الفلاحين ولا أحس بضيرها إلا عدد قليل من المالكين وقد كان خليقاً بمن وجها إلى الباشا عبارات النقد من الانجليز أن يعودوا إلى أنفسهم فيذكروا أن اللورد كوبونو ليس لم يكتشف بنزع أراضى عدد قليل من الأعيان بل جاوزهم إلى الكثيرين من فلاحى إقليم البنغال نعم ليس يمكن الدفاع عن الظلم ولكنه جريمة ظلم الأقلية هى أخف بكثير من ظلم الاكثرية . ذلك الظلم فى الحالة الأولى لا يؤدي الا إلى نوع مخفف من الشقاء يسهل تفاديه . وليس يخامرنا

(١) كما جاء فى كتاب أرتين بك المسمى «الاملاك العقارية فى مصر» من ٨٤-٨٦

وكتاب سان جون الجزء الثانى من ٤٥٦ وكتاب المسير جوماد المسمى «المنعات» من ١١
ورسالة مبسطة فى ٢٢ مارس ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٥ - ٢٤)

شك في أن لورد كورو نواليس والباشا كانا يعتقدان أن سياستهما هي لصالح البلاد عامة .

وتلا استعادة الأراضي مسحها مسحاً دقيقاً أولاد الباشا عنايته وتشتمل سجلات المديرية توقعاته كدليل على اهتمامه بتلك العملية (١) ولكن عمله هنا لم يأت كاملاً لسوء الحظ بسبب رداءة موظفيه فإن الذين تولوا مسح الأرض كانت تنقصهم الخبرة والدربة بينما كان رؤسائهم تعوزهم الأمانة (٢) وفي الواقع لم يكن لمحمد علي محيص من مواجهته كما قام أمام شركة الهند الشرقية من المصاعب في سبيل القيام بمساحة الأراضي التي تأتي بالآلاف في الأقاليم البنغالية . ولم يكن لها في الأقاليم الهندية الأخرى من نتيجة سوى إحداث سيل جارف من الأغلاط الأولية .

ولنتقدم لك بمثال مما قام في وجه محمد علي من المصاعب فقد اكتشف أن كبار الأعيان وأصحاب الأملاك الواسعة يرشون موظفي المساحة ليشهدوا على أن أراضيهم قاحلة جرداء تعوزها مياه الري هذا بينما أولئك المساحين يسدون العجز الناشئ عن هذا التخفيض بفرض ضرائب فادحة على الأراضي التي يقوم بحراثتها صغار الفلاحين (٣) على أن عملية المساحة هذه مهما كانت مختلفة في الأمور التفصيلية وبرغم أنها كانت في حاجة إلى مراجعة من آن لآخر كلما ظهر النقص بادياً للعيان . نقول برغم هذا كله فإنها قد كشفت عن مساحات زراعية كبرى كانت الآن غير معروفة للحكومة نتيجة لأعمال الغش والتدليس المتعمد .

ومسألة أخرى كان لها أكبر نصيب من اهتمام الباشا ألا وهي مسألة الري فلقد أدخل ما لا يقل عن ٣٨ ألف ساقية أو ما يزيد عن نصف ما كان يستعمل

(١) كتاب ارتين بك السالف الذكر ص ٨٨

(٢) كما جاء في رسالة هكابل في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية

٣٤٢ - ٨٧)

(٣) كما ورد في كتاب الـ مدير الجيزة في ٨ صفر سنة ٢٥٠ (محفوظات طابدين)

من السواقي في سنة ١٨٤٤ (١) وقد اهتم الباشا بتطهير ترع الري القديمة وأمر بحفر ترع جديدة بجانبها ثم أنه حرص على إدخال مساحات كبيرة من الأراضي في الصعيد ضمن الأراضي القابلة للزراعة . ولم يفت كامل بهذه المناسبة أن يشير إلى حفر ترع جديدة أريد بها أن تروى مالا يقل عن المليون من الأفدنة (٢) وقد شهد بورنج من ناحيته بأن ١٠٠ ألف من الأفدنة البور قد أصبحت فعلا داخل منطقة الأراضي القابلة للزراعة (٣) وكان ساعد الباشا الآمين في هذه المهمة المهندس الفرنسي الميسو لينانت الذي وضع المشروع الخالد لتوسيع دائرة أعمال الري في الدلتا وضبطها والمشروع المشار اليه طبعاً مشروع قناطر الدلتا المشهورة التي اتفق الرأي على انشائها عند تفرع رياح النيل فيما بعد القاهرة .

وقد كان المأمول عند وضع تصميم هذا المشروع أن يكفل رى أراضي الدلتا جميعاً حتى في أسوأ أوقات الفيضان وأن يساعد على رى مالا يقل عن ٢٠٠ ألف فدان إلى ٣٠٠ ألف فدان من الأراضي الواقعة وراء القناطر المذكورة (٤) على أن وجه الصعوبة في إنشاء القناطر الخيرية كان يرجع إلى المسألة الفنية فإن لينانت لم تكن له خبرة سابقة بمثل هذا المشروع ولذا ظل البحث حول مشروع بناء القناطر وتقرر في النهاية تحضير تصميم لعرضه على لجنة المهندسين في فرنسا (٥) وأظهر كثيرون من الناس ارتياحهم وقتذاك في إمكان تنفيذ المشروع الهائل الذي هو من هذا القبيل يستغرق اتمامه نحو خمسة

(١) كما جاء في تقرير بورنج « الادراة البرلمانية سنة ١٨٤٠ » جزء ٢١ ص ١٢ وكما جاء في رسالة من بادن في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨ - ٧٨)

(٢) كامل في أول يناير سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٤١١ - ٧٨)

(٣) تقرير بورنج المؤلف الذكر .

(٤) كامل في أول نوفمبر ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

(٥) رسالة بادن في ٢٠ أكتوبر ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٥٠٢ - ٧٨)

أعوام ويتطلب من النفقات مالا يقل عن مايون ونصف جنيه انجليزى . على أن الحجر الأساسى للقناطر لم يوضع إلا فى سنة ١٢٤٧ ثم تبين بغير اتمام هذا العمل الكبير أنه لم يحقق ما كان معقودا عليه من الآمال ذلك لأن عدم أحكام الأساس ساعد على تسرب مياه النيل وهنا رفع المتشائمون عقائهم وقاموا بدلون على صواب رأيهم ولكن المهندسين العصريين يوزعون المسؤولية بين عدم تأنى محمد على وعدم خبرة لينانت وعلى كل فان هذه المسألة توضح أحسن توضيح قوة عزيمة محمد على وضعفها فى وقت واحد فانها تكشف من جهة بعد نظرد وفرط حبه للإصلاح والتحسين كما تكشف من الناحية الأخرى عن تعجله ونقص ما كان لديه من الوسائل .

وبالرغم من عدم تحقيق مشروع القناطر للآمال التى كانت معقودة عليها فان الأراضى الزراعية التى كانت تحت حكم الباشا قد زادت مساحتها زيادة عظيمة وشرع الباشا فى توزيع الأراضى على الأهالى كية لتشجيعهم على الاكتثار من الزراعة ولقد كانت الأراضى تعطى للأفراد من سنة ١٨٢٩ فصاعدا على شريطة زرعها وأسفرت هذه المنح فى بداية الامر عن امكان استغلال ربع الأراضى فقط بواسطة الزراع وورثهم إلى أن حل عام ١٨٤٢ فتحو لت الهبة من الارتفاع بغلة الأراضى إلى امتلاكها نهائيا وحوالى ذلك الوقت أخذ الباشا فى توزيع الأراضى التى أصبحت بفضل مشروعات الري الجديدة الكبرى صالحة للزراعة بشكل «جفالك» بشرط توسيع دائرة الاعمال الزراعية فيها . وهذه الجفالك قد وزعها الباشا على أفراد أسرته (١) وهكذا عاد حق الملكية الفردية مرة أخرى وأخذ هذا الحق ينتشر فى طول البلاد وعرضها وبذا أصبح الأفراد المسجلة أسماءهم فى سجلات

(١) كما جاء فى كتاب ارتين بك السالف الذكر ص ٩٥ وكما جاء فى الكتاب المرسى الى رئيس الروزنامجة فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٦ (محفوظات قصر هابدين) وكما جاء فى رسالة من بارت فى ١٥ يناير و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨٣ - ٥٨٢ - ٧٨)

الرى ملاكا فى الواقع وأصبح للأراضى فى مصر كما فى الهند سعر تباع به .
وها هو بورنج نفسه يشهد بأنه لم يسمع بأحد نزعت منه أراضيه فى العهد
الحديث إلا عقاباً له على عدم أداء الضرائب (١) وها هو ما كان ينتظر أن
يحدث فى الهند مثله فى ظروف تشبه الظروف المشار إليها هنا .

وكانت ضرائب الأراضى تدفع عيناً أو نقداً . فالجهات التى كانت صالحة
لزراعة بعض محاصيل معينة كالقطن أو التيلة وهى الجهات التى احتكر الباشا
حاصلاتها ، نقول كان الباشا يفرض على تلك الجهات أن تقدم مقادير معينة
من الحاصلات التى كانت تزرع فيها . وفيما عداها كان لصاحب الأرض أن
يزرعها ما يشاء فى مقابل ضريبة معينة تقدر بالنسبة لجودة الأرض وقيمة
المحصول الذى يصلح زراعته فيها . وقد جرت العادة لغاية سنة ١٨٣٤ أن
تفرض الضرائب بنسبة المساحة بقطع النظر عما اذا كانت الأرض صالحة
أو غير صالحة للزراعة متى كانت هناك مياه تكفى لرى تلك الأرض ولو
جزئياً . ولكن الباشا رأى فى تلك الساعة أن يسلك الطريقة العادلة بالافرض
الضرائب إلا على الأراضى التى يمكن رىها جميعاً (٢) .

وأدخل الباشا حوالى ذلك الوقت اصلاحاً آخر له قيمته العظمى وذلك
بالغاء العادة التى كانت متبعة فى مختلف العصور وهى الاستعاضة عن النقص
فى الإيرادات الناشئة عن الضرائب على أطيان شخص معين بزيادتها على أطيان
الاشخاص الآخرين . ويظهر أن هذه العادة كانت متبعة فى كافة أنحاء الشرق
وكانت معروفة فى الهند بقدر ما كانت معروفة فى مصر وكان محبذو هذه
العادة يدافعون عنها بقولهم انها تحول دون تمكين مشايخ البلاد وغيرهم من
أرباب النفوذ الواسع من فرض نسبة غير عادلة من الضرائب على صغار الملاك (٣) .

(١) تقرير بورنج — الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ مجلد ٢١ ص ١٢٣

(٢) كاميل فى ٢٢ ابريل ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٣) تقرير بورنج - الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ المجلد ٢١ ص ١٥

ويخيل اليها أن مقدار الضرائب قد زاد زيادة كبيرة لاجل التقيد بولايت
الأسن أن الضريبة المالية قد زادت الى نحو الضعفين (١) ولكن هذه المسألة
بمفردها تعتبر مبهممة أو مضللة على التحقيق لأنها تتجاهل كثيرا من الضرائب
الاضافية وبعضها معترف به والآخر غير معلوم مما كان يحصله الموظفون وهو
ما لم يكتبه الباشا بمنعه بل حظره حظرا تاما . وكذلك لا ينبغي هنا أن يأخذ
الانسان جديا ملاحظة من نفور الفلاحين الشديد من دفع ما استحق عليهم
من الضرائب . فلقد علمتهم التجارب القاسية في خلال قرون عديدة كما غلبت
الفلاحين الجنود من قبل أن المبادرة بدفع الضرائب أمر غير محمود العاقبة إذ
كثيرا ما كانت تلك المبادرة تؤول الى اعتقاد بوجود المال بكثرة ومن ثم
أدت الى المطالبة بالمزيد . وليس من شك في أن عهد الحكم الضعيف الذي
سبق عهد محمد علي قد ساعد على رسوخ هذه العقيدة في النفوس كما حدث
في عهد حكومة شركة الهند الشرقية سواء بسواء . وهام الكتاب الفرنسيون
الذين كانوا يراقبون حالة مصر في عهد نابليون يشهدون بما كان يتكبده المالك
من الصعوبات الشديدة في سبيل جمع الضرائب فالفلاحون كما قال هؤلاء
الكتاب لا يدفعون ما عليهم من المال إلا في آخر لحظة وحتى بعد ذلك فانهم
يدفعون بالنسيء واللتيا ومليا ملها . بينما تراهم يخشون أموالهم ويخفون أمتعتهم
ومنقولاتهم . . فاذا ما أحسوا باقتراب الجنود منهم أطلقوا سيقانهم للربح
تصحبهم نساؤهم وأولادهم ومواشيهم تاركين وراءهم عششهم خاوية على عروشها
وأما إذا أنسوا من أنفسهم قدرة على المقاومة فانهم لا يجمعون عن القتال بعد
أن يستفروا لمساعدتهم القرى المجاورة بل ورجال البدو أنفسهم ، ولهذا كنت
ترى المالك ملزمين باستبقاء الجنود في كل مديرية من المديريات المصرية ولا
عمل لهؤلاء الجنود إلا محاولة إرغام القرى على دفع المال وهي مهمة كثيرا

(١) كما ورد في كتابه سان جون البائف المذكور من ٤٥٠ جزء ثان

ما كان الحظ يخونهم في أدائها . تلك كانت الحالة في عهد المماليك ولكن محمد على كان أعز سلطانا وأقوى نفوذا من هذا . ويلوح أن المقاومة العلنية لأداء المال كانت معدومة بتاتا ولكن المقاومة السلبية كانت ما تزال متواصلة فان الفلاح كان على ما يظهر يحسب أن الشرف منتهى الشرف ألا يؤدي حصته من المال إلا بعد أن تنهال السياط على جوانبه . بل ان البطولة التي كانت تستحق التمجيد والاحترام في نظرهم هي التي كانت تدفع أحدهم إلى الاستماتة إلى النهاية في مقاومة دفع المال .

ولم تكن هذه الحالة الوحيدة التي يمكن المقارنة فيها بين الفلاح المصري والفلاح الهندي فان الحكومات التي أرادت العناية الإلهية أن تقوم للإشراف عليهما كانت بمقتضى العادات القديمة تعتبر أن الفلاحين لم يخلقوا إلا للقيام بمهمة واحدة في حياتهم ألا وهي حرث الأرض فقط فواجب الزراع هي الزراعة فإذا ما قصر في أداء ذلك الواجب فعلى الحاكم أن يعاقبه عقابا صارما . وقد ذكر أحد الكتاب أخيرا مشيرا إلى النظام الزراعي في الهند الإسلامية والهندوسية فقال : « انه نظام عبارة عن مجموعة واجبات لا حقوق » (١) . ويلوح أن محمد على وشركة الهند وترتا هذه العقيدة الأخيرة بدون أية محاولة لتغييرها . وكان الباشا بطبيعة الحال أشد من موظفي شركة الهند تشبثا بهذه العقيدة . ومن ثم كنت تراه لا يميل بحال ما إلى رؤية الأراضي مهمة بلا حرث وكان إذا علم مثلا أن الأراضي الممنوحة إلى مشايخ القرى في مقابل خدماتهم للدولة ظلت بلا ري تعلوها الأعشاب الضارة أمر بأن يضرب هؤلاء المشايخ بالسياط في جانب حقولهم ليكونوا عظة لغيرهم (٢) وكان من رأيه أن الفلاح لا بد ان يبقى تحت المراقبة فذلك أكفل لمصلحته .

وكان الباشا معروفا بحرصه على التدقيق في أسباب الشكاوى وسعيه لإزالتها

(١) كتاب مورلاند « النظام الزراعي في الهند الإسلامية » ص ١١

(٢) كما جاء في كتاب للمديرين في ٢ ربيع الاول ١٢٥٢ (محفوظات عابدين)

وهذا ما دفع القنصل صولت لأن يقول : ان الفلاحين كانوا على الجملة في عهده يعاملون معاملة أحسن وهم أسعد حالا مما كانوا منذ سنين طويلة .. (١) وليس ينبغي أن شهادة صولت لها قيمتها الخاصة ، لأن سياحاته العديدة وكثرة تجوله في مختلف أنحاء القطر باحثا عن العادات جعلته يحتك مباشرة بمختلف طبقات الفلاحين في مصر .

وكان كثيرون ممن شهدوا حالة مصر على رأى الباشا في وجوب المراقبة وإليك ما قرره بيربرن في هذا الصدد إذ قال : بناء على تجربتي للأخلاق العربية كما نشاهدها اليوم لا يسعني إلا أن أسلم بأن هناك شيئا من الحقيقة في الفكرة القائلة بأن الفلاح المصرى لو ترك لنفسه ليفعل ما يشاء لقصر نفسه على الحاجيات المؤقتة التى يشتهىها . ولظل أمدأ طويلا لا يلتفت إلا الى زراعة المحاصيل التى لا تقتضى زراعتها الكثير من الجهود والمال (٢) .

وعلى كل حال فإن أحوال الفلاحين تدهورت كثيرا بعد ذلك بزمان غير بعيد ولعل ذلك لا يرجع سببه الى فداحة الضرائب التى كانت تنوء بها الاراضى بقدر ما كان يرجع الى نظام الفرعة العسكرية الذى سأتناوله بالبحث فيما بعد ذلك النظام الذى أثر أليما تأثير فى قوة إنتاج القرى فى حين أن المطالبة بمال الحكومة بقيت على نسبتها الاولى دون مراعاة الأحوال الجديدة .

ونسلمع ابتداء من سنة ١٨٢٩ بسلسلة شكاوى من الفلاحين الذين هجروا قراهم وعن صدور الأوامر الصارمة لا ضد هؤلاء الفلاحين الذين يغادرون قراهم فحسب بل وكذلك ضد كل من يوجد فى كنفه من أبناء القرى الأخرى (٣)

(١) صولت فى ٢٨ ابريل ١٨١٧ « وزارة الخارجية ٧٨ - ٧٩ »

(٢) أقوال تيربرن كما جاء بها تقرير بورج « الاوراق البرناتنية سنة ١٨٤٠ المجلد الحادى والعشرين ص ٦٤ »

(٣) كما جاء فى خطاب الى زكى اندى فى ١٤ شوال ١٢٤٤ وفى النشرين الدوريتين فى ١٣ محرم ١٢٥٩ و ١٧ محرم ١٢٦٠ « محفوظات هابدين »

وقد عجزا محمد على ترك الفلاحين لقرائهم الى سبيين رئيسيين الاول سوء معاملة الموظفين المحليين للفلاحين والثاني الجهل . وهذه المناسبة قال محمد على : ليس هناك إلا سيدان ألا وهما السلطان محمود والفلاح ... إذن فلا ينبغي أن ينظر للفلاح بالعين السيئة ، (١) وقال في مناسبة أخرى : لا ينبغي حبس الفلاحين لاهتمامهم الزراعة لأن أول واجب على الحكومة هو أن تيسر رضاء الشعب ورفاهيته ، (٢) ولقد خول الفلاحين أن يرفعوا شكوايتهم الى المديرين إن أساء إليهم صيغار الموظفين المحليين لا بل وأن يرفعوا تلك الشكاوى الى الباشا رأساً إن لم ينصفهم المديرين (٣) .

وكان يصحب هذا القلق المتزايد بين كافة طبقات الشعب تكديس الإيرادات المتأخرة وقد أصدر الباشا الى المديرين في سنة ١٨٣٣ إنذاراً حذرهم فيه بأنهم يكونوا مسؤولين أمامه شخصياً إن لم يعملوا على أن يسدد الأهالي مال الحكومة (٤)

وفي سنة ١٨٣٥ قام الباشا بزيارة الأقاليم بنفسه لبحث هذه المسألة بدقته المعروفة (٥) وهناك رأى أن الحالة تحتم عليه أن يجرى تخفيضاً كبيراً في هذه الأموال (٦) .

وأخيراً التجأ الباشا الى الطريقة المريبة وهي جعل كبار ضباطه على أن

(١) كما جاء في خطاب الباشا الى مراقب عام المصالح في جادى الثانية سنة ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

(٢) الخطاب الدورى في أول رجب ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

(٣) كما جاء في كتاب الباشا الى ديوان الشورى في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٦٠ (مخطوطات عابدين)

(٤) كتاب دورى الى المديرين في ١٠ صفر ١٢٤٩ (مخطوطات عابدين)

(٥) كتاب دورى الى المديرين في ١٧ ذى القعدة ١٢٥٠ (مخطوطات عابدين)

(٦) كامل في ١٥ سبتمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ١٨٥٨ - ١٩٠٥)

بأخذوا لحسابهم القرى الفارقة في الدين في مقابل دفع الأموال المتأخرة بالتقسيط مع دفع الضرائب الحاضرة في مواعييدها في الوقت نفسه . ولما أظهر الضباط تدميرهم من هذا التصرف لم يسع الباشا إلا أن يصاهجهم بأنهم أثروا في مدة حكمه فلان يمكنهم الآن من التخلي عنه (١) .

وعلى العموم كانت إدارة الإيرادات غرضة لما أصاب شركة الهند الشرقية في أوائل عهدها في الهند من ضروب النقص والخلل . فلفقدت كانت تفرض ضرائب فادحة لا يسع الزراع أن يؤدوها في عام واحد من الأعوام العادية يضاف الى هذا أن المرؤوسين المكلفين بجمع الضرائب كانوا على جانب عظيم من الإهمال وحب الرشوة هذا فضلا عن أن الضرائب المذكورة لم تكن متساوية في كافة القرى مما كانت نتيجة أن بعضها كان يقدر على الدفع في حين أن بعض القرى الأخرى ناء كاهلها بها .

ومع أن نظام إيرادات الأراضي كانت له أهميته الأولى بالنسبة للبلاط عامة فإن أحدا من الدول الأجنبية لم يكثر له بتاتا .

وبالعكس كان لسياسة محمد على التجارية مساس بشؤون البلاط في الداخل والخارج وهذا ساعد على اهتمام الدول بأمرها أكبر اهتمام .

ولم يكن يخطر لأحد أن تكون للامتيازات التركية حرمة في مصر في عهد المماليك لأن الحياة كانت رخيصة ومعرضة للخطر والتجارة غير منظمة وفضطربة وبيكوات المماليك في حياة تمرد وعصيان والتجارة الأوربية في مصر تافهة بحيث لم تر إنجلترا وفرنسا سببا كافيا يدفعهما إلى محاولة التمسك بحقوقهما النظرية .

وقد ظلت هذه الحالة سائدة أمدا طويلا حتى بعد أن استلم الباشا أعمته

(١) خطاب موليه الى دبلوماسي في ٣ مارس ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ١٩٣١: ٧٨)

الحكم في مصر ولم يفكر أحد سنوات عديدة في أن يرفع عقيرته بالشكوى الرسمية من القواعد الموضوعة لتنظيم الشؤون التجارية مهما بلغت الشكوى في الخفاء .

مع أن المتاعب الجديدة لم تبدأ إلا في خلال العقد الثالث من القرن الغابر وقد وجه وقتذاك كامبل حملة من اللوم والنقد ضد من سبقه من القناصل لما أظهره من عدم الاكتراث وروح الإهمال . فإن الكثيرين منهم كان لهم ضلع في الأعمال التجارية أو مدينين لمحمد على شخصا وهذا ما جعلهم يخشونه في التمسك بما لمواطنيهم من حقوق عادلة ، أما القنصل موليه فقد كتب الى ديلسبس بعد ذلك بعامين خطابا يأسف فيه على ما أظهره الممثلون السابقون من شدة التسامح مما أدى الى تقييد الأمور وجعل الشكوى متعذرة (١) .

ولقد كانت سياسة الباشا التجارية مدفوعة في منشأها وفي مراحلها الأولى بحاجة الى العزير على المال وبما في الاحتكار من مزايا ظاهرة كثيرا ما خلبت أنظار الحكام الشرقيين بعد ما خلبت أنظار التجار في الغرب . وكثيرا ما رفع صولت عقيرته بالشكوى في سنة ١٨٢٠ ثم في سنة ١٨٢٧ من المساوىء التجارية الناشئة عن مركز محمد على بصفته التاجر الرئيسى في البلاد التى يحكمها (٢) فانه لم يكتف بارغام الفلاح على الزراعة بل كثيرا ما حدد نوع المحاصيل التى ينبغى زراعتها في بعض الجهات وأمر بتسليم المحاصيل الى شئون الحكومة في مقابل سعر معين . وبديهي أن مساوىء ذلك النظام أظهر من أن يحتاج الى بيان . ولكن كان للمسألة وجه آخر ذلك أن موارد البلاد كان يجرى استغلالها

(١) كما ورد في خطاب موليه الى ديلسبس بتاريخ ٣ مارس سنة ١٨٢٧ (وزارة

الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٢) كما ذكر صولت بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٢٠ وبتاريخ ٤ ابريل سنة ١٨٢٦

(وزارة الخارجية ٩٦ - ٧٨ و ١٤٧ - ٧٨)

بشكل لا عهد لها به من قبل . وبهذه المناسبة كتب صولت يقول : ولا ينبغي أن يفوتنا أن الباشا الى حد معين قد أنشأ كافة مواد الإنتاج الطبية التي أصبحت الآن أهم مواد التصدير كالقطن والنيلة والسكر وباستعمال الحكمة في تخصيص مبالغ كثيرة لاصلاح كثير من نواحي الصناعة وهي تلك النواحي التي كان الفلاحون لا يجدوا الوسائل الكافية ولا الرغبة اللازمة لاصلاحها (١) .

وأدخلت كذلك زراعة الخشخاش فيما بعد في كثير من نواحي الصعيد كما غرست أشجار التوت وأنشئت المصانع لتكرير السكر وتقطير الروم .

وأنشئت في رشيد مدبغة لصد حاجة الجيش من الأحزمة والأحذية والسروج (٢) وقد أسست المصانع لحياكة الأقمشة القطنية . ولقد كان الباشا بأعماله هذه على كل حال يحقق المثل الاشتراكي الأعلى في ناحية من النواحي .

ولقد قامت معظم مظاهر النشاط هذه على أساس فكرة سقيمة مختلفة . ولذلك سرعان ما دب دنيب الفشل في المصانع الدقيقة فأهملت آلاتها وتركزت أجزاءها المتحركة في حاجة الى الزيت هذا بينما كانت الادارة جاهلة مهملة وكانت التيران هي مصدر القوة المحركة مع أنه كان من الطبيعي تسخير بحري ومساقطه لهذه الغاية وأظهر الفلاحون كراهيتهم لما لم بالقوة من نظام ساعات العمل . ومن ثم لم يكن ندحة عن جمعهم بالقوة كما كان يجمع أنفار القرعة العسكرية . وقد لاحظ بورنج : ان الباشا كان يسحب من الحقول الأيدي العاملة حيث كانت تعمل لاجراج الثروة لاستخدامها في المصانع ... حيث تبدو تلك الثروة بلا حساب (٣) .

(١) صولت في ٢٠ مايو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٢٥ - ٧٨)

(١) كما جاء في كتاب باركر سوريا ومصر جزء ثان من ١٥٧ - ١٥٨

(٢) من بورنج إلى كامبل في ٧ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٤٢٣ - ٧٨)

ويقال أن الباشا أنفق ما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات على هذه المصانع وعلى الآلات التي جهزت بها ، وقد ذهبت كل هذه الأموال سدى . ومع أن هذه الجهود قد بذلت في غير طائل فإنها تستحق الذكور المقرون بالإجترام لأنها دليل على تحول في فهم الباشا لواجباته . فلقد بدأ حكمه بالسعي لإيجاد المال ولم يلبث أن اختبمه بالسعي - مهما كان - بخاطنا - بتحسين البلاد وعمدتها .

ولعله كان مسوقاً في هذا العمل بمغالاته في تقليد الغرب ولكنه ما لبث أن أصبح أنهل وأشرف خلقاً من هذا المخاطر الثمرة الذي لا غاية له إلا تعزيز مركزه وجمع المال والثروة . بل إن ما فرضه محمد علي على نفسه من ضروب الإحتكار لم يحل من جانبه الطيب فإذا قيل أنه ضايق الفلاحين فلا جدال في أن مضايقته لهم كانت أهون بكثير مما كانت مضايقة التجار الأجانب التي تسكون لهم فيها لو ترك لهم محمد علي الحبل على الغارب ولما كان عبء القروض التجارية أفدح بكثير من المبالغ المتأخرة في جدول إيرادات الباشا وهذه حقيقة كان محمد علي يؤمن بها (١) .

وبدئي أن اتباع تلك السياسية كان يثير غضب الحكومة البريطانية ويستفزها لأن مصر بصفتها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية كان يتعين أن تكون خاضعة لنظام الامتيازات التركية وهي - كما يفهمها التجار الانجليز - تتضمن الحق في اطلاق حرية التجارة .

فلقد نصت المادة الثالثة والخمسون على أن للتجار مطلق الحرية في أن يبيعوا أو يبتاعوا أو يصدروا مختلف السلع التجارية دون أن يكون لأحد ما الحق في منعهم أو التعدى عليهم . ولكن يوجد أولاً ما يقيد هذا الحق الظاهر في اطلاق حرية التجارة فإن هناك عبارة غامضة غموضاً يبعث على الريب وهي

(١) كابل في ٢٤ مارس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧ - ٧٨)

تفصى باستثناء السلع الممنوعة ، من الأحكام السابقة . وقد لاحظ صولت بحق أن هذه العبارة ترك تقريبا كل شيء خاضعا لثروات حكم الأقاليم ومديرى البوليس فقد يستغلون تلك العبارة فيضيفون الى قائمة السلع الممنوعة أى سلعة أخرى يختارونها . وهو رأى وضعه ستراتفورد كاتنج فى تزيل لاحق بأنه رأى حكيم وقائم على أساس ثابت (١) .

ومن هنا بدأت المفاوضات التى قام بها بالمرستون بواسطة بونسبى لمراجعة قواعد التجارة الانجليزية فى داخل بلاد الامبراطورية العثمانية وهى المفاوضات التى أدت الى الاتفاقية التجارية التى أمضيت فى سنة ١٨٣٨ وقد نصت هذه الاتفاقية بصراحة على إلغاء نظام الاحتكار وهو ما أصر بالمرستون على تطبيقه فى مصر مدافعا عن رأيه بقوله : ولعله يتبين لكل انسان له إلمام بالمبادئ التى تقوم عليها أسس رخاء الأمم ويسرها . . . ان النظام الذى يتبعه الباشا خاصا بالاحتكار ... سوف يؤدى حتما الى جعل مصر وسوريا فى حالة فقر مدقع ، (٢)

وما كاد يتم توقيع الاتفاقية حتى طلب بونسبى الى القناصل فى سوريا أن يوافوه بقائمة ما احتكرته حكومة الباشا من الامتيازات فأبلغه قنصلا حلب ودمشق بأنه لا توجد لتلك الامتيازات قائمة . أما قنصل بيروت فقد بعث بقائمة طويلة دلت عند الفحص على أن الرجل يخلط بين الامتيازات وبين إيراد الضرائب (٣) .

أما فى مصر فقد كانت الحالة أوضح مما كانت فى سوريا . نعم كان الباشا يحتكر بعض الامتيازات ولكن الأمر لم ينظر فيه جديا إلا بعد تسوية أزمة سنة ١٩٤٠ وذلك للسبب الرئيسى الخاص بتأخير ابلاغ الفرمانات اللازمة

(١) صولت فى ٢٠ مايو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

(٢) مذكرة بالمرستون فى ١٣ سبتمبر ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ١٩ - ٩٦)

(٣) كامبل فى ٢٠ مايو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

الواردة من الاستانة . وقد ظهر وقتئذ مبلغ الصعوبة في مصر مدى هذه الامتيازات لأن المقادير الهائلة من محصول القطن أو السكر أو غير ذلك من النتائج الذي كان تحت إشراف الباشا كانت هذه المقادير تسلم إليه إما لأنه صاحب جفلك أو كأنها جزء من اراد أطيان الدولة .

وقد ظل بالمرستون يبعث برسائل (١) غاضبة تنطوي على التهديد والوعيد ولكن آراء رجال التجارة في كل من الاسكندرية والقاهرة كانت قلقة ومتمذرة من جراء سياسته السالفة التي ربما لم تكن تعلم تماما ما هي المبادئ التي تنظم ثروة الأمم ، ولذا فإن التجار المذكورين لا يسعهم مساعدة القنصل برفع الشكاوى إليه (٢) .

وكان يوجد الى جانب ذلك سبب آخر جعلهم ينظرون الى الاتفاق التجاري بين السخط وينقروا من تطبيقه على مصر - لأن الاتفاق من حيث علاقته بمصر قد أعد لا لتفيع التجارة الانجليزية بل لنقص إيرادات الباشا بتجريدته من امتيازاته العديدة . ومهما كان الاتفاق مفيد ونافعا في الاستانة أو في أزمير أو في ما عدا ذلك من الموانئ الخاضعة لحكم السلطان فإنه كان على العكس من ذلك في مصر لأن المصدر الانجليزي كان مطالبا بمقتضى الاتفاق المذكور بأن يدفع ١٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ كما أن المحاصيل في سوريا إذا صدرها التجار الانجليز جميعا فإنها تأتي بشمرة قدرها ٢ ٪ بدلا من ١٢ ٪ . أما التجار الأجانب فإنهم طبعاً يظلون يدفعون على حساب الأسعار القديمة ولهذا كان يوجد مبرر قوى لسخط التجار على سياسة بالمرستون (٣) .

(١) كرسالة لبارنت في ٢٦ اغسطس ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٢) من بارت الى ستراتفورد كاتنج في اول ديسمبر ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٣) كامبل في ٣ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٦ - ٧٨)

وليت البلوى وقفت عند هذا الحد . فان الاتفاق عين الأسعار وحددها ولم يتركها تتراوح على حسب تقلبات السوق ولهذا تبين عندما بدأ العمل بهذه الأسعار في سنة ١٨٤١ أنها ٢٢ ٪ على حسب قيمة القطن وبين ٢٠ - ٢٥ ٪ على حسب سعر الصوف وأكثر بكثير من ٢ ٪ على حسب سعر الحبوب . أما الضريبة على الواردات التي أريد بها ألا تزيد عن ٥ في المائة فقد بلغت فعلاً ٩ في المائة وكانت نتيجة ذلك كله أن الباشا وافق في النهاية أن يفرض ضريبة قدرها ١٢ في المائة على حسب سعر الصادرات و ٥ في المائة على حسب سعر الواردات تدفع بالعملة المصرية (١) أما فيما يخص بما احتكره من الامتيازات فقد وجد الباشا بأن يبيع حاصلاته في المستقبل بالمزاد العام (٢) .

ويتعذر على المرء ألا يعرض لهذه الأخطاء وما صاحبها من المفاوضات الدالة على الغباء دون أن يحس بحرج للعزة القومية .

ولقد كان في طليعة الأمور التي دعمت مركز الباشا أن تتجمع كافة القوى القادرة على مناهضة قوات مولاه السلطان ومقاومتها . فسعيه إذن لإنشاء جيش كبير كما تسمح بذلك موارده كان أمراً طبيعياً ومعقولاً : أما كونه يسعى لإنشاء أسطول فدليل على نشاط عقله وعلى الهدف الذي يرمى إلى تحقيقه . فلقد كان إنشاء ذلك الأسطول عاملاً رئيسياً في مشاريع محمد علي فيما لو اتجهت آماله يوماً ما إلى السيطرة على شؤون الامبراطورية العثمانية . ولكن كان لابد لإنشاء ذلك الأسطول من الابتداء بأول حجر في الأساس وذلك في بلاد بلا تقاليد بحرية بتاتا وتحت إشراف حاكم لا يدري شيئاً من المسائل الفنية الخاصة بالأساطيل . على أن الباشا قد بدأ إنشاء الأسطول بالتوصية في الخارج على بناء السفن كما فعل في بمباي وليجهورن ورسيليا ثم ما لبث أن طلب إلى

(١) بارت في ٢٠ مايو ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٥٠٢ - ٧٨)

(٢) > > ١٥ > ١٨٤٢ > > > ٥٠٢ - ٧٨

الحكومتين الانجليزية والفرنسية في سنة ١٨٢١ أن تبني له عددا من الفرقاطات
ثم لم يمض على ذلك زمن طويل حتى أنشأ حوضاً كبيراً في الاسكندرية
ومن ثم بدأ يبني السفن لحسابه مستعيناً بخدمات بنائى السفن الفرنسيين الاشراف
على سير العمل وفي سنة ١٨٢٨ بدأ الباشا بإنشاء ترسانة بحرية لتزويد القوات
البحرية بما تحتاجه من المهمات والعتاد . ولم يلبث أن شرع في إنشاء أسطول
يحل محل الأسطول الذي دمر في موقعة نافارين . وكان على يقين بأن سفنه
سوف تكون أحدث عهداً وأحكم رعاية مما عسى أن ينشئه السلطان من السفن
وبدلاً من أن يكتفى بالفرقاطات وجه عنايته إلى إنشاء بوارج كبيرة تحمل كل
منها مائة مدفع أو أكثر (١) .

وفي سنة ١٨٢٩ جاء الباشا بالقومندان البحرى (سيريسى) من الأحواض
الملكية في طولون وعهد اليه الاشراف على أحواض الاسكندرية .
وفي سنة ١٨٣١ أنزلت أول بارجة الى البحر تحمل مائة مدفع وقد سميت
باسمه (٢) . وفي سنة ١٨٣٣ كان لدى الباشا ست بوارج يتراوح ما تحمله من
المدافع بين ٨٤ و ١١٠ مدفع هذا الى جانب سبع فرقاطات .
ولم يحل عام ١٨٣٧ حتى بلغ مالهيه من النوع الأول ثمانية يضاف اليها
بارجة تاسعة كان العمل ما يزال جارياً فيها (٣) أما الترسانة فقد بلغ عدد العمال
فيها ٣٠٠٠ تحت اشراف ٦٠ موظفاً أجنبياً . ولحق بهذه الترسانة المدرسة
البحرية الكائنة برأس التين . وقد بلغ مجموع تلاميذها ١٢٠٠ طالب .

(١) كما بعث بدلو وباركر الى غوزدوني في ٢٦ مايو ١٨٢٩ (وزارة الخارجية
١٨٤ - ٧٨)

(٢) كما كتب بذلك باركر الى السير مالكولم في ١٥ يناير ١٨٣١ (وزارة
الخارجية ٢٠٢ - ٧٨)

(٣) كابل في ٢٤ ابريل سنة ١٨٣٤ و ١٤ يولييه سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية
٢٢٧ و ٣٢٦ - ٧٨)

وواجه الباشا هذه التحسينات تحت إشرافه الشخصي يدفعه الحماس الشديد الذي حمله أن يسوق رعاياه الى معاونته في العمل بالرغم منهم . وكان يلذ له أحيانا أن يتجول على ظهر إحدى سفنه في المياه المحيطة بالاسكندرية .

وقد مر بك ماقلناه عن محاولته مطاردة الأسطول اليوناني بأحدى البوارج المصرية . وقد وضع الباشا قانونا للأسطول مستمدا من القواعد المعمول بها في الأسطولين البريطاني والفرنسي وراعى في هذا القانون التمشي مع القانون التركي (١) ولكن الباشا بينما كان في وسعه بمحض همته ونشاطه أن يجد حاجته من السفن الجيدة الصنع فإنه لم يستطع الحصول على الملاحين في بلاد لم يكن لها أسطول تجارى من قبل . وبهذه المناسبة كتب قنصلنا الجزائر في سنة ١٨٣٢ فقال : ان هناك حركة متسعة النطاق ليس للحصول على رجال تعودوا عبور البحار . بل للحصول على الأفراد بدون تمييز أو تثبت من صلاحيتهم للعمل الذي يناط بهم . وقد جمعت الحكومة في الاسكندرية في خلال ثمان وأربعين ساعة ما لا يقل ١٠٠٠ شخص لتكملة العدد المطلوب (٢) وقد كان في الامكان عمل شيء نافع حتى لطائفة من الملاحين من هذا القبيل لو أضيف اليه عدد معين من الملاحين الحقيقيين تحت إرشاد ضباط بحرين ماهرين ومدربين . ولكن هؤلاء الملاحين الخام الذين جمعهم الباشا كما لاحظ قنصلنا الجزائر العام السالف الذكر ، لم يمكن يوجد بينهم لا ضباط مدربون وطينون ولا حتى البحارة العاديون ، (٣) .

وقد علل الباشا نفسه في سنة ١٨٣١ بأن يسد هذا النقص باستخدام الضباط

(١) كما كتب بذلك باركر الى السيد مالكو لم

(٢) من باركر الى سترافورد كاتنج في ٢٠ فبراير ١٨٣٩ (وزارة الخارجية

٢٠٣ — ٧٨)

(٣) من باركر الى مندافيل في ٢٠ يناير ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢٠٣ — ٧٨)

والملاحين الانجليز وعهد الى الكولونيل لايت ابن حاكم بنديانج على ما أظن أن يختارهم له . وكان محمد علي في حاجة الى اثنين من درجة قنطان واثنين من درجة كوموندور وإلى عدد من الضباط ونحو ٤٠ أو ٥٠ صف ضابط عدا من يلحق بهم من الملاحين القادرين (١) ولكن المسألة ظلت معلقة ردحا من الزمن لأن الحكومة البريطانية لم توافق إلا في سنة ١٨٣٤ فقط على السماح للضباط البحريين المتقاعدين في الاستيداع بالخدمة في أسطول مصر (٢) . وكان الباشا وقتذاك قد تمكن من استخدام بعض الضباط الفرنسيين وكان الفيس أميرال هوبيسون بك يعاونه بوظيفة رير أميرال حسن بك وهو ضابط تركي تلقى علومه في جامعات أوروبا .

ولكيما يظهر الباشا مبلغ اهتمامه بالأسطول الذي وضعه تحت رعايته الشخصية قرر أن ينشأ أحد أنجاله وهو سعيد بك نشأة بحرية وتنفيذا لهذا القرار التحق الأمير الشاب وهو في سن الثالثة عشرة بإحدى السفن بدرجة صف ضابط اسميا فقط ووقع الاختيار على ضابط فرنسي خبير لتدريبه على الشؤون الفنية . وبعد مرور خمس سنوات تولى الأمير قيادة إحدى الحراقات واسكن الأمير كان مصدر متاعب لآبيه نظرا لما بدا عليه من علامات الكسل والافراط في السمن قبل الأوان وكان الأمير يوزن من حين الى آخر وكلما بدا عليه ميل الى زيادة السمن أرسل إليه والده خطابا يشدد عليه فيه بالتميز بين (الغث والسمين) وبتنمية صفات الرجولة وبتخليص جسمه من آثار الترهل البغيض في عيون الناس جميعا (٣) .

(١) من باركر الى بندافيل في ١١ أغسطس ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢ - ٧٨)

(٢) كابل في ٢٥ أكتوبر (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

(٣) كابل في ١٩ أغسطس ١٨٣٤ و ٧ أكتوبر ١٨٣٦ و ١٤ مايو ١٨٣٩ (وزارة

الخارجية ٢٨٤ و ٢٤٦ - ٧٨) وأيضا كتاب محمد علي الى سعيد بك في ٩ رمضان سنة ١٢٥٣ (عنوكلات هابدين)

أما أسطول الباشا فكان شأنه كشأن مصانعه سواء بسواء أى أنه كان ينقصه الأساس المتين بمعنى أنه لم يكن فى الاستطاعة الاحتفاظ به فى حالة الاستعداد إلا إذا سهر^١ منشئه على مراقبته ورعايته بنفسه لأن الأسطول لم يرق فى أعين طبقة من طبقات الشعب ولم يكن له ماض طبيعى أو تقاليد مرمية قديمة بل كان أبغض إلى الشعب من الجيش وقد وقف هذا الأسطول مكتوف اليدين فى مياه الاسكندرية طيلة فترة الحرب السورية القصيرة الأجل . وقد حرمه القبطان باشا من فرصة أداء المهمة التى لم ينشأ الأسطول إلا لأدائها . وما كاد الباشا ينتقل الى عالم الخلود حتى بيعت السفن الصالحة الباقية إلى الباب العالى وكان ذلك دليلا على فشل التجربة التى حاولها الباشا فى إنشاء الأسطول .

أما نشاط الباشا وما بذله من الجهود فى إنشاء الجيش وتوسيع نطاق أعماله فقد كان أدنى إلى التوفيق من جهوده البحرية ولقد سبق لى أن بينت أن محمد على بعد أن كان جيشه فى بداية الأمر عبارة عن خليط من فرق أجنبية من الجنود المأجورين قد تحول تدريجيا إلى جيش عظيم يتبع الجيوش الأوربية من حيث النظام والاستعداد وقد تم انشاؤه على النمط الأوربى كما أنه تكون بادخال نظام الفرقة العسكرية فى البلاد .

فلم يحل عام ١٨٣٢ حتى كان الباشا قد تمكن من جمع قوة نظامية كبيرة وكان جيشه وقتذاك مركبا من ٢٠ أورطة من المشاة و ١٠ أورط من السوارى هذا عدا شزيمة صغيرة من الجنود الأتراك الغير نظاميين تصحبها قوة أكبر من البدو الغير نظاميين أيضا وقد بلغ مجموع هذه القوة ٣٨ ألف جندى . وبعد مرور ثلاثة أعوام ازداد عدد هؤلاء الجنود فبلغ فى سوريا وحدها ٥٩ ألف أى أن معدل الزيادة بلغ ٥٠ ٪ (١) ويغلب على الظن أن مجموع

(١) كأمبل فى ١٢ ديسمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

ما كان لدى الباشا تحت السلاح بلغ ١٠٠ ألف جندي وكانت هذه الجنود مجهزة في بداية الأمر ببنادق استوردها الباشا من فرنسا وإنجلترا ولكن لما كانت البنادق المذكورة من نوع ردىء فقد أنشأ مصنعاً خاصاً لصنع البنادق في مصر وقد حصل الباشا من لندن على ٢٠٠٠ عينة من أمين وأحدث البنادق وجرى تدريب الجنود وتدريبهم أولاً تحت إشراف ومراقبة ضباط فرنسيين وغيرهم من ضباط القارة الأوروبية مثل الكولونيل سيف . أما الضباط الذين فتحت لهم مدارس خاصة في الجيزة وغيرها من الجهات فكانوا من أسر تركية أو أسر أجنبية (١) . وكان أكثرهم من موالى الباشا وقد وقع عليهم اختياره نظراً لما لاحظته فيهم من حسن الاستعداد للخدمة العسكرية . أما الجنود (الأنفار) فكانوا جميعاً من الأسر المصرية وبينهم بعض السوريين طالما كانت سوريا تحت حكم محمد علي .

ويقول البعض أن ما التجأ إليه الباشا من الوسائل لجمع الأنفار للخدمة العسكرية يعتبر من أسوأ ما ارتكبه إدارته من الأغلاط . فلقد أراد الباشا إحصاء عدد السكان ولكنه اضطر إلى العدول عن ذلك الرأي بسبب المعارضة العامة التي اشترك فيها بعض الموظفين التابعين للباشا (٢) فلم يكن له تدخه من الالتجاء إلى مديري الأقاليم ليقوم كل بتوريد عدد معين من الأنفار . وقد قسم هذا العدد طبعاً بين القرى والبنساكر المختلفة .

ومن ثم راح مشايخ القرى يضعون أيديهم على أكثر عدد من الرجال تاركين أولئك الذين يقدمون لهم أكبر رشوة لاطلاق سراحهم واعفائهم أما من قعد عن دفع الأتارة فقد أرسلهم المشايخ كل اثنين مصفدين في الأغلال كأنهم مجرمون (٣) ولما كان الباشا في أوج عزه كان عدد من يطلبهم للخدمة

(١) يظهر أن باركر كان مخطئاً عند ما قرر أن هذه المدارس كانت لأسر مصرية .

(٢) كما ذكره كامبل في تقريره ٤٠٨ - ٧٨

(٣) رسالة من كامبل إلى السكرتير في ٨ يوليو ١٨٢٩

العسكرية واحد من كل ستة أشخاص أى بمعدل ١٧ ٪ تقريبا .
ولم يكن بين مصالح الحكومة ما ينحشاه الأهالى ويكرهونه كالخدمة
العسكرية . وقد يدخل فى باب المبالغات ما كان يرويه معشر السياج عن وجود
كثيرين من الأهالى كانوا يفرون من الخدمة العسكرية بقطع سبابة اليد
اليمنى (١) وقد ذكر كامبل أن السائحين ربما يكونون قد علموا خطأ بأن بعض
الأهالى كان يعتمد للفرار من العسكرية قطع أحد الأصابع وخلع الأسنان
وعى العينين (٢) .

نعم قد يكون هذا من قبيل المبالغات ولكن هذه الروايات قد قامت
الأدلة على صحتها ولم بعد ثمت مجال للشك فيها كما تشهد مكاتبات الباشا نفسه
بذلك فقد كتب بقول : ليس من يضعون سم الفار فى أعينهم سوى حيوانات
فى صورة آدميين وينبغى الحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (٣) وإذا ظهرت
إدانة قرينة الحلاق التى ساعدتهم على وضع ذلك السم فى أعينهم فلا بد من
إعدامها وترك جثتها فى العراء مدة ثلاثة أيام (٤) واتهمت امرأة بتهمة من هذا
القبيل فألقيت فى النيل حية (٥) .

وقد أصدر الباشا نخبيرا للاتقيين الاقتراح العسكرى بأن من يعتمد تشويه
عضو من أعضائه فلن يكون جزاءه السجن والأشغال الشاقة المؤبدة فقط
بل لابد أن يؤخذ مكانه عضو آخر من أعضاء أسرته (٦) .

(١) كامبل فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كامبل فى ٢٦ فبراير ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) كتاب الباشا الى كتيخدا فى ١٧ شعبان سنة ١٢٤٥ (مخطوطات هابدين)

(٤) » » الى مأمور الفيوم فى أول رمضان ١٢٤٥ » »

(٥) » » الى مأمور طنطا فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٥ » »

(٦) » » الدورى فى ٢١ شوال ١٢٤٨ » »

وقد حذر الباشا الموظفين بأن استمرار هذا التشويه دليل على تراخيهم في مراقبة الانتفاخ وأنه إذا استمر هذا العمل فلسوف يجازون بنفس العقوبة التي يعاقب بها الانتفاخ سواء بسواء (١) ولما تبين أن الأشغال الشاقة لم تكن رادعة لجأ الباشا الى عقوبة الاعدام (٢).

فهذه الأعمال كانت كلها ملبوسة بحيث أنها تبرر امتعاض المرستون من حكم الباشا وتقوى الضرورات السياسية بالاعتبارات الانسانية .

كما أنه لا يمكن عدلا أن يلقي اللوم كله على عاتق السلطان بسبب عناده وعدائه للباشا فان الاقتراح للعسكرية كان يمكن أن يراعى فيه جانب العدل فيما لو خفف الموظفون من وطأة جشعهم وهيلهم إلى الاضطهاد والظلم . ولا ندحة عن القول هنا بأن الباشا فيما يتعلق بهذه المسألة قد ورطته أحلامه السياسية إلى اتباع سياسة تذكر الانسان بأنه حاكم تركي أولا ثم هو بعد ذلك مستبد عادل ولكننا اذا تركنا جانبا قوة ما لجأ اليه من الوسائل فلا يمكن القول بأن المقصود والغاية من تجميع الجيوش كانت كلها سيئة إذ لم يكن من سبيل آخر لانهاض عزيمة رجال ظلوا يرسفون في قيود العبودية قبل انشاء الهرم الاول . ولم يخطر لاحد منذ الفتح العربي أن يستخدمهم في أعمال القتال . بل لقد ظلوا قانعين طيلة تلك القرون بمرث الاراضى والحقول وحمل الأثقال وتحمل الضرب وإطاعة الأمر والتنازل تاركين لإعقابهم هذا الميراث المؤلم . وكذا بلغ هلعهم من أن يخطفهم مشايخ القرى ويسحبهم للانخراط في سلك جيوش الباشا الى حد أنهم كانوا يستهينون بقطع أحد الأصابع وخلع الأسنان ورمد الأعين . ولكن امتناعهم عن التشبه بالرجال لا يمكن أن يحمل الانسان على توجيه اللوم للباشا لانه أكرههم على ذلك التشبه .

(١) كتاب دورى للمديرين في ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب الى وزير البحرية في ٣ ربيع الاول ١٢٥١ (مخطوطات عابدين)

ولم يقف الإصلاح عند هذا الحد . فلقد أجمعت كلمة من شهدوا الحالة في مصر على أن النظام الجديد كان أقل عنتا للاهالى عن نظام الجنود الأجانب المأجورين بمعنى أنهم لم يتركوا وراءهم أى أثر من آثار التخريب ولم يكن زحفهم بالبلاد مصحوبا بآثار التدمير لأنهم لم يجتازوا الأقاليم المصرية كما لو كانوا يخترقون بلاد العدو على نحو ما كان يفعله الجنود الأجانب المأجورين . وبالجمله لم يكن ما أوجده الباشا من التأسيسات العسكرية مجرد مظهر من مظاهر السلطة مضى في تنفيذها بلا مبالاة لرغبات رعاياه . كلا بل كانت والحق يقال وسيلة من وسائل التعليم وضربا من ضروب الإصلاح الادارى .

ومع أن القضاء كان فى حاجة ماسة الى الإصلاح إلا أنه كثيرا ما عرض الى مسائل لم يكن من المستطاع مداراتها بالعنت العاجل .

بل كان أشد ما يكون ارتباطا بالشرعية الغراء بحيث لم يستطع الباشا مساسه أو التعرض له إلا بمنتهى الحذر .

ولقد كان المفتى هو المرجع الأعلى فى كل ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وبالأخص مسألة الميراث .

وكان تعيين هذا المفتى سنويا بواسطة الباب العالى أحد بقايا مظاهر السيادة العثمانية على مصر . ولما كان هذا الموظف الكبير يتنازع منصبه هذا من الباب العالى نفسه فلم يكن ينتظر من المفتى أن يكون نزها فى تطبيق العدالة ولا حريصا فى اختيار من يشغلون مناصب القضاء تحت إشرافه . ولذا كان محمد على شديد الارتياح فى ذمة هؤلاء القضاة ونزاهتهم . وقد نصح إحدى الأسر بعد أن دب ديب الخلاف بين أعضائها بأن يعقدوا الصلح فيما بينهم وألا يلتجئوا الى القاضى خيفة أن يقعوا فى برائته فلن يقتصر الضرر على أحدهم فقط بل سيلحقهم جميعا وتدور عليهم الدائرة ويخرجون من التجكيم بصفة المغبون بينما يفوز القاضى بنصيب الأسد .

على أن الباشا وإن لم يسعه التدخل مباشرة في دائرة أولئك القضاة إلا أنه بذل ما في وسعه لتحديد نتائج أعمالهم . فلقد أنشأ في كل من الاسكندرية والقاهرة محكمة جديدة لاتتقيد بقيود الشريعة الاسلامية وقد جعل أعضاء هاتين المحكمتين من رجال التجارة بدلا من رجال الدين وعهد إليهما بفض المشاكل التجارية وبخاصة ما يجد منها بين المسلمين والمسيحيين على أن هذا الأمر الذى استلقت الأنظار في تكوين هاتين المحكمتين أن الأعضاء المسلمين فيهما لم تكن لهم الأغلبية فمثلا كانت محكمة الاسكندرية مركبة من تسعة أعضاء بينهم أربعة مسلمين والخامس فرنسى والسادس يهودى والسابع والثامن من المسيحيين السوريين والتاسع من الرعايا اليونانيين (١) .

أما فيما يتعلق بأحكام الجنايات فكانت من اختصاص الهيئة التنفيذية عادة ولم يدخر الباشا وسعا منذ جلوسه على الأريكة المصرية لوقف أو تقليل كافة الجنايات المنظوية على استعمال العنف . وقد علق ميسيت في سنة ١٨١٣ على هذه الحقيقة الباهرة بأن سكان القاهرة صاروا لأول مرة منذ أجيال عديدة يتمتعون بنعم الطمأنينة على النفس والمال (٢) . ان هذا الشعور بالطمأنينة لم يتوطد إلا بعد استعمال مختلف ضروب الشدة واعدام كثير من الأشرار . وكثيرا ما كانت بوابة زويلة مثلا - وهى التى كانت تنفذ في ساحتها الشنق العائى تعلق على جدرانها جثث المشاغبين وكانت أحكام الباشا عرفية لا نقض لها فكانت الأحكام مما لا يمكن التوفيق بينه وبين مايجرى في القارة الأوروبية . مثال ذلك أنه لو اتهم شخص بالسرقة من مصنع البنادق فإنه يحكم عليه إذا كان شابا بالأشغال الشاقة المؤبدة وهو مصفد بالأغلال أما إذا كان شيخاً فيصدر الحكم باعدامه ليكون عبرة لغيره (٣) .

(١) تقرير كامبل من سوريا فى ٢٣ اغسطس ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) ميسيت فى ٩ نوفمبر ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٤ - ٢٤)

(٣) كتاب الباشا الحبيب افندى فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٥٣ (مخطوطات هابدين)

ولسكن ليس ثمت مايدل على أن تطبيق الباشا لقانون الجنابات كان أشد صرامة مما كان متبعاً في إنجلترا لغاية ظهور الاصلاحات التي وضعها ميل ، وهي التي خفت وطأتها على كل حال بمرور الزمن .

وكثيراً ما كانت عقوبة الاعداء تستبدل بالشغل في الجبال وهذا ما حمل « عشماوى » الحكومة المصريه في القاهرة يصرح لبورنيج أن عمله غداً محدوداً أو ضئيلاً (١) .

أما الرق والنخاسة فقد كانا من الأنظمة المتأصلة بحيث لم يكن في وسع محمد علي إلغائهما مهما كانت رغبته في ذلك شديدة .

وكان عهد محمد علي بهما يرجع إلى زمن الصبا بل زمن الطفولة فقد كانا القاعدة المعمول بها في الشرق من عهد بعيد ولم يكن فيها ما يتقزز منه العواطف الأدبية في العقليّة الشرقية . لا بل أن ضمير الغرب وهو أكثر تألقاً من ضمير الشرق لم يضق ذرعاً من مسألة الرقيق ويطلب وقفها إلا منذ عهد قريب فقط وقبل ذلك لم يعمل شيء بل ولم يكن في الاستطاعة عمل شيء لتقييد سوق النخاسة في القاهرة أو التأثير في السلطنة التي منحتها الشريعة الإسلامية للسيد على مولاه وقد لفت المسيو دى هامل قنصل روسيا الجنرال نظر الباشا في سنة ١٨٢٦ إلى الموضوع وسأله إذا كان في استطاعته أن يشل قدرة السادة على إنزال عقوبة الموت بمواليهم أو إلحاق الأذى بهم ومعاملتهم أسوأ معاملة . فأنعم محمد علي النظر ملياً وخيل إليه أنه قد يستطيع أن يصنع شيئاً في صدّد الذكور من الرقيق ولسكنه لم يعمل القنصل بشيء من الأمل فيما يتعلق بالنساء الرقيق بل قال أنه لا يمكنه التدخل في شؤونهن لأن الحرّيم مكان مقدس ولا يسمح لأقرب - كائناتنا من كان بالدخول فيه (٢) . ثم وقفت المسألة عند هذا الحد .

(١) كما جاء في تقرير بورنيج « الادراق البرلانية سنة ١٨٤٠ » جزء ١ من ١٢٣

(١) كامبل في ٢٤ ديسمبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٢٨٨)

ولابد أن ما قام بينه وبين الدول الأوربية من النزاع حول الشؤون الخارجية قد حول نظره عن الدخول في مسألة شائكة كمسألة الرقيق لم تكن له شخصيا أية رغبة في اجراء الاصلاح فيها أو تحسين شأنها .

وكانت النخاسة من أهم أركان التجارة في كافة البلاد والتي كانت تهم الباشا وقد كانت الغارات تشن من آن لآخر على الرقيق في السودان وفي المناطق الأخرى الواقعة جنوبي السودان . ومن هناك كان الأسرى يرسلون الى القاهرة في شكل قوافل كبيرة . وبالطبع كان من أصعب الأمور أن يحصل الانسان على معلومات صحيحة في هذا الصدد ولكن أحد الفرنسيين في عهد الاحتلال الفرنسي سأل قبطيا ظل مدة ثلاثين عاما يحصى عدد العبيد الذين يرسلون إلى القاهرة فلم أن عددهم لم يكن يتجاوز الأربعة آلاف سنويا (١) ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد ازداد وتضاعف لأمر ما بعد أن توطد حكم محمد علي في السودان . فان القارىء يذكر أن الباشا علل نفسه بانشاء جيش كبير من هؤلاء السودانيين وقد كان أعوان الحكومة يقومون في فصل الخريف من كل سنة للحصول على العبيد وهكذا ظلت للنخاسة في السودان امتيازاً قاصراً على الحكومة وحدها (٢).

ولم تكن فتوحات محمد علي في جنوب السودان هي وحدها التي كانت السبب في انتشار تجارة النخاسة . بل لقد ساعد احتلال روسيا لبلاد الكرج والحركش على تقليل عدد الرقيق الأبيض الذي كان يرسل منهما الى الاستانة وازداد الاقبال على الرقيق الاسود الموجود في سوق القاهرة . ومن هنا انكشف سر المسألة فان ما أوجدته الحكومة الجديدة من حسن النظام قد ساعد فريق الأجانب على التجول في أنحاء السودان بمأمن من الخطر .

(١) كتاب المسير فرانك « نجارة النخاسة في القاهرة » ص ١٩

(٢) كما جاء في كتاب الباشا الى الصاري عسكر في كردفان في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٣٧ (محفوظات طابدين)

ولقد تمكن أحدهم وهو الدكتور هولرويد من الحصول على تفاصيل ضافية للأماكن التي يقطنها الرقيق وللغارات التي كانت تشن عليهم وما كان ينتظر الأسرى من المعاملة ولئن لم تسكن هذه التفاصيل قد بلغت وصف فظائع هذه التجارة إلا أن بالمرستون قد استغلها لاستثارة الرأي العام في إنجلترا ضد حكومة محمد علي (١) على أن الباشا بعد زيارته الطويلة لربوع السودان في سنة ١٨٣٨ قد اتخذ الاجراءات الفعالة لتضييق دائرة النخاسة . فبعد أن كانت الضرائب تدفع بتقديم عدد معين من الرقيق قرر الباشا أن تدفع في المستقبل بتقديم مقادير معينة من الحبوب وما إليها من المحاصيل ، ومع أن قراره هذا كانت له نتائجه الفعالة طبعاً ، فإن هذه العادة الوحشية المتأصلة في البلاد عادة شن الغارة على الرقيق قد قدر لها أن تظل وقتاً طويلاً دون أن تستأصل شأفتها بتاتاً .

وكان على النقيض من تراخي الباشا حيال النخاسة والرق موقفة فيما له مساس بالشؤون الصحية أو شؤون التعليم في مسألة الرقيق لم يكن الباشا كثير الايمان بنظريات رجال الغرب في صدد اطلاق الحرية للجميع . أما في المسائل الأخرى فقد كان على يقين بأن أطباء الغرب أعلى كعباً من الحكماء المصريين وان شعبه يفيد أكبر فائدة من التعاليم الغربية وقد وضع محمد علي ثقته التامة في كل ما يتعلق بالشؤون الصحية أو التنظيم الطبي في شخص كلوت بك وهو أحد أطباء الفرنسيين وقد بنيت تحت إشرافه مدرسة للطب في جهة أبي زعبل على أن هذه المحاولة مالبثت أن أعقبها الفشل وتبين أنها محاولة جاءت قبيل أوانها وذلك بسبب ضعف مستوى التعليم العام .

وقد كان كبار المعلمين الفرنسيين ممن لا يعرفون التكلم بالعربية بينما كان الطلبة

(١) تقرير بورنج « الاوراق البرنانية سنة ١٨٤٠ المجلد الحادى والعشرين ص ٨٣ »
وكما ذكره كامبل في رسالته الى بدويل في ١٩ ديسمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٢٢-٧٨)

مصريين ممن لا يفقهون الفرنسية . فلم يكن يمكن في هذه الحالة أن تسفر النتيجة الحتمية إلا عن اخراج بعض جراحين ، لادراية لهم بالطب الغربي وليس من شك في أنه كان يكون أصوب لو أن الباشا بدأ تنفيذ فكرته بارسال عدد محدود من رجاله الى الخارج للحصول على ما هم في حاجة اليه من أنواع الخبرة والدراية . ولكنه كان راغبا في أن تكون الوحدات المختلفة التابعة لجيشه مزودة بالجراحين ومساعدتهم وهذا ما جعله يصر على الحصول عليهم فورا على أنه كان ميالا لتشجيع الماهرين بين الزوار الذين يهبطون القطر المصري فمن ذلك أن الدكتور شارل تيلور حكيم العيون زار الاسكندرية في سنة ١٨٣٦ وقد أجرى عدة عمليات كان النجاح حليفه فيها كلها مما دفع الناس من كافة الطبقات أن يقصدوه أفواجا وقد كان يذهل لمحاصرة داره يوميا نحو ٧٠ الى ٨٠ شخصا على أمل استلفات نظره والاستفادة مما خيل اليهم أنها مهارة فوق مهارة البشر . وقد طمع الباشا في أن يستبقه في مصر لينتفع الناس بعلمه فعرض عليه مرتبا قدره ١٢٠٠ جنيه في العام (١)

وكان مستشفى البيارستان من أفضح المناظر التي تصطدم بها أعين السائحين فقد كانت داراً من دور الاحسان والبر ملحقة بأحد المساجد وكان الانسان إذا زارها وجد جيشا من المرضى تنبعث منهم روائح كريهة ويرى القمل في أجسادهم أو أن يجد بعض مسلوبى العقل وهم عرايا الأجسام مصفدين في الأغلال تنظرهم من خلال نوافذ ذات قضبان حديدية تحول دون فرارهم . وكان هؤلاء المساكين الذين هم أشد الأدميين بؤسا في حراسة أحد المصريين المسنين فكان يستعرضهم أمام السائحين على أمل أن يتحفوه بالهدايا وينفحوه بالبقيش . وسرعان ماوافق الباشا على مشورة كلوت بك بالغاء هذا الأثر المتخلف عن العصور المظلمة وأمر أن يقام بدلا عنها مستشفى في ميدان

(١) كابل في ٥ اكتوبر ١٨٣٦ . (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

الأزبكية الشاسع (١) .

ومثل آخر يدلك على مبلغ حرص محمد على واستعباده للأخذ بأهداب التحسين والاصلاح وهذا المثل يتجلى في مبادرته الى انشاء ادارة الشؤون الصحية . فلقد أصيبت مصر في سنة ١٨٣٠ بوباء الكوليرا وكان شديد الوطأة وقد نقل الحجاج جرائم هذا الوباء عند عودتهم من الحجاز الى السويس وسرعان ما سقط ضحية له نحو ١٥٠ شخصا في خلال يومين .

وفي خلال الاسبوعين التاليين إذا بالوباء يظهر فجأة في القاهرة وطعما في منع الوباء من الوصول الى الاسكندرية استعان محمد على بالقناصل العموميين واضعا تحت تصرفهم كل من كان من جنوده على مقربة من الثغر وأطلق الحرية الكاملة في صدد النفقات .

وقد لبي القناصل نداء الباشا وإن كان يلوح أنهم قد داخلهم اليأس عن وقف انتشار الوباء أو كبح وطأته فأنشأ القناصل كردونين من الجنود في القاهرة والاسكندرية .

ولكن حدث ما كان ينتظر وهو أن أعراض الوباء ظهرت بين الجنود وما هو إلا أقل من أسبوع حتى كان ٨٠٠ منهم في المستشفى . أما الأطباء والصيدالة فالبعض منهم قد فر من البلاد والبعض الآخر لحق بربه .

وهكذا دب الخلل في كافة المصالح العمومية وأغفلت جميع وسائل الوقاية وقبل أن يتم التغلب على هذا الوباء الفتاك كان قد ذهب ضحية له ٩٠٠٠ شخص في القاهرة وما يزيد عن ١٥٠٠ شخص في الاسكندرية . وكان تعداد المدينيتين وقتئذ يقدر على التوالى بنحو ٣٠٠ ألف و ٩٠ ألف (٢) .

(١) كتاب سان جون السالف الذكر ص ٣٠٩ جزء ثان وتقرير بورنج «الاوراق

البرلمانية سنة ١٨٤٠ الجزء ٢١ ص ١٤٢ »

(٢) رسالة باركر الى غوردون في ٢٩ سبتمبر ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢-٢٨٨)

ولم تنتشر الكوليرا هذا الانتشار إلا في النادر القليل ولم تصبح وباء مرة أخرى إلا في سنة ١٨٤٩ . ولكن التهاب الأبط وتورمها أصبح وباء يثير الذعر في قلوب الأهالي . ولعل من قرأ قصة أبوتن ، يذكر كيف كان من عادة الفرنسيين عند سماعهم بانتشار الأوبئة في الخارج يحبسون أنفسهم في أمكنة منعزلة عزلا تاما عن باقي الناس هذا بينما كان المسلمون يحاولون بشئ من الغموض أن يتجاهلوا الخطر المحدق بهم . على أن الذين كانوا يخترقون الشوارع مستهترين بالخطر في مثل هذه الأوقات لم يكونوا المسلمون على اختلاف طبقاتهم . كلا فان قليلا منهم ماعدا طبقة الفقراء الذين كانوا يؤمنون بأن قضاء الله لا مرد له . ولما كانت طبقة الفقراء في فقر مدقع فان ذلك جعلها أقل حرصا على حياة البؤس واستمرارها .

أما من ساعدهم الرخاء والثروة على تذوق النعيم فقد كانوا أشبه في حرصهم على الحياة بالفرنسيين الغير مؤمنين . ولم يكن يسمح لأحد من الملاحق ولا الفناصل العموميين بزيارة الباشا أو الدخول الى مخبأه وأغلقت أبواب المصانع العامة ووقف دولا ب العمل وقفا تاما (١) .

ولعل أسوأ وباء وأشدّه فتكا بالأرواح هو الذي أصاب الوجه البحرى سنة ١٨٣٥ فلقد كان في رأى البعض أسوأ بكثير من الطاعون الذي أصيبت به مصر قبل ذلك التاريخ بأربعين عاما . وقد بلغت ضحايا وباء سنة ١٨٣٥ في القاهرة وحدها ٣٦ ألف وذلك في خلال ٣ أشهر فقط . ولكن كامبل كان يعتقد أن العدد الحقيقي أكثر من ذلك وفي رأيه أن أكثر الضحايا كان من المسلمين .

وحدث أن الوباء اختطف أرواح ١٣٥ فردا من أعضاء إحدى الأسر

(١) كما ذكره صولت في ١٥ يونيو ١٨١٦ « وزارة الخارجية ٦-٢٤ » وكما ذكره كامبل في ٢٩ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

الكبيرة فأقفلت أبواب دورها كما أقفلت أبواب ٢٠٠ داراً من دور المسلمين لا لسبب إلا لأن السكان قد حصدتهم الطاعون على بكرة أبيهم فلم يبق منهم أحد وقد هلك من الأقباط نحو ربع عددهم وهكذا زاد عدد الضحايا بنحو ٢٠ ألف (١).

ولما كانت القورنتينة هي الوقاية الوحيدة التي كانت معروفة وقتئذ ضد الطاعون فإن الباشا قد لجأ إلى القناصل مرة أخرى ينشد معوتهم إذ لولاها ولولا موافقتهم لتعذر إن لم نقل يستحيل تنفيذ لوائح القورنتينات وتطبيقها على عدد كبير من السفن والملاحين الأوروبيين. ومن ثم اجتمع القناصل وشكّلوا منهم لجنة كانت تعرف في أوقات مختلفة باسم مصلحة الصحة أو اللجنة الصحية. وأنشئ محجر صحي بالقرب من الموضع الذي كانت تقوم فيه وقتئذ سكة كيرباترة على شاطئ البحر عند الميناء الجديد أو الميناء الشرقية بالاسكندرية وعند هذا المحجر كانت السفن الداخلة في القورنتينة تلتقي مراسيها (٢).

وقد نبه على حكمदार بوليس الاسكندرية بأن يسهر على تنفيذ كل ما عسى أن يشير به القناصل من الاجراءات الصحية ولم يكن هذا لعمر ك بالأمر الهين. ذلك لأن الأهالي لم يكونوا مبالين إلى إطاعة الأوامر في هذا الصدد لأنهم لم يفهموا الغاية المقصودة بها من جهة ولأن معظمهم كان يعتقد أنها مما لا يتلاءم مع أصول دينهم وقد أعلن الباشا في طول البلاد وعرضها أن اجتتاب العدوى لا يتنافى مع الشريعة ووعده باستصدار فتوى من العلماء لتدعيم دعواه وقد ختم الباشا رسالته إلى رئيس الديوان بقوله : ان الأهالي هم أشبه شيء بالعجائز لا يعيرون الطبيب من الخبيث (٣).

(١) كامبل في ٢٥ يونيو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٢٦ أكتوبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٦٠ - ٧٨)

(٣) كما جاء في رسالة / ١٥٠ (مخطوطات عابدين)

ثم تشكلت بعد ذلك بقليل لجنة أخرى برئاسة الكولونيل كامبل نفسه للسهر على تحسين الحالة الصحية العامة في منطقة الاسكندرية وكانت با كورة أعمال هذه اللجنة إزالة عدد من العشش القذرة التابعة لاصفار المصريين هذا الى سد الخندق القديم الذى كان مملوفاً بالماء الآسن الذى يحمل جراثيم مختلف الأمراض . ثم تقرر نقل مدبغة الجلود الأميرية من وسط المدينة الى طرفها وأنشئت طريق واسعة لتفصل ما بين الحى الأوربى والجرك (١) .

وقد تمكن كامبل فى سنة ١٨٢٧ وبالرغم من مجىء الحجاج بلا انقطاع من الجهات المصابة بالوباء أن يعلن أن الوباء قد انقطع وعزا نجاحه فى وقف الوباء الى نظام القورنثينة الذى طبق تطبيقاً تاماً على الجميع . وقد كتب كامبل بهذه المناسبة فقال : ان الباشا قد ترك مسألة القورنثينة كلية الى عناية لجنة القناصل الصحية . ثم انه لا يكتفى بتنفيذ كل ماتصدره اللجنة من الأوامر ولكنه فضلاً عن ذلك يقدم بلا صعوبة كل ماتشير به من النفقات للعناية بشؤون الحجر الصحى الذى أصبحت نفقاته باهظة بسبب توظيف عدد كبير من الموظفين الأوربيين فيه ، (٢) .

وقد تفرقت هذه اللجنة وانهد كيائها بعد استدعاء كامبل ووقوع حوادث سنتى ١٨٣٩ و ١٨٤٠ وكان أكبر ما شغل اهتمام هودجز خليفة الكولونيل الحصول على كافة المعلومات النافعة عن حصون الاسكندرية ولعل اهتمامه بذلك كان أشد من اهتمامه بمساعدة الادارة المصرية فى مختلف الشؤون الصحية . فتشكلت لجنة صحية جديدة رشح محمد على ثلاثة من القناصل العموميين للاشتراك فى أعمالها واسكن لم يكن له حق الاشراف عليها باعتبار وظيفتهم . ثم نشأ الخلاف حول تشكيل اللجنة تشكيلاً صحيحاً وكذلك بدأ الأطباء أنفسهم

(١) كامبل فى ١٦ أكتوبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٦٠ - ٧٨)

(٢) كامبل فى ٧ نوفمبر ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ٣٢١ - ٧٨)

يتشككون في كفاية القور نقيته كوسيلة لمنع العدوى ويرجحون أن الطاعون قد يمكن انتقاله بوسائل أخرى عدا الاحتكاك الشخصي . ولهذا رؤى تخفيف وطأة النظام الصارم القديم تدريجيا إلى أن عدل عنه نهائيا ولكن هذا يعتبر بمثابة دليل لاسييل إلى إنكاره على رغبة الباشا لاقتباس الأساليب الاوربية واتباع الارشادات الاجنبية متى اقتنع أنها نافعة حقا .

على أن قيما اتخذه من الوسائل لتشجيع التعليم وتعميمه المثل الباهر والبرهان القاطع على سياسته الاصلاحية . فلقد كانت القاهرة تعتبر أحد المراكز الكبرى للثقافة الاسلامية وكان يهرع الطلبة من كافة العالم الاسلامي إلى الاعتراف من علوم جامعتها القديمة العظمى الممثلة في الجامع الازهر . ولكن هذه الجامعة كانت متأخرة لا في نظامها فقط بل وفي علومها أيضا . فلقد كان كل همها إخراج علماء دينيين ومحامين شرعيين أى لم تكن بتخريج رجال الاعمال أو الادارة .

وبينما ظل الباشا بولى الجامعة الازهرية القديمة عطفه ويرعاها بعنايته إذا به قد أنشأ بجانبها سلسلة من المعاهد وقد رعى من ورائها الى تغيير طريقة تفكير الجماهير وجعلها تتشوى مع مقتضيات الحضارة العصرية وقد لخص أحد المعاصرين الانجليز نيات محمد على وخططه فقال أنه بينما تمهل السلطان محمود بما أدخله فجأة من الاصلاحات العنيفة قد أضعف ولاء الاتراك له فان محمد على قد ظال على العكس من مولاد محتفظا بالخلق السامى بين مختلف الامم الاسلامية باتباعه الطريق الرشيدة الوحيدة التي لم يكن يحيص عن اتباعها مع شعب كالشعب المصرى لم يعترف من أصول المدنية إلا القليل .

فان الباشا بما سنه من ضروب الاصلاحات التدريجية التي لاتمس الاحساسات الدينية ولا تصدم بها وقد وضع أساس الاصلاح الدائم لمعاهد الامة متيقنا بأن التعليم سيزداد انتشارا بواسطة ما أنشأه من المدارس العمومية في مختلف

أنحاء مما يمكنه لتحقيق ما يرمى إليه من ضروب الإصلاح (١).
ويلوح أن تاريخ هذه السياسة يرجع إلى سنة ١٨٢٠ وكانت في منشأها
تعتبر بمثابة نتيجة طبيعية لما أدخله الباشا من ضروب الإصلاح في الجيش .
لأن التجاه إلى اقتباس الأساليب الأوروبية الخاصة بطرق التنظيم والتدريب
اقتضى طبعاً الحصول على ضباط قادرين على دراسة العلوم الأوروبية العسكرية
والهندسية والحسابية . وكان أول دليل على أن الباشا مسلم بصحة هذا الرأي
أنه استخدم في القلعة في القاهرة معلماً إيطاليا يدعى كوشى وعهد إليه بتعليم الرسم
والرياضيات ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بتعليم اللغة الإيطالية ولغات البلاد
الواقعة شرقي حوض البحر المتوسط . ثم طلب الباشا بعد ذلك معلمين لتعليم
اللغة الفرنسية واللغة التركية هذا عدا استخدام أحد مهرة المهندسين (٢).
فمن هذه البداية البسيطة نشأت المدارس لتدريب الضباط وإعدادهم للفروع
الخمسة في خدمة الباشا . وهي الطبوجية والهندسة والسوارى والمشاة والبحرية
تحت إشراف المعلمين الأوروبيين .

ولتوسيع أساس التعليم أرسل الباشا طائفة كبيرة من الشبان المصريين إلى
فرنسا ولقيفا منهم إلى إنجلترا لإتمام دروسهم على حساب الباشا . وقد أُنعت
ثمارة هذه السياسة الرشيدة في سنة ١٨٣٣ عندما أنشأ الباشا مدرسة الفنون
والصناعات لتكون بمثابة مدرسة لتدريب كليات الضباط . وكان بين أساتذة
هذه المدرسة معلمان أوروبيان فقط أحدهما لتدريس الكيمياء والآخر لتدريس
الرياضيات وإلى جانب هذين المعلمين كان هناك أربعة من المعلمين الأرمن
قضى أحدهما عشر سنوات في مدينة ستوني هيرت بإنجلترا . هذا عدا ستة
معلمين مسلمين تلقى ثلاثة منهم علومهم في جامعة باريس والثلاثة الباقون في

(١) مذكرة تيربون في ١٤ أكتوبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٩٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٤ نوفمبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨)

جامعات إنجلترا (١) وتلا هذا التوسع إنشاء عدد من المدارس الابتدائية في كل مديرية وأنشأ مدرستين ، تحضيريتين ، كبيرتين إحداها في القاهرة والأخرى في الاسكندرية لتغذية مدرسة الفنون والصنائع . وكان دخول الطالب في هذه المدارس بمثابة قبوله في خدمة الباشا . وكنت ترى الطلبة وقتئذ يتناولون مجانا الطعام والملبس والمسكن هذا عدا مرتبات شهرية قليلة تزداد تدريجيا كلما انتقل الطالب من أحد الفصول الى الفصل الذى يليه .

أما مستقبل أولئك الطلبة ونوع الخدمة التى يعلون لها وما يتلقاه كل منهم من التعليم الفنى فهذه كلها مسائل لا رأى للطلبة فيها بل الأمر متروك فيها للباشا ولموظفيه . ولقد كانت مصر أول دولة شرقية أدخل فيها التعليم الغربى على ما يشبه القواعد المنظمة .

ولم يعد بورنج جانب الحقيقة عند ما وجه انتقاده الى المشروع قائلا : ان التعليم الابتدائى فيه قد وضع على أساس ضيق وانه يرمى الى تعليم الأقلية تعليما عاليا بدلا من إيجاد نظام عام للاكثرية .

على أن الباشا ما كان يمكن عدلا أن يلام لأنه لم يتبع النظام الذى لم تكن قد اتبعته بعد أمم أوربية أعلى كعبا من مصر فى المدينة الحديثة .

ولقد كان إنشاء هذه الكليات والمدارس مصحوبا بإنشاء مطبعة وجريدة وغازية . ولم ينته عام ١٨٣٧ حتى كانت مطبعة بولاق . وكانت وقتئذ من ضواحي القاهرة وتمتد الى داخل نهر النيل . وقد أنجز طبع ما لا يقل عن ٧٣ من أمهات الكتب العربية . وكان بين هذه عدد من تراجم الكتب الفنية لاستعمالها فى المدارس الجديدة (٢) ووضع الباشا مشروع جريدة تنشر باللغتين العربية

(١) تقرير بورنج « الاوراق البرلمانية سنة ١٩٤٠ المجلد ٢١ ص ١٢٥ »

(٢) كما ذكره ميديم الى نسلرود فى ١٢ و ٢٤ يناير ١٨٣٨

والفرنسية (١) وكانت هناك صحف أوربية في الاسكندرية في سنة ١٨٢٤ وفي هذه السنة نفسها نشر صولت القنصل البريطاني العام قصيدة وصفية من الشعر (٢) وفي ذلك الوقت تحسن أيضا مركز الأوربيين والمسيحيين عامة فان الأقباط كانوا قبل ارتقاء محمد علي الأريكة المصرية عرضة لكثير من المتاعب والقيود . مثال ذلك أنهم كانوا ملزمين بتمييز أنفسهم عن بقية السكان المسلمين بلون ثيابهم وكان محظورا عليهم ركوب الخيل وكانوا ممنوعين بتاتا في أثناء شهر رمضان ان يأكلوا او يشربوا او يدخنوا في النهار علنا في الطرق العامة وذلك لكيلا يذكروا المؤمنين بهذا الصوم الاجباري .

وكان الأجانب من سكان الاسكندرية والقاهرة يقطنون في أحياء متفرقة ويحمي الحراس مداخلها وكانوا كلما أرادوا السفر الى الخارج لبسوا الزي التركي ليتفادوا الالهانات . وقد وردت هذه العبارات في منشور اعلان تركيا الحرب على روسيا في سنة ١٨٢٧ وهو ان كل عاقل يعلم حق العلم أن كل مسلم هو بطبيعته العدو الألد للكفار وأن كل كافر عدو لدود للمسلمين ، ولكن روح الحكومة في عهد الباشا تغيرت تغيراً محسوساً كما تغير لذلك إحساس الأهالي حيال المسيحيين وقد أسر الروس في الحرب التركية اثنتين من أقارب محمد علي في سنة ١٨٢٧ فلما عادا من الأسر في سنة ١٨٢٩ إذا بهما يلججان بالثناء على مالقياه وغيرهما من الأسرى من حسن المعاملة في السجون الروسية وعند ما خيف في إحدى السنوات أن لا يبلغ فيضان النيل المنسوب المقرر إذ بالدعوات الحارة والصلاة لله لا يقوم بها مشايخ المذاهب الاسلامية وخدمهم على ضفتي النيل بل شاركهم فيها حاخام اليهود والقسس المسيحية (٣) . بل أنه سمح للودائف المبشر المسلوب العقل بأن يخطب في الشوارع بلغة غربية لم

(١) كما جاء في كتاب سان جون السالف الذكر جزء أول ص ٥٤

(٢) وقد سماه مصر في القصيدة « وصفية »

(٣) كما ذكره كلوث بك في كتابه ص ١٤٢

يستطع أحد فهمها ولكنه لما ملا جدران القاهرة فيما بعد باعلاناته وملاحظاته بلغة يفهمها الجميع لم يسع الباشا إلا أن يسأله مغادرة القطر خيفة أن يعتدى عليه أحد الناس صدقة فلا يجد من يقيه شر العدوان (١).

وقد ظل كثيرين من رعايا الانجليز يقطنون القاهرة والاسكندرية دون أن يصيبهم مكروه في أثناء الحوادث المشهورة التي وقعت في سنتي ١٨٣٩ و ١٨٤٠ وبديهي أن لا تصادف سياسة الباشا هذه قبول لدى مشايخ الأزهر وكان أحد خطبائهم وكان اسمه الشيخ ابراهيم أشدهم وطأة في نقد هذه السياسة وكان مما انتقد عليه هذا الشيخ أن الباشا أعطى لليهود امتياز صناعة القصاين في الاسكندرية وهكذا عرض للخطر إيمان المؤمنين ذلك لأن اليهود لم يراعوا تلاوة الصيغة المقدسة الاسلامية المألوفة عند القيام بعملية الذبح كما أنهم لم يحرصوا على توجيه رأس الحيوان المذبوح في اتجاه مكة ثم أنهم بدلا من أن يقبضوا على المدينة بالأصابع الخمسة كانوا يقبضون عليها بثلاثة أصابع (٢) على أن الباشا لم يصبر على لغو هذا الشيخ بل أبعده الى تونس.

وهكذا كان الباشا في كافة هذه المسائل وأضرابها مثل ارغام رعاياه على التسامح الديني والسهر على ترقية الوسائل الصحية ونشر التعليم والثقافة وإقامة العدل بين الناس وتنظيم جيشة وإنشاء أسطول قوى وتحديد الضرائب وتشجيع زراعة الحاصلات الجديدة ومراقبة سلوك موظفيه عن كثب.

نقول ان الباشا كان يعمل في هذه المسائل كلها ضد إرادة رعاياه كلهم تقريبا . ولهذا رأينا المشروعات التي كانت نفسه تطمح إلى تحقيقها يهملها أو يعدل عنها بتاتا . ومن بين هذه المشروعات مشروعات - كالبناء الأسطول

(١) كما ذكره باركر في كتابه « سوريا ومصر » الجزء الثاني ص ١٤٢

(٢) كما جاء في كتاب سان جون السالف الذكر ج ١ ص ٤٣

مثلا - كانت محاطة بمصاعب لا يسهل تذليلها وقد أصيبت معظم مشروعاته بالضعف وتولاها الفشل لا شئ إلا لعدم ثقته بالمستقبل وشعوره بأن ما يعمل ينبغي أن يعمل شخصيا أو ينجز في حالة حياته المحدودة الأجل ولهذا يمكن الحكم على أعماله بأنها كانت أعمال قائمة على العجلة ولم تنضج تماما وإما أنها جاءت غير كاملة ولكن بالرغم من ذلك كله وبالرغم مما حدث من رد الفعل بعد اختفائه من على مسرح سياسة مصر فإن ما يتنافى مع العدالة وواجب الانصاف أن يقال أن أعمال محمد علي ذهبت أو أنها بمثابة نفخة في رماد . فإن ما أوجده من الاندفاع الى الامام يضاف إليه ما أحكم من الصلات مع الغرب كل هذا قد استمر بعد انتقاله الى الدار الأخرى حتى أن مصر عند ما بدأت فيها بعد أن تنفض عنها غبار الكسل وأن تسير مرة أخرى إلى الامام وجدت أنها تبدأ من نقطة تتقدم كثيرا عن النقطة التي بدأ بها البابا العظم . ويرجع الفضل في ذلك كله وقبل كل شئ إلى آثار الثقافة التي تفتحت في عهده البلاد لها من أقصاها إلى أقصاها .

الفصل الثامن

آثار حكم محمد علي في جزيرة كريت وسوريا

في أثناء الحرب اليونانية وضع جلالة السلطان جيزرتى قبرص وكريت تحت رعاية محمد علي ظناً من جلالاته بأن الباشا هو الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يصد عنهما حملات اليونانيين وفى سنة ١٨٣٠ عهد السلطان الى الباشا بصفة رسمية بأن يباشر الحكم فى جزيرة كريت . على أن محمد علي اشترط لقبول هذا العبء أن يسمح له بإبعاد الجنود العثمانيين المقيمين فى الجزيرة وأن يحل محلهم بعض الأورط المصرية (١) وقد بدأ محمد علي بتنفيذ خطته فولى على الجزيرة قومنداناً اسمه عثمان بك كان قد أرسله من قبل لتلقى العلوم فى فرنسا وإيطاليا (٢) . أما أهالى الجزيرة فكانوا خليطاً ويغلب فيهم العنصر اليونانى الذى كان عدده نصف السكان . وقد قدر سافارى عدد سكان الجزيرة قبل ذلك بخمسين سنة بنحو ٣٨٠ ألف ولكن هذا العدد قد نقص بسبب الحروب والطاعون والبؤس المخيم على الجزيرة الى نحو ١٠٠ ألف نسمة وهو عدد السكان عند ما عهد الى والى مصر بالاشراف على شئون الجزيرة وكان يدهيها أن يذو اختلاط الأجناس فى الجزيرة يئذ بذور الشرور والمتاعب واستفحال الخلاف . كما أنه لم يكن يتنظر عاقل أن تصير مهمة الحكم سهلة مريحة . وحسبك أن مجموع الإيراد لم يتجاوز الأربعة ملايين قرش صاغ بينما كانت النفقات تتجاوز إحدى عشر مليوناً من القروش وأغلب الظن أن الباشا لم يقبل الاضطلاع بشئون الجزيرة إلا لأنها تكون له بمثابة محطة بحرية تقع على

(١) باركر الى السيد مالسكوم فى ٣١ اغسطس ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢-٧٨)

(٢) » » » » فى ١٧-يناير ١٨٣٠ » » » » (١٩٢-٧٨)

مسافة بعيدة في شمال الاسكندرية . وقد حذرت الحكومة البريطانية دفتين بأن أية محاولة لارهاق السكان المسيحيين واضطهادهم أو استعمال العنف معهم قد يؤدي الى تدخل الدول العظمى (١) .

ونحسب أن مثل هذا التحذير لم يكن هناك ما يقتضى صدوره لأنه إذا كان الوالى المصرى قد عهد فيه عن الأقلية المسيحية في مصر فن باب أولى أنه لن يفكر في اضطهاد الأغلبية المسيحية في جزيرة كريت . وكانت با كورة أعماله بعد صدور فرمان الشاهانى بتوليته حاكما على الجزيرة أنه أذاع منشورا موجها إلى الشعب الكرىدى فقد طمأنهم فيه على أنفسهم وبين لهم أنه ليس ثمة ما يخشونه وأنه لن يتوانى في القصاص من يحاول ارهاقهم وأنه سينشئ مجلسين أحدهما في « خانبة » ، والأخرى في « كنديا » ، وأن الأعضاء المسلمين والمسيحيين سيشتركون في أعمال هذين المجلسين اللذين يخول لهما البت في كل الأمور ما عدا ما كان له مساس بالشؤون القانونية البحتة كمسألة المواريث وكان في نيته إدخال عدة اصلاحات إلى الجزيرة كانشاء رصيف لميناء خانبة وتغطية التلال بالغابات ونشر الزراعة وتعميمها (٢) وثمة مشروع آخر صحت عزمته على تنفيذه وهو تحسين ميناء « سودا » لتسكون صالحة من ناحية لتخزين التجارة الواردة من سوريا ولتسكون قاعدة للأسطول المصرى (٣) .

وفي سنة ١٨٣٣ شخص الباشا بنفسه لزيارة كريت . وقد ذهب في صحبته الكولونيل كامبل إجابة لدعوة الباشا . ومن هناك أرسل الكولونيل إلى إنجلترا عدة ملاحظات مهمة عن شؤون الجزيرة وطريقة إدارتها فقد بين أن الجزيرة

(١) تملجات الى باركر في ١٥ اكتوبر و ٣١ ديسمبر ١٨٢٨ (وزارة الخارجية

(١٧٠ - ٧٨)

(٢) كما ذكره باركر في رسالته إلى غوردون في ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٠ ومعه مرقعات

(وزارة الخارجية ١٩٢ - ٧٨)

(٣) كما ذكره كامبل في ٢٦ مايو سنة ١٨٤٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

في إبان الفترة التي كانت خاضعة فيها لحكم السلطان تولى أمرها من قبله ثلاثة باشوات أساءوا الحكم فيها واستبدلوا جميعا على عجل وكانوا جميعا بسوء في ظلم الرعية واضطهادها وليس من شك في أن الحامية التركية المعسكرة في الجزيرة كادت تطرد إبان الحرب اليونانية لولا مساعدة الجيوش المصرية لها . فلما انتقل أمر الجزيرة إلى الباشا ولي عليها مصطفى باشا وهو رجل كان يخشى الترك بأسه بقدر ما كان السكان الأروام يعظمونه ويجلونّه .

وقام الباشا المذكور بإنشاء المجالسين المختلطين الموعودين كما أنشأ محكمتين ابتدائيتين إحداهما في « صفكيا » وكان أعضاؤها جميعا يونانيين إذ لم يكن هناك أثر للجنس التركي في تلك الجهة . وقدمت الحكومة إلى الفلاحين البؤساء ما أرادوه من القروض والمواشي ليستعينوا به على زراعة أراضيهم من جديد وصدر منشور للأروام الذين نزحوا عن ديارهم بدعوتهم إلى العودة إلى بلادهم واستعادة أراضيهم بشرط أن يدفعوا لأصحابها الحاليين نفس الثمن الذي ابتاع به هؤلاء الأراضي المذكورة . وقد لبى الكثيرون نداء الباشا وعادوا إلى ديارهم واستوطنوا فيها باعتبارهم كتابيين يعيشون في ظل الباشا وحكمته (١) ، ويدفعون الجزية لها .

على أنه يرغم هذه الإدارة المعتدلة قد نشأت المتاعب ووجد مجال للتذمر فمن ذلك أن كثيرا من اللاجئين اليونانيين أبوا العودة إلى الجزيرة إلا بحوازات يونانية باعتبارهم رعايا يونانيين كما أن بعضهم دخل الجزيرة بطريقة سرية مجهولة بقصد إثارة القلاقل من جديد . ثم أن اللاجئين من سكان كنديا شرعوا ينشرون صحيفة اسمها « ميزرفا » تنطق بلسانهم . وقد وقفوها على إثارة السخط واشعال نار الاحقاد والفتن في الجزيرة (٢) وقد أصر الباشا على ألا يسمح للاجئين بالعودة إلى الجزيرة الا باعتبارهم كتابيين يدفعون الجزية قائلا أنه لو

(١) كما ذكره كامبل في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) « » « » « » ٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

سلك غير ذلك المسلك لاثار سخط المسيحيين السابقين في الجزيرة وعدد ٦٠
ألما والذين لم يخطر لهم على بال أن يطالبوا بتغيير مركزهم أو أن يعاملوا إلا باعتبارهم
رعايا عثمانيين (١)

على أنه إذا كانت أعمال ابتزاز الأموال بالطرق الغير نظامية قد أوقف
فإن الضرائب المنتظمة قد أخذت تزداد ويشدد عبؤها على الأهليين فإن
« الخراج » أو الجزية المفروضة على كافة الرعايا المسيحيين التابعين للباب العالي
كانت تحصل بمنتهى الشدة والقسوة (٢) ولم يفلت من شرورها إلا القليل النادر
وقد فرضت ضريبة على النيزد بقطع النظر إذا كان مصنوعا بقصد البيع أو
لشؤون الصناعات المنزلية . ثم أن امتياز بيع التبغ والخمرة والجلود في المدن
كان من الأمور التي احتكرتها الإدارة المحلية فأدى هذا كله إلى زيادة الصخب
وجاءت الأنباء تترى من كل صوب وحذب بحصول بعض المعجزات في
مختلف الأديرة فشرع الناس يتجمعون في أنحاء متفرقة . وليس من شك في
أن هذه المتاعب كانت كلها نتيجة ما كان ينشره اللاجئون من الدعاية السيئة .
ولما ظن أن الساعة الملائمة لآحداث الانفجار قد حانت هجم أحد الأشرار
على أحد السائحين الأتراك وأوسع ضربا إلى أن فاضت روحه . - وقد قبض
على الفاعل - وهو من اللاجئين العائدين وأعدم فعلا . ولكن حكم الإعدام
هذا كان أول وآخر حكم . ومن ثم شرعت الإدارة في إبعاد اللاجئين العائدين
أو السماح لهم بالبقاء باعتبارهم كتابيين يدفعون الجزية بشرط أن تدفع القرى
التي ينتسبون إليها كفالة عن حسن سلوكهم (٣) ثم عاد البابا إلى الإسكندرية
بعد أن أصدر الأوامر التي من شأنها زيادة الأراضي المنزرعة .

(١) كما ذكره كامبل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) المعنى الحقيقي لكلمة « خراج » هو الإيراد المتحصل من ضرائب الأراضي
ولكن يلوح أن الأتراك عدلوا عن هذا المعنى وطبقوه على ما كان يسمى بالجزية في
البلاد الأخرى .

(٣) كما ذكره كامبل في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

ولكن هذه الأوامر هيأت لسوء الحظ الفرصة لحدوث القلاقل من جديد فلقد كان من بين أوامره المذكورة أمر يقضى بأن يعين في كل منطقة شخصان لها دراية بقوانين مصروا أن يقوموا بزيارة كل قرية واستشارة أغنيائها عن خير الوسائل للبر بالفقراء ومساعدتهم وتوحيد الاجراءات لنقل الأيدي العاملة من القرى الغاصة بالسكان إلى الجهات غير المنزرعة التي يقل فيها العمال ومع أن هذا الأمر كان مقرونا بأوامر أخرى لا سبيل إلى إنكار فوائدها لأنها كانت ترمى إلى خير الشعب عامة كانشاء المدارس ودفع مرتبات طليفة للطلبة نقول برغم هذا كله فإن أهالي كنديا قد دخل في روعهم أن الباشا كان يرمى إلى فرض نظام مراقبة الأراضي كالذي كان متبعاً في مصر . ولهذا هاجه انهمجهم ورفع علم الثورة على الرغم من أن النظام الذي أدخله محمد علي في كنديا مهما افترضنا نقصه في بعض نواحيه فإنه كان بلا جدال يشتم منه روح الخير وعدم التطلع في الدين وحب العدالة ورغبة ظاهرة محسوسة في سعادة الشعب وروحائه بما يشهد له أطيب شهادة (١) .

وتهيج الباشا واشتد غضبه لسفوران الأهالي بما ينتظر أن تدره عليهم وعلى جزيرتهم هذه المشروعات من الخير وعقد نيته على التمثيل بالمستولين عن إثارة المشاغب فاصدر أمره باعدام عدد معين من الأفراد إذ ضبطوا بجرمة الخس على الثورة . ولم يكتم الباشا رأيه عن كامل بانه يتوقع أن يضبط بعض الأتراك متلبسين بالجرمة المذكورة كبعض الأروام وأن ضبطوا فلا مفر من إعدامهم أيضا أسوة بالآخرين (٢) .

وأخيرا ضبط ولاية الأمور ٣١ شخصا بينهم خمسة من الأتراك وقد اعدموا جميعا . واقد زعم القنصل الفرنسي (وكان مشهورا بعطفه على اليونانيين

(١) كما شهد كامل بذلك في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) كما أوردته كامل في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

وتحزبه لهم) أن المتهمين قد اعدموا بدون محاكمة (١) واغلب الظن أن الباشا كان مقتنعا بأن هذه المناعب كانت جميعا من عمل عصابة من المهبجين ولذا استقرت نيته على أن ينزل بهم عقابا لا تستطيع احتجاجات الدول العظمى الحيلولة دون تنفيذه ؛ وهو عقاب ان كان محدودا بحيث لا يسوغ تدخل أية دولة من الدول الأوروبية الا أنه كان من الفداحة والشدة بحيث يلقى على سكان كنديا درسا قاسيا فان كان هذا ما حسبه الباشا فان التوفيق لم يحته لأنه لم يعد يسمع بعد ذلك بحدوث أية مشاغب أو قلاقل في جزيرة كريت .

وعهد إدارة شئون الجزيرة إلى مصطفى باشا الذى ظل يشرف عليها طيلة سيطرة محمد على على الجزيرة . وقد اجمعت كلمة قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا على أن إدارة محمد على الجزيرة كانت إدارة سداها الاعتدال والعدل ولحمها الانصاف وانها كانت محبوبة من الشعب كما كان النجاح حليفها إلى أبعد مدى . نعم أن الباشا لم يتمكن من القضاء على التذمر السياسى قضاء مبرما لأن جزيرة كريت كانت ما تزال تعتبر في نظر المهاجرين من الأروام جزءا من اليونان ولذا كانت هناك جمعيات عديدة في الامارة اليونانية تتعطش دائما إلى ضم الجزيرة إلى أرض الوطن القومى كما كان يوجد في نفس الجزيرة عدد كبير من الأشخاص يحملون باقتراب اليوم الذى تنضم فيه الجزيرة الى بلاد اليونان أو على الأقل أن تتمكن الجزيرة من الحصول على نوع من الاستقلال .

كل هذا كان مسلما به ولكن الجزيرة ظلت هادئة وراضية من وجود مصطفى باشا في منصة الحكم . ولقد كتب القنصل الروسى يقول : ان الضرائب كانت تدفع بدون إبداء أية مقاومة أو معارضة . وأن الهدوء العام كان يحيا على الجزيرة وأن المجالس البلدية كانت على استعداد في كل وقت أن تعمل طبقا لرغبات الحاكم مصطفى باشا ، (٢) . ولقد نقل الحاكم في سنة ١٨٣٨ إلى

(١) كما ذكره كامبل في ٣١ ديسمبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) كما أوردته فوربون في ٣١ ديسمبر ١٨٤٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

بعض أنحاء سوريا لتولى قيادة الجيش الذى أرسل لقمع الفتنة التى نشبت فى تلك الجهات . وقد شهد القنصل الانجليزى بأن « سفر مصطفى باشا كان أشب يوم حداد عام لسكان الجزيرة فلقد أظهر سوادهم من تلقاء أنفسهم علامات الود الخالص المنزه عن الغاية والهوى ، ولما غادر (خانيا) هرع الى وداعه السكان جميعا شيوخهم وشبابهم والعبرات تخنقهم وكلهم أسففاً على فراقه ويتوسلون إليه أن يعود إليهم بعد إتمام مهمته فى سوريا (١) إلا أنه لا جدال فى أن مصطفى باشا قد تمكن مدة حكمه فى الجزيرة من حماية الأروام وتهدة عواطف المسلمين وإرضائهم .

ولما كان بالمرستون قد اعتاد ألا ينظر إلى حكم محمد على فى الجزيرة أو الى مشروعاته فيها إلا بعين الارتياب والشك فانه لم يشأ أن يتركها وشأنها . فلقد اتفق حكم الاعداء الصادر على ٢٦ من الأروام وخمسة من الأتراك قائلاً : « إذا صحت الأنباء فانه حكم يدل على القسوة والرغبة فى إزهاق أرواح العباد ، ثم اقترح اللورد أن يتنازل الباشا عن الجزيرة لحكم السلطان الصالح وقال أنه يمكن حمل جلالته على أن يسن لها دستوراً كالذى تتمتع به جزيرة ساموس (٢) ثم دارت محادثات عديدة بين كامبل من ناحية وكبير وزراء الباشا باغوص بك من ناحية أخرى ولكن محمد على رفض بتاتا الاقتراحات المعروضة عليه وأعلن الباشا - بحق - أن كريت يختلف شأنها عن شأن جزيرة ساموس فبينما أن سكان الجزيرة الثانية كلها أروام فان جزيرة كريت يسكنها شعب من مختلف الأجناس . ثم أن فيها عدداً كبيراً من الرعايا المسلمين الذين لا يمكن وضعهم عقلاً تحت الادارة اليونانية . يضاف الى هذا كله أن حالة الأروام فى الجزيرة تشهد بالبرهان القاطع أن حكم الباشا ليس قاسياً ولا يتنافى مع

(١) كما ذكره كامبل فى ٢٤ ابريل ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كتاب بالمرستون إلى كامبل فى ٣ مارس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)

بان سكان جزيرة ساموس كلهم أروام ويدرف على شئونها حاكم رومى يوليه السلطان

قواعد التسامح الديني أو العدالة . وعلى ذلك ظلت الأمور تجري مجراها الطبيعي لغاية سنة ١٨٤٠ عند ما أضع الباشا جزيرة كريت كما أضع سوريا . ولم يتوان بالمستون لحظة في العودة الى مشروعه السابق بسن دستور لجزيرة كريت شبيه بالدستور المعمول به في جزيرة ساموس وهو المشروع الذي يلوح أن اللورد كان متعلقا به كل التعليق . ولعل الخطر في هذا أن كامبل لما بسط المشروع للباشا لم يبسطه له على وجه الصحيح . ومهما سلمنا بأن كامبل لما عرض المشروع لم يستعمل اللباقة الكافية بل وكان يعوزه الاقتناع فلا جدال في أن الباشا لم يكن ميالا الى إدخال الاصلاحات الحقيقية على أن بونسيني لم يستطع أن يصنع مع الباب العالي أكثر مما صنعه كامبل مع محمد علي فان دوائر الاستانة كانت تعتقد كما اعتقدت دوائر القاهرة بأن دستور ساموس غير صالح بالمرّة لجزيرة كريت وقد أقر بونسيني هذا الرأي وأيده . ومن ثم بعث الى رئيسه يقول : ان السكان الأتراك في الجزيرة لا يمكن وضعهم تحت الادارة اليونانية كما لا يمكن التفكير في وضع حاميات يونانية في القلاع وإلا كان معنى ذلك استمرار الفتن وتكون النتيجة أن تصبح الجزيرة تحت حكم اليونان أو فرنسا أو روسيا . ومن ثم تقرر ارجاع الجزيرة الى السلطان دون منحها ذلك الدستور الذي ظن أنه لاغنى عنه لخير الجزيرة ويسرها .

وكان التسامح الديني معمولا به في سوريا كما كان في مصر بطريقة لم تسكن معروفة حق المعرفة الى ذلك الحين . ولقد ذهب وفد من العلماء ورجال الدين في دمشق لمقابلة ابراهيم باشا لبت شكواهم من أن المسيحيين صار يسمح لهم بامتطاء الجياد وأن الفوارق والمميزات بين الكفار وبين المسلمين قد زالت . فأعرب لهم مع شيء من التهمك عن موافقته على وجوب الاحتفاظ ببعض المميزات ، واقترح أن يركب المسلمون في المستقبل الهجين أو الابل وهكذا يحلون مكانا أرفع من مكان المسيحيين (١) . ولقد سجل روبرت كيرزون

(١) كامبل في ١٧ مارس ١٨٣٤ . (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

مناسبة محزنة حضر فيها ابراهيم باشا نفسه الاحتفال بمعجزة النار المقدسة في القدس (١) ولقد كان من جراء هاتين المسألتين : الخدمة العسكرية والتسامح الديني أن ثارت نائرة الأهالي المسلمين كافة وازداد حنفهم على الحكومة الجديدة . وقد أشرنا الى ذلك فيما مر من فصول هذا الكتاب . وقد أشار الى هذه الحقيقة (مارمونت) عند زيارته لسوريا في سنة ١٨٣٤ إذ ألقى كافة الأتراك فيها ساخطين على ابراهيم باشا أشد سخط وأن سخط الأتراك على السلطان في الولايات العثمانية التي مر بها كان لا يقل عن سخط مواطنهم الآخرين على ابراهيم . ولقد وصف القنصل الانجليزي في حلب شعور أهل سوريا بأنه شعور سخط وتذمر لا بل شعور كراهية أيضا (٢) .

وليس من شك في أن هذا الشعور قد استفحل أمره من جراء تجديد آخر كان يدعو الى القلق ألا وهو السعي لقطع دابر الرشوة في الأعمال الخاصة بتسيير العدالة وهذه المسألة قد أجمع عليها كافة القناصل الانجليز في سنة ١٨٣٦ وهم الذين لا يمكن بحال ما أن يستشهد بهم الانسان لتحديد ادارة ابراهيم باشا في سوريا والأشادة بها . ولعل أكبر خصوم ابراهيم بين أولئك القناصل يسلم على الأقل بأن دائرة الرشوة قد ضيق كثيرا بينما يسلم غيره بأنها ما تزال موجودة وإن كان هذا داخل حدود ضيقة جدا فضلا عن أنها لا تزال إلا خفية عن علم ولاية الأمور . ويقرر قنصل ثالث بأن الرشوة قد زال استعمالها زوالا تاما (٣) فأنت ترى أن كل القناصل قد أجمعوا . وإن كان إجماعهم ذلك لم يأت من تلقاء نفسه . بأن العدل لم يعد المثل الأعلى الذي لا يطبق على

(١) كما ذكره كيرزون في كتابه (الاديرة والصوامع في شرق البحر المتوسط)

النصل ١٦

(٢) كما ذكره القنصل يشيرونو في رسالته الى كامبل في ٣ مارس ١٨٣٥ (وزارة

الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٣) كما جاء في الجواب عن سؤال رقم ٦٠ كما أورده كامبل في ٣١ يولييه ١٨٣٦

(وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨)

المسلمين وحدهم . ولقد أسف أحد أولئك القناصل لعدم وجود قانون مكتوب
واسكن هو نفسه يسلم بأنه كانت توجد في المدن الكبرى محاكم كالتى أنشئت
حديثا في مصر يجلس فيها اليهود والمسيحيون القضاة للفصل فى شئون العباد .
وليس من شك فى أن المرونة كانت إحدى مزايا النظام الجديد وقد كان
من حق صاحب الشكوى أن يتقدم بشكواه على حد سواء إما إلى المفتى أو
إلى الموظف الإدارى الرئيسى فان اختار الطريق الأول فان الحكم لا ينفذ
الا بعد عرضه على الهيئة التنفيذية ولها أن تقره أو ترفضه . واما إن اختار
الطريق الثانى فن حق الموظف الإدارى - ان كانت القضية من القضايا البسيطة
العادية - أن ينظرها ويصدر حكمه فيها . اما إذا كانت القضية من قضايا الحسابات
المعقدة أو خاصة بالشؤون التجارية أحالتها إلى المحاكم الجديدة . فأنت ترى أن نظام
العدالة كان يتضمن عنصرا جديدا له أهميته الكبرى هذا العنصر هو أن الخصم
الغير مسلم اتسع أمامه باب الرجاء عن ذى قبل فى أن تسمع شكايته بنزاهة
ويفصل فيها بما يطابق العدالة . ولعله مما يستحق الذكر هنا أن شهادة الغير
مسلم كانت بمقتضى النظام القديم الذى حل محله النظام الجديد لا تسمع ولا
تقبلها المحكمة ضد شهادة أحد من المؤمنين الصادقين (١) .

ولقد اجمل أحد القناصل نتائج حكم محمد على فى تلك البلاد فقال انها تضمنت
بين ما تضمنته تأمين الناس من الأعمال العرفية ويستثنى من هذا القرعة العسكرية
وحماية أملاكهم . وجود نوع جديد من الحرية الدينية وحرية الحياة والمساكنات
والملاهي وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وبالجملة كانت الحالة فى سوريا
أقرب إلى الحرية بقدر ما كان يمكن التمتع به فى مثل أية حكومة حرة . وفى
رأى القنصل المشار اليه أن الإدارة قد تحسنت من عدة وجوه إلى أبعد من

(١) آتيا وردنى الإجابة من البندال المباشر وقد ذكره كاميل فى ٢٠ يولية ١٨٣٦

المدى الذى كان يفتظره الانسان على أن القنصل اضاف إلى ملاحظته السابقة قوله : أن الناس لا يقدرّون انتظام الإدارة وتحسّنها بل تراهم بسبب شعورهم وعواطفهم السابقة أو عاداتهم أو أفكارهم القديمة على استعداد دائماً لأن يحولوا تلك الإدارة وتسخيرها في خدمة مصالحهم الخاصة (١) ، ولاحظ قنصل آخر ، أن الرأسمالين الوطنيين لا يحجمون الآن عن توظيف أموالهم في المغامرات التجارية مع أنهم في الماضي ما كانوا يجرؤون على الدخول في مضمارها .

ولقد نشطت حركة التجارة وانتشرت التجارة انتشاراً هائلاً . نعم أن ضريبة الأراضي قد بلغت الثلاثة أضعاف في بعض الجهات ولكن هذا التغيير كان منشأه زيادة المنافسة على ما قبل . ففي الجهات القريبة من حلب ارتفعت الضريبة لأن الأراضي لم تعد تزرع على أساس المحسوبة وقوة النفوذ كما كانت الحال من قبل وهذا على الرغم من أن الأراضي التي هجرها أصحابها بسبب غارات البدو قد تقرر زرعها من جديد (٢) . وبذلك المساعي لحل البدو الرجل على إنشاء صلات تجارية ثابتة مع بقية السكان المستوطنين وزحزحة خط الحدود الذى يفصل الصحراء ومنطقة العمران شرقاً واقناع البدو أنفسهم من الاهتمام بالزراعة وقد كتب (وبرى) بهذه المناسبة فقال : إذا استمر العمل بهذا النظام فإنه كفيل بأن يؤدى إلى أجزل الفوائد وبذا يتم ربط الشعيين السورى والعربى في غاية سلمية واحدة .

ولقد أمكن حل رعاة البدو أن يقضوا جانباً من العام في الزراعة في سهل أطنة الغنى المتراعى الأطراف وهو السهل الذى يقطنه مثلاً خليط من الأناضوليين والتركان والأكراد والذى كانت القوضى منتشرة في انحاءه

(١) كما ذكره (وبرى) في الإجابة عن السؤال السابع والعشرين وكما اثبتت كامبل في ٢١ يولييه سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) كما ورد في جواب (وبرى) عن السؤال رقم ٩ واثبتت كامبل في ٣٧ يولييه سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

من قبل (١). ويستحيل على المرء أن يذكر بالضبط الى أى مدى تمكن المقارنة بين ما جمع في عهد ابراهيم من الضرائب وبين ما جمع منها في العصور التى سبقتة .

وليس من شك فى أن الخزانة العمومية قد تضخمت وأصبحت عامرة بما دخلها من صنوف الإيراد وكان جمع الضرائب بانتظام وتحت المراقبة الدقيقة . وقد فرضت على الأقل ضريبة واحدة جديدة هى ضريبة الفردية . وكانت عبارة عن ضريبة شخصية (وتشبه ضريبة الإيراد فى إنجلترا) وقد أريد بها بادى ذى بدء تحصيل إيراد وافر فى خلال الحرب .

ولسكن محمد على جعلها بمثابة مورد دائم . وكانت فى بدء الأمر بنسبة ٥٠ قرشا عن كل شخص ولسكن ما لبثت أن خفضت هذه النسبة وجعلت تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ بحسب ثروة الفرد المعين . وعلى هذا الأساس كان يفرض مبلغ معين على كل أسرة مع ترك الحرية لأعضائها لتوزيع المبلغ المطلوب بين أفرادها كل على حسب قدرته . ويقال أنه كان من شأن هذا الترتيب أن الفقراء كانوا يعافون من الدفع فى حين أن الأغنياء كانوا يؤدون مايزيد عن الغاية القصوى لقيمة الضريبة (٢) .

أما الضريبة المفروضة على السكنايين وكانت تسمى الخراج خطأ فى سوريا وكريت فقد كان تحصيلها يجرى بمقتضى فرمانات خاصة يصدرها الباب العالى وترسل بعد جمعها الى الاستانة يستعملها الخليفة فى شؤونه الخاصة . وكان معدل الضريبة المذكورة ١٥ - ٣٠ قرشا حسب ثروة الشخص المفروض عليه الضريبة . بيد أن الموظفين المكلفين بجمع هذه الضريبة كانوا يتخذونها دائما

(١) كما ورد فى جواب (وبرى) عن السؤال رقم ٢١ واثبتت كامبل فى ٣١ يولية سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) كما ورد فى كتاب وبرى عن السؤال رقم ٨ واثبتت كامبل فى ٣١ يولية سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ١٨٣-٧٨)

لحل هؤلاء الكتائبين على دفع حصة اضافية لهم لاستعمالها في شؤونهم العائلية
ولكن وضعت اجراءات خاصة في سنة ١٨٣٥ لوقف هذه الاعانات الشاذة
المخالفة للقانون (١).

وكانت الأموال الأميرية او ضريبة الاراضى هي المورد المالى الاساسى
فى سوريا كما فى البلاد الاخرى . ولكنها لم يراعى فى تطبيقها قاعدة معينة كما
أن تحديددها لم يكن بناء على مساحة الاراضى مساحة حقيقية بل كانت الوحدة
الاسمية المستخدمة فى مسح الاراضى هي أقصى ما يستطيع (ثوران) حرثه
من الاراضى فى خلال يوم واحد وهو نظام كان كفيلا بأن يفتح الباب
على مصراعيه أمام التهرب والتحايل . ولم تبذل أية محاولة لوضع ضريبة
على العقارات العينية ولكن كان يطلب الى مدير الاقليم أن يجد أموالا قيمتها
المبلغ المطلوب فيختصر الطريق بأن يفرض المبلغ المذكور على القرى الواقعة
فى مديريته فيعمل الاشخاص على تقاسم المبلغ فيما بينهم

وبالجملة فان أساس الادارة الصحيحة - وهو مسح الاراضى بطريقة منظمة -
كان معدوما بالمرّة . على أنه كان ينتظر أن حكم محمد على لو استمر لسكان
الامل عظيمًا فى أن ينتقل الاصلاح من مصر الى سوريا (٢).

ولا يلوح أنه كان فى ادارة إيرادات الاطيان ما يثير الشكوى ويدعو
الى التذمر أو إيجاد الضغائن والأحقاد . ولكن المقتضيات العسكرية التى
كثيراً ما أشار إليها القناصل فى تقاريرهم كانت بطبيعة الحال موضع استياء
الاهلين فقد كانت السلطات العسكرية تستولى على الحبوب والأرزاق بأثمان
هى دون أثمان السوق لتزويد الكتائب الراحقة . هذا بينما الأشجار الباسقة
كانت تقتلع لاستعمالها فى الوقود وتؤخذ الدواب من أصحابها لاستخدامها فى

(١) كما ورد فى كتاب برى عن السؤال رقم ٨ واثبت كامل فى ٣١ يولية سنة

١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) كما شهد بذلك كامل فى تقريره عن سوريا (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

النقل الى مسافات بعيدة . نعم كانت السلطات العسكرية تدفع الى أصحابها أجورا ولكن هذه الأجور قلما كانت كافية للقيام بأود الفلاح لتعويضه عما تجشم من المتاعب في سبيل تنبج ماشيته والعودة بها الى ذارده بعد أن تفرغ حاجة السلطة العسكرية ويضاف الى ماسبق تسخير العمال في بناء القلاع التي كان ينشئها ابراهيم باشا . فقد كانت أجور العمال دون نصف ما كان يحصل عليه في الأعمال العادية . هذا عدا أن السلطات كان في وسعها اجتجازه للعمل الى أجل غير مسمى (١) .

وقد سارت ادارة ابراهيم في سوريا من وجوه عديدة ولأسباب كثيرة سيرا هو أبعد من الهدوء والنجاح من ادارة أبيه في مصر . فليس من ريب في أن انهماكه في حركة التجنيد قد نفر منه الطبقات الاسلامية لأن المجندين لم يؤخذوا إلا منها وحدها بينما أدى ما أظهره من التسامح الديني الى قلق كل متعصب في أنحاء البلاد وشغل باله . أما الفلاحين والعمال فقد ضايقهم محاولات ابراهيم للاستيلاء على الأقوات والمحاصيل هذا في حين أن صرامته وشدته قد أدخلتا الرهبة على قلوب الموظفين ورجال الاقتاء والقضاء وجعلهم يفرقون رعباً حرصاً على مرتباتهم الفادحة التي كانوا يتناولونها منذ زمن بعيد . وفوق هذه الاعتبارات جميعها كان يوجد اعتبار آخر ألا وهو أن الأهالي يعتبرونه حاكماً غريباً هبط الى ديارهم بأصـل في الحكم ومبادئ في الادارة اقتبسها من مصر . ولقد كان مسلمو سوريا منذ زمن طويل يعتبرون مسلمي مصر دونهم في الثقافة بكثير فجاء ابراهيم للبلاد السورية بمثابة فرصة أتاحت للمصريين أن يرفعوا عنهم ذلك الازدراء والاحتقار الذي كان ينظر السوريون به إليهم ثم تبين أن الجندي الفلاح لم يكن يبدى من سعة الصدر نحو السوريين مثل ما كان يبدىه نحو مواطنيه (٢) نعم لقد ارتأى ابراهيم بأن ينشئ سلسلة مخافر

(١) كما جاء في تقرير كامبل عن سوريا (وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٢٨٨)

(٢) كما جاء في كتاب دوران السالف الذكر ص ٢٤٠

بين المدن الرئيسية بعضها وبعض لكن لم يكن للناس ثقة بهذه المخافرو استمروا
يرسلون بریدهم بواسطة سفلة يستأجرونهم لهذه الغاية (١) .

وثمة مسألة أخرى كانت مشارا للخلاف ومنشأ للصعوبات وهى خاصة
بآراء ابراهيم السياسية فانه كان أشد من أبيه تعلقا بفكرة إحياء الخلافة
العربية . ولم يكن محمد على ممن يفكرون جديا فى هذه المسألة وان كان قد
عرف عنه أنه كان يداعب هذه الفكرة من آن لآخر وقد كانت ميول محمد
على روح الاستقلال السياسى وبين اصلاح الامبراطورية العثمانية وهذه الغاية
الاخيرة كانت أهم ما تطمح اليه نفسه وكان يلوح له أن العرب عنصر أحط
من العنصر التركى وأنه فى حاجة إلى تعليم طويل وشاق . ولذا لم يكن يسمح
فى عهده بأن يشغل أحد من العنصر العربى مركزا خطيرا لافى الإدارة ولا فى
الجيش . أما ابنه ابراهيم فكان على النقيض من ذلك ولذا رأيناه يسرف فى
تشجيع العنصر العربى وقد ذكر كاتب فرنسى هو (بوالى كومب) أن خطة
ابراهيم هذه قد أدت به إلى متاعب فى الادارة العسكرية وأنه كان يطبعه شغفا
بالمعيشة فى وسط جنوده مع رفع الكلفة بينهم وبينه بل أنه كثيرا ما كان
يقوم بالألعاب الرياضية معهم ويتغنى بالعنصر الذى نشأوا من سلالة ويقارنه
بالعنصر التركى البليد الساقط . ولقد سأله أحد الجنود العرب يوما كيف يتغوه
بأمثال هذه العبارات مع أنه تركى صميم فاجابه ابراهيم من فوره بحرارة (كلا
لست تركيا . فلقد هبطت أرض مصر وأنا طفل رضيع ومنذ ذلك الحين قد
غيرت شمس مصر الدم الذى يجرى فى عروقى وصيرتنى هربيا صميا) وكانت
حاشيته تردد هذه الآراء . مثال ذلك أن مختار بك كان يجاهر بأنه هو وأمثاله
جئى بهم إلى مصر وهم فى المهد وعليه فلا تربطهم بالعنصر التركى أية رابطة وهم

(١) كما ورد فى اجابة ويرى على السؤال رقم ١٢ وابنته كامبل فى ٣١ يولية سنة

١٩٣٦ (وزارة الخارجية ٣٨٤-٧٨)

من شأنها أن تطمع السوريين في شيء كانوا محرومين منه في حين أنهم كانوا يسكادون يوضعون في مستوى المسلمين الذين كانوا موضع ازدراء السوريين واحتقارهم أو بعبارة أخرى أن هذه الآراء بدلا من أن تغرس حب ابراهيم في قلوب الأهلالي قد جعلته هو وسياسته موضع ارتياب الشعب السوري .

وفي الحق لم يرزق ابراهيم ما كان لأبيه من هيئة حكم الناس واسلاس قادم فان الباشا الكبير كان يعرف بالضبط مواضع الندى ومواضع السيف ومتى يترقى في القول ومتى يتوعد ومتى يضرب ضربه الحاسمة . فكانت ملاحظته أشبه شيء بالقטיפه المخيفه التي تكسو برائن النمر . ولم يكن تعوزه الحيلة أو يخونه ذكاؤه لا بتكار مختلف المعاذير والتعللات المتعددة لتنفيذ إرادته .

أما ابراهيم فكانت له موهبة واحدة فقد كان جنديا باسلا موفقا وكان مبدؤه أن القوة وحدها هي الكفيلة بتذليل المصاعب ولو كان ابراهيم ترك وشأنه لما تردد في تحدى كلمة أوربا المتحدة ولهدم في ساعة واحدة ما تجشم أبوه نحوا من ثلاثين عاما في انشائه وبنائه وإذا كان ابراهيم قد فشل في اكتساب السوريين إلى جانبه فانه قد نجح في نشر لواء الأمن والسلام والتسامح الديني كما أنه وفق في تقليم أظافر المغيرين وتنشيط الزراعة وتطهير العدالة مما كان عالق بها من الشوائب والادران كما ساعد على توسيع دائرة التجارة . ولكن مسلى سوريا لم يدعوا لابراهيم الا رهبة من جبروته وخشية من سطوته ولذا كانوا يتربصون به الفرص الملائمة لخلع يده والتخلص من حكمه والعودة من جديد الى ولائهم السابق واستعادة ما كان لهم من السيطرة التقليدية على المسيحي المكروه وغسل عار ذكرى غلبة المصريين وفتحهم لسوريا .

الخاتمة

كانت أزمة سنتي ١٨٣٩-١٨٤٠ خاتمة النشاط في حياة الباشا الكبير وإن كان قد سلخ بعد ذلك حقبة زمنية بأكملها وهو يحكم مصر فإن العيب كان ثقيلا وخيبة الأمل من الفداحة بحيث لم يستطع أن يضمن ذلك الشيخ الهرم الذي جاوز السبعين فعلى عاتقه وحده كان عبء المسؤولية وبذل الجهود واتخاذ القرارات الحاسمة وتدير الرأي ولم يكن يعرف طعم الكرى . كما أن أعصابه قد أصبحت متعبة إلى حد أنه كان كثيرا ما كانت تنتابه سورة الغضب الشديد على أنه حتى بعد أن مرت الأزمة وضعفت مرارة خيبة الأمل فإن اعصابه قد ظلت متعبة برغم ما كان يبدو عليه من علامات الصحة الجسمية (١) وفي منتصف عام ١٨٤٤ ثقل عبء السنين على عاتقه بكل مزيج وكان من نتيجة هذا الحادث المرعب .

ففي إحدى الليالي وهو في الاسكندرية بعد أن فرغ محمد على من المجلس الذي دارت فيه مناقشات حادة بينه وبين كبار رجال دولته آوى إلى مخدعه ولكن الأرق قد تملكه ولم تذق عينيه النوم مطلقا .

وفي الصباح الباكر غادر فراشه وولى وجهه شطر قاعة الاستقبال وكانت بخالية طبعاً لأن أحداء الوزراء لم يكن موجودا في مثل تلك الساعة المبكرة وإذا ذلك استلقى محمد على على « السكينة » وأجهش في البكاء والعيول بحالة عصبية مسموعة .

وبعد برهة قصيرة أرسل في احضار طعام الافطار ولكنه لم يتناول منه شيئا عندما أحضر إليه .

(١) كما ذكره (بارت) في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤١ (وزارة الخارجية

وقد رفض تناول قدح القهوة كما رفض تدخين « الشيك » ، وبعدما يقرب من الساعة طلب الباشا المراكية وبدأ ينزل درج السلم وكان الوزراء قد حضروا جميعا على عجل وقد ظلوا واقفين أمام مولاهم دون أن يجرأ أحدهم على الدنو منه .

فما كاد بصره يقع عليهم حتى صاح فيهم بانهم قد خانوه جميعا وأنه قد عقد النية على أن يغسل يديه من كل شيء وأن يغادر الديار لحج بيت الله الحرام . ثم تولى عنهم قاصدا البيت الخلوي بقرب الترعنة المحمودية الذي كان يقصده كلما أراد أن يستقل الباخرة ذاهبا إلى القاهرة . ولما تمكن الباخرة قد أعدت له أغلق الدار وبقي فيها بنفسه . وكان كل جوابه على القنصل الفرنسي عندما حضر مستفسرا عن الخبر الذي يمكن أن يبعث به إلى حكومته هو « مناقات خات والمقدر لا بد من نفاذه » ، وفي اليوم التالي استقل الباخرة وعند وصوله القاهرة حبس نفسه في قصره بشبرا بقرب النيل وهرع إليه كلوت بك ليسهر على راحته ولكن الباشا كان ما يزال في حالة هيجان عصبي حتى أنه لما كان يستطيع أن يدنو قدح القهوة من فمه كما كان لم يكن يسعه التنقل من حجرة إلى أخرى بدون أن يتكئ على ذراع أحد من رجال الحاشية (١) .

ومع ذلك ففي الوقت الذي توقع فيه الناس أن تنشب المنية أظفارها في الباشا أو يصبح على الأقل عاجزا عن إدارة دفة الأمور فإن ما ناله من الراحة وعناية كلوت بك ومولاته السهر على راحة مولاه وفوق ذلك كله قوة بنية الباشا الحارقة للعادة كل ذلك قد مكنته من استعادة صحته وقد فارقهم الوسواس وعاد ذهنه إلى سابق صفائه . ومن ثم عدل عن مشروع الحج إلى بيت الله الحرام وقضى بالغرامة على كل وزير يثير حفيظته وغضبه (٢) .

(١) ستودا في ٦ أغسطس سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٧٢ ٧٨)

(٢) ستودا في ٧ أغسطس ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨٣-٧٨)

وفي الوقت نفسه أخذت صلات الباشا ببريطانيا العظمى في التحسن
تحسنا محسوسا ويرجع سر ذلك إلى سقوط وزارة الأحرار في سنة ١٨٤١ وقد
أبدى كل من (بيل) و (ابردين) رغبتهما في تسوية العلاقات وتحسين الصلات
ولم يحجان عن الاعراب عن استهجانهما لسياسة الوزارة السابقة . وفي سنة ١٨٤٣
عقدت الحكومة الانجليزية العزم على أن تهدى محمد علي بسفينة بخارية كدليل
على شكر الشعب الانجليزي وتقديره له (١) واهدته شركة الهند الشرقية
بنافورة من الفضة الخالصة (٢) وبعثت له جلالة الملكة بصورتها في اطار
رصع بالأحجار الكريمة (٣) وأنعم عليه حوالى الوقت نفسه ملك فرنسا
بنشان جوقة الشرف (الاجيون دونير) (٤) وذهب ابراهيم باشا في زيارة
فرنسا وانجلترا حيث استقبل فيهما استقبالا حافلا وقد أظهر أنه لا يتأخر عن
نخب أى انسان وقد صرح محمد علي أنه سيحتذى حذو ولده ابراهيم . وقد
أكد له عدوه الالدي القديم لورد المرستون الذى عاد إلى منصب وزارة
الخارجية بأنه إذا حضر لانجلترا فلسوف تقابله جلالة الملكة المقابلة الحافلة
التي يستحقها وأنه يمكنه أن يعتمد على حسن الاستقبال من حكومة جلالة
الملك له (٥) .

وشامت المقادير الا تقع هذه الزيارة ولكن الباشا شد رحال السفر فعلا
الى الاستانة سنة ١٨٤٦ حيث قوبل بمقابلة حارة ثم (بعد زيارة قصيرة إلى
مسقط رأسه في مدينته قوله) وهو يتمتع بصحة جيدة ومنشرج الصدر انشراحا

(١) يورنيج الى بوغومس بك في ١٥ يونية سنة ١٨٤٣ (ملاحظات مايدين)

(٢) بارت في ١٧ اغسطس ١٨٤٥ (وزارة الخارجية ٦٢٣-٧٨)

(٣) » » » » ٢٣ سبتمبر

(٤) » » » » ٤ نوفمبر

(٥) كما جاء في كتاب الى مرى في ١٧ نوفمبر ١٨٤٧ (وزارة الخارجية ٧٠٦-٧٨)

لم يتمتع به منذ سنة ١٨٤٠ وقد تواترت الاشاعات بأنه وزع على كبار الناس في الاستانة ما يقرب من ربع مليون جنيه (١) على أن هذا كان خاتمة أعماله لأن إدارة البلاد ابتداء من سنة ١٨٤٧ فصاعدا أصبحت فعلا في يدى ولده ابراهيم لأن الباشا نفسه كان قد تغلبت عليه الشيخوخة الحقيقية . ولقد انتقل ابراهيم باشا الى العالم الآخر في نهاية سنة ١٨٤٨ أى بعد أسابيع قليلة من تلاوته (الحظ الشريف) بتعيينه واليا على مصر بعد أن أقعد المرض والشيخوخة والده عن ادارة البلاد (٢) ثم خلف ابراهيم عباس الأول . وهنا لا بد أن نقول أن ابراهيم احتفظ بجميع تقاليد أبيه ولكن سرعان ما تغيرت الأمور بجلوس عباس على الأريكة وتحولت الدنيا الى دنيا جديدة تختلف كل الاختلاف عما كانت عليه في عهد سلفه الكبير فان محمد على كان حريصا كل الحرص على الاعتدال في نفقاته الخصوصية ولكن عباس كان لا يرى أن هناك ما يستحق الاتفاق أو اضاءة الأموال عليه ، وقد كتب القنصل البريطاني العام وقتئذ بمناسبة ذلك فقال : ان عباس أصبح يشيح بوجهه عن المشروعات التى بدأها الباشا الكبير واحدا تلو الأخرى فقد أغلق المدارس واستغنى عن المصانع وأنى اتوقع الآن أن أسمع أنه سيعدل قريبا عن مشروع القناطر الخيرية الذى أثار لغطا كبيرا فى أوروبا فلقد كلف المشروع الخزانة إلى الآن ما يقرب من المليون جنيه ولا يحتاج الى اتمامه أكثر من نصف مليون وبينما يرضن عباس بالأموال على أمثال هذه المشروعات الحيوية نراه يبدرها عينا وشمالا فى تأثيث القصور وتقديم الهدايا الثمينة الى أقارب السلطان فى الاستانة هذا الى انه شرع يتكلم عن ابتياع عدد من البواخر كانت فى زعمه

(١) ستودارت تحت رقمى ٨٧ فى ٢٩ اغسطس سنة ١٨٤٦ (وزارة الخارجية ب ٦٦١-٧٨)

(٢) انبته مرى فى ٤ اكتوبر والمرفقات فى ١٥ نوفمبر ١٨٤٨ (وزارة الخارجية ٧٥٧-٧٨)

عديدة وزهيدة الثمن كشمز التين (١).

ولحسن الحظ لم يكن محمد علي يعرف ماهو جار خلف الستار ولا يدري أن عباس الأول قد أطرح كل مشروعاته النفيسة لترقية البلاد ظهرياً الواحد تلو الآخر .. وأحسب أنه لو كان علم بذلك لصدم صدمة دونها صدمة الشيخوخة وما ينتابه من الألم الجفاني .. وأخيراً .. بعد حياة حافلة لحق بربه وهو في سن الثمانين .. وكانت وفاته في اليوم الثاني من شهر أغسطس سنة ١٨٤٩ ثم نقلت جثته من القصر الى الطريق الذي سلكه من قبل في سنة ١٨٤٤ وهو مشوش الفكر ثم يترعة المحمودية فنهز النيل الى بولاق بالقاهرة وكان في استقبال اللجنة كافة أفراد الأسرة الباقيين على قيد الحياة ولم يتخلف سوى عباس .

وسار موكب الجنائزة البسيط .. فيما شطر المكان الذي اختاره محمد علي منذ سنوات ليكون مشواه الأخير في المسجد الجديد الذي بناه بالقلعة حيث يطل الانسان على العاصمة الكبيرة .. وجرى النيل .. ومن خلفها الاهرامات . وهذه المناسبة كتب القنصل الانجليزي العام بعبارة بليغة وبتأثر غير مألوف فقال : « إن ما نظهره كافة طبقات السكان في مصر من الحب والتعجيد لاسم محمد علي يسمو في روعته عن أى موكب جنازة اجتمع لحلفه فلا يزال الشيوخ من السكان يذكرون فضل محمد علي في تخليص البلاد بما كان فيها من الفوضى والاضطرابات .. أما الشبان منهم فانهم ماقتوا يقارنون بين عهده النشط وعهد خلفه القائم على التردد والتذبذب وأخيراً فان سائر الطبقات بما فيها الأتراك والعرب لا يحسون فقط بل يخشون التصريح علانية بأن مصر وديارها قد انقضت ب وفاة محمد علي .. وفي الحقيقة ليس من سبيل إلى إنكار أن محمد علي كان برغم غلطاته رجلاً عظيماً . »

فلقد استطاع دون أن تسكون له مزية رفعة الحسب أو الثروة المدخرة

(١) كما ذكره مرمى في كتاب خاص الى بالمرستون في ١٦ ابريل سنة ١٨٤٦ وزارة الخارجية ٨٠٤ - ٧٨

أن يشق طريقه إلى السلطان والشهرة العالمية لا معتمداً إلا على عزيمته التي لا تقبل وقوة مثابرته وفرط ذكائه . ومع أن محمد علي كان يخفي أعمال القسوة بين آن وآخر فإنه لم يكن قاسياً بطبعه وكان يحب الشهرة والسلطان حباً عظيماً وفيما عدا ذلك لم يحفل بالمال إلا باعتباره وسيلة لتحقيق الأمان العظيمة . وكثيراً ما سمع القنصل العام أكثر من واحد يتمنى في خلال مرض محمد علي الأخير : أن لو اقتطع الله جل وعلا عشر سنوات من عمره عن حبيب خاطر إلى عمر الباشا الكبير ، ولما هبط إلى حلب أو دمشق أو أي من المدن التي كانت تحت نير السلطان مباشرة حيث لم يكن الفرد المسيحي مطمئناً على نفسه من الأذى أو الاهانة أصدر محمد علي أمره بأن يسمح لأي مسيحي أو أوروبي بأن يسير في شوارع القاهرة بلا سلاح وبدون أن يتعرض لأي خطر كما كان يفعل لو كان في لندن وقد ختم القنصل العام رسالته باعتذار لا لزوم له عن تحمسه لمحمد علي فقال : وأغلب الظن أنني لم أستطع أن أقاوم كلية ما كان للباشا من التأثير في نفوس الذين كانوا على اتصال به بفضل تربيته السامية وأخلاقه الجليلة .

ثم ماذا يكون حقه في ذكرنا إياه . . لقد كتبت على الصفحة الأولى من هذا الكتاب كلمة من كلمات محمد علي قارن فيها بين ماعمله في مصر وبين ماعمله مواطنو الهند . وعندى أن وجه المقارنة غير تام ولكن هذه الكلمة تنطوى برغم ذلك على جزء من الحقيقة أكبر بكثير من ما يورد الإنسان التسليم به بادي ذي بدء ولكن ثمة وجوه كثيرة للشبه بينه وبين رجال الادلة الانجليز الذين أسسوا تلك الشركة في الهند . وقد رأى نفسه مثلاً كما رأى أنفسهم يحكم ولايات تابعة لامبراطورية بائنة تعيش في ظلال مجد قد انقضى العهد الذي يور وجوده اللهم ماعدا ذكريات العظمة البالية ثم أنه كمثلهم كان يضيق ذرعاً بخرق الرأي المبنى على الرشوة السائدة في البلاط الامبراطوري الذي يصر على ألا يرى إلى أبعد من . الظروف الحالية المحيطة به وقد سعى كما سعوا في نيل

الاستقلال إرضاء لمطامع شخصية بلا جدال ورغبة منه في أن يبقى اسمه تردده
الآجيال المقبلة جيلا بعد جيل ولكن أهم باعث على السعي لنيل هذا
الاستقلال هو كرهه للقوضى والرشوة وفساد الحكم .

وقد طمح الباشا كما طمح رجال الادارة في الهند إلى أن يتمتع بالحرية
ليتسنى له إيجاد نظام جديد للادارة خير من النظام السابق ولكن ما كان عليه
وهو يسعى لتحقيق هذا أن يواجه كثيراً من المصاعب التي تعترض طريقه
وهي مصاعب تختلف كل الاختلاف عما كان يواجهه حكام الأقاليم في الهند
لأن ما كان على الآخرين أن يواجهوه لم تزد عن المعارضة التي كانت تأتي من
ناحية هيئات ضعيفة في داخل حدود الهند نفسها أو من ناحية منافسين أوروبيين
لم يكن في استطاعتهم اختراق نطاق المراقبة البحرية القوية المبثوثة في
المياه الشرقية .

ولكن سياسة محمد علي كانت تسير في اتجاه مضاد لرغبات الدول العظمى
التي كانت نار الحسد مشتعلة بين بعضها وبعض بحيث لا يمكنها الاتفاق أو
جمع كلمتها على هدم الامبراطورية العثمانية لا على أيدي إحدى هاتئ الدول ولا
على يدى دولة أخرى عداها . ثم أن الفرصة الوحيدة التي كان يمكن حقاً أن
تحقق للباشا الحصول على حريته وهي فرصة وجود حرب أوربية عامة لم تسنخ
مطلقاً . فإذا كان محمد علي قد أخفق في إنشاء امبراطورية عظيمة كما فعلت
شركة الهند الشرقية فليس ذلك مرجعه عدم مهارة الباشا ولا عدم مثابرته . كلا
لأن الحظ والقوة اللذين كانا من نصيب الشركة قد أخطأه . فلم يكن له سبيل
إلى الفرار من الضغط الهائل الذي وضعته الدول الأوروبية العظمى .

على أن وجه المقارنة في هذه المسألة — أى مسألة السياسة الخارجية —
ليس مما يلفت النظر كما هو الحال في شئون الادارة الداخلية والخارجية فان
المهمة التي اضطلع بها الباشا كانت تشبه من وجوه متعددة المهمة التي اضطلعت
بها الشركة فان حكومة مصر كحكومة البنغال أو حكومة الكارناتك لم يعد في

استطاعتها أن تزعم أنها تعمل للصالح العام ذلك لأن الحكام والأعوان لم تعد لهم مهمة إلا اقتناص المصالح الشخصية . ونظراً لأن الرعية لم تكن منتظمة التنظيم الكافي فإنها كانت تقاوم مطالب الحكام مقاومة صامتة منفردة وعلى غير طائل وقد أصبحت العدالة مجرد صدقة من الصدق السعيدة . وتلاشت الحماية ولم يك ثمت ما يراقب حركة الشاهدين . وبديهي أن إنشاء إدارة على أساس عفن ومتداع كهذا الأساس كان من أشد المهام السياسية . على أن هذا الانشاء لم يتم إلا بعد ارتكاب عدة غلطات .

يضاف إلى كل هذا أن أنواع ما قام من النظام الإداري في مصر أو في الهند كانت متشابهة وقرية بعضها من بعض . فلقد كان النظام في كلا البلدين نظاماً أوتوقراطياً مستنداً إلى الحكم الفردي المطلق المحدود فقط بما يتحلى به الحاكم المفرد من المبادئ الأدبية بمعنى أنه كان كما يشاء السيد المطاع والمالك لزام كافة الأراضي والتاجر الأكبر . وعليه كانت المسائل الأساسية التي واجهت محمد علي وموظفي الشركة الأولين وهي إلى أي حد يتفق مع العدل وخير البلاد يمكن تحديد هذه السلطة الواسعة وإلى أي مدى يمكن تطبيق دروس التجارب الغريبة على الأحوال السائدة في الشرق . واتي تختلف كل الاختلاف عن أحوال الغرب . ولعمري لقد كان البت في بعض هذه المسائل لا فيها كلها أسهل على الباشا منه على الشركة الهندية هذا بينما كان يعتبر سكانها من جنس واحد تقريباً إذا قيسوا بالأجناس المختلفة في الهند ثم أن نظامها الاجتماعي كان بعيداً عن التعقيدات الناشئة عن الأنظمة الطائفية الهندية . وفوق هذا كله لم يكن سكان مصر منقسمين إلى مذهبين دينيين متنافسين كما هي الحال في الهند ولكن يذكر في مقابل هذه المزايا الكبيرة التي تتمتع بها مصر نقص كبير وهو عدم وجود معين لا ينضب من الرجال يعتمد عليهم في تنفيذ ما يصدر إليهم من الأوامر . وفي الواقع أن نظام الإدارة في عهد الباشا كان يختلف عن نظام الشركة في الهند بعدم وجود هيئة الخدمة المدنية كما هي

الحال في الهند وأحسب أنه لا يمكن عدلا تشبيه مصر في عهده بالهند في عهد
بتنك . ولكن قد يمكن المقارنة بينهما في أوائل عهد الشركة بحكم الهند أى
الوقت الذى لم يكن تطورت فيه مزايا موظفى الشركة في البتغال مثلا أثناء حكم
« كليف » ، أو « هاستنجز » .

هذه الحقيقة وحدها كانت كافية في إيجاد الفوارق بين نظام إدارة إيراد
الأراضى لدى حكومة الباشا ولدى الشركة الهندية فان محمدعلى لم يخطر له طبعاً
أن يعمل على وضع تسوية دائمة للموضوع ولكن سياسة كورنواليس الخاصة
بالإيرادات لم تكن أكثر من مجرد سياسة محلية مشوشة لم يلبث أن طرحت
ظهوريا في جميع الجهات ماعدا الجهة التى نشأت فيها تلك السياسة وإذا ما استثنينا
تعيينه المحاصيل التى ينبغى زرعها في بعض الجهات فان أساليبه كانت كثيرة
الشبه بما كان متبعاً في مقاطعة مدراس مثلا . فتجديد ضرائب فادحة موضوعة
على نسبة ما يمكن دفعه في السنوات التى تسكر فيها غلة الأراضى لا في السنوات
العادية وعجز المزارعين عن دفع الضرائب المختلفة عليهم واستعمال السكراباج
لحمل المزارعين على الدفع ، كل هذه الأساليب كانت مستعملة في بعض
المقاطعات الهندية لا قبل بداية الحكم البريطانى فقط بل وفي أوائله أيضا لا بل
أن المبدأ القائل بملكية الأراضى للدولة نادى به الشركة وطبقته منذ زمن بعيد
قبل ظهور الحكم البريطانى .

نعم لم يكن في وسع الهند البريطانية أن تقدم ما يشبه نظام التجنيد الذى
سنه محمدعلى في مصر ولكن هذا التجنيد لم يكن ما يقتضيه في الهند وهذا فضلا
عن أن أحدا لم يسعه أن يتصوره أو يدركه . أولا أنه لم يكن ضروريا لأن
عدداً كبيراً لهذا كان يحمل السلاح مكرها ، وثانيا كان غير مفهوم لأن العادة
والنظام الاجتماعى كانا يحتمان ألا يحمل السلاح إلا طبقات معينة فقط من
الاهالى . ولعل الفائدة لم تكن كلها الى جانب الهند في مسألة كهذه .

ومسألة أخرى هى أن موقف الباشا كان أشد أوتوقراطيا في الظاهر من

الحكام الذين كانوا يعملون باسم الشركة الهندية بمعنى أنه لم يكن يتردد في تنفيذ إرادته ولو بأقصى الوسائل إذا اقتضى الأمر ذلك ومن جهة أخرى لم تكن تفرق بينه وبين شعبه تلك الفوارق الدينية أو الثقافية التي كانت تفرق حكام الشركة عن أمراء الهند ولم يكن يقتصر على إرغام رجاله على الانخراط في سلك جيشه لحسب بل كان يحملهم أيضا على زراعة القطن وقصب السكر وشجر التوت وأن يبعثوا بأولادهم إلى المدارس وأن يقوموا بكل ما يظنه صالحا لخير الدولة وليس يسع أحد أن يوجه إليه شيئا من اللوم في ذلك إذ لم يكن ثمت سبيل للقيام بالاصلاحات التي كان ينشدها .

ثم انه كثير الحذر والتأني : ولعل ذلك كان من أهم مزاياه في طبع النظام الإداري بالطابع الغربي لأن المزايا المادية متى أدركت مرة فليس يسع الانسان إلا التسليم بها .

أما المزايا الأدبية فقد كان يعرف أنها مما لا يدركه الانسان إلا تدريجيا لذلك لم يكن الباشا مستعجلا لحكم البلاد بالأساليب الغربية فلم يحاول ، كما فعل كورونواليس في الهند ، أن يعطل بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية أو أن يسن قانونا جديدا قد لا يستطيع الشعب تفهمه . كما أنه لم يحاول البتة أن يغير أساس الادارة من تنفيذى إلى قضائى ولكنه لم يمسك عن عمل كل ما أمكن عمله لتطهير العدالة مما كان عالقاً بها من الأدران والاشراف على المحاكم القديمة وإدخال محاكم جديدة أكثر انطباقا على روح العصر . ثم أنه لم يحاول شيئا في سبيل انشاء معاهد تشريعية ولكنه لم يتوان عن بذل كل ما في سمته لتحسين تصريف الاعمال العامة عن طريق النقاش وأن يجمع في صعيد واحد ممثلى الطبقات المختلفة الذين يساعد تبادلهم الرأى على تسهيل الأعمال العامة وأخيرا عنى بانشاء المدارس وإرسال البعثات المختلفة إلى أوروبا على أن يجعل شعبه على اتصال بالآراء والثقافة الغربية وأن ينشئ جيلا جديدا قد أشربت نفسه حب الآراء الصحيحة والمدارك السامية من الواجبات السياسية

أكثر من الجيل الذى كان يعمل معه .

ولعل الباشا فى ذلك كله كان ملهماً تمام الالهام أكثر بكثير من الانجليز الذين كانوا يعملون على تلقين الهنود عامة الآراء الانجليزية والثقافة الغربية ولعل سوء حظه الحقيقى انحصر فى انه كان فردا بعينه لا نظاما معيناً . وإذا كان الجيل بعينه أن يضع الأسس فلا غنى عن أجيال أخرى لرفع واجهة البناء ورفعها عاليا ولقد أمعن خلفاؤه الأولون فى النكث بعده وتجاهل أعماله وإطراحها ظهريا لا بل لقد كانوا فى كثير من الأحوال يعملون على فشل الغاية من هذه الأعمال وإذا كان الخلاف بين عهد بهتلك ، وعهد خلفائه فى الهند كان تافها فانه على العكس من ذلك بين محمد على وعباس الأول مثلاً فقد كان الخلاف لا يتناول فى الحالة الثانية الغاية وحدها بل والخطوة أيضاً وفى الحق أن أعمال محمد على قد تعرضت لهزة عنيفة كما لم تتعرض لها أعمال أحد الحكام العموميين فى الهند لذلك لم يكن عجيباً أن نرى الكثير منها قد اندثر وراح هباء . وبالرغم من ذلك كله فإن من الواضح أنه هو الذى أنشأ مصر الحديثة وجعلها على اتصال جديد نافع بالغرب ، وليس من ريب فى أن هذه الناحية من عمله لا يمكن لأحد أن يغيرها ، وإذا كان قد كتب له النجاح والتوفيق ، ذلك لأنه طبع الشعب الذى يحكمه بطابع الغاية النبيلة التى يفسدها ويعمل على تحقيقها ولا تزال تقاليد حية إلى الآن برغم مرور نحو قرن كامل !!

فهرس

صفحة

كلمة الترجمة	(ب)
مقدمة المؤلف	(د)
الفصل الأول - محمد على وارتفاع شأنه	(و)
الفصل الثاني - عماد الامبراطورية . مصر والسودان	٤٣
الفصل الثالث - عماد الامبراطورية . الحرب اليونانية	٧٧
الفصل الرابع - مسألة الجزائر وفتح سوريا	١٠٦
الفصل الخامس - فكرة إنشاء امبراطورية والطرق البرية	١٤٠
الفصل السادس - الحرب السورية الثانية وحبوط تدابير محمد على	١٧٢
الفصل السابع - حكم محمد على في مصر	٢١٥
الفصل الثامن - آثار حكم محمد على في جزيرة كريت وسوريا	٢٧٥
الخاتمة	٢٩٢

المركز القومي للترجمة
المشروع القومي للترجمة



الإشراف اللغوي : عبد الرحمن حجازي
الإشراف الفني : حسن كامل
تصميم الغلاف : عمرو الكفراوي

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة